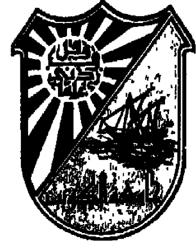


شرح المكودي

على ألفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الثاني



جامعة الكويت - ١٩٩٣



شرح المكّودي على ألفية ابن مالك

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكّودي ت ٨٠٧ هـ

ألجزء الثاني

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدّرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

(عطف البيان)

(ش) إنما سُميَ[١] عطف البيان، لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

(ص) **الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ * ...**

(ش) قسم العطف إلى «ذِي بَيَانٍ وذِي نَسَق»، «فَالْعَطْفُ مبتدأ» و«ذُو بَيَانٍ» خبره، و«نَسَق»[٢] معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو[٣] ذو نسق.

ثم بيَّن أنَّ مراده في هذا الباب عطف البيان وعرفه[٤] بقوله:

(ص) **... * وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ**

(ش) أي[٥] الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرَّفه بقوله[٦]:

(ص) **فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ / * حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ[٧] مُنْكَشِفَهْ** ١٧٠/أ

(ش) فـ «تَابِعٌ» جنس شمل[٨] جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، «وحَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ[٩] مُنْكَشِفَهْ» مخرج

---

(١) في ز «يسمى».
(٢) في هـ ، زد ظد ك «أو نسق».
(٣) «أو» ساقطة من ز، ت.
(٤) «وعرفه» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٥) في ش «أي أن» وعبارتها أوضح.
(٦) في ز «فقال».
(٧) في ت «بها» ما أثبتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٨) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «يشمل»
(٩) في ت «بها».

للنعت فإنَّ النعت يوضح متبوعه «بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» كما تقدم[1]، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ»، وقال في النعت: بِوَسْمِهِ إلى آخره. «وذُو البَيَانِ «مبتدأ» و«تابع» خبره، «وشِبْهُ الصِّفَهْ» نعت لتابع لا خبر بعد خبر؛ لأنه قيد في التابع، و«حَقِيقَةُ الْقَصْدِ» إلى آخره جملة اسميه في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(ص) فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

(ش) يعني أنَّ عطف البيان يوافق متبوعه[2] في أربعة من عشرة كالنعت. واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبَّه عليه بقوله:

(ص) فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

(ش) مذهب «الكوفيين» وبعض «البصريين» جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم [3] ولذلك قال: «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ»، وفُهم من قوله: «قَدْ» أنَّ ذلك قليل بالنسبة إلى / تعريفهما ومما استشهد به على ذلك ١٧٠ / ب
قوله عز وجل[4] : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ [وَأَعْنَاباً] [5]) [6]

[1] أي في باب النعت.
[2] في الأصل، ك «مسوغه». تحريف.
[3] أجاز الكوفيون، والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور جواز تنكيرهما وإلى ذلك ذهب ابن مالك. وحجتهم في ذلك أنَّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به. نحو قولك: لبست ثوباً جُبَّةً، وكقوله تعالى في سورة النور. آية: ٣٥.
(يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)
فـ «زيتونة» عطف بيان لـ «شَجَرَةٍ»
ومنه جمهور البصريين كون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة، انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣: ١١٩٠، وشرح التصريح ٢: ١٣١.
وشرح الأشموني ٣: ٨٦
[4] في ش «تعالى».
[5] ما بين المعقوفين تكملة من ك.
[6] سورة النبأ. آية: ٣١، ٣٢.

و «ما» في قوله: «مَا مِنْ وِفَاقٍ» مفعول ثان «لأَوْلِيَنْهُ» وهي موصولة «والنَّعْتُ» مبتدأ وخبره «وَلِيَ»، والجملة صلة «ما» «ومِنْ وِفَاقٍ» متعلق بِوَلِيَ، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: وَلِيَهُ، والضمير المستتر في «وَلِيَ» عائد على النعت، «ومِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلُ» متعلق بأَوْلِيَنْهُ والتقدير: فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلِ الذي النعت وليه من وفاق الأول[1]. ثم قال:

(ص) وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * ...

(ش) يعني أنَّ عطف البيان يصلح أن يجعل بدَلا وذلك مطَّرِد، إلا في موضعين نَبَّه على الأول منهما بقوله:

(ص) ... * فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يَعْمُرا

(ش) يعني أنَّ هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان،[2] «فَيَا غُلاَمُ» منادى مبني على الضم، «ويَعْمُرَا»[3] عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا. لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلا[4]، ونَبَّه على الثاني بقوله:

(ص) وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ * ...

(ش) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٥٠ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[5]

---

(١) في ت زيادة «الأول يعني أن عطف البيان من وفاق الأول».

(٢) في ظ «البيان».

(٣) في الأصل، ش، ك «ويعمر» والمُثبتُ أدق كما في هـ ، ز، ظ، ت والألفية.

(٤) «بدلا» ساقطة من ت.

(٥) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدى.
انظر الكتاب ١٨٢:١، وشرح المفصل ٧٢:٣ وسرح الكافية لابن مالك ١١٩٦:٣، وشرح ابن الناظم ٥١٨ وشرح الشواهد للعيني ٨٧:٣ وشرح التصريح ١٣٣:٢
التارك: اسم فاعل من ترك، ويعني به المخلي.
البكرى: منسوب إلى بكر بن وائل.

«فبِشْر» عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل «التَّارِك» هو[1] مضاف إلى «البَكْرِيِّ» فلو كرر العامل مع «بِشْر» [لما كان بشر نعتاً «لِلْبَكْرِيّ»] [2]، ولأدّى[3] إلى إضافة / ما فيه «أل» إلى المجرد منها وهو ممتنع[4] وعلى ذلك [5] نبه بقوله: ١٧١ أ

(ص) ... * وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(ش) «وصَالِحاً» مفعول ثان «لِيُرَى»، وفي «يُرَى» ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، «ولِبَدَلِيَّةٍ» متعلق بـ «صالحاً»[6] ، «وفي غَيْرِ» متعلق بيرى، «ونَحْوِ بِشْرٍ» معطوف على «نَحْوِ» الأول، «وتَابِعَ» منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذٍ بالإضافة[7] المحضة وهو أظهر، «وأَنْ يُبْدَلَ» اسم لَيْسَ، والباء زائدة في خبرها.

---

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «وهو» وهي أدق.

(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصل ولا بقية النسخ وهو تكملة من المطبوع

(٣) في هـ ، ز، ظ، ت «لأدى».

(٤) قال المرادي في شرحه ١٨٨:٣ «لا يضاف ما فيه أل إلى عار منها، ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في «بِشَر» إلا النصب، ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان. وأجاز الفراء في «بِشَر» أن يكون بدلا؛ لأنَّ مذهبه جواز إضافة ما فيه أل إلى جميع المعارف»

(٥) في ش «وهو المنبه عليه».

(٦) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بصالح» وما أَثبتُّ أدقُّ كما في هـ ، «والألفية».

(٧) في ظ «الإضافة».

(عطف النسق)

(ش) النسق في اللغة قال «الزبيدي»: والنسق العطف على الأوّل[1] قوله:

(ص) تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ * ...

(ش) «فتَالٍ» جنس، وقوله: «بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ» مخرجٌ لما عدا عطف النسق من التوابع[2]، ثم مثّل[3] بقوله:

(ص) ... * كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

(ش) «فَتَالٍ» خبر مقدم «وعَطْفُ النَّسَقْ» مبتدأ، «وبِحَرْفٍ» متعلق بتالٍ «ومُتْبِعٍ» نعت لحرف، «ومَنْ صَدَقْ» مفعول باخصص. ثم شرع في حروف العطف فقال:

(ص) فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا * حَتَّى أَمْ أَوْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله: مُطْلَقاً «أما» «الواو ثم الفاء وحَتَّى» فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما «أَمْ» «وأَوْ» فذكرهما[4]

---

(1) انظر تاج العروس ٧:٧٦

(2) إن قلت لم كانت التوابع بعضها تبع بلا واسطة وبعضها لا بدّ فيه من الواسطة.
أرد على هذا بقول ابن الناظم «التابع إما كامل الإتصال بمتبوعه» فينزل منه منزلة جزئه فلا يحتاج إلى رابط وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإما كامل الإنقطاع عنه فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله فلا يحتاج إلى رابط وهو البدل، وأما متوسط بين كمال الإتصال، وكمال الإنقطاع فيحتاج إلى الرابط وهو عطف النسق.
شرح ابن الناظم ٥١٩.

(3) في ظ «ومثل».

(4) في الأصل «فذكرها». تحريف.

١٧١/ب أكثر النحويين فيما / يشرك في اللفظ لا في المعنى[١] وجعلهما الناظم[٢] مما يشرك فيهما باعتبار أنَّ ما قبلهما وما بعدهما مُشتَوٍ في المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره.

«فَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «بِوَاوٍ» وما بعده، «ومُطْلَقاً» حال من العطف «وثُمَّ» وما بعدها معطوف على «بِوَاوٍ»[٣] بإسقاط العاطف والتقدير: بِوَاوٍ وثُمَّ وفَاء وحتى وأَوْ وأَمْ.

ثم مثَّل بقوله:

(ص) ... * ... كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ثم قال:

(ص) وَأَتْبَعَتْ لَفظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ * لَكِنْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، فالقائم عمرو لا زيد[٤]، وقَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرُو، فالقائم زيد دون عمرو، ومَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو.

وقد مثَّل منها «بلكن» فقال:

(ص) ... * ... كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

---

(١) ٣٢ «المعنى» ساقطة من ت.

(٢) ٣٣ قال الناظم في شرح الكافية ٣:١٢٠٣ «وأَمَّا» «أَمْ» و«أَوْ» فجرت العادة في كلام أكثر المُصَنِّفِينَ أن يَجْعَلُوهُمَا مِمَّا يُتْبِع لفظًا دون معنى وإنما هما مما يُتْبِع لفظاً ومعنى، فإن القائل [أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو] عالم بأنَّ أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه. فما بعد «أم» مشارك لما قبلها في معناه وإعرابه. وأمّا «أو» فإنَّ ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله من شك وغيره».

(٣) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «واو».
والمثبتُ أدق كما في ظ، والألفية.

(٤) في ش «فالقائم زيد لا عمرو».
وفي ت «فالقائم عمرو لا» وزيد ساقطة.

(ش) «والطَّلاَ»: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أنَّ حروف العطف تسعة وهي على قسمين:

- قسم يشرك[1] في اللفظ والمعنى وهي ستة.

- وقسم يشرك[1] في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة.

«وبَلْ» فاعل بأَتْبَعَتْ، و«لَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، «وحَسْبُ» اسم فعل بمعنى قطْ، «ولاَ ولَكِنْ» معطوفان على «بَلْ». ثم شرع في معاني[2] حروف العطف وبدأ[3] بالواو فقال:

(ص) فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لاَحِقًا[4] * فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(ش) يعني أنَّ «الواو» للجمع المطلق فلا يدل[5] على / ترتيب[6]، بل يعطف ١٧٢/أ
بها لاحق نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو بَعْدَه، وسابق نحو: جَاء زَيْدٌ وعَمْرُو قَبْلَه.

ومُصَاحِب نحو: جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو مَعَه. فلو قلت: جَاءَ زَيْدُ وعَمْرٌو، لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة، «ولاَ حِقًا»[7] مفعول باعطف، «وسَابِقًا أَوْ

---

(١) في ز «يشترك».
حروف العطف الستة المتفق عليها الواو، والفاء، وثم، وأو، وبل ولا.
والثلاثة الباقية المختلف فيها حتى، وأم، ولكن.
(٢) في هـ ، ت «معنى».
(٣) في هـ ، ز «وبدأ منها».
(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «لاحقاً أو سابقا» تقديم وتأخير.
(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «تدل» التذكير والتأنيث جائز.
(٦) ذهب البصريون أن «الواو» لمطلق الجمع، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، ووافقهم ابن هشام الأنصاري حيث قال:
وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وهشام».
المغنى ٣١/٢.
(٧) في ت «ولاحق» ما أثبتُّ أدقّ كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

مُصَاحِبًا»[1] معطوفان عليه، «وفِي الحُكْمِ» متعلق بسابق وهو[2] مطلوب «لِلاَحِقٍ ومُصَاحِبٍ» فهو من باب التنازع. ثم قال:

(ص) وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي * مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وابْنِي

(ش) يعني أنَّ «الواو» تنفرد من سائر حروف [العطف] [3] بأنْ يُعطف بها على مالا[4] يستغنى به[5] عن متبوعه[6] نحو: تَفَاعَلَ وافْتَعَلَ، تقول: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، واخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، واصْطَفَّ هَذَا وابْنِي، ولا يجوز العطف في هذه المثل ومشبهها بغير الواو. وأصل: اصْطَفَّ اصتفف فأبدل من التاء طاء[7] وأدغم الفاء في الفاء يُقال[8]: صَفَفْتُ الْقَوْمَ فَاصْطَفُّوا. إذا أوقفتهم في الحرب صفا. ثم انتقل إلى «الفَاءِ وثُمَّ» فقال:

(ص) وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ * وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

(ش) يعني أنَّ «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا[9] بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن[10] المعطوف عليه من غير مهلة[11] وإن «ثُمَّ» تفيد الترتيب والمهلة[11]، وهي[12] المعبر عنها بالانفصال، فإذا[13] قلت:

---

(1) في ظ «أو لاحقا». تحريف.
(2) في ز «أو»
(3) «العطف» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(4) في ت «ما لابسه» تحريف.
(5) «به» ساقطة من ش.
(6) في ش «عنه بمتبوعه» تحريف.
(7) في ش «من الطاء تاء».
(8) في الأصل، ش، ك «فقال».
(9) «هنا» ساقطة من هـ ، ز، ت.
(10) في هـ «على».
(11) في هـ «مهملة»، «والمهملة» تحريف.
(12) في هـ «وهو».
(13) في هـ ، ز، ظ «وإذا».

قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو. فعمرٌو[1] قام بعد زيد / من غير تراخ ولا مهلة، وإذا ١٧٢ ب
قلت: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، فعَمْرٌو قام بعد زيد وبينهما مهلة، «والفَاءُ» مبتدأ وخبره «لِلتَّرْتِيبِ»[2] وبِاتِّصَالٍ متعلق بالترتيب، «وثُمَّ» مبتدأ وخبره لِلتَّرْتِيب، «وبِانْفِصَالٍ» متعلق «بِالتَّرْتِيبِ»[3] أيضا. ثم قال:

(ص) وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ❊ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(ش) يعني أنَّ «الفَاءَ» تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ[4] زَيْدٌ الذُّبَابُ». فيطير صلة للذي، «ويَغْضَبُ[5] زيدٌ» معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

وفُهِم من ذلك[6] أنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة[7]، ثم انتقل إلى «حَتَّى» فقال:

(ص) بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ ❊ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

(ش) يعني أنَّ «حَتَّى» لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا[8]، لأنَّ «زَيْدًا» بعض القوم، ولا يكون إلا

---

(١) «فعمرو» ساقطة من ظ.
(٢) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «وللترتيب خبره» تقديم وتأخير، وفي ز «وخبره بالترتيب».
(٣) ما بعد «بالترتيب» إلى هنا ساقط من ز.
(٤) في الأصل، ش، ك «فتغضب» تصحيف.
(٥) في الأصل، ش، ك «وتغضب» تصحيف.
(٦) في ش «وفهم منه أن».
(٧) استغنى عن الضمير الرابط مع «الفاء» لأنها تدل على السببية، ولذلك جاز «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ». سقط ولا يجوز «الذي يطير ويغضب زيد الذباب».
إلا إذا أتيت بالضمير الرابط نحو «الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب».
(٨) في ظ «ضربت القوم إلا زيداً».

غاية له، أمّا في زيادة نحو: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى ٱلأَنْبِيَاءُ[1]، أو في نقص[2] نحو: غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النِّسَاءُ.

وشمل قوله «بَعْضًا» ما بعضه[3] مصرح به كالمثال المذكور، وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٥١ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[4]

تقديره: ألقى ما يثقله / حتى نعله، «وبَعْضًا» مفعول مقدم «باعْطِفْ»، «وبِحَتَّى» متعلق «باعطف» وكذلك «على»، واسم «يَكُونُ» ضمير[5] مستتر[6] عائد على لفظ «بعض»، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم [من] [7] قوله «اعْطِفْ». ١٧٣/أ

ثم اعلم أنَّ «أَمْ» على قسمين: متصلة ومنقطعة[8]. وقد أشار إلى الأول[9] فقال:

---

(١) في الأصل «مات الناس حتى الأحياء» تحريف.
(٢) في ت «بعض» تحريف.
(٣) في هـ «ما بعضيته».
(٤) البيت لأبي مروان النحوي، أو ابن مروان النحوي كما في الكتاب ١:٩٧ وشرح التصريح ٢:١٤١، والخزانة ١:٤٤٥.
وهو اللمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، كما ورد بلا نسبة خ شرح الكافية لابن مالك ٣:١٢١١، وشرح المرادي ٣:٢٠١ والهمع ٥:٢٥٩ وشرح الأشموني ٣:٩٧.
ويروى عجز البيت:
«وَالزَّادَ ثُمَّ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا»
(٥) في ت «مضمر».
(٦) في ز «استتر» تحريف.
(٧) «من» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٨) في ظ، ك «ومنفصلة».
(٩) في ش «الأولى وهي المتصلة» وعبارتها أكمل وأوضح.

(ص) وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ[1] * ...

(ش) يعني أنَّ «أَمْ»[2] من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ»، ومنه قوله تعالى[3] : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[4].

و«إِثْرَ هَمْزٍ» يطلب بها «وبأَمْ» ما يطلب بأي نحو: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو. والتقدير: أيهما عِندك، وهذا معنى قوله:

(ص) ... * أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

(ش) وإنما سُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

ورُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

(ش) فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ

---

(1) في ش أكمل الشطر: «أَوْ همزة عن لفظ أَيٍّ مغنية»
والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(2) «أم» على ضربين:
أحدهما: أن تكون عديلة لألف الإستفهام تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ فعمرو معطوف على زيد، والمعنى أيهما أفضل؟
والضرب الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها كقولك:
إن هذا لعمرو أم زيد وكأنك نظرت إلى شخص فقلت:
إنَّ هذا لعمرو. ثم شككت وظننته زيداً فقلت: أم زيد؟ وأنت في زيد مستفهم.
(الواضح في علم العربية ١٧٦)
وانظر الأزهية ١٤٣، ١٤٤.

(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

(4) سورة البقرة آية: ٦.

عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم)[1] بهمزة واحدة، والهمزة التي تُقدر مع «أم» بِأَيّ كقول الشاعر:

١٥٢ ـ فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آنِسًا لاَ كَمَعْشَرٍ * أَتَوْنِي فَقَالُوا مِن رَبِيعَةَ أَمْ مُضَر[2]

وفُهِم من قوله «ورُبَّمَا»[3] أنَّ ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية[4] أنه مطرد.

«وإنْ كَانَ» / شرط «وَخَفَا الْمَعْنَى» اسم كان وهو ممدود فقصره[5] ١٧٣ ب ضرورة «وبِحَذْفِهَا» متعلق بخفا، «وأُمِنْ» فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز[6]، وفي بعض النسخ «كَانَ خَفَا الْهَمْزِ[7]». والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم[8] الثاني من قسمي «أَمْ» وهي المنقطعة[9]، فقال[10] :

---

(1) سورة البقرة آية: ٦.
وتكملة الآية «أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم»
«قال أبو علي الفارس: قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) لفظه لفظ الإستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الإستفهام وإن كان خبراً، لأن فيه التسوية التي في الإستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أَخَرَجَ زَيْدٌ أَمْ أَقَامَ؟
فقد استوى الأمران عندك في الإستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء عليَّ أقعدت أم ذهبت فقد سوّيت الأمرين، فلمّا عمتهما التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الإستفهام، لمشاركته له في الإبهام، فكل إستفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً»
(الحجة ١٩٨:١) انظر الجامع للقرطبي ١٨٥:١

(2) الشاهد لعمران بن حطان. انظر الخصائص ١٨٢:٢
وشرح الكافية لابن مالك: ١٢١٥:٣، وأمالي الشجرى ٢٦٧:١، ٣١٧
روى صدر البيت في ظ: «وأصبحت فيهم أنيساً لا كَمَعْشَرٍ»
وفي رواية أخرى: «وأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر»

(3) في هـ ، ظ «ربما».

(4) شرح الكافية لابن مالك ١٢١٥:٣، ١٢١٦.

(5) في الأصل، ش، ك «تقصيره». تحريف.

(6) في هـ ، ز، ظ، ت «الهمزة».

(7) في هـ ، ز «الهمزة».

(8) في ت «الإسم» تحريف.

(9) «وهي المنقطعة» ساقط من ك.

(10) في هـ ، ت «بقوله».

(ص) وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ * إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(ش) «أَمْ» المنقطعة هي[١] الخالية مما قيدت به «أَمْ» المتصلة من كونها بعد همزة[٢] التسوية أو مع[٣] همزة[٤] تقدر مع «أَمْ» بِأَي، وسُميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع، عما قبلها، واختلف في معناها فقيل الإضراب والاستفهام معاً، وقيل الإضطراب[٥] فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضطراب[٥] للزومها إياه على القولين[٦] «وبِانْقِطَاعٍ» متعلق «بوَفَتْ» وكذلك «وبِمَعْنَى بَلْ»، «وخَلَتْ» خبر «تَكُ»، «ومِمَّا» متعلق «بخَلَتْ»، و«بِهِ» متعلق[٧] بقيدت، والضمائر المستترة في «تَكُ» «وقُيِّدَتْ» «وخَلَتْ» عائدة على «أَمْ» المتقدمة[٨]، فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها. كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ. ثم انتقل إلى «أَوْ» فقال:

(ص) خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

(ش) ذكر لـ «أَوْ» في هذا البيت ستة[٩] معان:

الأول: التخيير نحو: خُذْ / مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ ثَوْباً. ١٧٤/أ

---

(١) «هي» ساقطة من ز.
(٢) في الأصل، ز «همز»
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «بعد» عبارتها أدق.
(٤) «همزة» ساقط من ش.
(٥) في الأصل «الإضطراب» تحريف.
(٦) ذكر في التسهيل أنَّ «أم» تقتضي إضراباً مع إستفهام ودونه إلا أنه ذكر في شرح الكافية أنَّ الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً، واقتضاؤها الإضراب دون استفهام قليل يتضح.
«وقد يتجرد بها الإضراب».
انظر التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٢١٩.
(٧) «بخلت وبه متعلق» ساقط من ز.
(٨) في ظ «المنقطعة»
(٩) في ت «ست» تحريف.

الثاني: الإباحة نحو: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير.

الثالث: التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

الرابع: الإبهام كقوله تعالى[1]: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى [أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ[2]] ﴾[3].

الخامس: الشكل نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو. والفرق بينه وبين الإبهام أنَّ الإبهام يكون المتكلم[4] عالماً ويبهم[5] على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم.

السادس: الإضراب كقوله تعالى[6] : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[7] ﴾

وفي قوله: «وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي» إشارة إلى أنَّ الإضراب غير متفق عليه[8] ولذلك فصله عما قبله. «وبأوْ» متعلق «بقَسِّمْ» لقربه منه وهو مطلوب

(١) في هـ ، ظ، ك، ت «عز وجل».
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.
(٣) سورة سبأ آية: ٢٤.
(٤) في الأصل، ش، ك «للمتكلم» تحريف.
(٥) في ت «ومبهم».
(٦) في هـ ، ظ، ت «عز وجل».
(٧) سورة الصافات آية: ١٤٧.
(٨) قال ابن مالك «وأجاز الكوفيون موافقة «أو» لـ «بل» في الإضراب»، وحكى الفراء «اذْهَب إلى زيد أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم». وهذا إضراب صريح ووافق الكوفيين أبو علي وابن برهان.
قال ابن برهان في شرح اللُّمَع قال أبو علي: «أو» حرف يُستعمل على ضربين:
أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء.
الآخر: أن يكون للإضراب.
وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: (أنا أخرج. ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم) وهذا معنى قولي:
.... * ... وَالإِضْرَابُ عَنْ قَوْمٍ نُمِي»
شرح الكافية ٣:١٢٢٠، ١٢٢١، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١:٢٤٧ والمغنى ١:٥٩.

في المعنى لقوله: «خَيِّرْ» و«اشْكُكْ» وما بينهما، «وإِضْرَابٌ» مبتدأ، «ونُمِي» خبره، «وبِهَا» متعلق بنمي أي نسب[1]، والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون «بِهَا» متعلق بإضراب فيكون[2] المسوغ للإبتداء به عمله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني «أو» أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

(ص) وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ... * ...

(ش) يعني أنَّ «أَوْ» تعاقب «الواو» أي تكون[3] بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المُنَبه عليه بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

(ش) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى «الواو» مَنْفَذًا ١٧٤ ب
لِلَبْس أي طريقاً / ومنه[4] :

١٥٣ ـ جَاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً * كَما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَر[5]

أي جاء الخلافة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: «ورُبَّمَا عَاقَبَتْ»[6] أن ذلك قليل. «وإِذَا» متعلق «بَعَاقَبَتْ» وفاعل عاقبت ضمير عائد على «أَوْ» ثم قال:

---

(١) في ز «أي أنسب».
(٢) في ظ، ت «ويكون».
(٣) في ظ «وتكون».
(٤) في ش «ومنه قوله».
(٥) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في الديوان ١:٤١٦
نَالَ الخِلاَفَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٢٢٢
وشرح المرادي ٣: ٢١١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣
والمغنى ١ : ٦١، والهمع ٥:٢٤٩.
(٦) في ش، ك «وربما عاقبت الواو» تكملة لعبارة الألفية.

(ص) وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ * فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةْ

(ش) مذهب أكثر النحويين أن[1] «إِمَّا» المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم[2] ولذلك قال: «فِي الْقَصْدِ» ولم يجعلها مثل «أَوْ» مطلقا.

وفُهم من قوله: «مثل أَوْ» أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ «أَوْ» وليس كذلك؛ لأنَّ «إِمَّا» لا تكون للإضراب ولا بمعنى «الواو» والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى «الواو» قليل فلم يعتبره[3]، فمثالها للتخيير: خُذْ إِمَّا ثَوْبًا وَإِمَّا دِينَاراً.

ومثالها للإباحة: جَالِسْ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ.

ومثالها للتقسيم: الكلمة إِمَّا اسمٌ وإِمَّا فعلٌ وإِمَّا حرفٌ.

ومثالها للإبهام: قام إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو.

وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في «أَوْ»، وفُهم من قوله: «إِمَّا الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أَوْ» إنما[4] هي الثانية دون الأولى.

والأخرى: أنها لا بدَّ أن تكون مسبوقة «بإما» أخرى.

---

(1) «أن» ساقطة من ز.

(2) قال ابن مالك «إما» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين.
ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أنَّ العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية، لمعنى من المعاني المفادة بـ «أو» وبقولهما أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف.
ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل (لاَ زَيْدٌ ولاَ عَمْرٌو فِيهَا)
«ولا» هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن «إما» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير. شرح الكافية ٣:١٢٢٦،
وانظر مغنى اللبيب ١:٩٥.

(3) في ز «يعتبرها» تحريف.

(4) في ظ «إما» تحريف.

«وفهم من المثال أنها لابدّ أن تكون[1] معها «الواو». «وَمِثْلُ أَوْ»[2] مبتدأ، «وفِي الْقَصْدِ» متعلق بمثل، «وإِمَّا»[3] خبر / المبتدأ، «واالثَّانِيَة» نعت «لإمَّا»، ١٧٥/أ
«وفِي نَحْوِ» متعلق[4] بفعل محذوف تقديره أعني، «وذِي[5]» مفعول بفعل محذوف والتقدير: خذ إِمَّا ذِي، أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: لَكَ إِمَّا ذِي، وهو على حذف القول والتقدير: في نحو قولك. ثم انتقل إلى «لكن» فقال:

(ص) وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ... * ...

(ش) يعني أنَّ «لكن» العاطفة تأتي تابعة[6] للنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو، وللنهي[7] نحو: لاَ تَضْرِبْ زَيْدًا[8] لَكِنْ عَمْرًا، وفُهم منه[9] أنها لا تجيء في الإيجاب.

«ولَكِنْ» مفعول أوّل «بأَوْلِ»، «ونَفْيًا» مفعول ثان. ثم انتقل إلى «لا» فقال:

(ص) ... وَلاَ * نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوِ إثْبَاتًا تَلاَ

(ش) يعني أنَّ «لاَ» العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يَا زَيْدُ لاَ عَمْرٌو وللأمر نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لاَ عَمْراً، وللإثبات نحو: قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو.

«ولاَ» مبتدأ وخبره «تَلاَ»، «ونِدَاءً» وما عطف عليه مفعول «بتلاَ»،

---

(1) في ظ «يكون» التذكير والتأنيث جائز.
(2) «أو» ساقطة من ت.
(3) في الأصل «إما».
(4) ما بعد «متعلق» إلى هنا ساقط من ك.
(5) في الأصل، ش، ك، «وذو» ما أثبتُّ أدقّ كما في الألفية وبقية النسخ، وفي ت «وإما ذي».
(6) في الأصل «بأربعة». تحريف.
(7) في ظ «والنهي».
(8) في الأصل، ش، ز، ك «زيد» تحريف.
(9) في ت «من قوله».

وفي «تَلاَ» ضمير مستتر يعود على «لاَ» والتقدير: «تَلا لاَ نِدَاءً [1] أَوْ أَمْراً أَوْ إِثْبَاتاً»، وظاهر كلام «المرادى»[2] في شرحه لهذا الموضع أن «لاَ» معطوف على «لكِنْ» وأنه معمول لأوّل وهو وهم منه[3]. ثم انتقل إلى «بَلْ» فقال:

(ص) وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا * ...

(ش) يعني أنَّ «بَلْ» إذا وقعت بعد مصحوبى[4] «لكِنْ» وهما النفي والنهي كانت بمنزلة «لكِنْ» في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو:

مَا قَامَ[5] زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، فيكون القيام منفياً عن «زَيْدٍ» مثبتاً «لِعَمْرو» وكذلك: لا تَضْرِب / زَيْداً بَلْ عَمْراً. فزيد منهيٌ عن ضربه وهو مثبت ١٧٥ ب لعمرو. «وبَلْ»[6] في ذلك «كَلَكِنْ» في المعنى ثم مثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

(ش) «المَرْبَع»[7] موضع الربيع، «والتَّيهَا»[8] القفر. «وبَلْ» مبتدأ وخبره كَلَكِنْ، «وبَعْدَ» متعلق بالاستقرار في مضوع نصب على الحال، «وهَا» في مصحوبيها عائد على «لكن»، ثم إنَّ «بَلْ» تقع بعد مصحوبي «لكِنْ» كما تقدم، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ * فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

---

[1] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لا تلا لنداء» تقديم وتأخير.
[2] انظر شرح المرادى ٣:٢٢٢.
[3] «منه» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت
[4] في ت «مصحوب» تحريف.
[5] في ت «قام زيد بل عمرو» سقطت أداة النفي «ما»
[6] في الأصل، هـ ، ت «قبل».
وفي ظ «قبيل بل» وعبارتها هنا أكمل وأدق.
[7] في ش، هـ ، ظ، ك، ت «والمربع».
[8] في هـ «والتيه».

(ش) يعني أنَّ «بَلْ» إِذَا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها[1]، مثال[2] الخبر: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، فالحكم هو القيام المسند إلى زَيْد فقد أزلته[3] عنه ونقلته لما بعد «بَلْ» وهو عمرو، ومثال الأمر: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بَلْ». وحاصل «بَلْ» أنها يُعطف في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجَلي» تتميم لصحة الاستغناء عنه، ولما فرغ من ذكر[4] حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ * عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

(ش) يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف / العطف بضمير منفصل، وفُهم منه أنك إذا عطفت ١٧٦/أ
على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا[5] ، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَان، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، أو مستتراً نحو: قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وما اتصل بالوصف، ولا يكون إلا مستتراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وعَمْرٌو. وقد[6] يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) أَوْ[7] فَاصِلٍ مَّا ... * ...

---

(١) «لما بعدها» ساقط من ت.

(٢) في هـ ، ت «فمثال».

(٣) في هـ «أزلته» تحريف.

(٤) «ذكر» ساقطة من ت.

(٥) ما بعد «منفصل» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) «قد» ساقط من ش، ت.

(٧) في ظ «لو» تحريف.

(ش) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل [قوله تعالى] [1]: (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ومَنْ صَلَحَ) [2].

فالفصل هنا بضمير المفعول. «وَإِنْ عَطَفْتَ» شرط[3] «وعَلَى ضَمِيرٍ» متعلق به، «وأَوْ فَاصِلٍ» معطوف على الضمير المنفصل، «وما» زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير[4] فصل بقوله:

(ص) ... وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ * فِي النَّظْمِ فَاشِياً ...

(ش) فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٤ ـ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى * كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ[5]

فعطف قوله: «وَزُهْرٌ»[6] على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الآخر[7] :

---

(1) «قوله تعالى» تكملة من ك.

(2) سورة الرعد آية: ٢٣

(3) في هـ «وإن شرط وعطفت فعل الشرط».
وفي ت «وعطفت فعل الشرط» وعبارتهما أدق وأولى.

(4) في ظ «بغير».

(5) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة.
انظر شرح ديوانه ٤٩٨، والكتاب ٢:٣٧٩
وشرح المفصل ٣:٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٢٤٥
والإنصاف ٢:٤٧٥، وشرح ابن الناظم ٥٤٣.
وشرح المرادي ٢:٢٢٩، وشرح الأشموني ٣:١١٤
وروى في الأصل:
قلت أذا أقبلت وزهر تهادى
كنعاج الملا تعشقن رملا
زهر: جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء.
تعسفن: ملن عن الطريق.

(6) في الأصل «وزهو» تحريف.

(7) في ز «الراجز».

١٥٥ - [وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ]
مَـا لَمْ يَـكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِـيَنَالا[1]

«وَأَبٌ» معطوف على الضمير المستتر في «يَكُنْ»، وليس بينهما توكيد ولا فصل/ وفُهم من قوله: «فَاشِياً» أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم[2]: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والْعَدَمُ»[3] ١٧٦ ب

«فالْعَدَم» معطوف على الضمير المستتر في سَوَاءٍ، وليس فيه فصل، ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله:

(ص) ... * ... وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

(ش) ووجه ضعفه أنَّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي «يَرِدْ» ضمير مستتر عائد على العطف، «وفِي النَّظْمِ» متعلق بيرد، وكذلك «بِلاَ فَصْلٍ»، «وفَاشِياً» منصوب على الحال من الضمير في «يَرِدْ». ثم قال:

(ص) وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ

(ش) يعني أنه إذا عُطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض

---

[1] البيت لجرير. ما بين المعقوفين تكملة من الديوان وكتب النحو. وإثباته لازم لبيان موضع الشاهد الذي وضّحه الشارح.
انظر ديوان جرير: ٤٥١، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣
وشرح ابن الناظم ٣٥٣، وشرح الأشموني ١١٤:٣
وفي رواية: ورجا الأُخَيطِلُ من سفاهة رأيه
وتمامه: «ما لم يكن وأب له لينالا»
رجا: أمل، الأخيطل: تصغير الأخطل.

[2] في الأصل، ز، ك «قوله».

[3] من أقوال العرب.
انظر الكتاب ٣١:٢ - ٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩:٢.
في ز «مررت برجل سوء والعدم» فيه تحريف.
وفي ك زيادة بعد الشاهد «برفع العدم».

وشمل المخفوض بالحرف نحو: مَرَرتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ، والمخفوض بالاسم نحو: جلَسْتُ بَيْنَكَ وبَيْنَ زَيْدٍ، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور «البصريين» إلا في الضرورة.

وذهب «الكوفيون» وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم[1] ولذلك قال:

(ص) وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا ... * ...

(ش) يعني أنَّ إعادة الخافض في ذلك[2] لا يلزم[3] عندي، ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(ص) ... إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(ش) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها / قوله: ١٧٧/أ

١٥٦- ... * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[4]

---

(١) ووافقهم يونس والأخفش، وتبعهم الشلوبين.
والأمثلة على ذلك كثيرة شعراً ونثراً، من ذلك ما أنشده الفراء:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا * وَمَا بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها
والتقدير: وما بينها وبين الكعب.
وأنشد أيضاً:

هَلاَّ سَأَلْتِ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ * وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ

فأبي نعيم مخفوض على الضمير المخفوض في «عنهم».
انظر الإنصاف ٢:٤٦٦ «والخلاف بين البصريين والكوفيين».

(٢) «في ذلك» ساقط من ش.

(٣) في هـ، ظ، ت «لا تلزم».

(٤) لم أعثر على قائله وصدره: «فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا»
انظر الكتاب ٢:٣٩٢، والكامل ٤٥١
والإنصاف ٢:٦٤٣، وشرح المفصل ٣:٧٨، ٧٩ وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٢٥٠ وشرح المرادي ٢:٢٣٣ وشرح الأشموني ٣:١١٥، والخزانة ٢:٣٣٨.

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة «حمزة ـ رضي الله عنه ـ [1]

(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) [2]

بخفض «الأَرْحَامِ» عطفاً على الضمير في «بِهِ» ثم قال:

(ص) وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ * ...

(ش) يعني أنَّ «الفاء» العاطفة[3] قد تُحذف هي ومعطوفها كقوله ـ عز وجل[4] ـ : (أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ)[5]

أي فاضرب فانفلق[6] . ثم قال:

(ص) ... * وَالْوَاوُ[7]...

(ش) أي والواو قد تُحذف أيضاً مع ما عطفت، ومنه قوله تعالى:

(سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)[8] أي والبرد.

وذلك في «الفَاءِ والْوَاوِ[9] » مشروط[10] بأمن اللبس، وإلى ذلك[11] أشار بقوله:

---

(1) في ز «رضي الله تعالى عنه».
(2) سورة النساء آية: ١
وقرأ الباقون «والأَرْحَامَ» بالنصب.
انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦ والإملاء ١:١٦٥ والبحر ٣:١٥٧
(3) «العاطفة» ساقطة من ز.
(4) في ش «تعالى».
(5) سورة الشعراء آية: ٦٣
(6) «أي فضرب فانفلق» ساقط من ظ.
وفي ك «أي فضربه فانفلق».
(7) في ش «والواو إذ لا لبس» أكمل عبارة الألفية، وهي غير لازمة لأنها ستذكر في موضعها.
(8) سورة النحل آية: ٨١
(9) «في الفاء والواو» ساقط من ش، ك.
(10) «مشروط» ساقطة من ك.
(11) في ش «وإليه».

(ص) ... * إِذْ لاَ لَبْسَ ...

(ش) أي إنْ[1] لم يكن لبس في حذف «الفاء والواو» مع معطوفيهما[2] فهم[3] من قوله: «قَدْ تُحْذَفُ» أن ذلك قليل، «والفَاءُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ تُحْذَفُ»، و«الْوَاوُ» مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون «الْوَاوُ» معطوفاً على «الفَاء».

ثم قال:

(ص) ... * ... وَهْيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي * مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي.

(ش) يعني أنَّ «الواو» انفردت من سائر حروف العطف أنها[4] تعطف بها[5] عامل مزال أي محذوف بقي[6] معموله وذلك كقوله:

١٥٧ - عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً
حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[7]

---

(١) في ظ «وإن».
(٢) في الأصل، ظ، ت «معطوفهما».
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وفهم».
(٤) في ش، هـ ، ز، ك «بأنها».
(٥) في ظ «بها على» وعبارتها أدق.
(٦) في ظ «قد بقي».
(٧) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو. (انظر ص ٣٤٢)
أنظر اللسان: «زجج»، «علف»، «قلد».
والخصائص: ٢: ٤٣١ والإنصاف ٢: ٦١٣ وشرح ابن الناظم ٢٨٦ وشرح المرادي ٣: ٢٣٧ والخزانة ٣: ١٠١ .
وفي ت ورد صدر البيت:
«نعلفتها تبناً وماءً بارداً»
وفي رواية لعجز البيت كما في ك:
«حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا»
وهي أقرب للصواب لأنه روى «بدت» بدل غدت وهما بمعنى واحد.
علفتها: تقول علفت الدابة أي أطعمتها.
هَمَّالة: صيغة مبالغة من هملت العين إذا انهمرت بالدموع.

«فَتِيئاً» مفعول ثان «لعَلَفْتُهَا»، و«الواو» التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وَسَقَيْتُهَا، وهو عامل فيما باشرته / «الواو» في اللفظ وهو «ما» فالعامل المزال هو[1] «سقيتها»، والمعمول الباقي هو «مَاءً». ١٧٧ ب

وقوله: «دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي»، يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنّما هو لدفع ما يتقى من كون «ماءً» معطوفًا على «تِبْن» إذ لا يصلح[2] لعدم اشتراكه[3] معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه، لأنَّ المعية متعذرة فيه[4] . ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ * ....

(ش) يعني أنَّ حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه[5] وذلك قولك[6] لمن قال: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ بَلَى وَعَمْراً[7] أي بلى ضربته وعمرا ومفهومه أنَّ ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في «الواو والفاء وأو»[8] وهو في أو قليل. ثم قال:

(ص) ... * وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

(ش) يعني أنَّ الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض، كما يكون[9] ذلك في الأسماء نحو: زَيْدٌ قَامَ[10] وقَعَدَ ويَقُومُ ويَقْعُدُ، «وعَطْفُكَ» مبتدأ

---

(1) في ت «وهو».
(2) في ش، هـ ، ت «لا يصح» تحريف.
(3) في ظ «اشتراك» تحريف.
(4) في ك «لتعذر المعية فيه».
(5) في ش زيادة «ظهر معناه وفهم منه بقاء حرف العطف والمعطوف» والزيادة هنا تفيد.
(6) في هـ ، ز «كقولك» وفي ت «قوله».
(7) في ز، ت «بلى عمراً» سقطت واو العطف.
(8) في هـ ، ت «في الفاء والواو» «وأو» ساقطة.
(9) في ز «يجوز».
(10) في ت «قائم» تحريف.

وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والفِعْلَ» مفعول بالمصدر، «وعَلَى» متعلق به، «ويَصِحُّ» في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً * ...

(ش) يعني أنه يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله[1] - عز وجل[2] - : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ والْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا) [3] «فَأَقْرَضُوا»[4] معطوف على «المُصَّدِّقِينَ» لشبهه بالفعل لكونه[5] اسم فاعل والتقدير: إنَّ الذين تصدقوا وأقرضوا. / وكذلك (أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)[6] أي قابضات. 178 أ

ثم قال:

(ص) ... * وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

(ش) العكس[7] هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل[8] على الفعل كقوله [تعالى] [9] (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) [10] «فمخرج» شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

---

[1] في هـ «وذلك كقوله».
[2] في ش «تعالى».
[3] سورة الحديد آية: ١٨
لم يكمل الآية في هـ ، ت واكتفى بقوله تعالى «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا» اكتفى بموضع الشاهد.
وفي ك «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ» لم يأت بموضع الشاهد.
[4] «فأقرضوا» ساقط من ت.
[5] في الاصل، ك «لكون» تحريف. وفي ش «في كونه».
[6] سورة الملك . آية : ١٩ .
[7] في ت «العطف» تحريف.
[8] في هـ ، ز، ظ «للفعل».
[9] «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ت.
وفي ظ «عز وجل».
[10] سورة الانعام آية ٩٥ .

(البدل)

قوله[1] :

(ص) التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ * وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ

(ش) «التَّابِعُ» جنس يشمل التوابع[2] كلها، «والمَقْصُودُ بِالحُكْمِ» مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: «بِلاَ وَاسِطَةٍ» قال الشارح[3] : أخرج به المعطوف «ببَلْ» فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإنَّ المعطوف بغير «بل» غير مستقل بالقصد، وحمله «المرادى[4] » على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق «ببل» وغيرها وهو أظهر[5] «والتَّابِعُ» مبتدأ، «والمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» نعت له، «وبِلاَ» متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، «والمُسَمَّى» خبره والجملة خبر «التَّابع»، «وبَدَلاَ» مفعول ثان «بالمُسَمَّى»، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال: .

(ص) مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً[6] أَوْ مَا يَشْتَمِلْ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ[7]

(ش) فذكر له أربعة أقسام:

---

[1] «قوله» ساقطة من ش، هـ ، ت.
[2] في ش «يشمل سائر التوابع»
[3] شرح ابن الناظم ٥٥٣.
[4] شرح المرادى ٣:٢٤٦.
[5] زفي ظ «الأظهر».
[6] «أو بعضا» ساقط من ت.
[7] في الأصل «بل» تحريف.

الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء. ويُسمى أيضاً بدل كل من كل نحو[1] : قَامَ[2] زَيْدٌ أَخُوكَ.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أَكَلْتُ / الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ. ١٧٨/ب

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضًا، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حُسْنُهَا.

وقد يكون بالاسم نحو: سَرقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ.

الرابع: بدل الإضراب. وهو نوعان وسيأتي [3]

«ومُطَابِقاً» ومَا عُطِفَ عليه مفعول ثان «لِيُلْفَى»، وفي «يُلْفَى» ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول «لِيُلْفَى»[4] ، وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

(ص) وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُإِنْ قَصْدًا صَحِبْ * وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

(ش) يعني أنَّ القسم الرابع على قسمين أحدهما: يُسمى بدل الإضراب وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْمًا. ومعناه أن قولك: أَكَلْتُ خُبْزاً، قصدت[5] به[6] الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت[7] لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يُسمى بدل الغلط وهو ما لا يُقصد متبوعه بل يجري لسان

---

(١) «نحو» ساقطة من ش.
(٢) في ش «كقام».
(٣) في الأصل «وستأتي» تصحيف.
(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «ليلفى».
(٥) في ظ «قصد إلى». وفي ت «قصدت إلى».
(٦) «به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.
(٧) «أكلت» ساقطة من ز.

المتكلم عليه دون[1] قصد كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَاراً، أردت أن تقول: رأيتُ[2] حماراً[3] ، فغلطت فقلت: رَأَيْتُ زَيْداً، ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله: «غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ»، أي سلب الغلط عن الأول بالثاني. «وذَا» مفعول مقدم «باعْزُ»، ومعنى «اعْزُ»: أنْسُبْ، «ولِلإِضرَابِ»[4]

متعلق / باعْزُ، «وقَصْداً» منصوب «بصَحِبْ»، وفاعل «صَحِبْ» هو البدل ١٧٩ أ

المشار إليه «بِذَا» و«قَصْداً»[5] بمعنى مقصود[6] وهو واقع على الأول، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن صحب البدل ذا قصد، وقوله: «دُونَ قَصْدٍ» في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه، أي وإن صحب البدل المتبوع حالة[7] كونه دون قصد، «وغَلَطٌ» خبر مبتدأ مضمر[8] على حذف مضاف أي هو بدل غلط، «وبِهِ سُلِبْ» صفة، ومفعول «سُلِبْ» ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سُلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام[9] الأربعة فقال:

(ص) كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ الْيَدَا * وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

(ش) «فزُرْهُ خَالِداً» مثال للبدل[10] المطابق، لأن خالداً والضمير

---

[1] في ش «بلا قصد».
[2] «رأيت» ساقطة من ش، ظ.
[3] في ش «الحمار»
[4] في ز «وللإضطراب» تحريف.
[5] في ت «وقصد» تحريف.
[6] في ك «مقصودا».
[7] في ظ «حال».
[8] في ظ «محذوف».
[9] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الأقسام».
[10] في ظ «البدل».

المتصل «بزَّهُ» كشيء واحد، «وقَبِّلْهُ الْيَدَا» مثال لبدل البعض من الكل، «وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ» مثال لبدل[1] الاشتمال وفي هذه المُثُل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر[2] وسيأتي، «وخُذْ نَبْلاً مُدَى» [مثال][3] للبدل [4] المباين، وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما، لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْمًا، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رَأَيْتُ زَيْداً حِمَاراً، «والمُدَى» جمع مُديَة / وهي[5] السكين. ١٧٩ ب

ثم قال[6] :

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ * تُبْدِلْهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ

أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالاَ * ...

(ش) يعني أنَّ ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا، بل إن كان بدل بعض جاز مطلقا، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

١٥٨ - أَوْ عَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[7]

---

(١) في ظ «البدل». تحريف.

(٢) في ظ «الضمير».

(٣) «مثال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «البدل» تحريف.

(٥) في الأصل «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أولى.

(٦) «ثم قال» ساقط من هـ .

(٧) رجز لعديل بن الفرخ.

انظر اللسان «وعد»، و«دهم»، والمقاييس ٦:١٢٥.

وشرح المفصل ٣: ٧٠ وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٢٨٢ وشرح المرادى ٢:٢٥٧ وشرح ابن عقيل ٢:٢٥١ وشرح الأشموني ٣:١٢٩

ورد عجز البيت في الأصل: «رجلى رجلى شثنة المقاسم»

الأداهم: جمع أدهم وهو القيد.

شثنة: أي غليظة خشنة.

المناسم: جمع منسم، وأصله طرف خف البعير. وأراد الشاعر بها هنا طرف رجله وأسفلها.

ومثال بدل الاشتمال قوله:

١٥٩ - [ذَرِينِى إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا] * وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِى مُضَاعَا[١]

وإن كان مطابقاً فيُشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جِئْتُمْ كَبِيرُكُمْ وَصَغِيرُكُمْ وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أنَّ ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل «ومِنْ ضَمِيرِ» متعلق «بتُبْدِلُهُ» «والظَّاهِر» مفعول بفعل مقدر يفسره «تُبْدِلُهُ»، و«إِلاَّ» استثناء[٢]، «ومَا» منصوب[٣] على الاستثناء وهي موصولة وصلتها «جَلاَ»، و«إِحَاطَةً» مفعول «بجَلاَ»، «واقْتَضَى» معطوف على «جَلاَ» ثم مثل بدل الاشتمال فقال:

(ص) ... * كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

(ش) «فَابْتِهَاجَكَ» بدل من الضمير في «أَنَّكَ»، و«اسْتِمالاَ» خبر كأن ثم قال:

(ص) وبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي * هَمْزاً ...

(ش) يعني أنَّ المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... * ... كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

«وبَدَلُ» مبتدأ، و«الهَمْزَ» مفعول / ثان بالمضمَّن، «ويَلِي» في موضع ١٨٠ أ
خبر المبتدأ، و«هَمْزاً»[٤] مفعول «بيَلِي»، «ومَنْ» اسم استفهام وهو

---

[١] الشاهد لعدى بن زيد، ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ك، ت انظر الكتاب ١٥٦:١ وشرح المفصل ٦٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤:٣ وشرح ابن الناظم ٥٥٩.
ذريني: دعيني، ألفيتني: وجدتني، مضاعا: ذاهبا.

[٢] في ز و«الإستثناء» تحريف.

[٣] في ك «منصوبة».

[٤] في ت «وهمز» وما أثبتُّ عن الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

مبتدأ، و«ذَا» خبره، «وأَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي» بدل مِنْ مَنْ. ثم قال[1] :

(ص) وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ * يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

(ش) يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل، والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

١٦٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
[تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا] [2]

«فَتَأْتِنَا وتُلْمِمْ» متفقان في المعنى، وبدل الاشتمال كقوله تعالى:

(يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)[3]

ومنه قوله في المثال: «مَنْ[4] يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ[5]

«فيَسْتَعِنْ»[6] بدل من «يَصِلْ» بدل اشتمال[7] ، وأما بدل الغلط فأجازه قوم، ونقل جوازه[8] عن «سيبويه»[9] والقياس يقتضيه ومثاله: قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ أردت أن تقول: قَعَدَ فغلطت فقلت: قَامَ، ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يُسمع[10]

---

(١) «ثم قال» ساقط من ش.

(٢) الشاهد لعبيد الله بن الحر الجعفي.
ما بين المعقوفين تكملة من ش. انظر اللسان «نور».
والكتاب ٣: ٨٦ وشرح المفصل ٧: ٥٣ وشرح المرادى ٣: ٢٦٢ وشرح الأشموني ٣: ١٣١ والخزانة: ٣: ٦٦٠.
تلمم: يُقال أَلَمَّ الرجل بالقوم، أي أتاهم.
في هـ ، ز «متى تأتنا تلمم بنا في دارنا».

(٣) سورة الفرقان آية: ٦٨، ٦٩.

(٤) «من» ساقطة من هـ ، ت.

(٥) في ظ «يستعن بنا» وعبارتها أكمل، كما في الألفية.

(٦) «فيستعن» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «الإشتمال».

(٨) «جوازه» ساقطة من ت.

(٩) انظر الكتاب ٣: ٨٦، ٨٧، والمقتضب ٢: ٦٢.

(١٠) في شرح التصريح ٢: ١٦١ «وبدل البعض نحو: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُد لِلَّهِ يَرْحَمك» فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل».
وفي شرح المرادى ٣: ٢٦٢ «ولا يبدل بدل بعض».
وكذا في شرح الأشموني ٣: ١٣١.

(النداء)

(ش) النداء في اللغة: الصوت، ويضم أوله ويُكسر، وهو في الاصطلاح:

الدعاء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد، وقريب ومندوب. وقد أشار إلى الأول فقال[1]:

(ص) وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا * وأَيْ و«آ» «كَذَا» «وأَيَا» ثُمَّ هَيَا

(ش) فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد «بالنَّاءِ»[2] البعيد المسافة[3] ، و«أَوْ»[4] كالنَّاءِ» البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى ١٨٠ ب القريب بقوله / :

(ص) وَالهَمْزُ لِلدَّانِي ... * ...

(ش) «والدَّانِي» هو القريب، وذكر له[5] حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو: أَزَيْدُ أَقْبِلْ، ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ص) ... وَوَا لِمَنْ نُدِبْ * أَوْ يَا ...

(ش) فذكر للمندوب حرفين «وَا»، و«ياَ»، نحو: «وَازَيْدَاهْ وَيَا زَيْدَاهْ»، فعلم أن «يَا» يُنادى بها المندوب وغيره، وأَنَّ «وَا» لا يُنادى بها إلا المندوب

---

[1] في ش، هـ ، ظ، ك، ت «بقوله».
[2] في ز «بالنداء» تحريف.
[3] في ظ، ت «مسافة».
[4] في الأصل، ش «وبأو».
[5] «له» ساقط من ت.

ثم قال:

(ص) ...   *   ... وَغَيْرُ «وَا» لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(ش) غير «وَا» هو «يَا» يعني أنَّ «يَا» إذا لم تكن قرينة[1] تبين الندبة اجتنب وتعيّنت «وَا»[2] ، لأنها لا لَبْسَ فيها. ثم إنَّ المنادى على ثلاثة أقسام:

- قسم يمتنع معه حذف حرف النداء.
- وقسم يقل.
- وقسم يجوز.

وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(ص) وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا   *   جا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

(ش) فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر[3] ، أما المندوب والمستغاث فإنَّ المقصود فيهما[4] مدّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لأنه يُفَوِّتُ[5] معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب، وغير هذه الثلاث سائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فَأَخْرَجَه بقوله:

(ص) وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ   *   قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

(ش) الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفُهِم من البيت أنَّ في حذف / ١٨١ أ

---

(١) كذا في الأصل وبقية النسخ. والأصح هنالك قرينة.
(٢) في ز «و».
(٣) في ش، هـ ، ز، ك «ذكرها».
(٤) في ظ «فيها» تحريف.
(٥) في ت «تُفَوِّتُ» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الدلالة.

حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: «ومَنْ يَمْنَعْهُ»، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب «الكوفيين» وهو اختيار الناظم[1] ولذلك قال «وَمَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَاذِلَهُ»[2] «فعاذل» المانع يُجيز، «وعَاذِلَه»[3] اسم[4] فاعل من عذل إذا[5] لاَمَ، وذاله معجمة، ومِنْ حَذْفِ حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «ثَوْبِى حَجَرُ»[6] أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٦١ - [إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى]   بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ[7]

أراد[8] يا هذا. وفهم منه أَنَّ الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك: العلم نحو: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)[9].

والمضاف نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِى)[10]

والموصول نحو: مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أَحِسنْ إِلَيّ

---

(١) قال في شرح الكافية ٣: ١٢٩١ «والبصريون يرون هذا شاذًا لا يُقَاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أَصَحّ.
انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٧، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧.

(٢) «عاذ له» ساقطة من ز.

(٣) في ز «وعاذل» تحريف.

(٤) «إسم» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل «إذ».

(٦) حديث شريف روى في البخارى «غسل» ١: ٧٨.
وفي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١: ٣٠٨ «ثَوْبِى يَا حَجَر ثَوْبِى يَا حَجَر»

(٧) الشاهد لذى الرمة، ما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر ديوان ذي الرمة ٥٦٣.
وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢٩١ وشرح المرادى ٣: ٢٧١. وشرح الأشموني ٣: ١٣٦.

(٨) في هـ «أي».

(٩) سورة يوسف آية ٢٩.
في ش، ك، ت «يوسف» اكتفى بموضع الشاهد.

(١٠) سورة الأعراف آية: ١٥١.

والمطول نحو: طَالِعاً جَبَلاً أَقْبِلْ.

وأيّ نحو: (أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ)[1].

«وذَاكَ»[2] مبتدأ، وخبره «قَلّ» «وفِي اسْمٍ» متعلق «بقَلّ»، «ومَنْ يَمْنَعْهُ»[3] شرط والجواب «فَانْصُرْ عَاذِلَهْ»، ثم إن المنادى على قسمين:

مبني على الضم، ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(ش) يعني أنَّ حكم المنادى المعرَّف المفرد البناء على ما كان يُرفع به قبلَ النداء وشمل قوله: «المعرَّف» ما تَعرَّف[4] قبل النداء نحو: يَا زَيْدُ، وما تعرف[5] في النداء[6] نحو: يا رَجُلُ، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به[7] ، [فيقال في نحو يا رَجُلُ. مفرد، لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به][8]. وفهم من قوله: «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا[9]»، أنه إذا كان مثنى يبنى / على الألف فتقول: «يَا زَيْدَان»، وإن كان جمع ١٨١ ب مذكر بنى على الواو نحو: يَا زَيْدُون، «والمُعَرَّفَ» مفعول «بابْنِ» وكان حقه أن يقدم «المُنَادَى»، لأن المعرف نعت له، «والمُفْرَد» نعت للمنادى «وعَلَى الَّذِي» متعلق «بابْنِ».

(١) سورة النور آية ٣١

(٢) في ت «وذلك» تحريف.

(٣) في ت «يمنع» تحريف.

(٤) «ما تعرف» ساقط من ك. وفي ت «ما يُعرَّف».

(٥) في ت «وما يُعرَّف».

(٦) ما بعد «قبل النداء» إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) في هـ ، ت «ولا مشبه».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ظ «عهد» تحريف.

ثم قال:

(ص) وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا * ...

(ش) يعني أنَّ الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نُودي نُوِي بناؤُه على الضم نحو: يا هَذَا، ويا بَرِقَ نَحْرُه، ويظهر أثر تقدير الضم إذ أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريفُ والظريفَ، وغير ذلك من أحكام التابع المضموم، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

(ش) أي ويجري[1] في المَنْوِي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي[2] حدث في النداء، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ والْمُضَافَا * وَشَبِيهَهُ انْصِبْ ...[3]

(ش) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي؛ لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يا عَبْدَ اللّهِ، ويا غُلاَمَ زَيْدٍ، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حَسَنًا[4] وَجْهُه أو[5] نصباً نحو: يا طَالِعاً جَبَلاً، أو في المجرور نحو: يا مَارًّا بِزَيْدٍ، أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يا ثَلاَثَةً وثَلاَثِين، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل؛ لأن المنادى / مفعول بفعل محذوف تقديره: أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله: ١٨٢/أ

(ص) ... * ... عَادِمًا خِلاَفَا

(١) في هـ، ز «ويجري المنادى» وبعبارتهما أكمل.
(٢) ما بعد «تجدّدا» إلى هنا ساقط من ت.
(٣) في ش أكمل عبارة الألفية «وشبهه الصب عاد ما خلافا».
والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.
(٤) في ت «حسناً» سقطت «يا»
(٥) في ت «ونصباً».

(ش) «والمُفْرَدَ» مفعول مقدم بانصب «وعَادِماً» حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

(ص) وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لاتَهِنْ

(ش) يعني أنَّ ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة[1] شروط:

الأول: أن يكون عَلَمًا كزيد من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بِابْن.

الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى عَلَم كسعيد من المثال.

الرابع: أن لا يُفصل بينهما[2]، أعني[3] بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم.

وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور، «ونَحْوَ مَفعول بِضُمّ» وهو أيضاً مطلوب «لافْتَحَنّ»، و«مِنْ نَحْوِ» متعلق «بِضُمّ»، «وتَهِنْ» مضارع وهن بمعنى ضَعُفَ.

وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا مضافا[4] إليه «ابن» وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا * أَوْ يَلِ [5] الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

---

[1] في الأصل، ظ، ت «وهي خمسة».
[2] هـ «بينهما فاصل» وعبارتها أكمل.
[3] في ز «أي أعني».
[4] في ش، ك، ت «ولا ما أضيف إليه» وما أثبتُّ أدقّ.
[5] في الأصل، هـ ، ظ، ت «ويلي».
وفي ك «أو يلي» «وما أثبتّ أولى، لأنه ورد في الألفية وبقية النسخ.

(ش) فمثال كون المنادى غير علم يَا رَجُلُ ابْنَ سعيد، ومثال كون المضاف إليه «ابن» غير علم[1]: يَا زَيْدُ ابنَ أَخِينَا[2]. «والضَّمُّ» مبتدأ وخبره «قَدْ حُتِمَا» «وإنْ لَمْ يَلِ[3]» شرط وجوابه محذوف والتقدير: وَالضَّمُّ قَدْ حُتِمَا / إِنْ لَمْ يَلِ فَهْوَ مُتَحَتِّمٌ. ويجوز أن يكون «قَدْ حُتِمَا» جواب الشرط، ١٨٢/ب
والشرط وجوابه خبر «الضَّمُّ» واستغنى بالضمير الذي في حتم[4] عن[5] الرابط؛ لأن جملتي الشرط والجواب [6] يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما[7] منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف[8]. ثم قال:

(ص) وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا * مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

(ش) يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٦٢ ـ سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[9]

---

[1] في ز «علم نحو» وعبارتها أفضل.
[2] في ت «يا زيد ابن أختنا»
[3] في الأصل «بك» تحريف.
[4] في ت «حتما».
[5] في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «في»، وفي ش «على» تحريف.
[6] في الأصل، ظ «الضم والشرط»، وفي ت «جملتى الشرط» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أصح.
[7] في الأصل، ز، ظ «لتنزيلهما» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
[8] في ت «فلا خلاف» تحريف.
[9] الشاهد للأحوص الأنصاري. انظر ديوانه ١٨٩
وفي الكتاب ٢: ٢٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، وشرح ابن الناظم ٥٧٠، وشرح التصريح ٢: ١٧١ وشرح الأشموني ٣: ١٤٤، وأمالي الزجاجي ٨١.
قال البغدادي في الخزانة ١: ٢٩٤.
«تنوين المنادى المضموم مذهب الخليل وسيبويه والمازني. قال النحاس والأخفش وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه، واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب لكنه رد الحجة فقال الاسم المعلم المنادى المفرد مبني على الضم لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير، قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى ابن عمر يا مطراً بالنصب. قال المبرد أما أبو عمرو وعيسى والجرمي فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل لأن أصل النداء النصب».

ومثال النصب قوله:

١٦٣ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي[1]

والمختار عند «الخليل» و«سيبويه» الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره[2] وينبغي أن يُعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. «ومَا» مفعول «بانْصِبْ» وهو مطلوب أيضاً «لاضْمُمْ» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «نُوِّنَا»[3] «واضْطِرَاراً» [مفعول له][4] وهو تعليل لنُوِّن، «وبِمَا» متعلق بنُوِّن، «وما» المجرورة «بِمِنْ» موصولة، «واسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» مبتدأ، «وبُيِّنَا»[5] خبره والجملة صلة لما «ولَهُ»[6] متعلق ببُيِّنَا. ثم قال:

(ص) وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ * ...

(ش) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء[7] «وأَلْ» إلا في الضرورة / كقوله:

١٨٣
أ

١٦٤ - مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي[8]

---

(١) الشاهد لمهلهل - عدى بن ربيعة.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، والمقتضب ٤: ٢١٤ والجمل للزجاجي ١٦٦ وأمالى القالى ١: ٣٠٠ وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.
وفي رواية:
رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢ وشرح المرادى ٣: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

(٣) في ت «نويا» تصحيف.

(٤) «مفعول له» تكملة من ش، ك.

(٥) في ظ «وبُنيا» تحريف.

(٦) في الأصل «له».

(٧) في ظ «بين يا وأل».

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو وعجز البيت: «وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي».
انظر اللسان «لتا» والكتاب ٢: ١٩٧، وشرح المفصل ٢: ٨ والإنصاف ١: ٣٣٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨.
والخزانة ١: ٣٥٨.
وفي رواية:
فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

وقوله:

١٦٥ - فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
[إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا] [١]

ثم استثنى من ذلك لفظة[٢] «الله» والجملة الإسمية المصدرة بأل فقال:

(ص) ... * إِلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

(ش) فيجوز في الاختيار: يا أللهُ[٣] بقطع الهمزة ووصلها للزوم «أَلْ» له[٤] حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ. إذا سُميت به رجلا، لأن «أل» من جملة المُسمى به. ثم قال:

(ص) وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ * ...

(ش) يعني أنَّ الأكثر في نداء لفظ[٥] الجلالة «اللَّهُمَّ» بميم مشددة مزيدة آخراً عوضاً من حرف النداء، وفُهم منه أن قولهم يا أَللّهُ[٦] وإن كان جائزاً في الاختيار دون «اللَّهُمَّ» في الكثرة[٧]، وقد جاء في الشعر الجمع بين[٨] النداء والميم وإلى ذلك[٩] أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

---

(١) رجز لم أقف على قائله.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
انظر المقتضب ٤: ٢٤٣ وأمالي الشجرى ٢: ١٨٢ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح المفصل ٢: ٩ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤.
وفي رواية أخرى لعجز البيت: «إيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا».
(٢) في ظ، ت «لفظ».
(٣) في الأصل «يا للّه».
(٤) «له» ساقط من ظ.
(٥) في الأصل، ز «لفظة» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
(٦) في الأصل «يا للّه».
(٧) في ش «في الأكثر».
(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «بين حرف» وعبارتها أدق.
(٩) في ز «وإليه».

(ش) وجه[1] شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه، ومنه قوله:

١٦٦ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[2]

والقريض: الشعر.



(١) في هـ ، ظ «ووجه».
(٢) نسب البيتان إلى أبى خراش الهذلى في اللسان «لمم» وأمالى ابن الشجرى ٢: ٢٢٨.
ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وورد بلا نسبة في اللسان «لا».
والمقتضب ٤: ٢٤٢، وأمالى الشجرى ٢: ١٠٣ والإنصاف ١: ٣٤١، وشرح المفصل ٢: ١٦ وشرح التصريح ٢: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٥٨ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٣١.

(فصل)

(ص) تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

(ش) شمل قوله: «تَابِعَ»[1]، جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل ذي الضم العَلَم والنكرة المقصودة. «والمُضَافَ» نعت لتابعَ وخرج به التابع المفرد، «ودُونَ أَلْ» خرج به المضاف المقرون بأل وقوله: أَلْزِمْهُ / نَصْباً، يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا ١٨٣/ب
كان التابع غير عطف النسق والبدل، وكان مضافاً مجرداً من «أَلْ»، فمثال ما استوفى[2] الشروط في وجوب النصب وهو نعت يَا زَيْدُ ذَا الجُمَّةِ[3]. ومثاله وهو توكيد: يَا زَيْدُ نَفْسَه، ويَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ، ومثاله وهو عطف بيان: يَا زَيْدُ عَائِذُ الكَلْبِ. فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ * ...

(ش) فمثال النعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفَ، ومثال عطف البيان يَا زَيْدُ قُفَّة، ومثال التوكيد: يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ[4]، ومثال المضاف المقرون بأل: يَا زَيْدُ الحَسَنُ الْوَجْه.

فهذه أربع[5] صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب. «وتَابِعَ» مفعول بفعل

---

(١) في ز «التابع».
(٢) في الأصل «ما ستوفى» تحريف.
(٣) في هـ «يا زيد ذا الحبل» تحريف. الجُمّة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن.
(٤) في ت «جمعا» تحريف. وما أثبتّ أصح، لأنه توكيد للجمع.
(٥) في الأصل «أربعة» تحريف.

مضمر من باب الاشتغال يفسره «أَلْزِمْهُ»، «والمُضَافَ» نعت لتابع، «ودُونَ» متعلق بالاستقرار على أنه حال من «تَابِعٍ»، و«نَصْباً» مفعول ثان «لأَلْزِمْهُ»، والمفعول الأول الهاء، «ومَا» مفعول «بارْفَعْ» وهو مطلوب[1] «لانْصبْ» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُ».

ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلاَ * كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلاَ

(ش) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين /، ونصبهما إن كانا ١٨٤/أ مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يَا أَخَانَا زَيْدٌ[2] ويَا أَخَانَا عَمْرٌو[3]، ويَا زَيْدٌ أَخَانَا، ويَا عَمْرٌو صَاحِبَنَا[4].

وسبب ذلك أنَّ البدل في نية تكرار العامل، وحرف[5] العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في «اجْعَلاَ»[6] بدل من نون التوكيد[7] الخفيفة، «ونَسَقاً» «وبَدَلاً» مفعول أول «باجْعَلاَ» «وكَمُسْتَقِلٍّ»[8] في موضع المفعول الثاني، لأن معنى «اجْعَلاَ» صَيِّرْ[9]. ثم إنَّ المعطوف عطف نسق[10] إذا كان مقروناً «بأَلْ» ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(1) في ك «المطلوب».
(2) في هـ، ك «يَا أَخَانَا وَزَيْدٌ» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.
(3) في ظ «ويَا صَاحِبَنَا عَمْرٌو».
وفي ك «ويَا أَخَانَا وعَمْرٌو» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.
(4) في ظ «ويَا عَمْرٌو يَا صَاحِبَنَا».
(5) في ز «وحروف».
(6) في الأصل «اجعل» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
(7) في ت «من التوكيد بالنون».
(8) في ش، ك «وكمستقلا» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
(9) في الأصل «ضمير» تحريف.
(10) في ظ، ت «النسق»

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

(ش) يعني أنَّ المعطوف عطف النسق[1] إذا كان مصحوباً «لأَلْ» يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار، وهو مفهوم من قوله: «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» وعلم أنَّ ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز« الرفع والنصب فتقول: يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ وَالحَارِثَ[2] ومنه قوله:

١٦٧ - أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سَيْرَا * فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خمر الطَّرِيقِ[3]

يروى برفع «الضَّحَّاكُ» ونصبه، وفُهم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أنه موافق للقائلين باختياره، وهم «الخليل»، «وسيبويه» / و«المازني»؛ وإنما اختير لمناسبة ١٨٤/ب الحركتين، ولِمَا حكى «سيبويه» أنه أكثر في كلام العرب من النصب[4] «وَمَصْحُوبَ»[5] خبر «يَكُنْ»[6]، «ومَا نُسِقَا»[7] اسمها، ويجوز العكس والأول أرجح[8] وفيه وجهان: جملة[9] من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» جملة من مبتدأ وخبر وهي[10] مستأنفة.

---

(1) في هـ «نسق».
(2) في الأصل «يا زيد والحرثُ والحرثَ» تحريف.
(3) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو.
انظر اللسان «خمر»، والخصائص ٣: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١٢٩، والهمع ٥: ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥١٠
ومعجم شواهد النحو ١٢٠.
(4) اختلف في المختار منهما. اختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع، وإليه ذهب الناظم.
واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب.
والمختار عند المبرد النصب إذا كانت الالف واللام للتعريف والرفع إذا كانت غير مُعرِّفة.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٤.
(5) في ش «ومصحوب أل».
(6) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ت «كان» والمُثبتُ أدق كما في ز، ك، والألفية.
(7) في ت «وما نسق».
(8) في ش «أصح» وفي ز «أظهر» وفي ظ «أوجه».
(9) في ز «جملة مستأنفة».
(10) ما بعد «وهي» إلى هنا ساقط من هـ .

ثم اعلم أنَّ من المناديات «أي» ويلزم أن توصف بأحد[1] ثلاثة أشياء: «أَلْ وذَا[2] وَالَّذِي» وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ[3] لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

(ش) يعني أن «أيّا» إذا كانت منادى[4] لزم وصفها بمصحوب «أَلْ» واجب الرفع نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وإنما لزم رفع وصفها. وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير «أي» لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمتها[5] «الهاء» لتكون عِوَضاً مما يستحق من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون «مَصْحُوبَ» منصوبا، «فَأَيُّ[6]» مبتدأ» «ويَلْزَمُ[7]» خبره، «وَمَصْحُوبَ» مفعول مقدم بيلزم، «وصِفَهْ» منصوب على الحال من مصحوب «أَلْ»، «وبالرَّفْعِ» في موضع الحال من «مَصْحُوبَ»[8]، «ولَدَى» متعلق بيلزم «وبَعْدُ» في موضع الحال، والمضاف إليه «بَعْدُ» ضمير عائد على «أي» والتقدير: وَأَيُّهَايَلْزَمُ مَصْحُوبَ أَلْ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهَا مَرْفُوعَةً واقِعَةً بَعْدَهَا / ويجوز أن يكون مَصْحُوبَ[9] مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره ١٨٥/أ «يَلْزَمُ» بالياء، والجملة خبر «أَيُّها» والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره: يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَأَيُّهَذَا[10] أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ * ...

---

(١) في هـ «بإحدى» تحريف.
(٢) في ظ «وذو».
(٣) في ت «في الرفع» تحريف.
(٤) في ظ «مناداة».
(٥) في ش «لزمته».
(٦) في هـ، ز «وأي».
(٧) في الأصل «ولزم» تحريف.
(٨) في ظ «مصحوب أل».
(٩) في ش «مصحوب أل»
(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «وأيها ذا» تحريف.

(ش) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة[1] «أَيُّهَا» باسم الإشارة نحو: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُل. وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٨ - أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا * وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ[2]

وبالموصول المصدر «بأل» كقوله تعالى[3] (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ)[4] ثم قال:

(ص) ... * وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

(ش) يعني أنَّ «أَيًّا» لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يُقال: يَا أَيُّهَا صَاحب عمرو، ونحوه. ثم قال:

(ص) وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ * إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

(ش) يعني أنَّ اسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما وصفت به[5] «أَيّ» من واجب الرفع معرف «بِأَلْ» أو الموصول المصدر «بأَلْ» فتقول: يَا ذَا الرَّجُلُ، كما تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ[6]، «فَذَا» في هذا المثال ونحوه بمنزلة «أَيّ»، في التوصل إلى نداء ما فيه «أَلْ»، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ»، أن اسم الإشارة قد لا يُفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه[7]، وهذا ليس ١٨٥/ب من هذا الفصل. ثم قال: ١٨٥/ب

---

[1] في ك «وصف» وعبارتها أدق.

[2] لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو. غير معزو انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ وشرح المرادي ٣: ٢٩٩ وشرح الأشموني ٣: ١٥٣ ومعجم شواهد النحو ٤٨١ونسب في الاكليل ١٠: ٧٨ إلى أبي حسيس. واغلا: الرجل الذي يدخل على القوم، وهم يشربون فلا يُدْعَى لذلك.

[3] في هـ ، ظ، ك، ت «وعز وجل».

[4] سورة الحجر آية: ٦.

[5] «به» ساقط من ت.

[6] في ش، ك زيادة «يا أيها الرجل ويا ذا الذي كما تقول يا أيها الذي» الزيادة هنا غير لازمة.

[7] في الأصل، ش، ك «تعينه» تصحيف.

(ص) فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ * ثَانٍ وَضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

(ش) يعني أنَّ المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده، وجب نصب الثاني، لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإتباع وفيه أقوال[1] وذلك نحو قوله:

١٦٩ - يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَالَكُمُ * لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ[2] عُمَرُ

ومثله قوله: «يَا سَعْدُ سَعْدُ ٱلأَوْسِ»، وفُهم من قوله: «فِي نَحْوِ»، أنَّ ذلك جائز في العلم وفي[3] النكرة المقصودة نحو: يَا غُلاَمُ غُلاَمَ زَيْدٍ.

وهو مذهب «البصريين»، وفُهم من تقديمه الضم أنه أحسن، إذ وجهه أرجح، «وفِي نَحْوِ» متعلق «بِيَنْتَصِبْ»، «وتُصِبْ» مضارع مجزوم على جواب الأمر.

---

(1) فيه ثلاثة أقوال:
الأول: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه.
الثاني: الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخز وهو مذهب المبرد.
الثالث: أنَّ الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسماً واحداً وفتحتهما فتحة بناء وهو مذهب الأعلم.

(2) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في ديوانه ١:٢١٢

يا تيم تيم عدى لا أبالكم لا يـوقـعـنـكـم فـي سَـوْءَةٍ عـمـر

أنظر المقتضب ٤:٢٢٩ وشرح المفصل ٢:١٠،١٠٥ .
وشرح المرادي ٣:٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٧١ وشرح الشواهد للعيني ٣:١٥٣ ، ومعجم شواهد النحو ٧٥ .
تيم عدى : أضاف تيم إلى عدى وهو أخوه
لا أبالكم : كلمة تستعمل للغلظة عند الخطاب

(3) «في» ساقطة من ش.

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

قوله[1]:

(ص) وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا * كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ[2] عَبْداً عَبْدِيَا

(ش) شمل قوله «مُنَادًى» الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله: «صَحَّ»، فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم أنَّ «يا» في قوله: «لِيَا»، ياء المتكلم إذ لا يُضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم[3] خمس لغات.

الأولى: «يَا عَبْدِ» بحذف الياء والاستغناء بالكسر[4] عنها وهي أفصحها.

الثانية: «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء الساكنة[5]

الثالثة[6]: / «يَا عَبْدَ» بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة. ١٨٦/أ

الرابعة[7]: «يَا عَبْدَا» بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة[8]: «يَا عَبْدِيَ» بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها الناظم[9] في

---

(١) «قوله» ساقطة من ش، هـ ، ز.
(٢) «عبد» ساقطة من ز.
(٣) «إلى ياء المتكلم» ساقط من هـ .
(٤) في ش، ك «بالكسرة».
(٥) في هـ ، ظ، ت «ساكنة».
(٦) في ت «والثالثة».
(٧) في ت «والرابعة».
(٨) في ت «والخامسة».
(٩) «الناظم» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

النظم على الترتيب في القوة والضعف، بل على ما سمح به[1] الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفا[2]، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة ولم[3] يذكرها الناظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: (قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ)[4] في قراءة[5]، وفي قوله: «كَعَبْدِ» إلى آخر البيت فائدتان:

إحداهما[6]: التنبيه[7] على اللغات المذكورة.

الأخرى: التنبيه على أنَّ[8] جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص، وذلك مفهوم من المثل[9]، احترازاً مما فيه الإضافة لغير التخصيص[10] كاسم الفاعل، وسائر ما إضافته للتخصيص[11] فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة وساكنة. «ومُنَادًى» مفعول أول باجعل، «وصَحَّ» في موضع الصفة له والمفعول الثاني «كَعَبْدِ» إلى آخر البيت، «وإِنْ يُضفْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم «الياء» فيه كحكمها في غير

---

(1) في ظ، ت «له».
(2) في هـ «ألفا وإبقاؤها» وعبارتها أدق.
(3) في هـ، ز، ظ «لم».
(4) سورة الأنبياء آية: ١١٢
وفي ش لم يكمل الآية «قال رب احكم» اكتفى بموضع الشاهد.
(5) قرأ بالضم «رَبُّ» أبو جعفر، وابن محيصن.
انظر البحر ٦: ٣٤٥، والنشر ٢: ٣٢٥، ومعجم القراءات ٤: ١٥٦.
(6) في الأصل، ز «أحدهما». تحريف.
(7) في ت «التثنية». تصحيف.
(8) «أن» ساقطة من ظ، ت.
(9) في ش، هـ، ز، ك «المثال».
(10) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «للتخفيف» والمثبت من ت أصح وأضبط، فالإضافة تكون للتخصيص أو لغير التخصيص.
(11) في الأصل وبقية النسخ «للتخفيف».

النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله /:
١٨٦ أ

(ص) وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ[1] وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ * فِي يَا ابْنَ أُمَّ ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرْ

(ش) يعني أنّ[2] «يَا ابْنَ أُمّ ويَا ابْنَ عَمّ» يجوز في آخر[3] كل واحد[4] منهما الفتح والكسر فتقول: يَا ابْنَ أُمَّ ويَا ابْنَ أُمِّ، وقرىء بهما[5]، وكذلك «ابْنَ عَمّ»[6] وذلك[7] لكثرة استعمالهما[8]، وفهم[9] من قوله: «اسْتَمَر»، اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات «الياء» نحو: يا ابْنَ أُمِّي، ومنه قوله:

١٧٠ ـ يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي[10]

وقلبها ألفا، ومنه قوله:

كُنْ لِي لاَ عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
[نَعِشْ عَزِيزَيْنِ وَنَكْفِي الْهَمَّا][11]

---

(1) في الأصل «وفتح وكسر»، وفي ت «والفتح والكسر» تحريف.
(2) «أن» ساقطة من ز.
(3) «آخر» ساقطة من ز.
(4) «واحد» ساقطة من ت.
(5) في ش «وقد قرىء»
وذلك في قوله تعالى (قَالَ يَبْنَؤُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي) طه: ٩٤.
قرأ بالخفض ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم.
انظر السبعة في القراءات ٤٢٣، والنشر ٢: ٢٧٢ ومعجم القراءات ٤: ١٠٦.
(6) في ش، هـ ، ز «يا ابن عم».
(7) «وذلك» ساقط من ك.
(8) في الأصل «استعمالها» تحريف.
وفي هـ «استعماله» تحريف.
(9) في الأصل «فهم».
(10) الشاهد لأبي زبيد الطائي ـ حرملة بن المنذر ـ وعجزه «أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ»
انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وجمل الزجاجي ١٧٣ وأمالي الشجرى ٢: ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٢٦ وشرح المرادى ٣: ٣١٣ وشرح ابن الناظم ٥٨١ ومعجم شواهد النحو ٦٤
(11) ٣٧٧ رجز لم أقف على قائله.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.
لم يرد هذا الرجز في كتب النحو. انظر معجم شواهد النحو ٢٣١.

وفُهم من تمثيله يَا ابْنَ أُمَّ ويَا ابْنَ عَمَّ أنَّ ذلك أيضاً[1] مطرد في «يَا ابْنَةَ أُمّ ويَا ابْنَةَ عَمّ» إذ لا فرق، ثم إنَّ من المضاف إلى ياء المتكلم: «يَا أَبِى ويَا أُمِى» وفيه لغتان «زائدتان على اللغات المتقدمة[2]. وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ * وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

(ش) فُهم[3] من قوله: «وفِي النِّدَا»، أي ذلك خاص بالنداء فلا يجوز: قَامَ أَبَت ولا جَاءَت أُمَّت.

وفُهم من تعيين اللفظين أنَّ ذلك خاص بهما، وفُهم من قوله: «عَرَضْ» أن ذلك غير لازم لهما، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفُهم من تقديمه الكسر على الفتح أنَّ الكسر أكثر.

وفُهم من قوله: «وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ»، أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه[4] لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقول: يَا أَبَتِى ولاَ يَا أُمَّتِى.

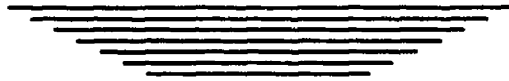
وقد جاء[5] الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال:

١٧٢ - [يَا أَبَتِى لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا] * لَنَا أَمَلٌ فِى الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[6]

---

(١) (أيضا) ساقطة من ش، هـ .
(٢) في ش «اللغات المذكورة المتقدمة» وعبارتها أكمل.
(٣) في ز «وفُهم».
(٤) في ظ، ك، ت «من أنه».
(٥) في ز «أتى»
(٦) لم أقف على قائله.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
انظر في شرح المرادى ٣: ٣١٧ وشرح التصريح ٢: ١٧٨ وشرح الأشموني ٣: ١٥٨، ومعجم النحو ٩٩
ورد عجز البيت في الأصل:
«لنا أمل في العيش ما دمت آملا»
وهو ساقط من هـ ، ظ، ت.

١٨٧/أ «وفِي النِّدَا» / متعلق «بعَرَض»، «وَأَبَتِ وأُمَّتِ»[١] مبتدأ وخبره «عَرَضْ» والتَّا مبتدأ وخبره «عِوَضْ»[٢] «ومِنْ الْيَا» متعلق بعوض.



(١) في الأصل، ت «وأبه وأمه» تحريف، وما أثبتُّ من الألفية وبقية النسخ أدق.

(٢) في ث «حرض» تحريف.

(أسماء لازمت[1] النداء)

(ش) هذه الأسماء التي ذُكرت[2] في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مسموع ومقيس وشائع[3] غير مقيس، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا * لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا ...**

(ش) قد ذكر ثلاثة ألفاظ:

الأول: «فُلُ» وهو كناية عن نكرة. فإذا قلت: يَا فُلُ[4] فكأنك قلت: يَا رَجُلُ.

الثاني: «لُؤْمَانُ» بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فإذا قلت: يَا لُؤْمَانُ معناه يا عظيم اللآمة[5].

الثالث: «نَوْمَانُ» بفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت يَا نَوْمَانُ معناه[6] يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... **وَاطَّرَدَا**

فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ * ...

(ش) يعني أنَّ بناء وزن «فَعَالِ» من كل فعل دال[7] على السب مُطَّرد.

---

[1] في ظ «لزمت» تحريف.
[2] في ت «ذكرها».
[3] في ت «وسائغ» تحريف.
[4] في الأصل، ظ، ت «فل» تحريف.
[5] في هـ «اللؤم» وهذا جائز انظر اللسان «لأم».
[6] في ش، هـ، ز، ك «فمعناه».
[7] في الأصل «ذاك» تصحيف.

فتقول: يَا خَبَاثِ ويا فَسَاقِ ويا لَكَاعِ[1] ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال[2] على السب يجوز أن يُبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(ص) ... * وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

(ش) يعني بالأمر اسم الفعل، «وفَعَال» مطرد فيه[3] من كل فعل ثلاثي نحو: نَزَالِ ودَرَاكِ[4] وضَرَابِ، وإنما ذُكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع «فَعَال» الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَشَاعَ / فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ * ... ١٨٧ ب

(ش) يعنى أنَّ «فُعَل» يجيء في سب الذكور كما جاء «فَعَال» في سب الأنثى[5] إلا أنَّ «فُعَل» غير مقيس. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَلاَ تَقِسْ ...

(ش) فمن المسموع في[6] ذلك يا خُبَثُ بمعنى يا خَبيث، ويا غُدَرُ بمعنى يا غادر، ويا فُسَقُ بمعنى يا فاسق.

---

(1) خباث: «خَبُثَ الشَّيْءُ يَخْبُثُ خَبَاثَةً وخُبثاً فهو خَبِيثٌ، والخَبِيثُ ضد الطيب من الرزق والولد والناس. يُقال للذكر خُبَثُ، وللأنثى يا خَبَاثِ مثل يا لَكَاعِ، بنى على الكسر، وهذا مطرد عند سيبويه.
فساق: «الفِسْقُ الخروج عن الأمر، فَسَقَ عن أمر رَبِّه أي خرج.
ورجل فاسقٌ وفِسِّقٌ وفُسَقُ دائم الفسق، ويُقال في النداء: يا فُسَقُ، وللأنثى يا فَسَاقِ».
لكاع: لَكِعَ الرجلُ يلكع لَكَعاً ولَكَاعَةً. لَؤُمَ وحَمُقَ، والمرأة لَكَاعِ ولكيعة ولكعاء».
اللسان «خبث»، «فسق»، «لكع».
(2) في الأصل «ذاك» تصحيف.
(3) في ت «منه» تصحيف.
(4) في ش، ك «وتراك» تحريف.
(5) في ش، هـ «الإناث».
(6) في هـ، ك «من»

واعلم أنه جاء[1] جر «فَلُ» المتقدم في الشعر. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَجُرَّ فِى الشِّعْرِ فُلُ

(ش) يعني أنَّ «فُلُ» قد جاء[2] في الشعر مجروراً في غير النداء[3] كقوله:

١٧٣ - فِى لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنَاً عَنْ فُلِ[4]

وقوله: «وفُلُ» مبتدأ وخبره «بَعْضُ»، و«مَا» موصولة وصلتها «يُخَصُّ» «وبِالنِّدَا» متعلق بيخص، «ولُؤْمَانُ نَوْمَانُ» مبتدأ، «وكَذَا» خبره وباقي الإعراب واضح.

*****

---

(1) في ظ، ت، ك «قد جاء» وعبارتها أدق، لوجود «قد» التي تفيد التقليل.
وفي ش، هـ ، ز «قد تقدم «وبعدها زيادة غير لازمة..
«أنَّ فل من الأسماء المختصة بالنداء إلا أنه قد جاء في الشعر».

(2) في ز «جاء جره»

(3) في ز، ت «النداء مجروراً» تقديم وتأخير.

(4) رجز لأبى النجم العجلى من قصيدة به بدأها بقوله:
الحمد لله الوهوب المجزل
أعطى فلم يبخل ولم يبخل
والبيت الذي قبل الشاهد هو «تدافُعَ الشَّيب ولم تَقَتَّلِ»
وروى في كتب النحو: «تضل منه إبلى بالهوجل».
ولا وجود لهذا البيت بين أبيات القصيدة التي تتكون من ٩٤ بيتاً.
انظر ديوانه ص ١٩٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٤٩٤ واللسان «فلن» والكتاب ٢: ٢٤٨/ ٣: ٤٥٢ والمقتضب ٤: ٢٣٨ والأصول لابن السراج ١: ٢٧٧ والجمل للزجاجي ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢: ٢٧٨ وشرح التصريح ٢: ١٨٠ ومعجم شواهد النحو ٢٢٧.
لَجَة: بفتح اللام. الجلبة وإختلاط الأصوات في الحرب.
فل: أصله فلان تحذف منه الألف والنون للضرورة.

(الاستغاثة)

(ش) هي نداء مَن يخلّص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغاث[١] والمستغاث منه[٢] والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب[٣] حالتين:

الأولى: أن يُجَرّ المستغاث بلام مفتوحة.

الثانية: أن يُزَاد في آخره ألف تعاقب اللام.

وقد أشار إلى الأول[٤] بقوله:

(ص) إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا * بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا ...

(ش) يعني أنَّ المُنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله / منزلة الضمير واللام تُفتح مع المضمر. ثم مثل بقوله: ١٨٨ أ

(ص) ... * ... كَيَا لِلْمُرْتَضَى

(ش) وقد فُهِم من قوله: «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ». أنَّ استغاث[٥] مُتَعَدٍّ بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله تعالى[٦]:

---

(١) في ش، هـ ، ز، ك (المستغيث).

(٢) «والمستغاث منه» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ت «البيت».

(٤) في الاصل وبقية النسخ الاول والمثبت من ظ.

(٥) في ظ «المستغاث» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٦) في ز، ظ، ت «عز وجل».

﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[1]

وفُهم من قوله: «خُفِضَا» أنه معرب[2] بالجر، وفُهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً «بأَلْ»، وإعراب البيت واضح، ثم قال:

(ص) وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا * وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

(ش) يعني [3] أنكَ إذا عطفت على المستغاث بتكرير «يا» فتحت اللام[4] نحو قوله:

١٧٤ ـ يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي * لأُنَاسٍ عَتْوُهُمْ فِي ازْدِيَادِ[5]

وفي سوى التكرار «لِيَا»[6] جيء باللام مكسورة كقوله:

١٧٥ ـ يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ
يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[7]

---

(1) سورة الأنفال آية: ٩
في ظ «تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكم» اكتفاء بمحل الشاهد، وذلك جائز.
(2) في ش «يعرب».
(3) «يعني» ساقطة من ظ، ت.
(4) قال الأشموني في تنبيهاته: اختلف في اللام الداخلية على المستغاث: فقيل هي بقية «آل» والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم إختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو إختيار ابن خروف. وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، والثاني بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى»
شرح الأشمونى ٣: ١٦٤.
(5) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٣٥ وشرح ابن الناظم ٥٨٧، وشرح المرادى ٤: ١٧ وأوضح المسالك ٣: ٩٥ وشرح التصريح ٢: ١٨١.
(6) في ت «بيا».
(7) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.
انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٠ وشرح الشواهد للعيني ٤: ٢٥٧، وشرح التصريح ٢: ١٨١ والهمع ١: ١٨٠، والخزانة ١: ٢٩٦.
وصدر البيت ساقط من ش، ز، ظ، ك، ت.

ومفعول «افْتَح» محذوف وتقديره[1]: وافتح اللام، «وفي سِوَى» متعلق «بِائْتِيا» والإشارة بذلك للتكرير، أي وفي سوى التكرير[2]. ثم قال:

(ص) وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ * ...

(ش) [يعني أنَّ لام الاستغاثة تُعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفُهم منه أن «اللام» غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يَا لَزَيْدٍ وَيَا زَيْدَا، ولا يجوز يَا لَزَيْدَا. ثم قال:

(ص) ... * وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ] [3]

(ش) يعني أنَّ الاسم[4] المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يَا لَلْعَجَبْ، وأن تُزاد آخره ألف فتقول: يَا عَجَبَا ومنه قوله:

١٧٦ - يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفُلَيْقَهْ
هَلْ تَذْهبَنّ الْقَوَباءُ الرِّيَقَهْ[5]

وإنما ذُكر هنا اسم التعجب، وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما / في الحكم. «وَلَامُ مَا»[6] مبتدأ، «وعَاقَبَتْ» خبره، «وأَلِفْ» مفعول بعاقبت، ووقف ١٨٨/ب

---

(١) «وتقديره» ساقطة من ظ.
(٢) في ك «التكرار».
(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) «الإسم» ساقطة من ش.
(٥) الرجز لابن قنان انظر اللسان «قوب».
وشرح التصريح ٢: ١٨١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٧٩١ .روى عجز البيت في الأصل، ش، هـ ، ك (هل تذهبن القوباء بالرويقه) وما أثبتُّ عن بقية النسخ.
الفليقة: الداهية.
القوباء: داء معروف يُصيب الجلد ويُداوى بالريق.
الريقة: الرِّيقُ ماء الفم قبل الأكل، والمؤنث منه الرِّيقة. وريقة الفم وريقُه لُعابُه.
(٦) «ما» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ وزيادتها هنا لا تُفيد.

عليه [بالسكون][1] على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون «أَلِفْ» فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير: عاقبتها[2] الألف[3] والأول أظهر «ومِثْلُهُ» مبتدأ، «واسْمُ» خبره، «وذُو تَعَجُّبٍ» نعت لاسم «وأَلِفْ» جملة[4] في موضع الصفة لتعجب.



(1) «السكون» تكملة من ش، ز.
المنصوب يوقف عليه بالألف، وفي لغة ربيعة يوقف عليه بالسكون.
(2) في ت «عاقبتهما» تحريف.
(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «ألف»
(4) «جملة» ساقطة من ش، ك، ت.

(الندبة)

(ش) هي نداء المُتَفَجَّعِ عليه أو منه[١]. وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

(ص) مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ... * ...

(ش) يعني أنَّ حُكْمَ المَنْدُوب كحكم المنادى، يُضَم إنْ كان مفرداً، ويُنْصَبُ إنْ كان مضافاً أو شبيهاً به فتقول:

وَازَيْدُ، ووَا ضَارِبَ[٢] زَيْدٍ، ووَا طَالِعاً[٣] جَبَلاً. و«مَا» مفعول مقدم باجعل، وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها «لِلْمُنَادَى»[٤]، ثم نبه[٥] على ما يُمتنع في الندبة بقوله:

(ص) ... ومَا * نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

(ش) يعني أنَّ كل واحد من النكرة والمبهم[٦] لا يجوز أن يُنْدَب، لأن الغَرض بالندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما. وشمل المبهم اسم الإشارة، والموصول بصلة غير معين بها، فلو كان الموصول به[٧]

---

[١] في هـ «أو المتوجع منه» وفي ز «والمتوجع منه» وعبارتهما أدق وفي ك «ومنه».

[٢] في ك، ت «وَاضَارِبَ زيدٍ» سقطت واو العطف.

[٣] في ك «وَاطالعاً جَبَلاً» سقطت واو العطف.

[٤] في ز «المنادى». تحريف.

[٥] في ت «نبه بقوله».

[٦] يريد أنَّ الإسم المُنكر والإسم المُبهم لا يُندب فلا يُقال: وَارَجُلاَه، ولاَ وَاهَذَاهْ ولا يُندب أيضا - كما ذكر الشارح - الموصول بصلة غير معين بها كقولك: وَامَنْ ذَهَبَاه.
انظر شرح المفصل ٢: ١٤، ١٥.

[٧] في ش، هـ، ك، ت «الموصول له» وعبارتها أدق.

صلة مشهورة جاز أن يُندب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ * ...

(ش) يعني أنَّ الموصول إذا كانت صلته شهيرة يُعْرَف بها جاز أن يُنْدَب / وقد[1] مثَّل ذلك بقوله: ١٨٩/أ

(ص) ... * كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي: وَا مَنْ حَفَرْ

(ش) فتقول[2]: وامن حفر بئر زمزم لتنزيله[3] في الشهرة منزلة العلم، والذي حفر بئر زمزم «عبد المطلب بن هاشم[4]». «والمَوْصُولُ» مفعول لم يُسم فاعله «بيُنْدَب» «وبالَّذِي» متعلق «بالموصول» لا «بيُنْدَب»، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و«بِئْرَ» منصوب على أنه مفعول مقدم «بحفَر»، «وَامَنْ»[5] مفعول «يَلِي»[6]. ثم قال:

(ص) وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ * ...

(ش) منتهى المندوب هو آخره، وشمل العَلَم نحو: وَازَيْدَا، والمضاف نحو: وَاعَبْدَ المَلِكَا[7]، وعَجُزَ المُرَكَّب نحو: يَا مَعْدِي كَرِبَا[8]، وعلم أنَّ وصله بالألف[9] جائز لا واجب من قوله قبل: «مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ». ثم قال:

---

(١) في ش «ومثل».
(٢) «فتقول» ساقطة من ت.
(٣) في ش، ك «لتنزله» وهي أدق.
(٤) في ش «هو عبد المطلب».
وفي ز، ك «سيدنا عبد المطلب».
وفي ت «عبد المطلب».
و«بن هاشم» ساقط من ش، ز، ك، ت.
(٥) في ظ «ووا من».
(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «بيلي».
(٧) في ظ «واعبد الملك» تحريف.
(٨) في ش، هـ، ز، ت «وامعدى كربا»
وفي ظ «وامعدى كرب» وهذا جائز لجواز الإستغناء عن المد والهاء وقد ذكر الشارح ذلك فيما بعد.
(٩) «بالألف» ساقطة من ش.

(ص) ... * مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً[1] حُذِف إِذْ لا يمكن اجتماع أَلْفَيْن[2]. وفُهم منه أنَّ المحذوفة[3] الأَلِف التي آخر[4] المندوب لا أَلِف النُّدبة، لأنه تدل على معنى: وهي الدلالة على الندبة، «ومُنْتَهَى» مفعول بفعل محذوف يفسره صله، «ومَتْلُوُّهَا» مبتدأ وخبره[5] محذوف. ثم قال:

(ص) كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلْ * مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ التنوين الذي في آخر المندوب يُحذف إذا لحقته[6] ألف الندبة إذ لاحظَّ له في الحركة. وقوله: «مِنْ صِلَةٍ» / نحو: وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَا[7]. ١٨٩ ب

قوله: «أَوْ غَيْرِهَا» شامل لآخر المفرد نحو: وَازَيْدَا، وآخر المضاف إليه نحو: وَاغُلاَمَ زَيْدَا، والمطول نحو: يَا طَالِعاً[8] جَبَلا. ثم إن حق [أَلِف] [9] الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: وَاغُلاَمَ أَحْمَدَا. وإن كانت كسرة أو ضمة أُبدلت فتحة لمكان الألف

---

(1) في ظ، ت «ألف» تحريف.

(2) وذلك نحو: وَامُوسَاه. فحذف ألف «موسى» وأتى بألف الندبة. وقد أجاز الكوفيون قلب ألف المندوب ياء قياساً فقالوا: «وَامُوسَيَاه».

(3) في ز، ك «المحذوف».

(4) في ت «في آخر» وهي أدق.

(5) في ظ «خبره».

(6) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ «لحقت» تحريف.

(7) يُحذف التنوين لأجل ألف الندبة، وذلك لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة. هذا مذهب سيبويه والبصريين. إلا أن الكوفيين أجازوا مع الحذف وجهين:
أحدهما: فتحة. كقولك: وَاغُلاَمَ زَيْدَنَاه.
الثاني: كسره مع قلب الألف ياء فتقول: وَاغُلاَمَ زَيْدَنِيه. إلا أن ذلك لم يثبت سماعا.
كما أجاز الفراء وجهاً ثالثا: وهو حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وَاغُلاَمَ زَيْدِيه.

(8) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وَاطَالِعاً جَبَلاً» وهذا جائز حيث يجوز أن نلحق قبل المندوب يا أو وا.

(9) «ألف» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

فتقول في نحو: رَقَاشِ[1] وَارَقَاشَا، وفي رجل اسمه قام الرجل: وَاقَامَ الرَّجُلاَ هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللَّبْس[2]، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا * إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

(ش) المراد بالشكل الحركة يعني أنَّه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالهما فتحة لَبْس وجب إقرار الحركة، وإبدال الألف لمجانس[3] تلك الحركة فتقول في نحو: فَتَاهُ وافَتَاهُو، وفي غلام أخيه واغُلاَمَ أَخِيهِي لأنك لو أبدلتهما[4] فقلت: وَافَتَاهَا، واغُلاَمَ[5] أَخِيهَا، لالتبس[6] بهاء الواحدة، وفُهم من قوله: «حَتْمًا»، أن ذلك واجب. «والشَّكْلَ» مفعول بفعل محذوف يفسره «أَوْلِهِ»، و«مُجَانِساً» مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره: [أَوْلِه حرفاً مجانساً، ومفعول مجانس محذوف تقديره: مجانساً][7] للحركة السابقة، ثم قال:

(ص) وَوَاقِفاً زِدْ[8] هَاءَ سَكْتٍ[9] إِنْ تُرِدْ * ...

---

[1] رَقَاشِ: إسم إمرأة.

[2] هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين. وأجاز الكوفيون الإتباع نحو: «وَارَقَاشِيه، وَاعَبْدَ الْمَلِكِيه، وَاقَامَ الرَّجُلُوه».
صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٣٤٧.

[3] في ش، هـ ، ز، ك، ت «بمجانس».
وفي ظ «التجانس» تحريف.

[4] في هـ ، ز أبدلتهما ألف» وعبارتهما أدق.
وفي ظ «أبدلتها».

[5] في هـ «واوغلام أخيها».

[6] في هـ ، ز «لاالتبس» تحريف.

[7] ما بين المعقوفين تكلمة من ز.
وفي ش، ك، ت «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس محذوف تقديره».
وفي هـ ، ظ «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس تقديره مجانساً»

[8] في ظ «وزد» تحريف.

[9] في الأصل «سكتا» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا وقفت على آخر المندوب، فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: «وَازَيْدَاه، وفُهم / من قوله[1]: «وَاقِفاً» أن ١٩٠/أ ذلك لا يكون في الوصل، وفُهم من قوله: « إن تُرِدْ أن ذلك جائز لا واجب. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَا[2] لاَ تَزِدْ

(ش) أي وإن تشأ فالمدّ كاف ولا تزد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح «والمرادى»[3]. فلا يندرج فيه إلا صورتان[4]: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء[5]، وعندي أن ضبط «المدّ» بالفتح على أنه مفعول، «والهَا» معطوفة عليه [أحسن][6]، ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما نحو: وَازَيْدَاه، وذلك مفهوم من قوله: «وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ».

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وَازَيْدَا. وهو مفهوم من قوله: «إِنْ تُرِدْ».

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وَازَيْد. وهو مفهوم من قوله: «وإِنْ تَشَأْ». «فَالْمَدَّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ»

---

(١) في ش في «من قوله له واقفاً» : زيادتها هنا لا تُفيد.

(٢) ما بعد «فَالْمَدّ» إلى قوله: «والآخر إن تُحذف الياء» ساقط من هـ .

(٣) قال المرادى ٤ : ٣٠

«أي إن تشأ أن لا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فُهم من قوله (إن تُرِدْ) ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضا، أي وإن تشأ فلا تزد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب».

وانظر شرح ابن الناظم ٥٩٤.

(٤) في ت «إلا صورتين» وما أثبتُّ عن الأصل وبقية النسخ أصح، لأنَّ الإستثناء هنا مفرغ، «وإلا» ملغاة فتعين رفع المستثنى.

(٥) في ز «عن الهاء نحو وازيدا» زيادة المثال هنا تفيد.

(٦) «أحسن» تكملة من ز. وفي ك «عليه وعطف الهاء عليه أحسن».

أي لا تزاد[1] الألف والهاء. وهذه الصور[2] كلها جائزة في الوقف[3]، «وَوَاقِفًا» حال من فاعل «زِدْ» المستتر، «وهَاءَ[4] سَكْتٍ» مفعول بزد، «وإِنْ تُرِدْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وإِنْ [5] تَشَأْ» شرط والفاء بعده جواب الشرط[6]، «والمَدُّ» مبتدأ وخبره[7] محذوف تقديره: كافٍ، على ما قال الشارحان[8] «والْهَا» مفعول مقدم بتزد، فالجواب[9] على هذا جملة اسمية، «والْهَا لاَ تَزِدْ» ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإِنْ[10] تَشَأْ فَلاَ تَزِدِ المَدَّ وَالْهَاء. ثم قال:

(ص) وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا / وَاعَبْدَا * مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى ١٩٠/ب

(ش) تقدم أنَّ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات، ومن جملتها «يَا عَبْدِي»[11] بياء ساكنة، فإذا ندبت على هذه اللغة ففيه وجهان:

---

(1) في ز، ظ، ت «لا تزد».
(2) في ت «الصورة» تحريف.
(3) وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. كقول الشاعر:
أَلاَ عَمْرُو عَمْرَاهْ * وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهْ
انظر الأشموني ٣: ١٧١.
(4) في الأصل، هـ «هاء».
(5) في الأصل، هـ «إن».
(6) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وإن تشأ فالمد والهاء لا تزد».
(7) في ظ «خبره».
(8) يقصد بالشارحين ابن الناظم والمرادى:
فقد قالا «أي وإن تشأ ألا تزيد في الوقف الهاء فالمد كاف.
(شرح ابن الناظم ٥٩٤، وشرح المرادى ٤: ٣٠)
(9) في ظ «والجواب».
(10) في ز «فإن».
(11) في الأصل «عبدى» تحريف.

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة وتلحق الفه الندبة بعدها. وهذا معنى قوله:
وَاعَبْدِيَا

والآخر[١]: أن تحذف الياء[٢] لسكونها فتقول: وَاعَبْدَا، وهو[٣] معنى قوله:
وَاعَبْدَا.

وهذا كله على لغة من أثبت الياء الساكنة[٤] وهو[٥] معنى قوله:

«مَنْ فِي النِّدَا الْيَا[٦] ذَا سُكُونٍ أَبْدَى». فُهم منه أنَّ باقي اللغات التي في المنادى ليس فيها[٧] زيادة ولا نقص فيقال[٨] على لغة من قال: يَا عَبْدَ[٩]: وَاعَبْدَا ليس إلا، وفي لغة[١٠] يَا عَبْدِي، وَاعَبْدِيَا ليس إلا[١١]، وفي لغة من قال: يَا عَبْدِ: وَاعَبْدَا، «وقَائِلٌ» خبر مقدم «ووَا عَبْدِيَا[١٢] وَاعَبْدَا» مفعول بقائل«وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة صلتها «أَبْدَى» و«اليَاء» مفعول «بأَبْدَى» «وفِي النِّدَا» متعلق «بأَبْدَى» وذَا سُكُونٍ» حال من الياء، والتقدير: من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا.

---

(١) في ظ «والأخرى» تحريف.
(٢) إنتهى السقط من هـ والذي بدأ من قوله «والها لا تزد».
(٣) في ظ «وهذا».
(٤) في هـ ، ز، ظ «ساكنة».
(٥) ف ت «وهى».
(٦) «اليا» ساقطة من ظ، ت.
(٧) في هـ، ز، ك، ت، «فيه» تحريف.
(٨) في هـ «فيقول في».
(٩) في ظ، ت، «يل عبدى ».
(١٠) في ز «لغة من قال» وهي أدق لأنه ذكرها قبل هذا المثال وبعده.
(١١) ما بعد «ليس إلا» إلى هنا ساقط من ش، ك، ت.
(١٢) في ظ، ت، واعبديا.

(الترخيم)

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله:

(ص) تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى * ...

(ش) يعني أنَّ المنادى ترخيمه بحذف آخره، ثم مثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيَا سُعَا فِيمَنْ[1] دَعَا سُعَادَا

(ش) «فَآخِرَ المُنَادَى[2]» مفعول[3] / باحذف، «وتَرْخِيماً» أجاز في نصبه الشارح[4] أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونه[5] مرخماً، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد «المرادى»[6] وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، قال: وناصبه «احْذِفْ»؛ لأنه يلاقيه في المعنى، وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً وقوله: كَيَا سُعَا فِيمَنْ[7] دَعَا[8]، أي

١٩١ / أ

(١) في الأصل، هـ «في من».
(٢) «المنادى» ساقطة من ش.
(٣) في ش، ت «مفعول مقدم».
(٤) انظر شرح ابن الناظم ٥٩٦
(٥) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كونك».
(٦) شرح المرادى ٤ : ٣٢.
(٧) في الأصل «في من».
(٨) في ت «دَعَا سُعَادَا» أكمل شطر الألفية، والتكملة هنا غير لازمة.

في قول[1] من دعا، فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى، ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

(ص) وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالْهَا ...

(ش) يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء[2] مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي[3] التاء فيرخم عَلَماً نحو:

١٧٧ - أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * [وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي[4]]

ونَكِرَةً نحو:

١٧٨ - جَارِي لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[5]

وثُلاثِيّاً نحو: «يَا خَوْلَ» في خَوْلَة[6]، وثُنَائِياً نحو: «يَا ثُبَ في ثُبَة[7]». ثم بين [حكم][8] ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال:

(ص) ... * ... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

---

(1) في ز «قوله».
(2) في الأصل «بالياء» تصحيف.
(3) «ذي» ساقطة من ت.
(4) الشاهد لامرىء القيس «وما بين المعقوفين تكملة من هـ .
انظر ديوانه ١٢
وشرح المرادى ٤: ٣٣، وأوضح المسالك ٣: ١٠٧ وشرح التصريح ٢: ١٨٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٢٠ وشرح الأشمونى ٣: ١٧٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧.
أَفَاطِمُ: منادى مرخم وأصله «يا فاطمة».
(5) الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١: ٣٣٢.
واللسان «دلل» «وأمالي ابن الشجرى ٢: ٨٨، وشرح المفصل ٢: ١٩، ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٣، وشرح المرادى ٤: ٣٤. عذيرى: العذير. ما يعذر الإنسان في عمله.
وجارى: منادى مرخم أصله «يا جارية» وقد تحذف حرف النداء للضرورة، لأنه نكرة قبل النداء، وإنما يُطرد الحذف في المعارف، وقد أجاز سيبويه حذف ياء النداء من النكرة في الشعر.
(6) «في خولة» ساقط من ظ.
(7) الثَّبَاثُ: الجلوس يُقال وَثَبَ الرجل إذا جلس جلوساً متمكناً.
(8) «حكم»: تكملة من هـ ، ز.

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ ... * ...

(ش) يعني أنك إذا حذفت الهاء[1] للترخيم وَفِّرْ ما بقى بعد حذفها من الاسم المرخم، أي لا تحذف[2] منه شيئاً ولا تغيره، «وَالَّذِى» مفعول بفعل مضمر يفسره «وَفِّرْهُ وبِحَذْفِهَا» متعلق برخم «وبَعْدُ» متعلق بوَفِّرْهُ.

191 ب ولما فرغ من / ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال:

(ص) ... وَاحْظُلاَ * تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

(ش) يعني أنَّ ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط: أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) إلاَّ الرُّبَاعِى فَمَا فَوْقُ ... * ...

(ش) فشمل الرباعي[3] الأصول «كجَعْفَر»، والثلاثي المزيد كيَعْمُر، وشمل قوله: «فَمَا فَوْقُ»، الخماسي الأصول «كفَرَزْدَق»، والمزيد كَسَمَوْءَل، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مُسْتَخْرَج واشْهِبَابٌ[4]، وفُهم منه أن الثلاثي لا يُرخم وهو شامل[5] للمتحرك الوسط نحو عُمَر، والساكن الوسط نحو: عَمْرو[6]. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

(ص) .... العَلَمْ * ...

(ش) يعني أنَّ المُنادى لا يُرخم إلا إذا كان عَلَماً، وشمل علمية

---

(1) في هـ «التاء» يعني تاء المؤنث وهي أدق.

(2) في ظ «به لا تحذف».

(3) في ش، ت «الرباعي الرباعي» تكرارها ليس بلازم.

(4) في الأصل «واستهبيات» تصحيف، وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
جاء في اللسان «شهب» الشهَبُ والشُّهْبَة لون بياض يصدعه سواد في خلاله، وقيل الشهبة البياض الذي غلب عليه السواد، يُقال: فرس أشهب وقد أشهَبَّ اشهِبَاباً وأشهب الرجل إذا كان نسل خيله شُهْبَاً».

(5) في ظ «وشمل المتحرك».

(6) ما بعد «نحو عمر» إلى هنا ساقط من هـ .

الشخص نحو[1]: جَعْفَر وعلمية الجنس نحو: أُسَامَة، وفُهم منه أنَّ النكرة لا تُرَخَّم [ثم][2]، أشار إلى الشرط الثالث بقوله:

(ص) ... * دُونَ إِضَافَةٍ ...

(ش) فلا يرخم المضاف ولو كان علَماً وشمل الكُنْيَة كأَبِى بَكْرٍ وغيرها، كعَبْدِ شَمْسٍ ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(ص) ... * ... وَإِسْنَادٍ مُتِمّ

(ش) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو: بَرَقَ نَحْرُه، وفُهم منه أنَّ المركب تركيب مزج لا يُمتنع ترخيمه لتخصيص[3] المنع بذي الاسناد فتقول في مَعْدِى كَرِبْ يا مَعْدِى[4] وقوله: «واحْظُلاَ» فعل أمر[5] من حظل يحظل[6] بالظاء المعجمة[7] بمعنى امْنَع[8]، وألفه بدل[9] من النون[10] / الخفيفة، «وتَرْخِيم»[11] معفول «باحْظُلاَ» و«مَا» موصولة وصلتها «خَلاَ»، «ومن» متعلق «بخَلاَ» «وإلاَّ» استثناء[12]، «والرُّبَاعِى» منصوب على الاستثناء، و«ما» معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها «فَوْقُ»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: فما فوقه ١٩٢/أ

(١) في ش «كجعفر»
(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ ،ز، ظ، ك، ت.
(٣) في ش، هـ ، ك، ت «لتخصيصه».
(٤) «يا معدى» ساقط من ت.
(٥) «أمر» ساقطة من ت.
(٦) «يحظل» ساقطة من ز.
(٧) «المعجمة» ساقطة من هـ .
(٨) في ت «منع».
(٩) في ظ «مبدلة».
(١٠) في ش، هـ «نون التوكيد الخفيفة» وعبارتهما أكمل.
(١١) في ت «وترخيماً» ما أثبتُّ أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(١٢) في ز «والإستثناء» تحريف.

أي فوق[1] الرباعي «والعَلَمْ» عطف بيان على «الرُّباعِى»، «ودُونَ»[2] متعلق به[3]، «وإسْنَادٍ» معطوف على «إضَافَةٍ»، و«مُتِمّ» نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتْمَمْتُ. ثم قال:

(ص) وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِى تَلاَ * ...

(ش) يعني أنك إذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر، لكن[4] بأربعة[5] شروط، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... * إنْ زِيْدَ ...

(ش) أي إذا كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يُحذف نحو: مُخْتَار ومُنْقَاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يَا مُخْتَا ويا مُنْقَا. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... لَيْناً ...

(ش) أي ذا لين، وشمل حرف[6] اللين الألف نحو: شِمْلاَل، والواو نحو مَنْصُور، والياء نحو: قِنْدِيل، فلو كان حرف صحة لم يُحذف [وشمل المتحرك نحو: سَفَرْجَل، والساكن نحو: قِمَطْرٍ فتقول فيهما: يا سَفَرْجَ وياقِمَط. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) ... * ... سَاكِناً ...

(ش) يعني أن يكون حرف اللين المذكور ساكنا، فلو كان متحركاً لم

---

(1) في هـ، ز «أي فما فوق».
(2) في ش، هـ، ز، ك زيادة «ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم «وعبارتها أكمل» إلا أنَّ الأولى أن يقول إنه حال من الرباعي.
(3) «متعلق به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.
(4) في هـ «ولكن».
(5) في ظ «بأربع» تحريف.
(6) في هـ «حروف» وعبارتها أدق.

يُحذف[1]] نحو هَبَيَّخٌ وقَنَوَّرٌ[2] فتقول فيهما[3]: يَا هَبَيَّ ويا قَنَوَّ. بغير حذف. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) ... * ... مُكَمِّلاً
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ... * ...

(ش) يعني أن[4] يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمل الرابع نحو «مَنْصُور» والخامس نحو مَصَابِيح[5] مُسمى به، والسادس نحو: اسْتِخْرَاج / مُسمى به أيضا[6]، وفُهم منه[7] أنه لو كان ثالثا[8] لم يُحذف 192 ب
نحو: عِمَاد وسَعِيد وثَمُود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف، أشار[9] إليه بقوله:

(ص) ... وَالخُلْفُ فِي * وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

(ش) يعني أنَّ حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو: فِرْعَوْنُ وغُرْنَيْقُ[10] في حذفهما مع الآخر

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت ، وفي هـ «لا يُحذف».
(2) الهَبَيَّخُ: الرجل الذي لا خير فيه، ويُطلق عليه الأحمق المُسترخى وقيل الوادي أو النهر العظيم، والهبيخ أيضاً الممتلىء.
القَنَوَّر: الشديد الضخم الرأس من كل شيء وَكُلُّ فَظٍّ غَلِيظٍ، قَنَوَّر، والقَنَوَّر أيضاً السيءُ الخُلُق، والشرس الصعب. اللسان: «هبخ، قنور».
(3) «فيهما» ساقط من هـ .
(4) في هـ ، ز «وأن».
(5) في ز «كمصابيح».
(6) «أيضا» ساقطة من ش.
(7) «منه» ساقط من ظ.
(8) في ش «ثلاثيا».
(9) في ت «وأشار».
(10) غُرْنَيْق: وغرنوق طير من طيور الماء طويل العنق.
قال أبو ذوئب الهذلي: أَجَازَ إِلَيْنَا لُجَّةً بَعْدَ لُجَّةٍ
أَزَلَّ كَغُرْنَيْقِ الضحُولِ عَمُوجِ

خلاف[1]، فمن حذف قال: يَا فِرْعَ ويَا غُرْنَ ومن لم يُحذف قال: يَا فِرْعَو ويَا غُرْنَيْ، «وقوَله» ومَعَ الآخِرِ» متعلق[2] باحذف وصلة «الذي»، «تَلاَ» والضمير[3] العائد من الصلة للموصول[4] محذوف، وفي «تَلاَ» فاعل مضمر عائد على الآخر، «والَّذِي» صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا[5] الآخر .

وقوله: «إِنْ زِيدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «ولَيّناً» حال من الضمير[6] في «زِيدَ» وهو مخفف من لين، «وسَاكِناً» نعت «للَيّناً»[7]، «ومُكَمِّلاً» نعت بعد نعت، «وأَرْبَعَةً» مفعول «لمُكَمِّلاً»[8]، «وصَاعِداً» معطوف على «أَرْبَعَةً»، وإعراب مع بقي واضح. ثم قال:

(ص) وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ * ...

(ش) يعني بالمركب[9] تركيب مزج، وشمل ما آخره «ويه» نحو:

---

[1] الجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة. ولم يجز غيرهما ذلك. شرح التصريح ٢: ١٨٧.
قال ابن مالك «وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ مُسْتَثْنَى لَدَى * يَحْيَى مَعَ الْجَرْمِي، وَيَحْيَى الْفَرّدَا». شرح الكافية ٣: ١٣٥٤.

[2] في ت «متعلقا».

[3] «والضمير» ساقط من ش.

[4] في ش، ك «إلى الموصولة».
وفي هـ ، ز، ظ، ت «إلى الموصول» وعبارتها أدق.

[5] في ظ «تلا».

[6] في هـ «من الضمير المستتر» وهي أدق.

[7] في ش، ظ، ت «للين» ما أثبتُّ أدق. كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

[8] في هـ ، ظ، ت «بمكمل».
وفي ز «بمكملا».

[9] في هـ «أن المركب».

«سِيبَوَيْه» وما ليس[1] آخره[2] «ويه»[3] نحو: بَعْلَبَك، وما سُمى به من العدد المركب نحو: خَمْسَةَ عَشَر فتقول: يا سِيبَ ويا بَعْلَ ويا خَمْسَةَ[4]، وأما المركب تركيب إسناد[5] فإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَقَلّْ * تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ[6]

193 أ (ش) قد تقدم في شروط الترخيم / أن لا يكون جملة في قوله: «وَإِسْنَادٍ مُتِمّ» وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه «سيبويه» في باب الترخيم وذكر هنا أنَّ ترخيمه جائز بقلة. ثم أشار [بقوله: وذا عمرو نقل] [7] إلى [أن][8] ترخيمه نقله[9] عمرو. يعني[10] به «سيبويه» وهو عَمْرُو بْنُ عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أَبُو بِشْر[11].

ولم يذكر الناظم «سيبويه» في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، ولم يذكره بلقبه المشهور وهو «سيبويه». وإنما نقله «سيبويه»[12] في باب[13] النسب قال تقول في النسب إلى تَأَبَّطَ شَرًّا تَأَبَّطِى، لأن من العرب مَن يقول: يَا تَأَبَّطَ وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على

---

(1) «ليس» ساقطة من هـ .
(2) في ت «في آخره».
(3) في هـ «غير ويه» زيادتها هنا لا تُفيد.
(4) منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم «بويه»، ونقل عن العرب عدم ترخيم المركب المزجى، وأجازه النحويون قياساً. كما منع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمى به.
(5) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «الإسناد» والمُثبت من ش، ك أدق.
(6) «وذا عمرو نقل» ساقط من ز، ك، ت.
(7) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
(8) «أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) في ت «بقله» تحريف.
(10) في ز، ت «ويعنى».
(11) في ظ، «أبو البشر». تحريف.
(12) انظر الكتاب ٣: ٣٧٧
(13) «باب» ساقط من ك.

هٰذه اللغة لقلتها(١). ثم اعلم أنَّ في المرخم(٢) لغتين، وقد أشار إلى إحداهما فقال:

(ص) وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ * فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

(ش) يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم(٣) فاترك الحرف الذي قبله على حالته(٤) قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف ويُسمى(٥) هذه اللغة لغة مَنْ نَوَى ولغة مَنْ يَنْتَظِر، وشمل قوله: «بَعْدَ حَذْفٍ» مَا حُذِفَ منه حرف نحو: يَا جَعْفَ في جَعْفَر، وما حُذف منه حرفان نحو: يَا مَرْوَ في مَرْوَان، وما حُذف منه كلمة في(٦) نحو: يَا بَعْلَ في بَعْلَبَك(٧) وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يا قِمَطْ من قِمَطْر، ومضموماً نحو: يَا مَنْصُ في مَنْصُور، ومكسوراً نحو: يَا حَارِ في حَارِثٍ. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

(ص) وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً(٨) كَمَا * لَوْ كَانَ بِالآخِرِ(٩) / وَضْعاً تُمِّمَا ١٩٣ب

(ش) أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قِمَطْرٍ يَا قِمَطُ(١٠)، وفي جَعْفَرٍ يَا جَعْفُ وفي حَارِثٍ يَا حَارُ، وهذه اللغة تُسمى لغة مَن لم ينو، والضمير في «اجْعَلْهُ» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف «وكَمَا» في موضع المفعول الثاني لاجْعَلْهُ والظاهر أنَّ «ما» في قوله: «كَمَا» زائدة، «ولَوْ»

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٨.

(٢) في ش، هـ ، ك، ت «الترخيم».

(٣) في هـ «لأجل الترخيم».

(٤) في ز، ك «حاله».

(٥) في هـ ، ز، ت «وتُسمى» بالتاء أدق.

(٦) «في» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز «بعل بك» تحريف.

(٨) في ز، ظ، ت «محذوف» تحريف.

(٩) في ش، ك «بالأخير» ما أُثبت عن الأصل، والألفية وبقية النسخ أدق.

(١٠) في هـ «فتقول في منصور يا منص» المثال صحيح.

مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: «كَمَا لَوْ إِلاَّ عُدِمَا»[1] ثم أشار إلى ما يظهر به[2] الفرق بين اللغتين فقال:

(ص) فَقُلْ[3] عَلى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا * ثَمُو وَيَا ثَمِى عَلَى الثَّانِي بِيَا

(ش) يعني بالأول لغة مَنْ نَوَى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم ثَمُود ياثَمُو؛ لأن الواو في حشو الكلمة[4] لنية المحذوف، وتقول على لغة مَنْ لَمْ يَنْوِ[5] يَا ثَمِي بالياء لعدم النظير، إذ ليس[6] في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتُقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا في أَدْلِي[7] جمع دَلْوٍ وأصله أَدْلُوٌ فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

(ص) وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ * وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ[8]

(ش) الأول: هي لغة مَن نوى فإذا رخمت مسلمه ونحوه من صفة[9] المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت: يا مُسْلِمَ بفتح الميم [الأخيرة][10] على لغة مَن نوى، ولا يجوز أن ترخمه[11] على لغة مَن لَم

---

[1] انظر باب الإستثناء.
[2] في ت «فيه».
[3] في هـ «فتقول» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
[4] في ت «الكلام».
[5] «ينو» ساقطة من ت.
[6] في هـ «إذ لا يوجد» والمثبت أدق وأضبط.
[7] في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أدل».
وما أثبتُّ عن ز أصح
[8] مَسْلَمَةَ: إسم رجل.
[9] في هـ «صفات».
[10] «الأخيرة» تكملة من ز، ك.
[11] في ظ «ترخيمه» تحريف.

ينو / فتقول يا مُسْلِمُ لئلا يلتبس بالمذكر، وأما نحو[1] مَسْلَمَةٌ بفتح الميم[2] مما ١٩٤ أ
ليست فيه [التاء][3] فارقه فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مَسْلَمَ بفتح الميم، ويا مَسْلَمُ بضمها[4] «والأَوَّلَ» صفة لمحذوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:

(ص) وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا * مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

(ش) يعني أنه يجوز الترخيم[5] في غير النداء إذا كان[6] للضرورة[7] وفُهم منه أن لا يكون في الاختيار، وقوله: «وَمَا لِلنِّدَا» يصلح، يعني أنَّه لا يُرَخَّمُ في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء، أي لمباشرة حرف النداء نحو: أَحْمَد فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يُرخم في[8] ضرورة ولا في غيرها، نحو الرَّجُل. وفُهم من إطلاقه أنه يُرخم على اللغتين السابقتين. أما ترخيمه على[9] لغة مَن لم ينوِ فمُجمع عليه، وأما على لغة مَن نوى فمُختلف فيه[10].

---

(1) «نحو» ساقطة من هـ .
(2) في ز، ك «الميم الأولى» زيادتها هنا تُفيد.
(3) «التاء» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
(4) توسَّع ابن مالك في شرح هذا البيت، وزاد عليه أبياتاً أخرى.
انظر شرح الكافية ٣: ١٣٦٥ - ١٣٧٠.
(5) في ظ، ت «للترخيم» تحريف.
(6) «إذا كان» ساقط من ش، ك.
(7) «للضرورة» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.
(8) في هـ ، ز، ك «لا في».
(9) «ترخيمه على» ساقط من ش.
(10) وعلق الأشموني في تنبيهاته على ذلك بقوله: ٣: ١٨٤
«اقتضى كلامه أنَّ هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله: (امرؤ القيس).
لِنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرِ
أراد ابن مالك فحذف الكاف، وجعل ما بقى من الإسم بمنزلة إسم لم يُحذف منه شيء، ولهذا نونه،
وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله: (جرير).
أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَضْحَتْ فِيكَ شَاسِعَةً أُمَامَا
ورواه المبرد وَمَا عَهْدِى كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا»
قال في شرح الكافية ٣: ١٣٧١: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين.

(الاختصاص)

(ش) إنما ذُكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه[1] به في اللفظ، وإلى ذلك أشار[2] بقوله[3]:

(ص) الاِخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا * ...

(ش) يعني[4] أنَّ الاختصاص شبيه بالنداء، وفُهم منه أنه ليس منادى، وفُهم من قوله: «دون يا» أنه لا يصحبه حرف النداء، ثم مثَّل فقال:

(ص) ... * كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ[5] ارْجُونِيَا

(ش) وفُهم من المثال أنَّ «أيا»[6] لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفُهم من قوله: «بِإِثْرِ ارْجُونِيَا» أنه لا بدَّ أن يتقدمها كلام، وأنَّ الكلام الذي يتقدمها لا بدَّ أن يكون / فيه ضمير المتكلم، فُهم ذلك 194/أ
من قوله: «باثر ارجونيا».

ثم إنَّ الإختصاص يكون[7] فيه الاسم مقروناً «بأل» أو مضافاً[8]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

(1) في هـ ، ز «لشبهه له».
وفي ت «الشبيهة به» تحريف.
(2) «وإلى ذلك أشار» ساقط من ظ.
(3) في ظ «قوله».
(4) «يعني» ساقطة من ت.
(5) في الأصل «باشر» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(6) في ت «يا».
(7) في ش، «قد يكون فيه».
(8) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «ومضافاً» وما أثبتُّ من ز أدق.

(ص) وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ * كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

(ش) يعني أنَّ الاختصاص يكون بالاسم المقرون «بأل» وليس معه «أي» وفُهم من المثال أنه لا بُدَّ أن[1] يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا[2] بالابتداء كقولهم «نَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»[3] ولم ينبه على القسم الثاني[4] وهو المضاف كقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم[5] «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»[6]

ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب، إذ[7] لم يُصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب، وحاصله أنَّ[8] المختص[9] على قسمين:

- قسم مبني على الضم وهو أَيُّهَا الفَتَى ونَحْوَهُ، وبُنى لشبهه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرجُلُ، فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد «بأيها» المتكلم نفسه[10].

- وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ. «فنحن مبتدأ وخبره «أَقْرَى النَّاسِ» «العَرَبَ» منصوب

(1) في ت «من أن».
(2) في هـ «مرفوع».
(3) من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٥ وشرح المرادى ٤: ٦٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٢ وشرح التصريح ٢: ١٩١.
(4) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «الثالث» وهي أصح. لأنه ثلاثة أقسام الأول كأيها وأيتها، والثاني المعرف بأل «كالعرب» والثالث المعرف بالإضافة «كمعاشر الأنبياء».
(5) في ش، ظ، ك، ت «عليه السلام».
وفي هـ، ز «عليه الصلاة والسلام».
(6) في منسد أحمد ٢: ٤٦٣ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ» وانظر سنن الترمذى ٣: ٨٢ «باب السير»
(7) في هـ، ز «إذا» تحريف.
(8) في ش، هـ «أنه».
(9) في ظ، ت «الإختصاص» تحريف.
(10) في هـ «بأيها الفتى المتكلم بعنيه» وفي ز «بأيها المتكلم بعينه».

بفعل واجب الحذف تقديره: أخص، وكذلك المضاف نحو [قوله عليه الصلاة والسلام] [1]: «نَحْنُ مَعَاشِرَ ٱلْأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»[2] «فَنَحْنُ» مبتدأ، وخبره «لاَ نُورَثُ»، و«مَعَاشِرَ ٱلْأَنْبِيَاءِ» منفعول بفعل واجب / الحذف، وفي ١٩٥/أ
قوله: الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ إشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار[3] كالمنادى لتشبيهه[4] به.

*****

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
(٢) في ش أكمل الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة». التكملة غير لازمة، اكتفاء بموضع الشاهد.
(٣) في ز «الحذف».
(٤) في ز «لشبهه».

(التحذير والاغراء)

(ش) التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، والاغراء: إلزام المخاطب العكوف على مَا يُحَمَدُ عليه[1]، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص[2] لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر، ثم إنَّ التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إِيَّاكَ وأخواته.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب[3].

الثالث: ذِكْر المُحَذَّر[4] منه.

وقد أشار إلى الأول فقال[5]:

(ص) إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ * مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

(ش) يعني أن قولك: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، ونحوَه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عُطف عليه[6] نصب بفعل يجب استتاره نحو: إِيَّاكُمَا وَالأَسَدَ، وإِيَّاكُمْ وَالمُخَالَفَةَ.

---

(1) في ز «عليه يُأكَّدُ» تحريف.
(2) في ز زيادة «الإختصاص المراد به التخصيص» الزيادة لا لزوم لها.
(3) في ت «الخطاب».
(4) في الأصل، ش، ك «المحذوف» تحريف.
وفي ت «المحذور» تحريف.
(5) في ظ، ت «بقوله».
(6) في هـ «عليه إسم» الزيادة هنا تُفيد.

وفُهم منه [أنَّ التحذير][1] إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطبا، ولا يكون بضمير[2] الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي، وفُهم منه أنَّ العامل المقدر يُقدر بعد[3] الضمير لما يلزم[4] من تقديره قبل[5] اتصاله به، فيلزم تعدى فعل الضمير[6] المتصل إلى ضميره المنفصل[7]، [وهو] [8] ممتنع في [9] غير باب ظن وأخواتها «فَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» مفعول بنصب، «ومُحَذِّرٌ» فاعل بنصب، «وبِمَا» متعلق بنصب، «ومَا» موصولة «واسْتِتَارُه» مبتدأ، «وَوَجَبْ» خبره والجملة صلة[10]، وما واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. / ثم إعلم ١٩٥ ب
أنَّ «إِيَّاكَ» وأخواته تُستعمل في التحذير معطوفة[11] عليها كما تقدم، ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ * ...

(ش) الإشارة «بذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، يعني[12] أنَّ إياك وأخواتها غير معطوف عليها تُنصب بفعل واجب الحذف نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرّ. «وذَا» مفعول بانسب «ودُونَ ولإِيَّا» متعلقان بانسب، ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

---

(1) «أن التحذير» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(2) في هـ ، ظ، ت «في الضمير» تحريف.
وفي ز «لضمير» تحريف.
(3) «بعد» ساقطة من ت.
(4) في ش «يلزم عليه».
(5) في الأصل، هـ ، ظ، ك، ت «قبله»، وفي ش «قبله من».
(6) في ش، ظ، ت «المضمر».
(7) في الأصل، ش، ظ، ت «المتصل» تحريف.
(8) (وهو) تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) في ش، ز، زيادة «في العربية» لا لزوم لها.
(10) في هـ «صلة ما» الزيادة هنا تُفيد.
(11) في ش، هـ ، ك «معطوفاً عليها» والتذكير والتأنيث جائز وعبارتهم أولى.
(12) في الأصل «ومعنى».
وفي ت «ويعنى».

(ص) ... وَمَا * سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(ش) فشمل قوله: «وَمَا[1] سِوَاهُ» النوعين. أعني ما ناب عن «إِيَّا» مِن الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه، وقوله: سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا» يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف ولك إظهاره فتقول نَحِّ رَأْسَكَ ونحوه، وتقول في المحذر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول احْذَرِ الأَسَدَ. وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

(ص) إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ * ...

(ش) فالعطف نحو: رَأْسَكَ والحَائِطَ، والتكرار نحو: الأَسَدَ الأَسَدَ، وقد مثله بقوله:

(ص) ... * كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِى

(ش) والضيغم الأَسَد، والسارى اسم فاعل من سَرَى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع «إِيَّا» لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل. «ومَا» مبتدأ صلته[2] / ١٩٦/أ
«سواه»، «وسَتْرُ فِعْلِهِ» مبتدأ ثان، وخبره «لَنْ يَلْزَمَا» والجملة خبر الأول، وسَتْر بفتح السين مصدر سَتَرَ، والسِّتْر بكسرها هو الشيء[3] الذي يُسْتَتَرُ به، والمراد[4] هنا الأول. وقوله: «إِلاَّ» إيجاب لنفي «لَنْ»، «وَمَعَ» متعلق بيلزم «وذَا» في قوله: «يَا ذَا السَّارِى» منادى والسارى صفته[5]، ثم قال:

---

[1] في ظ «ما» تحريف.
[2] في هـ، ز، ظ، ك، ت «وصلته».
وفي ش «وصلتها» وهي جائزة لأن الضمير يعود على «ما».
[3] في هـ «هو الساتر».
[4] في ظ «والمراد به» وعبارتها أوضح.
[5] في هـ، ز، ك «صفة».

(ص) وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذْ * ...

(ش) قد تقدم أنَّ «إِيَّاكَ» في التحذير تكون للمخاطب غالبا، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ»[1]، وأشذ منه أن يكون للغائب[2] كقول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ»[3] ثم قال:

(ص) ... * وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

(ش) وفُهِم منه أنَّ بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبذًا أي مطروحاً[4] «وإِيَّايَ» فاعل شذ[5] وإِيَّاهُ مبتدأ وخبره «أَشَذّ» وحذف من مع أشذ والتقدير: وَإِيَّاهُ أَشَذُّ مِنْ إِيَّايَ. «ومَنْ قَاسَ» مبتدأ، وخبره[6] «انْتَبَذْ»، «وعَنْ سَبِيلِ» متعلق «بانْتَبَذْ»، لما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

(ص) وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ * مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

(ش) قد تقدم حد الإغراء، يعني أنَّ المغرى[7] حكمه كحكم[8] المحَذَّرِ

---

[1] في الأشموني ٣: ١٩١ «قول عمر رضي الله عنه:
«لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإِيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨ وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح الأشمونى ٣: ١٩١.

[2] ما بعد «للمتكلم» إلى هنا ساقط من ظ.

[3] في ش، هـ «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب»
انظر الكتاب ١: ٢٧٩، واللسان «أيا»
وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤:٧١، وشرح الأشمونى ٣: ١٩٢. الشواب: جمع شابه

[4] في الأصل، ظ، ت «مطرحا»، وفي ت «منطرحا».

[5] في هـ ، ز، ظ، ت «بشذ».

[6] في ظ «خبره».

[7] في هـ «المغرى به» وفي ظ «الإغراء».

[8] في هـ ، ز، ظ «حكم» تحريف.

في جميع ما تقدم فيَنصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

١٧٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[١]

أو معطوفا[٢] عليه كقوله[٣]: الأَهْلَ / وَالْوَلَدَ، وبفعل جائز الإضمار في غير العطف والتكرار نحو: أَخَاكَ فيجوز الْزَمْ أَخَاكَ. ١٩٦ ب

وقد فُهم من [قوله][٤] هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أنَّ الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر «حَذِّر» وهو مُصرح به في الترجمة، والمُحَذَّر منه وهو مفهوم من قوله: «والشَّرَّ»، والمُحَذَّر وهو مصرح به في قوله «مُحَذِّرٌ»، والمحذر به[٥] وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله: «بِمَا اسْتِتَارُهُ [وَجَبْ][٦]» وألف «اجْعَلاَ» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «ومُغْرًى» مفعول أول لاجْعَلاَ «وكمحذر» في موضع المفعول الثاني، «وبلاَ» متعلق «باجْعَلاَ».

---

(١) الشاهد لمسكين الدارمي. انظر ديوانه: ٢٩
شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٨٠، وشرح ابن الناظم ٦٠٩ وشرح المرادي ٤: ٧٢، ٧٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٥ وشرح التصريح ٢: ١٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١٩٢.

(٢) في ت «ومعطوفا» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «كقولك».

(٤) «قوله» تكملة من ز، ك، ت.
ولو وضعنا لفظه «كلامه» بدلا من «قوله» لكان أضبط وأدق.

(٥) في ت «منه» تحريف.

(٦) «وجب» تكملة من ش، هـ، ز، ك.
وفي ش زيادة «وجب والمحذر وهو مصرح به في هذا البيت، في قوله وكمحذر» زيادة مكررة لا لزوم لها.

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ش) إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء، لأنَّ بعض أسماء الأفعال مُغْرًى بِهِ نحو: عَلَيْكَ ودُونَكَ. وفُهم من قوله: أسماء الأفْعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور «البصريين»[(١)] قوله:

(ص) مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

(ش) شمل قوله: «ما ناب [عن فعل][(٢)] اسم الفعل واسم الفاعل[(٣)] والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل[(٤)] اسم الفاعل والمصدر؛ لأنَّ معناه «كَشَتَّانَ» في كونه غير معمول، ولا فضلة فهو[(٥)] تتميم للحَدِّ، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء:

الأول: «شَتَّان»: وهو بمعنى بَعُدَ.

وَصَه: وهو بمعنى اسْكُت.

---

(١) في ظ، ت «منها».
قال الأشموني: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين.
«إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنهاء أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصادر، وأنَّ ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته».
شرح الأشموني ٣: ١٩٥.
(٢) «عن فعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) في هـ «واسم الفاعل واسم المفعول» الزيادة غير لازمة.
(٤) في ش، هـ ، ز، ك، ت «بالمثال».
(٥) في ت «وهو».

وأَوَّه: وهو[1] بمعنى أَتَوَجَّعُ.

ومَه: وهو بمعنى اكْفُفْ[2].

«ومَا» مبتدأ وهو موصول ١٩٧/أ صلته[3] نَابَ، «وعَنْ» متعلق «بنَابَ» وهو مبتدأ ثان، وخبره «اسْمُ فِعْلٍ» والجملة خبر الأول، ثم إنَّ اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ * ...

(ش) يعني أنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وغُنِيَ[4] بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو «فَعَالِ» من الثلاثي «كنَزَالِ» وليس من الثاني والثالث مقيس ومَثَّلَ «بآمِينَ» وهو بمعنى اسْتَجِبْ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) ... * وَغَيْرُهُ كَـ «وَىْ» وَهَيْهَاتَ نَزُرْ.

(ش) يعني أنَّ غير اسم الفعل بمعنى الأمر نَزُر أي قَلَّ[5] وشمل قوله: غيره ما بمعنى المضارع، وقد مثَّله بقوله: كـ «وَىْ»[6] ومعناه: أَتَعَجَّبُ[7]، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله: «هَيْهَات» ومعناه بَعُدَ. ثم اعلم أنَّ من أسماء

---

(1) «وهو» ساقط من ش، هـ .

(2) في ش، ك «انكفف».

(3) في ش، هـ ، ز، ك «وصلته» زيادة الواو لا تُفيد.

(4) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «وكفى» وما أثبتّ عن ظ أدق وأولى.

(5) «أي قل» ساقط من هـ .

(6) في ت «كهيهات ومعناه كَوَىْ».

(7) في هـ «أَعْجَبُ» وهي أدق.

قال سيبويه:

«سألت الخليل عن قوله تعالى في سورة القصص ٨٢

(وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ)

(وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزقَ لمن يَشَاءُ مِنْ عباده ويقدر) =

الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف[1]. وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

(ش) فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف «فَعَلَيْكَ» بمعنى الْزَمْ وهو متعد[2] بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ»[3].

وبالباء كقولك: عَلَيْكَ بِزَيْدٍ، «ودُونَكَ» بمعنى «خُذْ» كقولك: دُونَكَ زَيْدًا أي خُذْ زَيْدًا، «وإِلَيْكَ»[4] بمعنى تَنَحَّ، ويتعدى «بِعَنْ» نحو: إِلَيْكَ عَنِّى، أي تَنَحَّ عَنِّى، وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً / الثلاثة ١٩٧/ب المذكورة[5] وكذلك: كَمَا[6] أَنْتَ وعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ، وَوَرَاءَكَ، وأَمَامَكَ ومَكَانَكَ وبَعْدَكَ. «والفِعْلُ» مبتدأ، «ومِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ» مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و«دُونَكَ» مبتدأ وخبره «هَكَذَا» و«هَا» للتنبيه. ثم قال:

(ص) كَذَا[7] رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ * ...

=

(سورة القصص ٨٢)
فزعم أنَّها «وَيْ» مفصولة من كأَنَّ».
(الكتاب ٢: ١٥٤)
قال الأشموني: هيهات بمعنى بَعُدَ هو المشهور، وذهب أبو اسحق إلى أنها إسم بمعنى البعد، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبُني لإبهامه. ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء. وبعضُهم يضمها. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاه، وأيهاه، وهيهات، وأيهات. وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورته، ومنونة وغير منونة»
شرح الأشموني ٣: ١٩٢ وانظر الكتاب ٣: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢.

(١) في ش، ز، ك «وظرف ومجروره» تحريف.
وفي ت «وظرف ومجرور».
(٢) في ز «متعدى».
(٣) سورة المائدة آية: ١٠٥
(٤) في ت «إليك».
(٥) في هـ «المذكورة عليك ودونك وإليك» الزيادة هنا غير لازمة.
(٦) في هـ ، ز، ط، ت «وكما».
(٧) في ظ «كذلك» تحريف.

(ش) يعني أنَّ «رُوَيْدَ وَبَلْهَ» من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك: رُوَيْداً زَيْدًا وَبَلْهَ عَمْرًا[1]، فلو: خفض[2] ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(ش) نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وبَلْهَ زَيْدٍ[3]، ومعنى «رُوَيْدَ» إذا كان اسم فعل أَمْهِلْ وإذا كان مصدراً إِمْهَالاً ومعنى «بَلْهَ» إذا كان اسم فعل دَعْ، وإذا كان مصدراً تَرْكاً، وفُهم أن[4] الفتحة[5] في «رُوَيْدَ وبَلْهَ»[6] فتحة[7] بناء، لأن أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما[8] فتحة[9] إعراب لأنَّ المصادر معربة، وفُهم من قوله: «مَصْدَرَيْنِ» أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، «ورُوَيْدَ وبَلْهَ» مبتدآن والخبر في «كَذَا»، «ونَاصِبَيْنِ»[10] حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبراً، «ومَصْدَرَيْنِ» حال من فاعل «يَعْمَلاَنِ»، والضمير في يعملان عائد على «رُوَيْدَ وبَلْهَ» في اللفظ لا في المعنى، فإنَّ «رُوَيْدَ وبَلْهَ» إذا كانا اسمى فعل غير اللَّذَيْنِ يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

198 أ (ص) وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ * لَهَا /

---

[1] في ز «عمروًا» تحريف.
[2] في هـ، ز، ظ، ت «خفضًا» وهي أدق.
[3] في هـ، ز «نحو رويد زيد وبله عمرو» المثال صحيح.
[4] في هـ، ز، ظ «منه أن» وعبارتها أكمل.
[5] في ز «الفتح».
[6] في هـ «وبله إذا كانا أسماء أفعال» العبارة هنا أصح وأدق، لأن رويد وبله قد يكونان مصدرين. كما ذُكر فيما بعد.
[7] في ز، ك «فتح».
[8] في ز، ت «ففتحهما» تحريف.
[9] في ز «فتح».
[10] في الأصل «ناصبين».

(ش) يعني أنَّ أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هَيْهَاتَ زَيْدٌ، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً نحو: «نَزَالِ»، وتتعدى بحرف الجرإن كان فعلها كذلك نحو: عَلَيْكَ بِزَيْدٍ وتنصب المفعول إن كان متعديا نحو: نَزَالِ زَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَأَخِّرْ مَا لِذِى[1] فِيهِ الْعَمَلْ

(ش) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يُقال في نَزَالِ[1] زَيْداً، زَيْدًا نَزَالِ[2]. «ومَا» مبتدأ وهو موصول وصلته لما، و«ما» المجرورة باللام[3] موصولة أيضاً وصلتها «تَنُوب» «وَعَنْهُ» متعلق بتنوب وكذلك «مِنْ»[4]، «ولَهَا» خبر «ما» الأولى والعائد على «ما» الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على «ما» الثانية الهاء في عنه والتقدير: والعَمَلُ الَّذِى اسْتَقَرَّ لِلأَفْعَالِ الَّتِى نَابَتْ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ عَنْهَا مُسْتَقِرٌ لَهَا، أي لأسماء الأفعال، والظاهر أنَّ «ما» في قوله: «مَا لِذى[5] فِيهِ الْعَمَل[6]» زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة[7]، لأن «الَّذِى» بعدها موصولة، ولو قال: وأَخِّرِ الَّذِى فيه العمل، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن «ما» وليس في قوله: العمل «إيطاء[8]» مع

---

[1] في هـ، ت «الذي» تحريف.

[2] في هـ، ز، ظ، ت «تَرَاكِ زيداً»، «زيداً تَرَاكِ» وهذا جائز، لأن «تراك» من أسماء الأفعال أيضا. انظر الكتاب ١: ٢٤١ - ٢٥٣.

[3] في ش «بلام».

[4] في ظ، ت «عنه» تحريف.
وفي ش، هـ، ز، ك «من عمل».
وفي ظ، ت «ومن».

[5] في هـ، ت «ما الذي» تحريف.

[6] «العمل» ساقطة من هـ .

[7] في ش، ك «موصول».

[8] إيطاء: «واطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناهما =

قوله: عَمَل لأن إحداهما[1] نكرة والأخرى[2] معرفة. ثم قال:

(ص) وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ * مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

٩٨/ب (ش) يعني أنَّ / ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها[3] معرفة فتقول: صَهْ ومَهْ فيكونان معرفتين[4]، وصَهٍ ومَهٍ فيكونان نكرتين، ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنَزَالِ فإنه لم يُسمع فيه تنوين. وما يلزم التنكير كوَاهًا، وهذا التنوين هو الذي يسميه[5] النحويون تنوين التنكير. وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوعان:

- أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجره «كعَدَسْ» للبغل، وإما لدعائه[6] كأَوْ للفرس.

- والآخر: ما وضع لحكاية[7] صوت[8] حيوان. «كغَاق» في صوت الغراب، أو غير حيوان: «قَبْ» لوقع[9] السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

= واحد فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقال الأخفش: الإيطاء رد كلمة قد قَفَّيْتَ بها مرة، قال ابن جني: ووجه استقباح العرب الإيطاء أنه دال على قلة مادة الشاعر حتى يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها، وأصله أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وَطْءٍ قبله فيعيد الوطء على ذلك الموضع وكذلك إعادة القافية هو من هذا».
اللسان: «وطأ».

(1) في ش، هـ، ز، ظ «أحدهما» التذكير والتأنيث جائز.
(2) في ش، هـ، ز، ظ «والآخر» التذكير والتأنيث جائز.
(3) «منها» ساقط من هـ .
(4) في ك «معرفين».
(5) في ت «تسمية النحويين».
(6) في ز «الدعاء».
(7) «لحكاية» ساقط من ش.
(8) في ش «لصوت».
(9) في ظ «كقب لوقوع».

(ص) وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ * مِنْ مُشْبِهِ[1] [اسْمِ][2] الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

(ش) يعني أنَّ ما خُوطِب[3] ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الإكتفاء به يجعل صوتاً، وشمل قوله[4]: «مَا خُوطِبَ» ما كان للزجر «كَعَدَسْ»[5] وما كان للدعاء «كأَوْ» فإن كليهما يُخاطب به[6] ما لا يعقل. «ومَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «خُوطِبَ»، «وبِهِ» متعلق بخوطب والضمير في «بِهِ» عائد[7] على الموصول، «وما» بعد «خُوطِبَ» مفعول لم[8] يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها «لاَ[9] يَعْقِلُ»، والضمير العائد عليها الفاعل[10] بيعقل «ويَجْعَلُ» خبر المبتدأ «وصَوْتًا» مفعول ثان بيجعل[11] وهو على حذف / مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين[12] بقوله: ١٩٩ أ

(ص) كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ * ...

(ش) يعني أنَّ من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية؛ وشمل قوله «حِكَايَةً» ما كان حكاية لصوت الحيوان[13] كغَاق ولصوت غير الحيوان كقَبْ.

---

(1) في ظ «شبه» تحريف.
(2) «إسم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) في هـ ، ز، ظ، ت «ما خوطب به» وعبارتها أكمل.
(4) ما بعد .. ما خوطب ألى هنا ساقط من هـ.
(5) «كعَدَسْ» ساقط من هـ.
(6) في هـ «بهما» وفي ز «بهما من لا».
(7) «عائد» ساقطة من ت.
(8) في ز «مالم».
(9) في ز «ما لا» استخدم لفظ الالفية.
(10) في ظ «فاعل».
(11) في الاصل «يجعل» ما أثبت أدق كما في الالفية وبقية النسخ.
(12) في هـ، ز «الاخيرين».
(13) في ش «حيوان».

ثم قال:

(ص) ... * وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

(ش) يعني أنَّ البناء لازم في النوعين، ويُحتمل أن يريد بالنوعين نوعَي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال[1] وأسماء الأصوات، وهو أجود لشموله جميع[2] الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: «فَهْوَ قَدْ وَجَبْ»، تتميم[3] لصحة الاستغناء عنه بقوله: «وَالْزَمْ[4] ».

*****

(1) «أسماء الأفعال» ساقطة من ت.
(2) «جميع» ساقطة من ش.
(3) في ك «تتميم للبيت».
(4) في ش «الزم».

(نونا التوكيد)

[قوله][1]:

(ص) لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ[2] هُمَا * كَنُونَي اذْهَبَنَّ واقْصِدَنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ الفعل يُؤكد بنونين:

إحداهما: ثقيلة كالنون في «اذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كالنون في «اقْصِدَنْهُمَا» ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت: «اضْرِبَنَّ» ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «لِلْفِعْلِ» شمول جميع الأفعال؛ فأزال الإبهام بقوله:

(ص) يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِياً * ذَا طَلَبٍ[3] أَوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً * ...

(ش) يعنى أنَّ هذين النونين لا يُؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ان ما ذكره وذلك الأمر بصيغة / «أفْعَلْ» وشمل قوله: «افْعَلْ» الأمر والدعاء، لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين ومؤنثين[4] فتقول: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ، واضْرِبَانِّ واضْرِبُنَّ 199 ب
واضْرِبْنَانِّ، ويؤكدان[5] أيضاً المضارع بشروط:

---

(1) «قوله» تكملة من ز، ط.
ووردت في هـ «قوله نونا التوكيد» الزيادة هنا لا تفيد.
(2) في الاصل «بنوين» تحريف.
(3) «ذا طلب» ساقط من ت.
(4) في ش، ز، ك «أو مؤنثين».
(5) في ظ، «ويؤكد» تحريف.

أولها[1]: أن يكون مستقبلا. وهو المراد بقوله: «آتِيَا»، وفُهم منه أنَّ المضارع إذا أُريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب. فشمل المقرون بلام الأمر نحو: لَيَقُوَمنَّ، وبلا الناهية نحو: لاَ تَقُومَنَّ، وبأداة[2] تحضيض أو عرض[3] نحو: هَلاَّ تَقُومَنَّ، أو تَمَنٍّ نحو: لَيْتَكَ[4] تَقُومَنَّ، أو استفهام نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

الثالث: أن يقع بعد «إنْ» الشرطية المقرونة «بما» فَإِمَّا تَرَيِنَّ، وهو المراد بقوله: «أَوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا». أي: أو شرطاً تاليا إِمّا[5].

الرابع: أن يقع جواباً للقسم[6] وهو[7] مستقبل مثبت، وهو المراد بقوله «أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا[8]». وقوله[9]: «تَوْكِيدٌ»[10] مبتدأ وخبره في المجرور[11]، «وبِنُونَيْنِ» متعلق بتوكيد؛ لأنه مصدر «وَهُمَا كَنُونَيْ»[12] إلى آخر البيت مبتدأ وخبره، والجملة صفة لنونين[13] «وافْعَلْ»[14] مفعول «بِيُؤَكَّدَانِ»، و«يَفْعَلْ» معطوف عليه «وآتِيَا» حال من يفعل، «وذَا طَلَبٍ حال

---

(1) في ت «الأول».
(2) في ت «وبأدوات».
(3) ومن أمثلة العرض أيضا: أَلاَ تَقُومَنَّ، أَلاَ تَنزِلَنَّ عِنْدَنَا.
(4) في ش، ز، ك، ت «ليت».
(5) «إما» ساقطة من ك.
(6) في هـ ، ز، ك، ت «لقسم».
(7) «وهو» ساقط من هـ .
(8) «مستقبلا» ساقطة من ظ.
(9) «قوله» ساقطة من هـ .
(10) «توكيد» ساقطة من ت.
(11) في ك «في المجرور قبله» وهذا أوضح للإعراب.
(12) في ز، ك «كنوني اذهبن» وعبارتهما أكمل.
(13) في الأصل، ظ «لنوني» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
(14) في ت «وفعل» تحريف.

بعد حال، و«شَرْطًا» معطوف على «ذَا طَلَبٍ»، «وتَالِيَا» نعت لشرط، «وامَّا» مفعول مقدم بتاليا[1]، «ومُثْبَتًا» معطوف على شرط، «وفِي قَسَمٍ» متعلق / ٢٠٠ أ ب «مُثْبَتًا»[2]، و«مُسْتَقْبَلاً» نعت لـ «مُثْبَتًا» ويجوز أن يكون «آتِياً» حال من «يفْعَل»ولا يُراد به قيد الاستقبال، ويكون[3] «ذَا طَلَب» حالا[4] من الضمير المستتر في آتياً، ويكون حينئذٍ شرط الاستقبال مستفادا[5] من قوله: «ذَا طلبٍ أَوْ شَرْطاً» لما علم من أنَّ الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين ويؤيده قوله: «فِي الْقَسَمِ مُثْبَتًا مُسْتَقْبَلاً». ثم إعلم أنَّ نونى التوكيد يكونان مع غير ما[6] ذُكر على وجه القلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وبَعْدَ لاَ
وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ[7] الجَزَاءِ ...

(ش) فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة، وذلك بعد «ما» والمُراد بها «ما» الزائدة، وبعد «لَمْ ولاَ» النافيتين، وبعد أداة[8] الشرط غير «إِمَّا»، فمثاله[9] بعد «ما الزائدة قولهم: «بِعَيْنٍ ماأَرَيَنَّكَ[10]»، ومثاله بعد «لم» قوله:

١٨٠ - يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

---

(١) في هـ «لتاليا».
(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بمثبت». ما أثبتّ أدق كما في الألفية، هـ ، ز.
(٣) في ظ «ولا يكون».
(٤) في الأصل، هـ «حال» تحريف.
(٥) في هـ ، ك «مستفاد» تحريف.
(٦) «ما» ساقطة من ت.
(٧) في ز «طوال» تحريف.
(٨) في هـ «أدوات».
(٩) في ك «فمثالها».
(١٠) في ز «بعين ما رأيتك» تحريف.
من أمثال العرب. أي اعمل كأني انظر إليك فـ «ما» هنا صلة للتأكيد ولأجلها دخلت النون في الفعل. انظر الكتاب ٣: ٥١٧، والمقتضب ٣: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ١٧٥.

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[1]

ومثاله بعد «لا» قوله عز وجل[2]: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[3] ومثاله بعد الشرط بغير «إِمَّا» قوله:

١٨١ - فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ * وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا[4]

أراد «تَمْنَعَنَّ» فأبدل من النون الخفيفة أَلِفاً في الوقف، «وغَيْرِ» مخفوض[5] عطفا[6] على «لا»[7] ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا[8] التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولهما[9] من التغيير فقال:

(ص) ... * وَآخِرَ / الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا ٢٠٠/ب

(ش) فعلم أنَّ حق آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معهما[10] بمنزلة خمسة عشر فتقول: اضْرِبَنَّ وَلاَ تَقُومَنَّ، وابْرُزَنَّ ولاَ تَبْرُزَنَّ.

«وآخِرَ» مفعول مقدم بافتح، «والمُؤكَّد» نعت لمحذوف تقديره: وآخِرَ الْفِعْلِ

---

[1] الرجز نسب لأبي حيان الفقعس، وقيل لأبي حبابة اللص كما نسب للعجاج وهما من شواهد الكتاب ٣: ٥١٦، وشرح المفصل ٩: ٤٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤٠٦، وشرح ابن الناظم ٦٢٣ وشرح التصريح ٢: ٢٠٥، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢١٨.

[2] في ش، هـ «تعالى».

[3] سورة الأنفال آية: ٢٥.

[4] ورد هذا البيت في شعر الكميت بن زيد ٣: ٢٤.
كما نُسب لعوف بن عطية بن الخَرِع في الكتاب ٣: ٥١٥.
وفهرس شواهد سيبويه ١١١.
ونسب للكميت بن ثعلبة في اللسان «فزع» والخزانة ٤: ٥٥٩ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢.

[5] في ت «محفوظا» تحريف.

[6] في هـ «عطف».

[7] في الأصل «ما» تحريف. ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

[8] في ز، ت «نون» تحريف.

[9] في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «دخولها» تحريف.

[10] في الأصل «مهما» تحريف.

المُؤكَّدِ افْتَحْ. ثم إنه قد تَعْرِض[1] في آخر[2] الأفعال المُؤَكَّدة بالنون[3] عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها[4] بقوله:

(ص) وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

(ش) يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمراً لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير وشمل قوله: «لَيْنٍ» ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هَلْ تَقُومَانِّ [يَا زَيْدانِ][5] وهَلْ تَقُومُنَّ يَا زَيْدُونَ، وهَلْ تَقُومِنَّ[6] يَا هِنْدُ، وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل[7]، والمعتل الآخر نحو: هَلْ تَغْزُوانِّ يَا زَيْدَان، وهَلْ تَغْزُنَّ[8] يَا زَيْدُون، وهَلْ تَغْزِنَّ يَا هِنْد. ثم إنَّ الضمير اللين إن كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ ... * ...

(ش) «وأل» في المضمر للعهد، أي المضمر المتقدم[9] وهو اللين فتقول: هَلْ تَقُومُنَّ يَا زَيْدُونَ وأصله تَقُومُونَ، فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة

---

[1] في هـ ، ز، ظ، ت «يعرض».
[2] في هـ ، ظ، ت «أواخر».
[3] في ز، ظ، ت «بالنونين» وعبارتها أدق.
[4] في الأصل «إليهما» تحريف.
[5] «يا زيدان» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[6] في ش «تَقُومِينَ» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد وقبل الحذف إن كان الفعل صحيح الآخر يحذف الضمير إن كان واواً أو ياءً ويبقى إن كان ألفا. فالأصل في تَقُومُنَّ، تَقُومِنَّ: تقومونن، تقومينن، فحذفت النون لتوالي الأمثال، وحذفت الواو والياء لإلتقاء الساكنين فصار تقومُنَّ، تقومِنَّ.
[7] في ز، ت «كالمثال».
[8] في ك «تغزُون» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد، وقبل الحذف كذلك إذا كان الفعل معتل الآخر ت حذف نون الرفع وواو الضمير أو ياؤه إذا أُسند إلى الواو والياء، ويبقى بدون حذف إذا أُسند للألف فأصل تغزُنَّ، تغزِنَّ: تغزون، وتغزين.
[9] في ش «أي أن الضمير المتقدم الذكر».

فحُذفت الواو لالتقائهما[1]، ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

(ص) ... إِلاَّ الأَلِفْ * ...

٢١٠/أ (ش) وإنما لم تُحذف الألف لخفتها / فتقول: هَلْ تَقُومَانّ، «والهاء» في «اشْكُلْهُ»[2] عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي آشْكُلْ آخره «وقَبْلَ» متعلق باشكله «ولَيْنٍ» نعت لمضمر وأصله «لَيِّنٌ» بالتشديد فخففه كما يُخفف هَيِّنٌ ولَيِّنٌ[3] ولا يصح ضبطه لِيْن[4] بكسر اللام لأنَّ اللِّيْن مصدر، «ولَيْن»[5] صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح، وليس بقياس، «وبِمَا» متعلق باشْكُلْهُ «ومَا» موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة «وجَانَسَ» صلة بالموصول[6] ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضمر، «وقَدْ عُلِمَا» في موضع الصفة لتَحَرُّك وظاهره أنه تتميم «والمُضْمَرَ»[7] مفعول بفعل مضمر يفسره «احْذِفَنَّهُ» و«الأَلِفَ» منصوب بالاستثناء. ثم إنَّ الفعل إن[8] كان آخره ألفاً فإنَّ له حكماً غير ما تقدم وله حالتان:

إحداهما[9]: أن يكون مرفوعُهُ غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه الياء[10] والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

(١) في ش، ت «لالتقاء الساكنين».
(٢) في ت «شكله» تحريف.
(٣) في هـ «هين وميت».
(٤) «لين» ساقطة من ش، هـ ، ز، ك.
(٥) في ظ «وليس» تحريف.
(٦) في هـ . ز، ظ، ت «الموصولة».
(٧) في ظ «والضمير» تحريف. ما أثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(٨) في ت «إذا».
(٩) في الأصل «أحديهما» تحريف.
(١٠) في ت «الياء أو الواو».

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا * وَالْوَاوِ يَاءً ...

(ش) أي اجعل الألف[1] الذي في آخر الفعل «ياء» إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني «باليَاءِ» ضمير المخاطبة، «وبالوَاوِ» ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تَخشيانٌ يا زيدان، والظاهر مطلقاً نحو: هَلْ يَخْشَيَنَّ زَيْدُ وهَلْ تَخْشَيَنَّ هِنْدٌ[2]، وهَلْ تَخْشَيَنَّ الهِنْدَانِ ٢٠١/ب / وهَلْ يَخْشَيَنَّ الزَّيْدُونَ[3].

والمضمر[4] المستتر نحو: هَلْ تَخْشَيَنَّ. فتُقلب[5] الألف في جميع ذلك ياء[6] ثم مثَّل فقال:

(ص) ... * ... كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

(ش) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر «وأَلِفْ» اسم «يَكُنْ» والخبر في المجرور، ويُحتمل أنَّ يَكُنْ تَامًا[7] بمعنى وإن وُجد وهو أظهر[8]، «والهاء» في قوله «فاجْعَلْه» عائدة على الألف، وفي «مِنْهُ» عائدة على الفعل، «ورَافِعاً» حال من الهاء في «مِنْهُ»، «وغَيْرَ» مفعول: بـ«رافِعاً»، «ويـاءً» مفعول ثان لاجْعَلْه[9] والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

---

(1) «الألف» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

(2) في ت «يا هند».

(3) «وهل يخشين الزيدون» ساقط من هـ .
وفي ش زيادة «وهل تخشين الهندات».

(4) في هـ ، ز، ظ، ت «والضمير».

(5) في ظ، ت «فتنقلب».

(6) «ياء» ساقطة من ت.

(7) في ش، هـ «أن يكون يكن تامة» وعبارتهما أوضح.
وفي ز، ظ، ك، ت «أن يكون تاما».

(8) في ك «ظاهر» تحريف.

(9) في ت «باجعله».

(ص) وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي * وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي[1]

(ش) يعني أنَّ «الألف» الذي في آخر الفعل - الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء - احذفه، إذا رفع الفعل الياء أو الواو[2] واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانسها[3] وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها[3] وهو الكسر فتقول في نحو: يَخْشَى رافعاً للواو: هَلْ يَخْشُونَّ[4]، وأصله[5] يَخْشَى، فلما لحقت[6] الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين[7] وكانت الحركة ضمة لتجانسها[8] مع الواو، ومثل ذلك فيما إذا[9] كان فاعله الياء، ثم مَثَّل[10] بقوله:

(ص) نَحْوُ اخْشَيِنَّ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وَقِسْ مسَوِّيَا / ٢٠٢ أ

(ش) فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياءً، والثاني لما كان مرفوعه واواً فالعمل في ذلك ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله: «واحْذِفْهُ» عائد على «الأَلِفْ»[11] «وهَاتَيْنِ» إشارة إلى الياء والواو، «وشَكْلُ» مبتدأ، «ومُجَانِس»[12] في موضع الصفة لشكل «وقُفِى»[13] خبر لشكل، «وفِى وَاوٍ» متعلق بقُفِى[14]. ثم قال:

---

(1) في الأصل «اقتفى» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
(2) في ظ، ت «الياء والواو».
(3) في الأصل، «بمجانستها» تحريف.
(4) في هـ ، ت «تخشون».
(5) في هـ «وأصله».
(6) في ش، ز، ك «الحقت».
(7) في ش، هـ ، ز، ظ، ت زيادة «الساكنين فلما ألحقت النون حرّكتُ الواو لالتقاء الساكنين» وعبارتها أكمل وأدق.
(8) في ز، ك «لمجانستها».
(9) «إذا» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
(10) في هـ «ثم مثل ذلك».
(11) في الأصل، ش، ك «ألف».
(12) في هـ «ومجانس خبر» وفي ت «وتجانس» تحريف.
(13) في الأصل، هـ ، ت «واقتفى» تحريف.
(14) في الأصل، هـ ، ت «باقتفى» تحريف.

(ص) وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ * لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

(ش) يعني أنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذٍ كسرها لشبهها بنون المثنى، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة؛ لأنه لا يُجمع في غير الوقف بين ساكنين، الأول[1] حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله «الأَلِفْ» ألف التثنية كقوله ـ تعالى [2]:ـ (وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)[3].

والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لاَ تَضْرِبْنَانِّ يَاهِنْدَاتُ. وهو المنبه عليه بقوله:

(ص) وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً * فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

(ش) وإنما شمل قوله: «الأَلِفْ» الأَلِفَيْن[4] لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد. «وخَفِيفَةٌ» فاعل بـ «تَقَع»[5]، «وبَعْدَ» متعلق بتقع، «وشَدِيدَةٌ» معطوف[6] بلكن على خفيفة، «وكَسْرُهَا أُلِفْ» جملة اسمية / مستأنفة، ويمكن أن ٢٠٢ ب
تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، «وَأَلِفاً» مفعول مقدم بزِدْ، «ومُؤَكِّدًا» حال من الفاعل المستتر في «زِدْ» و«فِعْلاً» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» و«أُسْنِدَا»[7] في موضع الصفة لفعل، «وَإِلَى» متعلق بـ «أُسْنِدَا»[8]. ثم إنَّ

---

(1) في هـ ، ظ، ت «إلا والأول» تحريف.
وفي ز «والأول» تحريف.
(2) «تعالى» ساقطة من ش.
(3) سورة يونس آية: ٨٩
(4) «الألفين» ساقطة من ظ.
(5) في هـ «تقع».
(6) في هـ ، ز «معطوفة».
(7) في هـ ، ت «وأسند».
(8) في هـ «بأسند» ما أثبتّ أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

النون الخفيفة[1] تُحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما[2] بقوله:

(ص) وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ * ...

(ش) يعني أنَّ نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن تقول[3]: اضْرِب الرَّجُلَ ومنه[4] قوله:

١٨٢ - لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[5]

وفُهم من قوله: «لِسَاكِنٍ» أنها مرادة معنى[6]؛ لأن حذفها العارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفُهم أيضاً من قوله: «رَدِفْ»، أنَّ الساكن الموجب لحذفها[7] متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ[8]

(ش) يعني أنَّ النون[9] الخفيفة تُحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت[10] بعد ضمة أو كسرة نحو: أَخْرِجُنْ يَا زَيْدُون، وأَخْرِجِنْ[11] يَا هِنْد، بعد أن تُحذف من أَخْرِجُنْ واو الضمير، ومن أَخْرِجِنْ ياء الضمير لالتقاء الساكنين.

---

(1) «الخفيفة» ساقطة من ظ.
(2) «منهما» ساقطة من هـ .
(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كقولك».
(4) في ش، هـ ، ز، ك، ت «ومثله».
(5) الشاهد للأضبط بن قريع السعدى وهو في اللسان «هون» وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤١٩، وشرح ابن الناظم ٦٣٠ وشرح المرادى ٤: ١١٤، وأوضح المسالك ٣: ١٣٧ وشرح الأشمونى ٣: ٢٢٥.
روى في هـ «لا تهن الفقير علك أن» تركع يوماً والدهر قد رفعه»
وفي هذه الرواية فلا شاهد لأن «لا تهن» هنا قبل التوكيد بدليل حذف الياء.
(6) في الأصل «يُعنى» تحريف.
(7) في ت «حذفها».
(8) في ظ «إختلف» ما أثبتّ كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
(9) في ت «نون» تحريف.
(10) في ظ «أو كانت».
(11) في ك «واخرجين» المثال هنا قبل الحذف.

فإذا وقفت[1] عليها ذهبت نون[2] التوكيد؛ لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذٍ ما حُذف لأجلها. وقد أشار إلى ذلك[3] بقوله:

(ص) وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا * مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

(ش) يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت / ما كان ٢٠٣/أ حُذِفَ لأجلها في الوصل وهو «الواو» من أَخرِجُنْ «والياء» من أَخرِجِنْ فتقول: يَا زَيْدُونَ أَخرِجُوا، ويَا هِنْدُ أَخرِجِي. وفُهم منه أيضاً أنَّ حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى. «وَرَدِفْ» في موضع الصفة «لِسَاكِن» «وبَعْدَ» متعلق «بَاحذف» وكذلك «إِذَا» و«إِذَا حَذَفْتَهَا» متعلق «بارْدُدْ» و«هَا» عائدة[4] على النون، «ومَا» مفعول «بارْدُدْ» وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفين[5] لأجل النون وصلتها عُدِمَا[6]، «ومِنْ[7] أَجْلِهَا» «وفِي الْوَصْلِ» متعلقان بـ «عُدِمَا»[8] والتقدير: أَرْدُدْ[9] في الوقف إذا حَذَفْتَ النون الشيء الذي عُدم[10] من أجلها في الوصل[11]، ثم قال:

(ص) وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا * وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

(ش) الضمير في «وأَبْدِلَنْهَا»[12] عائد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا

---

(١) في الأصل «وقف».
(٢) في الأصل «بنون».
(٣) في ظ «وإلى ذلك أشار».
(٤) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «عائد».
(٥) في ظ، ك «المحذوفتين».
(٦) في هـ «عدم».
(٧) في الأصل، ش، ك «من».
(٨) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «بعدم» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية، ش.
(٩) في هـ «وأردد».
(١٠) في ظ «حذف».
(١١) في هـ «الوقف» تحريف.
(١٢) في هـ، ز، ظ «أبدلنها».

وقعت بعد فتحة ووقفتَ[1] عليها أَبْدَلْتَهَا أَلِفاً فتقول: في «اضْرِبَنَ» في الوقف[2] اضْرِبَا، وفي «قِفْنَ» «قِفَا»، وكذلك إذَا وقفت على قوله - عز وجل: - (لَنَسْفَعَنْ)[3] «لَنَسْفَعَا». «وَوَقْفًا» مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها، أي في حال كونك واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.



(1) في ت « وقفت».
(2) «وفي الوقف» ساقط من ك.
(3) سورة العلق آية: ١٥ .

(ما لا ينصرف)

(ص) الصَّرْفُ تَنوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا * مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ[1] أَمْكَنَا

(ش) يعني أنَّ الصرف هو التنوين الذي به يتبين[2] أنَّ الاسم الذي يتصل به يُسمى أمكن[3]، وما صرح به من أنَّ الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم / من الصرف لوجود علتين[4] فيه أو علة ٢٠٣/ب تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يُبَيِّن الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرَّفه، لأنَّ بمعرفته[5] تعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف.

ثم اعلم أنَّ جميع ما لا ينصرف اثناء عشر نوعا: خمسة في النكرة[6]، وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

(ص) فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ * صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا[7] وَقَعْ

(ش) يعني أنَّ ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقاً أي[8] مقصورة

---

(١) في ظ «للإسم».

(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «يتبين به» تقديم وتأخير.

(٣) قوله: أمكن أي لتمكنه في باب الإسمية ويكون معرباً، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقا، ومع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، ويدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٤٣٤: «وسُمِّيَ منصرفاً لإنقياده إلى ما يَصْرِفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

(٤) في ظ «علة» تحريف.

(٥) في الأصل «معرفته» تحريف.

(٦) في ش «في النكرة والمعرفة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.
وفي ز «في والمعرفة النكرة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.

(٧) في الأصل، ظ، ت «كيف ما» ما أثبتُّ كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «أي» ساقطة من ت.

كانت أو ممدودة، كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذِكْرَى وَسَلْمَى وحُبْلَى[1] وسُكَارَى، وحَمْرَاء وأَشْمَاء وزكرياء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث.

«فألِفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ خبره[2] «مَنَعْ» «ومُطْلَقاً» حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ، «حَوَاهُ» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه، «والهَاء» في حواه عائدة على ألف التأنيث، «وكَيْفَمَا[3] وَقَع» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: كيفما[4] وقع منع الصرف[5].

٢٠٤/أ ثم أشار إلى النوع الثاني مما يُمنع في النكرة فقال /:

(ص) وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تأْنِيثٍ خُتِمْ[6]

(ش) يعني أنَّ «زائدي فَعلان» وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف[7] إذا كانا[8] في وصف سَلِمَ من أن يُختم بتاء التأنيث، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة. وفُهم منه أنَّ ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو «فَعْلاَن»، وفُهم من قوله: «وَصْفٌ[9] أن[10] هاتين[11] الزيادتين لو

(1) في الأصل، ظ «وبخلى».
(2) في ظ «وخبره».
(3) في الأصل، هـ «وكيف ما».
(4) في الأصل، ت «كيف ما».
(5) في هـ «من الصروف».
(6) «تأنيث» مكرره في الأصل.
(7) في هـ «من الصرف».
(8) في ز «إذا كانتا».
(9) في هـ ، ز، ظ، ت «في وصفٍ» وعبارتها أدق.
(10) «أن» ساقطة من ت.
(11) في ز، ك «هذين» تحريف.

كانتا في غير الوصف لم يمنعا[١] نحو: سرحان، وفُهم منه أنَّ الوصف المحتوى على هاتين[٢] الزيادتين إذا أُنث بالهاء[٣] لم يمنع[٤] نحو: ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما[٥] غَضْبَى وسَكْرَى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

«وزَائِدَا» معطوف على الضمير المستتر في «منَعَ» العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول، والتقدير: مَنَعَ[٦] الصرفَ ألف التأنيث وزَائدَا فَعْلاَنَ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي «وزائدا فَعْلاَن كذلك»، «وفِي وَصْفٍ» متعلق بزَائِدَا «وسَلِم» إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف «وخُتِم» في موضع المفعول الثاني لِيُرَى، «وبتاء» متعلق بخُتم، ثم أشار إلى النوع الثالث[٧] فقال:

٢٠٤ ب (ص) وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ * مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ /

(ش) يعني أنَّ الوصف إذا كان على وزن «أَفْعَلَ» وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء لا ينصرف، وفُهم منه أنَّ «أَفْعَلَ»[٨] إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للرِّعْدَة[٩].

---

(١) في هـ «لم تمنعا» التذكير والتأنيث جائز.
(٢) في ز، ك «هذين» تحريف.
(٣) في ز «بالتاء».
(٤) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لم يمتنع».
(٥) في ظ «مؤنثيهما».
(٦) في الأصل، ك «بالمنع».
(٧) في ت «الثاني» سهو من الناسخ.
(٨) في ش «وفُهم منه أنَّ ما كان على وزن أفعل» وعبارتهما أكمل.
وفي ك «أن الفعل».
(٩) «الأَفْكَل بالفتح: الرِّعْدة من بَرْد أو خوف. ولا يُبنى منه فِعْل، وهمزته زائدة، ووزنه أَفْعَلُ، ولهذا إذا سَمَّيْتَ به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل، وفي حديث عائشة «فأخذني أَفْكَلٌ فارتعدت من شدة الغَيْرة».
اللسان «أفل».
انظر الكتاب ٣: ١٩٤.

وفُهم منه أنَّ «أَفْعَلَ» إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع[١] من الصرف كأربع من أسماء العدد، وفُهم منه[٢] أيضاً أنَّ الوصف إذا لم يكن على وزن أَفْعَل لم يؤثر في المنع كضارب، وفُهم منه أنَّ أفعل الصفة إذا أُنث بالتاء منصرف كقولهم: أَرْمَل للفقير. فإن مؤنثه أَرْمَلَة، وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وما مؤنثه فُعْلَى[٣] كأكبر وكُبْرَى، وما لا مؤنث له كأَكْمَر للعظيم الكَمَرة، لأن قوله: «مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا» شامل له، وشمل أيضاً ما اسميَّتُه عارضة كأَدْهَم، «ووَصْفٌ» معطوف على زائدا، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في «زَائِدَا[٤] فَعْلاَن» وأَصْلِيٌّ نعت له، وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جُعِل مبتدأ، «ووَزْنُ» معطوف على وصف «ومَمْنُوع» حال من أفعل، «وبِتَا» متعلق بتأنيث. ثم صرح بمفهوم قوله: أَصْلِيٌّ فقال:

(ص) وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ ...

(ش) يعني أنَّ وزن «أَفْعَل» إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير مُعْتَدٍّ[٥] بها في المنع لعروضها، وذلك «كَأَرْبَع» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به[٦] فقالوا: مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ أَرْبَعٍ، فهو منصرف ولا أثر لوصفيَّته، وكذلك رَجُلٌ أَرْنَبٌ، أي ذليل، وأصله الأرنب / وكما يُلغى عارض الوصفية فكذلك ٢٠٥ أ
يُلغى[٧] عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) «من الصرف» ساقط من ش.
وفي ز «لم يمنع منه الصرف».
(٢) «منه» ساقط من هـ ، ظ، ت.
(٣) في ش، ز، ك، ت «فُعْلا».
(٤) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك «زائدى».
والمُثبتُ أدق كما في ت والألفية.
(٥) في ت «متعد» تحريف.
(٦) «به» ساقط من ت.
(٧) في ش، ك «يلغى أيضا».

(ص) ...   *   ... وعَارِضَ ألإسْمِيَّهْ

(ش) وهو عكس «أَرْبَع» ومعناه أنَّ أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجرى مُجْرَى الأسماء فتُلغى[1] اسميته ويُمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ * فِى الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

(ش) من أسماء القيد «أَدْهَم» وهو في الأصل وصف[2]، لكنه استُعمل استعمال[3] الأسماء فأُلغيت فيه الاسمية وبقيَ غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مَرَرْتُ بِأَدْهَم. أي بقيد، ومثل «أدهَم» في ذلك «أَرْقَم» لنوعٍ من الحيَّات، وأسود للحية أيضا.

«فَالأَدْهَمُ» مبتدأ، «والقَيْدُ» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، «وانْصِرَافُهُ مُنِع» خبر المبتدأ، «ولكونه» متعلق بمنع، «وفِى الأَصْلِ» متعلق بوضع، ثم إنَّ[4] من الأسماء التي على وزن أَفْعَل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى * مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

(ش) «أَجْدَلٌ»[5] إسم للصقر، «وأَخْيَلٌ» اسم لطائر ذي خِيلان، «وأَفْعَى» اسم لضربٍ[6] من الحيَّات، وليست هذه الأسماء صفات لا[7] في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف، ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب

---

[1] في الأصل «فيلغى».
[2] أدهم: وصف لكل شيء فيه سواد. ثم استعمل إستعمال الأسماء فأطلق على كل قيد أدهم.
[3] «إستعمال» ساقطة من ز.
[4] في ز «أل» تحريف.
[5] في هـ ، ت «وأجدل».
[6] في ز، ك «النوع».
[7] «لا» ساقطة من ز، ك.

منعها[1] من الصرف، ووجهه أنه لاَحَظَ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في «أَجْدَل»؛ لأنه من الجدل وهو القوة «أَخْيَل»؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان.

وفُهم من [قوله][2]: «مَصْرُوفَةٌ وقَدْ / يَنَلْنَ» أن الصرف هو الكثير. ثم ٢٠٥ ب أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

(ص) وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ * فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ

(ش) يعني أنَّ هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا[3] البيت يمتنع[4] صرفها للعدل والوصف. أما «مَثْنَى» فهو وصف وهو معدول عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فإذا قلت: جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى، فمعناه جَاءَ الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما «ثُلاَثَ» فهو أيضاً وصف وهو معدول[5] عن ثلاثة[6] ثلاثة، فإذا قلت[7]: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ ثُلاَثَ، فمعناه مَرَرْتُ بِقَوْمٍ ثلاثة ثلاثة. وأما «أُخَرُ» فهو[8] أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام[9]؛ وذلك لأنه جمع «أُخْرَى» أنثى الآخر، وحق ما كان كذلك أن يُستعمل بأل أو

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «يمنعها».
(2) «قوله» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) «هذا» ساقطة من ظ.
(4) في ظ، ك «يمنع».
(5) في ش «وأما ثلاث فهي وصف أيضاً معدول» وعبارتها أحسن.
(6) «ثلاثة» ساقطة من ش، ز.
(7) ما بعد «جاء القوم اثنين اثنين» إلى هنا ساقط من ز.
(8) اجتمع لفظ «مثنى، وثلاث، ورباع» في قوله تعالى في سورة النساء. آية: ٣
(فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)
وكذلك لفظ «أخر» في قوله تعالى في سورة البقرة آية: ١٨٤
(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)
(9) «واللام» ساقطة من ظ.

بالإضافة[1] فعدل عن ما[2] يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته[3] ثم قال:

(ص) وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا * مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

(ش) يعني أنَّ مُوازن[4] «مَثْنَى وثُلاَث» من ألفاظ[5] العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ مَوْحَد وأُحَادَ ومَثْنَى وثُنَاء، ومَثْلَث وثُلاَث ومَرْبَع ورُبَاع. «وَوَزْنُ» مبتدأ، والخبر في قوله: «كَهُمَا» أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن[6]. «ومِن وَاحِدٍ» وما بعده[7] في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال: / ٢٠٦ أ

(ص) وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ * أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

---

(1) في ز، ظ «الإضافة».

(2) في هـ ، ز، ظ، ت «عما».

(3) قال ابن مالك:
«وَأما أُخَر المعدول فهو المقابل لـ «آخَرين» وهو جمع أُخْرَى - أنثى آخر - لا جمع أُخْرَى بمعنى: آخِرَة - فإن أُخرى قد تكون بمعنى آخِرة كقوله تعالى:
(قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ)
وهذه تجمع على «أُخر» مصروفاً لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء. والفرق بين «أُخرى» و«أُخرى» أن التي هي أنثى «آخَر» لا تدل على الإنتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك:
(عندي بعير وآخَرُ، وآخَرُ، وآخَرُ) و(عندي ناقة وأُخْرَى وأُخْرَى وأُخْرَى) وأما «أُخْرَى» بمعنى «آخِرة» فتدل على الإنتهاء ولا يُعطف عليها مثلها في صنف واحد.
شرح الكافية ٣: ١٤٤٩.
وانظر الهمع ١: ٨١ - ٨٣.

(4) في ش «ما وازن» وفي ك «موازين».

(5) في هـ «أسماء».

(6) دخول الكاف على الضمير المنفصل نادر، ولا يجوز إلا في الضرورة. صرّح بذلك سيبويه ٢: ٣٨٤.
وانظر باب حروف الجر والشواهد على ذلك.

(7) في هـ «وما بعدها».

(ش) يعني أنَّ الجمع المشبه «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»[1] في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان «كفَاعِل» أو ثلاث أحرف أوسطها ساكن «كمَفَاعِيل» يمتنع صرفة لِقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل «مَفَاعِلاَ»[2] ما أوله الميم كمَسَاجد، وأما أوله غيرها كَدَراهِمَ وشمل [قوله][3] «المَفَاعِيل»[4] ما أوله ميم كمَصَابِيحَ، وما ليس أوله ميم كدَنَانِير.

«وكَافِلاً» خبر كن «وبِمَنْعٍ» متعلق بـ «كَافِلاً»[5]، و«مفَاعِلاَ»[6]، مفعول بِمُشَبِه. ثم إنَّ من هذا الجمع ما يجيء معتل الآخر معتل اللام وهو قسمان:

أحدهما: ما قُلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء نحو: عَذَارَى، ولا إشكال في منع التنوين منه.

والآخر: ما استثقلت[7] في بابه الضمة فحُذفت ولحق بها[8] التنوين وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي * رَفْعاً وَجَراً أَجْرِهِ كَسَارِي

(ش) يعني أنَّ ما كان من الجمع المعتل اللام مثل «جَوَارٍ»[9] في كونه

---

[1] في ز «لمفاعل أو لمفاعيل».

[2] في الأصل، ظ، ت «مفاعل».
وفي ش، هـ ، ز، ك «المفاعل» وما أثبتُّ أدق كما في الأصل، وظ والألفية.

[3] «قوله» تكملة من هـ ، ز.

[4] في الأصل «مفاعل» المُثبت كما في الألفية وبقية النُسخ.

[5] في ت «بكافل».

[6] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك «ومفاعل» والمُثبَت أدق كما في ز والألفية.

[7] في هـ ، ت «ما استقلت» تحريف.

[8] في ش، هـ ، ز، ظ، ت «والحقها».

[9] في ز، ك «بجوَارِى».

على ما ذُكر من حذف الحركة يجري مجرى «سَارٍ»[1] في لحاق التنوين بآخره[2] في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جَوَارٍ ومَرَرْتُ بجَوَارٍ، وسكت عن حالة النصب ففُهم[3] أنه على الأصل كالصحيح فتقول: رَأَيْتُ جَوَارِيَ، وفُهم من قوله: «كَالجَوَارِي» أن نحو: عَذَارَى[4] ليس كذلك، وإن كان معتلا وظاهر النظم أنَّ التنوين في جَوَارٍ / وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له «بسَارٍ»[5]، وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض[6] عن[7] الياء المحذوفة، والتنوين في «سَارٍ» للصرف ويخالفه أيضاً أنَّ المقدر[8] في ياء «جَوَارٍ» الفتحة والمقدر في ياء «سَارٍ» الكسرة. ٢٠٦/ب

«وذَا اعْتِلاَلٍ» مفعول بفعل مضمر يفسره أَجْرِهِ، «وكَسَارِي» متعلق بِأَجْرِه، «ومِنْهُ» متعلق باعتلال، «وكَالْجَوَارِي» في موضع نصب على الحال من «ذَا اعتلال» ثم قال:

(ص) وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ * شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

(ش) يعني أنَّ «سَرَاوِيلَ» ممنوع[9] من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل، وفُهم من قوله: «شَبَهٌ» أنَّ سراويل ليس بجمع وهو الصحيح، خلافاً[10] لمَن قال إنه جمع سراول أو سروالة. ثم قال:

---

[1] في هـ «سَارِي»
[2] في ظ «فأجره» تصحيف.
[3] في ش، هـ، ز «ففُهم منه».
[4] في ظ «عذرى» تحريف.
[5] في ك «بساري».
[6] انظر تنوين العوض. فقد سبق الكلام عليه ضمن أنواع التنوين في أول الشرح.
[7] في الأصل «من الياء».
[8] من هنا سقط من هـ بمقدار ورقة إلى قوله: «مطلقا».
[9] في ظ «يمنع».
[10] «سراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منع صرفه فقيل إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل إنه منقول عن جمع سراولة، واختلف في سماع سروالة فقال أبو =

(ص) وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا[1] لَحِقْ * بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

(ش) يعني أنَّ ما سُمِّيَ به[2] من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف. فتقول في رجل سميته مَسَاجِد أو سَرَاوِيل: مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ وسَرَاوِيلَ، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به «المرادى»[3] البيت، وعندي أن قوله: «وَإِنْ بِهِ» أي إن سُمِّي بسراويل[4] أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من[5] الصرف. لمساواتها للجمع [وما لحق به][6] في منع الصرف في التسمية ولا وجه / لتخصيص الجمع وما أُلحق[7] بالجمع في منع الصرف حال التسمية. ٢٠٧/أ

والضمير في «بِهِ» الأول ـ على[8] الشرح الأول[9] ـ عائد على الجمع وكذلك «بِهِ»[10] الثاني، «وَمَا» واقعة على سراويل، والضمير العائد على

= العباس: إنها مسموعة، وأنشد عليها:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقيل لم يُسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة. والعلة في منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، وقيل منع صرفه لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه والصحيح قول سيبويه إنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.

شرح التصريح ٢: ٢١٢، ٢١٣، وانظر الكتاب ٣: ٢٢٩ والمقتضب ٣: ٣٢٦، ٣٢٥.

(١) في الأصل «ما» ما أُثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النُّسخ.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) انظر شرح المرادى ٤: ١٣٣.

(٤) في الأصل، ش، هـ ، ك «سراويل».

(٥) «من» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «وما لحق به» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ز «وما لحق».

(٨) في ت «عائد على».

(٩) «على الشرح الأول» ساقط من ك..

(١٠) في ز «في به» وهي أدق..

الموصول[1] الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل، [وأما على التفسير الثاني فالضمير في «بِهِ» الأول عائد على سراويل][2]، وفي «بِهِ» الثاني عائد على أنواع مما لا ينصرف في النكرة، وما واقعة[3] على تلك الأنواع والضمير[4] العائد عليها الهاء في «بِهِ» والتقدير: وإن سُمّي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل، أي تبعها «فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ».

«فَالانْصِرَافُ» مبتدأ، «ومَنْعُهُ» مبتدأ ثان، «ويَحِقْ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ[5] الأول، والأول[6] مع ما بعده[7] جواب الشرط، ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو[8] سبعة أنواع. أشار إلى الأول بقوله[9]:

(ص) وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا * تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكَرِبَا[10]

(ش) يعني أنَّ الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من[11] الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي[12] الجمل[13] نحو: بَرَقَ نَحْرُه، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا «والمزج» في اللغة «الخلط» فيختلط

---

(1) في ت «على الجمع الموصول».
(2) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(3) في الأصل، ش، هـ، ك «واقع».
(4) في الأصل «الضمير».
(5) «المبتدأ» ساقطة من ش، ز، ك، ت.
(6) يريد بالمبتدأ الأول وما بعده في قوله: «فالإنصراف منعه يحق»
(7) في ز، ظ، ك «وما بعده».
(8) في ت «وهي».
(9) في ش «فقال».
(10) في الأصل، ز، ظ، ت «معدى كربا».
(11) «من» ساقطة من ت.
(12) في ز «وهو».
(13) في ك «الجملة».

الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخِر الثاني ويُبنى آخر الأول على الفتح نحو: بَعْلَبَكَّ[1] ما لم يكن آخره ياء فيُسكن / نحو مَعْدِ يكَرِبَ[2]، وخرج 207 ب بقوله: «تَرْكِيبَ مَزْجٍ». تركيب[3] الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما خُتم «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه يُبنى على الكسر في اللغة الفُصحى.

«وَالْعَلَمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره امنع، «ومُرَكَّبًا» حال من العلم «وتَرْكِيبَ»[4] مفعول مطلق والعامل فيه «مُرَكَّبًا»[5] ثم أشار إلى الثاني بقوله[6]:

(ص) كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا * كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

(ش) يعني أنَّ العلمية أيضاً[7] تمنع الصرف مع زيادتى فعلان، ولما كان قوله: «فَعْلاَنَا» يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وَزَائِدَا فَعْلاَنَ[8] فِى وَصْفٍ» أزال ذلك الإبهام بقوله: «كَغَطَفَانَ[9] وكَأَصْبَهَانَا[10]» فعلم أنَّ الوزن غير مخصوص بفعلان، لأن وزن «أَصْبَهَانَ» أَفْعَلاَنَ، ووزن «غَطَفَانَ» فَعَلاَنَ، وقد يكون غير[11] ذلك من الأوزان نحو: سَلْمَان وعِمْرَان وعُثْمَان وخُرَاسَان، وقوله: «حَاوِى» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف

---

[1] وفي ز «بعل بك».
[2] في الأصل «معدى كرب».
[3] «تركيب» ساقطة من ت.
[4] في ز، ك «وتركيب مزج».
[5] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «مركب» والمُثبتُ أدق كما في ز والألفية.
[6] في ت «فقال».
[7] «أيضا» ساقطة من ت.
[8] في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فعلانا» والمُثبتُ كما في بيت الألفية.
[9] في ز «كفعلان» تحريف.
[10] في ظ «وأصبهان».
[11] في ز، ظ، ت «على غير».

الموصوف، والتقدير: كذا علم حاوى زائدى فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان: لفظى ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما فقال[1]:

(ص) كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا[2] * ...

(ش) يعني أنَّ العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء[3] كان ثُلاثياً[4] كهِبَة، أو زائداً[5] كخَوْلَة وعَائِشَة، وسواء كان مدلول[6] الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطَلْحَة /، ثم إنَّ المعنوي متحتم[7] المنع وجائزه. ٢٠٨ أ
وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ * أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

(ش) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة انواع :

الأول: الزائد على الثلاثة كـ «زَيْنَبُ وسُعَادُ» فإنَّ الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثُلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العُجْمَة كـ« جورَ» اسم بلد، وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كـ «سَقَر»؛ لأنَّ الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

---

(١) في ش، ز «بقوله».
(٢) هنا إنتهى السقط في هـ ، والذي بدأ بعد قوله: «أنَّ المقدر.
(٣) في ش، هـ ، ز، ك، ت «أي سواء».
(٤) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «ثنائيا» «وما أثبتُّ من ظ أدق وأولى؛ لأن المؤنث إذا كان ثنائياً جاز فيه الوجهان نحو: «يد» وقيل يُصرف بلا خلاف.
انظر الإرتشاف ٤٣٩:١ .
(٥) في هـ «أو أزيد».
(٦) في ت «مدلوله».
(٧) في ز، ك «محتم» تحريف.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث[1] كما إذا سميت إمرأة بزَيْدٍ فإنه نُقل من الخفة إلى الثقل. «وشَرْطُ» مبتدأ «وَمَنْعٍ» مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى «العَارِ»[2] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «والعَارِ» أصله العَارِي بالياء[3]، فحُذف[4] الياء واستغنى [5] عنها بالكسرة، «وكَوْنُهُ» خبر المبتدأ، «وارْتَقَى» في موضع الخبر لكون، «وفَوْقَ» متعلق بارتقى، «والثُّلاَثِ» مضاف في التقدير أي فوق الثلاث[6] الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يُذكر ويؤنث، «أَوْ زَيْدٍ» مخفوض بالعطف على «كجُورَ أَوْ سَقَر» و«اسْم امْرَأَة» حال من زيد، «ولاَ اسْم»[7] معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسْم امْرَأَة» ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي[8] لا علامة / فيه بقوله: ٢٠٨/ب

(ص) وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ * وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقّ

(ش) يعني أنَّ الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع[9] أفصح. وفُهم ذلك من قوله: «وَالْمَنْعُ أَحَقّ» وقد جمع الشاعر بين اللغتين[10] فقال:

---

(1) في هـ ، ت «للمؤنث».
(2) في هـ ، ت «العارى» تحريف.
(3) «بالياء» ساقط من ز.
(4) «فحذف الياء» ساقط من ظ.
وفي ش، هـ ، ز، ك، ت «فحذفت الياء»
(5) في ز «استغناء».
(6) هكذا وردت في الأصل وبقية النسخ «الثلاثة الأحرف». وهي أصح.
(7) في ظ «ولا إسم ذكر» أكملت عبارة الألفية.
(8) «الذي» ساقطة من ت.
(9) «والمنع» ساقطة من ت.
(10) في ز «القولين».

(ص) لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا * دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[1]

فصرف[2] الأول ومنع الثاني. «وَوَجْهَانِ» مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل[3] وخبره «فِي الْعَادِمِ»، و«تَذْكِيراً» مفعول بالعادم، «وسَبَقْ» في موضع الصفة لتذكيرا «وعُجْمَةً» معطوف على تَذْكِيراً. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ * زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في ا الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف[4] امتنع من الصرف وفُهم من قوله: «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ» أنَّ الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب عَلَمًا انصرف أيضاً نحو «بَنْدَار»، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كَلاَمَ الفُرْسِ وغيرهم من سائر الأعاجم، وفُهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط «كنُوحٍ ولُوطٍ»، والمتحرك الوسط نحو: «لَمَكُ»[5] والذي توفرت

---

(1) الشاهد لجرير: وروى في الديوان:«دعد ولم تُغْذَ دعد بالعلب».
انظر ديوانه ٦٢، والكتاب ٣: ٢٤١ والخصائص ٣: ٦١، ٣١٦ وأمالي القالي ٢: ٦٠ وشرح الأشموني ٣: ٢٥٤. ومعجم شواهد العربية ١: ٥٢.
كما نسب لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨.
وورد عجز البيت في الأصل (وعد لم تسق دعد في القلب) مصحفاً
وفي ش، ك (دعد ولم تسق دعد في القلب)
التلفع: الإلتحاف بالثوب.
الفضل: الزيادة.
العُلَبِ: جمع عُلبة وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.
وفي هذا البيت نجد الشاعر يصف محبوبته بأنها حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.

(2) في ظ «بصرف».

(3) في ت «التفضيل» تصحيف.

(4) «أحرف» ساقطة من ش.

(5) في الأصل، ش، ك «ملك».
وفي هـ، ز «كمك»، وفي ت «نمك».
وما أثبتُّ من ظ أصح وأولى، لأنَّ لَمَكَ أبو سيدنا نوح.
انظر اللسان «لمك».

فيه الشروط نحو: «إبْرَاهِيم وإسْمَعِيل وَإِسْحَاق ويَعْقُوب. «والعَجَمِيُّ» مبتدأ / ٢٠٩ أ
«والْوَضْعِ» مضاف إليه، «والتَّعْرِيفِ» معطوف على الوضع «ومَعْ» في موضع الحال من «العَجَمِيِّ»[1]، «وَزَيْدٍ»[2] مصدر زادَ يُقال: زاد[3] زَيْداً[4] وزيادة، وحذف التاء[5] منْ «الثَّلاَثِ»[6]؛ لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير والتأنيث «وصَرْفُهُ امْتَنَعْ» مبتدأ وخبر[7] في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ * أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

(ش) يعني أنَّ العَلَمَ إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف. فالخاص به نحو «ضُرِبَ» المبنى للمفعول إذا سُمى به، وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو: إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين[8]، فإنه يوجد في الأسماء نحو: إِصْبَع لكن وجوده في الأفعال أكثر[9] وهو فعل الأمر من «فَعَل» ونحو ذلك وما[10] كَثُرَ في الأسماء والأفعال معاً[11] نحو افْعَل[12] فإنه يوجد في الأفعال كثيراً

(١) في الأصل «والعجمى».
(٢) في ت «وزيداً» تحريف.
(٣) «زاد» ساقطة من ز.
(٤) في ت «زيد» تحريف.
(٥) في ت «الياء» تصحيف.
(٦) في هـ ، ت «الثلاثى» تحريف.
(٧) في ز، ك «وخبره» تحريف.
(٨) «العين» ساقطة من ت.
(٩) في ش، ز زيادة «أكثر من وجوده في الأسماء».
الزيادة هنا لا لزوم لها.
(١٠) في ظ «وأما» تحريف.
(١١) «معا» ساقطة من ظ.
(١٢) في ز زيادة «إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين» الزيادة هنا لا تُفيد.

نحو: ارْكَبْ واشْرَب، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَل[1] وأَبْدَع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «يَعْلَى» وهو[2] على وزن «يَفْعَل» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يَذْهَب في الأفعال، ويَرْمَعُ[3] في الأسماء، ومثل للغالب[4] «بأَحْمَدَ». و«يَعْلَى» ولم يمثل للخاص[5]، وفُهم منه أنَّ وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في / منع الصرف نحو: «لغَسَب»[6] ٢٠٩ ب
اسم رجل فإنه منقول من لَغْسَبَ إذا أَسْرَعَ، «وذُو وَزْنٍ» نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن، «ويَخُصُّ الْفِعْلاَ» في موضع الصفة لوزن، «وغَالِبٍ» مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

(ص) وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ * زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

(ش) يعني أنه إذا سمى بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألف التأنيث نحو: عَلْقَى وذِفْرَى مُسمى بهما؛ لأنَّ عَلْقَى ملحق بجَعْفَر وذِفْرَى ملحق بِدِرْهَم، وفُهم منه أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وسُمي به انصرف وذلك نحو: عِلْبَاء[7]» فإنه ملحق بقِرْطَاس، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة، لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنَّ همزتها

---

(١) أفكل: الأَفْكل الرِّعْدة من برد أو خوف. وقد سبق ذكره في أول الباب.
(٢) «وهو» ساقطة من ز.
(٣) يَرْمَعُ: هي الحَصَى والحجارة البيض التي تتلألأ في الشمس.
(٤) في هـ ، ظ، ت «الغالب».
(٥) في ظ، ت «الخاص».
(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «كعسب».
(٧) عِلْبَاءَ: هو عَصَبٌ في العُنُق. وبه سُمّيَ الرجل عِلْبَاء.

مبدلة من ياء، «ومَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير «وَعَلَمًا» خبر يَصِيرُ، وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، «وزِيدَتْ لإلحَاقٍ» في موضع الصفة لألف، «ولَيْسَ يَنْصَرِفْ» في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع، وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها[1] بقوله:

(ص) وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ * كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

(ش) فالأول هو قوله: «كَفُعَلِ التَّوكِيدِ»، يعني أنَّ فُعَل المؤكَّد به نحو: جُمَع يمتنع صرفه للعلمية والعدل /، أما العلمية فعلم[2] الجنس، وقيل إنه ٢١٠ أ مُعَرَّف[3] بنية الإضافة فأشبه العَلَم لكونه معرفة بغير أداة لفظية، والظاهر من النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته[4] الأصلية فإن حق جَمْعَاء أن يجمع على جَمْعَاوات.

والثاني: هو قوله: «أَوْ كَثُعَلاَ»[5] اسم رجل، ومثله قوله[6]: «عُمَر وزُفَر»، فالمانع[7] له[8] العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعُمَر معدول عن عَامِر، وزُفَر[9] عن زافر، وثُعَل[10] عن ثَاعِل، وإنما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر؛ لأنَّ الأكثر في

(1) في هـ، ز، ظ، ك، ت «منهما» وهذا جائز، لأنَّ الضمير هنا يعود على الأول والثاني.
(2) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فعلمية».
(3) في ت «معرب» تحريف.
(4) في الأصل «جميعه» تحريف.
(5) في الأصل، ش «كثُعَلا» والمُثبتُ كما في الألفية وبقية النسخ.
(6) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(7) في ت «والمانع».
(8) «له» ساقط من ظ.
(9) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وزفر معدول» لا لزوم لها.
(10) في هـ، ز «وثعل معدول» لا لزوم لها.

الأعلام أن تكون منقولة، فعمر[1] منقول عن[2] عامر[3] اسم فاعل من عَمَرَ يَعْمِر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله: «كفُعَلِ التَّوكِيدِ» لإضافته إليه، «وثُعَلاَ»[4] معطوف على «فُعَلِ التوكيد». ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ * إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

(ش) يعني أنَّ «سَحَرَ» إِذَا أريد به سَحَر يوم بعينِه مُنِعَ من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه[5]، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمُراد به تعريف العلمية، فسَحَرْ ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف[6] «والْعَدْلُ» مبتدأ، «والتَّعرِيفُ» معطوف / عليه ٢١٠ ب «ومَانِعَا» خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي مانعاً صرفَ سحر، «وإِذَا» متعلق «بمَانِعَا»[7]، «والتَّعْيِينُ» مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر، «وقَصْدًا» بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يُعتبر المستتر. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا * مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ ... * ...

---

[1] في الأصل، ظ، ك، ت «فعامر» تحريف.
[2] في هـ ، ت «من».
[3] من قوله «لأن الأكثر» إلى هنا ساقط من ك.
[4] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «وثعل» والمُثْبَتُ أدقُّ كما في ز والألفية.
[5] في هـ ، ز «بنفسه».
[6] قال سيبويه «تركوا صرف سَحَر ظَرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع» الكتاب ٣: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩.
[7] في ك «بمانع» ما أُثبتُ أدقُّ كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) فذكر في «فَعَالِ» إذا كان علماً لمؤنث لغتين:

إحداهما[1]: البناء على الكسر لشبهها بنَزَالِ في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: «وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمًا مُؤَنَّثًا».

والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية[2]، فعلمية الأشخاص كحَذَامِ وقد يكون في علمية الأجناس كفَجَارِ، والعدل: عن فاعلة، فحَذَامِ معدول عن حاذمة وهو قوله[3]: «نَظِيرُ جُشَمَا». عند «تميم» يعنى أنه عند «تميم» غير منصرف كجُشَم، «وجُشَم» اسم رجل وهو ممنوع من الصرف. وفُهِم من تنظيره ذلك بجُشَم أنَّ المانع له من الصرف العدل[4] والعلمية.

وفُهِم من نسبته هذه اللغة إلى تميم أنَّ اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة «أهل الحجاز»، «وفَعَالِ» مفعول «بِابْنِ»، «وعَلَى الْكَسْرِ» متعلق[5] بِابْنِ، و«علَماً مُؤَنَّثا»[6] حالان من فَعَال «وعِنْدَ تَمِيم» متعلق بنظير.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في / ذكر[7] أحكام تتعلق بالباب فقال: ٢١١/أ

(ص) ... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا * مِنْ[8] كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

---

(١) في ظ «أحدهما» تحريف.

(٢) «أما العلمية» ساقط من ت.

(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «وهو نظير جشما» أكملت عبارة الألفية، وتكملتها هنا لا لزوم لها.

(٤) في ت «والعدل».

(٥) «وعلى الكسر متعلق بابن» ساقط من ك.

(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «ومؤنثاً»

(٧) في ز، ك «بيان».

(٨) في ز «في» تحريف، ما أثبتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) يعني أنَّ ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف[1] أي: العلمية إذا نُكِّرَ انصرف؛ وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يُؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رُبَّ مَعْدِي كَرِبَ وعُثْمَانَ وفَاطِمَةَ وَزَيْنَبَ وعُمَرَ لقيتهم، وفُهم منه أنَّ الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سُمي بها.

ونُكرت لِقَصْرِهِ الحكْمَ على السبعة، فإنه إذا سُمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نُكِّر لم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخلة في الحكم، ولا يريد: «مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا»، كائنا ما كان، «وكُلّ» مضاف «لِمَا» وهي موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «أَثَّرَا»، «ومِنْهُ»[2] متعلق «بِأَثَّرَا»، والجملة صلة «مَا» والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(ص) وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي * إِعْرَابِهِ نَهْجَ[3] جَوَارٍ يَقْتَفِي

(ش) يعني أنَّ ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية، أو من[4] الأنواع الخمسة التي تقدمتها[5] فإنه يجرى مُجْرَى «جَوَارٍ» وقد تقدم أنَّ «جَوَارٍ» يلحقه[6] التنوين رفعاً وجراً ولا وجه لما حمل عليه «المرادى»[7] كلام الناظم من أنه

---

[1] في ت «والتعريف».

[2] في هـ ، ز، ظ، ت «وفيه» تحريف.

[3] في ظ «نحو» تحريف، وما أُثبتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

[4] في ت «ومن».

[5] في الأصل، ك «تقدمها».

[6] في ز، ك «يلحقها».

[7] قال المرادى في شرحه لقول ابن مالك:

«... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

يعني أنَّ ما أثر فيه التعريف إذا نُكِّر صرف لذهاب جزء العلة. والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة

٢١١/ب
أشار في البيت[١] إلى الأنواع / السبعة دون الخمسة، لأنَّ حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف: أُعَيْمٍ[٢] فِي[٣] تصغير أَعْمَى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجرًّا فتقول: هذا أُعَيْمٌ، ومَرَرْتُ بِأُعَيْمٍ، والتنوين فيه عوض عن[٤] الياء المحذوفة كما في نحو: جَوَارٍ، ومثاله في التعريف يُعَيْلٍ[٥] تصغير يَعْلَى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف «ومَا» مبتدأ وهو موصول[٦]، «ومَنْقُوصاً» خبر يكون «ومِنْهُ» متعلق بيكون، والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف، «وفِي إِعْرَابِهِ» متعلق بيقتفى، «ونَهْجَ» مفعول بـ «يَقْتَفِي»، «والنَّهْجِ» الطريق، والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر «مَا». ثم قال:

(ص) وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ * ذُو الْمَنْعِ ...

= وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العُجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أوالعدل» شرح المرادى ١٦٣:٤.

(١) في ش، هـ ، ز، ك، ت «بالبيت».

(٢) في ت «أُعَيْمِي» وهذا جائز أيضاً، قال سيبويه ٣١١:٣ وسألته عن رجل يُسمى أَعْمَى فقلت: كيف «تصنعُ به إذا حقرته؟ فقال: أقول: أعيم».
وقال الأزهرى: «أعيم تصغير أعمى ومانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل فتقول: جاءني أُعَيْمٌ، ومررتُ بأُعَيْمٍ بالتنوين، وحذف الياء في حالتي الرفع والجر. هذا قول سيبويه، والخليل وأبي عمرو ابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى بن عمران والكسائي وأبي زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرًّا فيقولون في الرفع: جاءَنِي أُعَيْمِي، بإثبات الياء ساكنة مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر: مَرَرْتُ بِأُعَيْمِيَ، بفتح الياء فيها كما تفتح في النصب (شرح التصريح ٢٢٨:٢).

(٣) «في» ساقطة من هـ .

(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «من».

(٥) في ش «يعيعل» تحريف. والصواب ما أَثْبَتُّ؛ لأنَّ تصغير يَعْلَى - وهو اسم - يُعَيْل. وقال الجوهري: ويُعَيْلَى مُصَغَّرُ إسم رجل.
(اللسان «علا»)

(٦) في ز «وهي موصولة».

(ش) يعني أنَّ الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله:

١٨٤- * عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بِعَصَائِبِ[1]

وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله ـ عز وجل: ـ (سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً)[2]

فصرف سلاسل[3] لتناسب ما بعده، وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه، وفُهم من ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * ... وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

(ش) يعني أنَّ الاسم المنصرف قد يُمنع من الصرف وهو مذهب / ٢١٢ أ «الكوفيين» وأما «البصريون». فلا يجيزون[4] ذلك البتة[5]، وفُهم الخلاف من

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني. وصدره «إِذَا مَا غَزَوْا في الْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ»
انظر: ديوانه ٥٧، والتهذيب ٢:٥٠/٤:٦٤، والشعر والشعراء ١:١٦٩ وشرح التصريح ٢:٢٢٧، ومعجم شواهد النحو ٤١.
وفي رواية أخرى:
إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم   كتائب طير تهتدى بعصائب

(٢) سورة الإنسان. آية:٤
قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وحمزة وغيرهم بالتنوين وقفًا لمناسبة أغلالاً قواريراً بصرفهما وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات. والثاني الأول عند صرفه، وقرأ زيد، والدجواني وهشام وغيرهم بغير تنوين وصلاف وحذفوا الألف، وكلا القراءتين صواب.
انظر معانى الفراء ٣:٢١٤ والبحر ٨:٣٩٤.
والنشر في القراءات ٢:٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) في ز «سلاسلا».

(٤) في ز، ك «يجيزوا».

(٥) قال ابن يعيش ١:٦٨ «أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبى علي وابن برهان ترك صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه وأكثر البصريين، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد».
وقد وافق ابن مالك ما أجازه الكوفيون واالاخفش لكثرة استعمال العرب ذلك حيث قال:
وَرأى أَهْلِ الْكُوفَةِ الأُخْفَشُ فِي   إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِراراً يَقْتَفِي =

قوله: «قَدْ يَنْصِرف» فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين، على منع صرفه قوله :

١٨٥ ـ فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[1]



= وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهُ اخْتِيَاراً   وَلَيْسَ بِدْعاً فَدَعِ الإِنْكَارَا

شرح الكافية ٣: ١٥٠٨ .

(١) الشاهد للعباس بن مرداس ورواية الديوان «وما» في موضع «فما»
انظر ديوانه ٨٤ ، وشرح المفصل ١:٦٨ وشرح ابن الناظم ٦٦٢، وشرح المرادى ٤:١٧١ والهمع ١:١٢١ ،
وشرح الأشموني ٣:٢٧٥

(إعراب الفعل)

قوله[1]:

(ص) ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ[2]

(ش) إنما أُطلق[3] في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث، ولا نون التوكيد؛ لنصه على ذلك في باب المعرب[4] والمبنى، فاكتفى بذلك. وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ[5] بالرفع؛ لأنه السابق إلا أنه لم يُنص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب «البصريين» أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أنَّ رافعه تجرده من[6] الناصب والجازم وهو إختيار المصنف[7]، وفي قوله[8]: «إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ[9]، إشعار[10]

---

(1) «قوله» ساقطة من هـ ، ز، ت.

(2) في الأصل، ش، ك «كيسعد» تصحيف.

(3) في الأصل «الخلف» تحريف، وما أُثبتُّ من بقية النسخ أَصَحُّ وأَوْلَى.

(4) في ت «المعرفة» تحريف.

(5) في ت «فيبدأ»

(6) في ز «عين».

(7) قال ابن مالك:

«وينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الإسم وهو قول البصريين.

وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذَّاق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقض. بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو (هَلاَّ تَفْعَلُ) و(جعلتُ أفعلُ) فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الإسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الإسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع: فبطل القول بأنَّ رافعه وقوعه موقع الإسم، وصح

القول بأنَّ رافعه التجرد من الجازم والناصب».

شرح الكافية ٣:١٥٢.

(8) «قوله» ساقطة من ظ.

(9) في هـ «أو جازم».

(10) في ز «واشعار».

ما[١] بمذهبه[٢] ويجوز ضبط تُسعَدُ[٣] بضم التاء[٤] مبنياً للمفعول من أَسْعَدَ تُسْعِدُ ، وبفتحها مبنياً للفاعل من سَعِدَ تَسْعَد . «ومُضَارِعاً» مفعول «بارْفَعْ» وهو نعت لمحذوف. والتقدير: ارفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

(ص) وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ * ...

(ش) فذكر منها في[٥] البيت ثلاثة: «لَنْ» وهي حرف نفي تنصب
المضارع وتُخَلِّصُهُ للاستقبال نحو: زَيْدٌ / لَنْ يَذْهَبَ، «وكَيْ» وهي حرف
مصدري نحو: جِئْتُكَ[٦] لِكَيْ تُكْرِمَنِي. أي لأنْ تُكْرِمَنِي. «وأَنْ» وهي أيضاً ٢١٢/ب
حرف مصدري وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة[٧]. وإنما قدم عليها «لَنْ» «وكَيْ»، وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال:

(ص) ... * لاَ بَعْدَ عِلْمٍ ...

(ش) يعني «أَنْ» الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ وأَحْبَبْتُ أَنْ تَذْهَبَ. ودخل في [غير][٨] العلم[٩] الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

(ص) ... * ... وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

---

(١) «ما» ساقطة من ز، ك، ت.
(٢) في ش «بمذهب الكوفيين».
(٣) في الأصل، ش، ك «يسعد» تصحيف.
(٤) في الأصل، ش، ك «الهاء» تصحيف.
(٥) في هـ ، ز «في هذا».
(٦) في ك «جئت لكي تكرمني» المثال صحيح.
(٧) في ت «وباطنه مضمرة».
(٨) «غير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
(٩) ما بعد «غير العلم» إلى هنا ساقط من ك.

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ .. * ...

(ش) يعني أنَّ «أَنْ» إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة[1] فيرتفع ما بعدها وقد قُرِىءَ (وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ [فِتْنَةٌ][2])[3]

بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نَبَّهَ عليه بقوله:

(ص) ... وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيفَهَا[4] مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

(ش) يعني «أَنْ» الواقعة[5] بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة[6] من الثقيلة «ولا» في قوله: لاَ بَعْدَ عِلْم» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: [انصب][7] بأن[8] بعد غير العلم[9].

«وَالَّتِى» مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يُفسره فانصب بها، «والرَّفْعَ» مفعول «بصَحِّحْ» «ومِنْ أَنَّ» متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد[10]

---

(1) في ز، ك «مخففة من الثقيلة» وعبارتهما أكمل.
(2) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ.
(3) سورة المائدة آية: ٧١
قراءة الرفع لأبى عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلَف وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكونَ) بالنصب.
انظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والإتحاف ص ٢٠٢.
(4) في ش، ت «تخفيف أنْ» ما أثبتُّ أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
(5) في ش، ز، ظ، ك، ت «أَنَّ أَنْ الواقعة» وعبارتهم أكمل.
(6) في ش «فهي مخففة». وفي هـ ، ز، ك «فإنها مخففة».
(7) «انصب» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(8) «بأن» ساقطة من ز.
(9) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة «غير العلم لا بعد علم» زيادة لا لزوم لها.
(10) «واحد» ساقطة من ت.

منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل في أنَّ «أَنْ» تكون: / ناصبة ٢١٣/أ
وهي[1] التي تقع بعد غير العلم والظن.

ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن، ثم إنَّ الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تُهمل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى * مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاً

(ش) يعني أنَّ من العرب مَن يُجيز إهمال «أَنْ» غير المخففة حملا على «ما» المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)[2] بالرفع. وكقول الشاعر:

١٨٦ ـ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا * مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا[3]

فرفع ما بعد الأولى ونُصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على «ما» المصدرية لاشتراكهما في المعنى، «وما» المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: (لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ)[4] أي لا[5] أعبد عبادتكم.

و«بَعْضُهُمْ» مبتدأ أي بعض العرب، «وأَنْ» مفعول بـ «أَهْمَلَ»[6] «وحَمْلاً»

---

(١) في ز «وفي» تحريف.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣.
قرأ الجمهور أن يتم الرضاعة بالياء من أتم ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحميد تتم بالتاء من تم ورفع الرضاعة، وقُرىء أنْ يتمُّ برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر» البحر ٢: ٢١٣.

(٣) لم أعثر على قائله. انظر مجالس ثعلب ١: ٣٢٣. وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٢٧ وشرح الأشموني ٣: ٢٨٧، والبحر ٢: ٢١٣.

(٤) سورة الكافرون. آية: ٢.

(٥) «لا» ساقطة من ظ.

(٦) في هـ «بأهملا»، «في أهملا» تحريف.

مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أَهْمَلَ» وأُخْتِهَا بدل من ما، «وحَيْثُ»[1] متعلق بـ «أهمل» .

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو[2] «إذن» وهي ثلاثة[3] أنواع:

واجبة الإعمال وجائزته، وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

(ش) فذكر لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها / بمعنى الاستقبال، وهو مُستفاد من قوله: ٢١٣/ب «الْمُسْتَقْبَلاَ» وفُهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع، نحو أن يقول القائل[4]: أُحِبُّكَ فتقول له[5]: إِذَنْ أُصَدِّقُكَ.

الثاني: أن تكون «إِذَنْ» مصدرة، أَيْ في أول الكلام. وذلك أن يقول قائل: آتِيكَ غَدًا. فتقول له[6]: إِذَنْ أُكْرِمَكَ. وهو مُستفاد من قوله: «إِنْ صُدِّرَتْ»، وفُهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك: زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ.

الثالث: أن لا[7] يفصل بينهما وبين الفعل[8] فاصل، كقولك: إِذَنْ

---

(1) في الأصل «حيث».
(2) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «وهي».
(3) في ز «على ثلاثة».
(4) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «قائل».
(5) «له» ساقط من ت.
(6) «له» ساقط من هـ ، ت.
(7) «لا» ساقطة من ت.
(8) في ت «الفاعل» تحريف.

أُكْرِمَكَ، وهو مستفاد من قوله: «مُوصَلاَ»، وفُهِم منه أنه[1] إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ. ثم إنَّ الفصل بينها[2] وبين الفعل بالقسم مغتفر، وقد نبَّه على ذلك بقوله:

(ص) أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ ... * ...

فتقول: إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ. لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله:

(ص) ... وَانْصِبْ وَارْفَعَا * إِذَا[3] إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(ش) يعني أنَّ «إِذَنْ» إذا وقع بعد عاطف جاز في العمل بعدها النصب والرفع نحو: وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ.

وقد قُرِىءَ: (وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً)[4]

ثم اعلم أنَّ[5] «أَنْ» هي أصل النواصب كما تقدم، فلا إشكال في النصب بها نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ. وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو/ ٢١٤ أ
حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار[6] وجوازه ووجوب إضمار[7]. وقد أشار إلى الأول بقوله[8]:

(ص) وَبَيْنَ لاَ ولاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً ...

---

(١) في ت «أنها» تحريف.
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «بينهما» تحريف.
(٣) في ز «فإذا» تحريف.
(٤) سورة الإسراء، آية:٧٦
جاء في البحر ٦٦:٦ «قرأ أُبَيّ: «وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا» بحذف النون، وقرأ عطاء لا يُلَبِّثُون بضم الياء وفتح اللام والباء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر الباء.
(٥) «أَنَّ» ساقطة من ت.
(٦) في هـ ، ز «إظهارها».
(٧) في هـ ، ز «الإضمار».
(٨) في ز «فقال».

(ش) يعين أنَّ «أنْ» إذا توسطت بين لام الجر - وتُسمى لام «كى» لأنها[1] مثل «كي» في إفادة التعليل - وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل[2] «لا» النافية نحو: زُرْتُكَ لِئَلاَّ تَمْقُتَنِى[3]. والزائدة[4] كقوله - عز وجل: - ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [5]

وإنما وجب إظهارها في ذلك[6] كراهة[7] اجتماع لامين. «وبَيْنَ» متعلق «بالْتُزِمْ» و«نَاصِبَةً» حال من «أَنْ» والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أنَّ كلامه في الناصبة. ثم إشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ عُدِمْ
لاَ فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا * ...

(ش) يعني أنه إذا[8] عدم «لا» التي بعد «أَنْ» جاز إضمار «أَنْ» وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين[9]. فمثال إضمارها قوله - تعالى: - ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[10].

ومثال إظهارها قوله عز وجل: ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ[11] ﴾

---

(1) في الأصل، ظ، ت «لأنه».
(2) في الأصل، ك «شمل».
(3) في ش «زرتك لئلا تغتابني» المثال صحيح.
(4) في ز «والصلة» تحريف.
(5) سورة الحديد. آية:٢٩.
(6) «في ذلك» ساقط من ش.
(7) في ش، ك «كراهية».
(8) «إذا» ساقطة من ت.
وفي هـ ، ز، ظ «إنْ».
(9) في الأصل «في الوجهين».
(10) سورة الأنعام. آية:٧١.
(11) سورة الزمر. آية:١٢.

وتضمر[1] أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. «ولاَ» مفعول لم يُسم فاعله «بعُدِم»، «وأَنْ» مفعول مقدم «بأَعْمِلْ»، «ومُضْمَرًا ومُظْهَرًا» حالان من الضمير المستتر في أَعْمِلْ.

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... * وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

(ش) يعني أنه يجب إضمار «أن» بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند / النحويين لام الجحود، وفُهم منه أنَّ الإضمار المذكور بعد اللام ٢١٤ ب لعطفه[2] الكلام على الذي قبله، وقد صُرح فيما قبل باللام، فكأنه قال:

وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفُهم من قوله: «نَفْيِ كَانَ»، أنَّ النافي لا يكون إلا «لَمْ» أو «مَا»، ولا يكون «لَن» ولاَ «لاَ» ولا «أَنْ»، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال وشمل «كَانَ» التي بلفظ الماضي كقوله ـ عز وجل: ـ ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[3].

«ويَكُن» المنفى «بلم» كقوله ـ عز وجل[4] ـ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ ﴾[5] لأنها ماضية في الوجهين. «وبَعْدَ» متعلق بأُضْمِرَا، وفي «أُضْمِرَا» ضمير يعود على «أَنْ» المذكورة قبل، و«حَتْماً» حال من الضمير في «أُضْمِرا»[6] أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حتماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

---

[1] في الأصل «ويضمر» تصحيف.
[2] في الأصل «لقطعه».
[3] سورة الأنفال. آية:٣٣.
[4] «عز وجل» ساقط من هـ ، ظ، ت.
[5] سورة النساء. آية:١٦٨.
في ش كقوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ اكتفى بموضع الشاهد.
[6] في هـ «في أضمر».

(ص) كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي * مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلاَّ أَنْ خَفِي

(ش) يعني أنه يجب[1] إضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى» أو «إِلاَّ». وشمل قوله: «حَتَّى» حتى[2] التي بمعنى «إِلَى» والتي بمعنى «كَيْ»، وفي الثانية خلاف، مثاله بمعنى[3] «حَتَّى» التي بمعنى «كَيْ».

لأَدْعُوَنَّ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي[4].

ومثاله بعد التي بمعنى «إِلَى»: لأَنْتَظِرَنَّهُ[5] أَوْ يَجِيءَ.

ومثاله بمعنى «إلا»: لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ.

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي.

«وأَنْ» مبتدأ وخبره «خَفِي»، «وكَذَاكَ[6] وبَعْدَ وإِذَا» متعلقات[7] بخَفِيَ، و«حَتَّى» فاعل «بيَصْلُحْ»، و«أَوْ[8] إِلاَّ» معطوف على «حَتَّى»، و«فِي» متعلق / ٢١٥ أ بيَصْلُح، والتقدير: أن خفي كخفائه[9] بعد كان المنفية أي وجوبا، إذا يصلح في موضعها «إِلاَّ» أو «حَتَّى» التي بمعنى «إِلَى» أو كَيْ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

---

(١) في ك «يجب أيضاً».
(٢) «حتى» ساقطة من ش، ز، ك.
(٣) في ش «بعد» تحريف.
(٤) في الأصل، ش «لأَدْعُوَنَّ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي» خطأ من الناسخ.
في ظ «لأدعين الله أو يغفر لي».
(٥) في ز «لا تنظرونه» تحريف.
(٦) في الأصل، ش، ك «وكذا» تحريف.
(٧) في الأصل «متعلقان» تحريف.
(٨) في ك «وإلا» سقطت «أو».
(٩) في ش «بعد أو كخفائه».
وفي ك «بعد كخفائه».

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا وقع بعد «حتَّى» فهو منصوب «بأَنْ» مضمرة وجوباً، والمراد «بحتَّى» هنا «حتَّى» الجارة، وفُهم ذلك من كون «أَنْ» مقدرة بعدها «وأَنْ» وما بعدها مقدرة[1] بمصدر وهو[2] في موضع جَرٍّ بِها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء، لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة، ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ المَدِينَةَ، وجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ، «فإضْمَارُ أَنْ» مبتدأ، «وحَتْمٌ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق بحَتْم وكذلك «كَجُدْ». ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حتَّى» لا ينتصب بإضمار «أَنْ» بعد «حتَّى» مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلا. نَبَّه على ذلك بقوله:

(ص) وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَّولاَ * بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ

(ش) يعني أنَّ المضارع بعد «حتَّى» إذا كان حالاً كقولهم: مَرِضَ[3] حَتَّى لاَ يَرْجُونَه، أو مُؤَّولاً بالحال كقوله ـ عز وجل: ـ (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)[4]

في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. «وَتِلْوَ» مفعول مقدم «بارْفَعَنَّ»، والمُراد بالتلو[5] المضارع التالي «لحتَّى»، «وحَالاً وأَوْ[6] مُؤَوَّلاً» حالان / من تِلو، «وبِهِ» متعلق ٢١٥ ب

[1] في ظ «مقدر».
[2] في ظ «وهى»
[3] في هـ ، ز، ت «مرض زيد حتى لا يرجونه».
انظر المقتضب ٢:٤٠، ورصف المباني ٢٦٠.
[4] سورة البقرة. آية:٢١٤.
قرأ نافع «حتى يقولُ» بالرفع، وقرأ الباقون «حتى يقولَ» بالنصب.
انظر السبعة في القراءات ١٨١.
[5] في ت «بالمتلو» تحريف.
[6] في هـ ، ت «ومؤولا»، سقطت أو.

بـ «مُؤَوَّلاَ»[1]، «والمستقبلاَ» مفعول بالنصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ * مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا[2] حَتْمٌ نَصَبْ

(ش) يعني أنَّ «أَنْ» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي[3] والطلب المحضين، مثال النفى:

﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[4]

وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر نحو: زُرْنِى فَأُكْرِمَكَ.

ومثله قول الراجز:

١٨٧ - يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[5]

الثاني: النهي نحو: ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[6]

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

---

(١) في الأصل «بمؤولا» والمُثبتُ أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.
(٢) في الأصل «وستره» تحريف.
(٣) في هـ ، ز، ت «للنفى».
(٤) سورة فاطر. آية:٣٦.
(٥) الرجز لأبى النجم العجلى. انظر اللسان «عنق».
والمقتضب ٢:١٤، وشرح المفصل ٧:٢٦. وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٤٤، وشرح ابن عقيل ٢:٣٥٠. وشرح الشواهد للعينى ٣:٣٠٢، والهمع ٢: ٧، ١٠.
يا ناق: منادى مرخم: أي يا ناقة.
عَنَقا: ضرب من السير.
في ظ «يا نوق سيرى عنقا فسيحاً»
وفي ز «إلى سليمان لتستريحا».
(٦) سورة طه. آية:٨١

١٨٨ - رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ * سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[١]

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٩ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ * تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ[٢]

الخامس: العرض. كقوله:

١٩٠ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[٣]

السادس: التحضيض. كقوله - عز وجل: - ([رَبِّ][٤] لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)[٥]

السابع: التمني. كقوله - تعالى: - (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)[٦]

واحترز بقوله: «مَحْضَيْنِ» من النفي المبطل بالإثبات نحو:

مَا أَنْتَ إِلاَّ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا. ومن الأمر باسم الفاعل[٧] نحو: نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ، فالرفع في هذين ليس إلا. و«أَنْ» مبتدأ «وتَنْصَب» خبره، «وسَتْرُهَا حَتْمٌ» مبتدأ

---

[١] لم أعثر عن قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٥٠، وشرح الشواهد للعينى ٣: ٣٠٢،
وروى عجز البيت في الأصل، ش، ز، ظ، ك.
«سَنَنِ الْمَاضِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ».
وما أثبتُّ هي الراوية المشهورة.

[٢] لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر في شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٥، وشرح الشواهد للعينى ٣: ٣٠٢، وشرح التصريح ٢: ٢٣٩
لُبَانَاتِي: اللبانة الحاجة من غير فاقة.

[٣] لم أعثر عن قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر في شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٥٠، وشرح شذور الذهب ٣٠٨، وشرح التصريح ٢: ٢٣٩، وشرح الأشمونى ٣: ٣٠٢، ومعجم الشواهد النحو ١٠٩.

[٤] «رب» تكملة من ظ.

[٥] سورة المنافقون آية: ١٠.

[٦] سورة النساء آية: ٧٣.

[٧] في هـ ، ز، ت «الفعل».

وخبر في موضع الحال من فاعل نصب / «وَبَعْدَ فَا» في موضع الحال من ٢١٦/أ
مفعوله المحذوف، وتقدير[1] المفعول المحذوف نَصَب المضارع، وسَتْر بفتح السين وهو مصدر سَتَر، وأما السِتْر بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير: إن نصب[2] الفعل في حال كون[3] الفعل بعدها، أي بعد الفاء المجاب بها ما ذُكر. ثم إنتقل إلى الخامس فقال:

(ص) وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ * كَلاَ تَكُنْ[4] جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

(ش) يعني أنَّ الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفُهم ذلك من تشبيهه بها، لكن بشرط: أن تكون للجمع، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ» نحو[5]: لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، ومثله: لاَ تَكُنْ[6] جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ، أي لا تجمع بين هذين. وفُهم منه أنها إن لم تكن[7] للجمع فلا تنصب[8].

---

(1) في ت «فتقدير».
(2) في هـ، ظ، ت «نصبت».
(3) في ت «كوني» تحريف.
(4) في الأصل «يكن» تصحيف.
(5) «نحو» ساقطة من ت.
قوله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. يحتمل ثلاثة أمور: ٢١٧
الأول: النهي عن الجمع بينهما.
الثاني: النهي عن كل واحد منهما.
الثالث: النهي عن الأول.
وفي الأولين بجزم الثاني، وفي الأخير ينصب بأن بعد واو المعية وهي التي يحل محلها مع.
(6) في ز «لا تكون جلداً وتظهر الجزع».
وفي رواية بعض المغاربة «لا تكن جلداً وتضمر الجزع».
والجلد: الشجاع، والجزع: الخوف.
(7) في الأصل «لم يكن».
(8) في الأصل «فلا ينصب».

نحو: لاَ تَأْكُل السَّمَكَ وَتَشْرَب اللَّبَنَ. بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين[1]، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وَأَنتَ تَشْرَبُ اللَّبَن. «وَإِنْ تُفِدْ»[2] شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف. و«اللام» في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ * إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ[3]

(ش) يعني أنَّ الفاء المتقدم ذكرها إذا حُذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء الجزم[4] الفعل الذي بعدها، وفُهِم[5] منه أنه[6] إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر[7]:

١٩١ - قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى [حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ][8]

وأمثلة[9] ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء، و«بَعْدَ» متعلق باعتمد،

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ومفترقين».
(2) «تفد» ساقطة من ش.
(3) ما بين المعقوفين «جزء من الشطر الثاني من الألفية وما بعده إلى قوله «في موضع الحال من أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت. وترك مكانه بياضاً في الأصل وسقط من ش، أيضا، ولعله سهو من الناسخ الذي كتب الصفحة ٢١٧ ب التالية لها، والتى جاءت بخط مغاير لبقية الصفحات في الشرح كله.
(4) في ت «يجزم».
(5) في الأصل، ش «فهم».
(6) «أنه» ساقط من ت.
(7) في ش «فمثال الأمر قول الشاعر» وعبارتهما أكمل.
(8) الشاهد لامرىء القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر ديوانه ٨، والكتاب ٢٠٥:٤، وجمهرة أشعار العرب ١٢٥:١، وقطر الندى ٨٠، وشرح المرادى ٢١٢:٤ وشرح الأشمونى ٣٠٩:٣.
قِفَا: فعل أمر من الوقوف خاطب به إثنين، أو واحداً فنزله منزلة الإثنين، أو تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوصل.
(9) في ظ «وأمثال» تحريف.

«وجزماً» مفعول باعتمد[1]، وَإِنْ تَسْقُط» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْجَزَاء قَدْ قُصِدْ». جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم، وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

(ص) وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ * إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

(ش) يعني أنَّ الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع[2] «إِنْ» الشرطية قبل «لا» الناهية[3] نحو: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ، لأن التقدير: إِنْ لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ. وفُهم منه أنه[4] إِنْ لم يصلح وضع «إِنْ» قبل «لا» لم ينجزم الفعل. نحو: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ، لأنه لا يصلح[5] إِنْ لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ. «وشَرْطُ جَزْمٍ» مبتدأ، «وبَعْدَ» متعلق بجزم أو شرط، «وأَنْ تَضَعْ» في موضع خبر المبتدأ، «وأَنْ» مفعول بتضع، «وقَبْلَ» متعلق بتضع، «ودُونَ» في موضع الحال من إِنْ، ثم قال[6]:

(ص) وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ * تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

(ش) قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنْ» أن يكون محضا، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَل» كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْراً. ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الحَدِيثُ[7] فَيَنَامُ النَّاسُ. وأجاز «الكسائي»

---

[1] «وجزماً» مفعول باعتمد «ساقط من ت».
[2] «وضع» ساقطة من ش.
[3] في الأصل، ز «النافية» خطأ من الناسخ.
[4] «أنه» ساقط من ظ.
[5] في ت «لا يصح».
[6] ما بعد «ثم قال» إلى قوله: «والله أعلم» ساقط من ظ، ت (بمقدار صفحة) وانتهى السقط من الأصل هنا (٢١٦ ب)
[7] في هـ ، ز «حسبك حديث فينام الناس».

النصب فيهما ولا شاهد معه[1]، وأما الجزم بعدهما إذا حُذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول[2]:

١٩٢ - ... * مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى[3]

لأن مكانك بمعنى اثبتي، ومن الثاني قوله ـ تعالى: ـ

﴿ تُؤمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[4]

وقول عمر رضى الله عنه: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ»[5] إذ معناه لِيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ. ومعنى الآية الكريمة آمِنُوا وجَاهِدُوا يغفرْ لكم، والله اعلم[6]. «وَالأَمْرُ» مبتدأ، «وَإِنْ كَانَ» شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير: والأمر إن حصل، «وبغَيْرِ» متعلق بكان، «وأَفْعَلْ» مضاف إليه، «وفَلاَ تَنْصِبْ» الفاء جواب الشرط، «ولاَ» ناهية، و«تَنْصِبْ» مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب، «واقْبَلاَ» فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة «وجَزْمَهُ» مفعول باقْبَلاَ. والله أعلم[6].

---

[1] في ز «منعه».
[2] في هـ، ز «قول الأول».
[3] الشاهد لعمرو بن الإطنابة الأنصارى. وصدر البيت:
«وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ».
انظر الخصائص ٣٥:٣، وشرح المفصل ٧٤:٤ والمقرب ٢٧٣:١، شذور الذهب ٣٣٥، ٤٠٩ وشرح التصريح ٣٤٣:٢ والهمع ١٣:٢، وشرح الأشمونى ٣١٢:٣، ومعجم الشواهد العربية ٨٩:١.
[4] سورة الصف. آية: ١١، ١٢.
في الأصل «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ...... يغفر لكم ذنوبكم» مكان النقط كرر في سبيل الله ولم يكمل آية:١١
[5] انظر شرح المرادى ٢١٥:٤ وشرح الأشمونى ٢١٠:٣.
[6] «والله أعلم» ساقط من هـ، ز.

/ ثم قال[1]:

أ
٢١٨
أ

(ص) وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ / فِي الرَّجَا نُصِبْ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع ينتصب[2] «بأن» بعد الفاء الواقعة جواباً للترجى كما ينتصب[3] بعد الفاء الواقعة جوباً للتمنى[4] كما سبق، وإنما فَصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب «الفراء» ومنعه «الجمهور» واختار المصنف مذهب «الفراء» وشَاهِدُه عندهما قوله عز وجل: (لَعَلِّى أَبْلُغُ ٱلأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ [إِلَى إِلَهِ مُوسَى][5])[6].

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم. «والفِعلُ» مبتدأ وخبره «نُصِب» ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، «ومَا» موصولة وصلتها ينتسب «وَإِلَى التَّمَنِّي» متعلق بينتسب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ * تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا عُطف على اسم خالص انتصب «بأَنْ» ويجوز حينئذٍ اظهارها واضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي، فإنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار، وفُهم من قوله: «وَإِنْ عَلَى اسْمٍ» أنه لو[1] عُطف على فعل لم ينتصب نحو: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرٌو.

---

[1] «ثم قال» ساقط من هـ .
انتهى السقط من ظ، ت.
[2] في ز «ينصب».
[3] في هـ . ز، ظ، ت «انتصب».
[4] في ز «للنهى».
[5] ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
[6] سورة غافر. آية: ٣٦، ٣٧.
قال الفراء في معانيه ٣:٩ «فأطَّلِعُ بالرفع، يرد على قوله: «أَبْلُغُ» ومن جعله جواباً لِلَعَلِّ نصبه. وقد قرأ به بعض القراء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٤.

وفُهِم من قوله: «خَالِصٍ» أنه لو عُطف على اسم[2] غير خالص كاسم
الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو: الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ. ٢١٨ ب

وشمل قوله[3]: الاسم الخالص الاسم / الصريح كقولك:

لَوْلاَ زَيْدٌ وَيُحْسِنَ إِلَيَّ - بالنصب - لَهَلَكْتُ. ويجوز إظهار «أَنْ» فتقول: لَوْلاَ زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ[4] لَهَلَكْتُ. والمصدر كقوله:

١٩٣ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

لأن المصدر اسم خالص، إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول[6] وأُطلق في قوله: «عُطِفْ» وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

١٩٤ - لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[7]

وأو كقوله - تعالى: - (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً)[8]

---

(1) «على إسم أنه لو» ساقط من ظ.
(2) في الأصل «فعل وغير».
(3) «قوله» ساقطة من ظ.
(4) في ز «إِلَيَّ بالنصب».
(5) الشاهد لميسون بنت بجدل الكلبية. وروى في شاعرات العرب ٣٩٦
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
انظر الكتاب ٣:٤٥، والمقتض ٢:٧٢ وشرح المفصل ٧:٢٥، وشحر الشواهد للعينى ٣:٣١٣، وشرح التصريح ٢:٢٤٤، والخزانة ٣:٥٩٢ ومعجم شواهد النحو ١١٦.
الشفوف: جمع شف بكسر الشين وفتحها. وهو الثوب الرقيق سُمى بذلك لأنه يشف ما وراءه.
(6) في ش «وإسم المفعول» وعبارتهما أكمل.
(7) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
وعجز البيت «مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَاباً عَلَى تِرَبِ».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٨، وشرح الشواهد للعينى ٣:٣١٤ ومعجم شواهد النحو ٣٩.
(8) ١٤٠، سورة الشورى آية: ٥١
قرأة الستة «أو يرسلَ» بالنصب عطفاً على «وَحْياً»، وقرأ نافع: «أو يرسلُ» بالرفع. انظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والبحر ٧:٥٢٧ والإتحاف ص ٣٨٤.

في قراءة غير[1] نافع. وثم كقوله:

١٩٥ - إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ * كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ[2]

«وإنْ» شرط، «وخَالِصٍ» نعت لاسم، «وفِعْلٌ» مفعول[3] لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عُطِف، «وعَلَى اسْمٍ» متعلق بعطف، «وتَنْصِبُهُ»[4] جواب الشرط، «وأَنْ» فاعل تنصبه[5] «وثَابِتاً وأَوْ مُنْحَذِف» حالان من أَنْ ثم قال:

(ص) وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى * مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يعني أنَّ الفعل المضارع قد ينصب «بِأَنْ» مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ، كقولهم: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»[6] أي: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ. وكقوله[7]:

١٩٦ - فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ * وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ[8]

أي أن أفعله. «وَحَذْفُ أَنْ» فاعل بشذ، «ونَصْبٌ» حذف معموله أي

---

(١) «غير» ساقطة من هـ، ز.

(٢) الشاهد لأنس بن مدركة الخثعمي.
انظر اللسان «ثور»، «عيف»، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٩:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣١٤:٣. وفي رواية (إني وقتلى كليبا ثم اعقله) اللسان: «ثور».

(٣) «مفعول» ساقط من ظ.

(٤) في ظ، ت «ونصبه».

(٥) في هـ «بتنصب» وفي ز «بتنصبه».
وفي ظ، ت «بنصب». والمُثْبتُ أدق كما في الأصل، ش، ك، والألفية.

(٦) من أقوال العرب. انظر في مجمع الأمثال ٢٦٢:١ وشرح الأشموني ٣١٥:٣.

(٧) في ظ «وقوله».

(٨) الشاهد لعامر بن جوين الطائي انظر: الكتاب ٣٠٧:١، واللسان «خبس» وشرح الشواهد للعيني ٣١٥:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦٠:٢، ٥٦١
وسقط صدر البيت من ش، هـ، ظ، ك، ت.
الخباسة: الغنيمة.
نهنهت: زجرت وكففت.

٢١٩
أ

ونصب[١] للفعل المضارع، «وفِي سِوَى» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحذف من / جهة المعنى فهو من باب التنازع، «ومَا» موصولة وصلتها مَرَّ، «ومِنْهُ» متعلق باقبل، «وما» مفعول[٢] باقبل وهي موصولة، «وعَدْلٌ رَوَى» جملة صلة لما.

****

---

(١) «ونصب» ساقط من ت.
وفي هـ «نصب».
(٢) في ك «مفعولة».

(عوامل الجزم)

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم[1] فعلاً واحداً، والأخر يجزم فعلين، وقد[2] أشار إلى الأوّل بقوله:

(ص) بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا * فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

(ش) فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً:

الأوّل: «لا» الناهية. نحو: (لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي)[3] ومثلها «لا» في الدعاء نحو: (رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا)[4]

والثاني: لام الأمر نحو: (لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ)[5] ومثله أيضاً لام الدعاء. نحو: (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)[6]

وفُهم ذلك في الحرفين أعني «لا» «واللام» من قوله: «طَالِباً»؛ لأن الطلب شامل لجميع ما ذُكر.

الثالث: «لَمْ» وهي حرف نفي في الماضي[7]، تدخل على المضارع

(1) في هـ ، ز، ت «ما يجزم».
(2) «وقد» ساقط من ك.
(3) سورة طه. آية: ٩٤.
(4) سورة البقرة. آية:٢٨٦.
(5) سورة الطلاق. آية:٧
(6) سورة الزخرف. آية:٧٧
(7) في ش، هـ ، ز «للماضى».
وفي ت «للمضارع».

فتصرف[١] معناه إلى المُضِيّ، وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور[٢] الأول نحو: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ.

الرابع: «لَمَّا» وهي[٣] مثل «لَمْ» فيما ذُكر إلا أنَّ الفعل بعد «لَمَّا» يتصل بزمان الحال نحو: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ)[٤]

بخلاف «لم» فإن[٥] ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. «فضَعْ» فعل أمر من وضع مثل هَبْ من وهَبَ، «وجَزْمًا» مفعول بضع، «وبلاَ» وَفِى الفِعْلِ متعلقان بضع، «وطَالِباً» حال من الضمير المستتر في ضع، و«هَا» تنبيه «وكَذَا» و«بِلَمْ» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول / والتقدير: وضع جزماً بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام، ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال: ٢١٩ ب

(ص) وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا[٦] أَنَى ... * ...

(ش) فذكر إحدى[٧] عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتُسمى أدوات الشرط

الأولى: «إِنْ» وهي حرف. نحو قوله ـ عز وجل[٨]: ـ
(إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)[٩]

---

(١) في الأصل «فيصرف».
(٢) في الأصل «المشهور».
(٣) في ش «وهو».
(٤) سورة آل عمران. آية: ١٤٢.
(٥) في ش، ك، ت «فإنه».
(٦) في الأصل «وحيث ما».
(٧) في ظ «أحد» تحريف.
(٨) في ز «تعالى».
(٩) سورة الأنفال. آية: ٣٨.
وفي ش «إن ينتهوا يغفر لهم» اكتفى بموضع الشاهد في الآية، ونحو «إن يقم زيد يقم عمرو» زادت مثالاً آخر.

الثانية: «مَنْ» وهي تقع على من يعقل. نحو: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ)[1]

الثالثة: «مَا» وهي تقع على ما لا يعقل. نحو:

(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)[2]

الرابعة: «مَهْمَا» وهي بمعنى مَا[3] نحو:

١٩٧ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[4]

الخامسة: «أَيّ» وهي بحسب ما تُضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أَيًّا مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

السادسة: «مَتَى» وهي ظرف زمان نحو[5]

١٩٨ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[6]

السابعة: «أَيَّانَ» وهي ظرف زمان. أيضاً: أَيَّانَ تَقُمْ أَقُمْ مَعَكَ.

الثامنة: «أَيْنَ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ مَعَكَ.

---

(١) سورة النساء. آية:١٢٣.

(٢) سورة البقرة. آية:١٠٦.
في ش، ك (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها)
لم يكمل الآية.

(٣) في ش زيادة (بمعنى «ما أي في كونها تقع على ما تقع عليه «ما» نحو قول الشاعر) والزيادة توضح المراد.

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى.
انظر ديوانه ٣٢، وعيون الأخبار ٢:٥ وشرح الشواهد للعيني ٤:١٠ ومعجم شواهد النحو ١٦١.
في الأصل، ز، ظ، ت روى عجز البيت
«ولو خالها تخفى على الناس تعلم»

(٥) «نحو» ساقطة من ت، وفي ش «نحو قول الشاعر».

(٦) نسب هذا الشاهد لعبيد الله بن الحر في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢: ٦٦ والخزانة ٣:٦٦٠، ومعجم شواهد العربية ١:٧٦ وهو بلا نسبة في الكتاب ٣:٨٦، والمقتضب ١:٦٦ وشرح المفصل ٧:٥٣/١٠:٢٠د ورصف المباني ١٢٤، ٤٠٠
وروى في اللسان «نور» فمن يأتنا يلمم بنا في ديارنا
يجد أثراً دعساً وناراً تأججا

التاسعة: «إِذْ مَا»[1] وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: «حَيْثُمَا» وهي ظرف مكان. نحو[2]: حَيْثُمَا تَذْهَبْ أَذْهَبْ مَعَكَ.

الحادية عشرة: «أَنَّى» وهي ظرف مكان. نحو: أَنَّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ مَعَكَ، وفُهم من تمثيله «بإِذْ مَا» و«بِحَيْثُمَا»[3] / أنهما لا يُجزم بهمُا إلا إذا اقترنا ٢٢٠/أ
«بما» كالمثال[4] «وبإِنْ» متعلق[5] «باجزِمْ» ومفعول اجزم محذوف إقتصاراً؛ لأنَّه إنما أراد أن يُخبر أنَّ هذه الأدوات جازمة. ثم إنَّ هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمينُ:

حروف وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

(ش) أما «إِنْ» فلا خلاف أنها حرف وأما «إِذْ مَا» فالمشهور[6] أنها حرف مثل «إِنْ» ولذلك اقتصر عليه. وباقي الأدوات هي[7] ما عدا «إِنْ» «وإِذْ مَا» وهي تسع كلمات، وهي كلها أسماء فمنها أسماء[8] ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بَيَّنْتُ ذلك عند ذكرها في البيت السابق

---

(1) ومقاله قول الشاعر:
وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ * بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا
وهو من شواهد شرح ابن حقيل ٣٦٧:٢، وشرح الأشمونى ١١:٤ ولم ينسب فيهما.

(2) «نحو» ساقطة من ت.

(3) في هـ ، ظ، ك، ت «وحيثما».

(4) في ش، ك «كالمثال واجزم فعل أمر» الزيادة هنا لازمة.

(5) في ش «وبإن إلى آخره متعلق باجزم».

(6) «إِذْ مَا» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وعند المبرد وابن السراج والفارسي، ظرف زمان وعملها الجزم قليل لا ضرورة.

(7) في هـ ، ز «وهي».

(8) «فمنها أسماء» ساقط من ت.

«وإِذْ مَا» مبتدأ[1]، «وحَرْفٌ» خبر مقدم والتقدير: وإِذْ مَا حرف كإِنْ. وإنما شبهها بها؛ لأنَّ[2] «إِنْ» حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

(ص) فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَواباً وُسِمَا

(ش) يعني أنَّ كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يُسمى الأول شرطاً والثاني جزاء، وفُهم من قوله: «فِعْلَيْنِ» أنَّ حق الشرط والجزاء أنْ يكونا فعلين، إلا أنَّ الجزاء قد[3] يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفُهم أيضاً من قوله: «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ» - أي يطلبن - أن[4] الجزم في الفعلين بها[5] وهو المشهور. وفُهم من قوله: «قُدِّمَا»، «ويَتْلُو الْجَزَاءُ /» أن الشرط والجزاء جملتان؛ لأن الفعل يستلزم[6] الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً[7] والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا[8] ورد نحو[9]: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ. فليس أَنْتَ ظَالِمٌ. جواباً مقدماً[10] بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة[11] الشرط. ٢٢٠/ب

وفاعل «يَقْتَضِينَ»[12] النون، وهو عائد على أدوات الشرط، «وفِعْلَيْنِ» مفعول بيقتضين، «وشَرْطٌ» خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر

[1] في هـ ، ظ «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.
[2] في هـ «لأنها».
[3] «قد» ساقطة من ظ، ت.
[4] «أن» ساقطة من ك.
[5] في الأصل، ش، ك «بهما».
[6] في ت «مستلزم».
[7] انظر باب الإضافة وإعراب المكودي لقول ابن مالك:
... ... وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنْوِ الأَجْزَاء ....
[8] في ش، هـ ، ز، ت «فإذا ورد». وفي ك «فإذا أورد».
[9] «نحو» ساقطة من ظ، ت.
[10] في ش زيادة «فإذا ورد هو ظالم فليس هو ظالم جواباً متقدماً. الزيادة هنا لا لزوم لها.
[11] في ك، ت «أدوات».
[12] في ز «يقتضى» تحريف.

محذوف أي منهما شرط، «وَيَتْلُو الجَزَاءُ» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره: يتلوه الجزاء، ولا يجوز نصب[١] «شَرْط» على البدل من فعلين} لأنَّ التابع غير مستوف[٢] للمتبوع وإنما يجوز الإتباع فيما كان مستوفياً[٣] للمتبوع نحو: لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلاَثَةً زَيْداً وَعَمْراً وجَعْفَراً، ولَقِيتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْداً وَعَمْراً. و«وُسِمَا» جملة مستأنفة، «وجَوَاباً» حال من الضمير في «وُسِمَا»[٤]. ثم بين الفعلين اللَّذَيْنِ تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

(ص) وَمَاضِيين أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(ش) فهذه أربعة أحوال:

الأول: أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين. نحو:

(وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)[٥]

أو مضارعين. نحو: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ)[٦]

أو الأول ماض[٧] والثاني مضارع نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)[٨]

أو الأول مضارع والثاني ماض. نحو قوله[٩]:

---

(١) في ت «ينصب».
(٢) في الأصل، ك «مسبوق». تصحيف.
(٣) في الأصل «مسبوقاً» تصحيف.
(٤) في هـ ، ت «وسم».
(٥) سورة الإسراء. آية:٨
(٦) سورة البقرة. آية:٢٨٤.
(٧) في ز «ماض».
(٨) سورة الشورى. آية:٢١.
(٩) في ش «نحو قول الشاعر».

١٩٩ - مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ / * كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[١] ٢٢١ أ

ومعنى الماضى الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبل معنى، ولذلك تقول: إنْ قَامَ زَيْدٌ غَداً قُمْتُ بَعْدَ غَدٍ. «ومَاضِيَيْنِ» مفعول ثان بتُلْفِيهِمَا أي تجدهما، «وأوْ»[٢] مُضَارِعَينِ «وأوْ»[٢] «مُتَخَالِفَيْنِ» معطوفان على ماضيين. فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبنى لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ * وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(ش) يعني أنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

٢٠٠ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ * يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[٣]

وفُهم من قوله: «حَسَنْ». أنه كثير، ولا يُفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وقوله: «وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ» أي ضعف[٤] كقوله[٥]:

---

[١] الشاهد لأبي زبيد الطائي انظر نوادر أبي زيد.
والمقتضب ٢:٥٩، ورصف المباني ١٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٨٥، وشرح ابن عقيل ٢:٣٧١، وشرح الأشموني ٤:١٧، والخزانة ٣:٦٥٤.
يكدني: يخدعني ويمكر بي.
الشجا: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود أو شوك.
[٢] في ش، ظ، ك، ت «أو».
[٣] انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١٠٠
واللسان «حرم»، والكتاب ٣:٦٦ والمقتضب ٢:٧٠، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٢:٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٨٩، وشرح ابن عقيل ٢:٣٧٣، وشرح الشواهد للعيني ٤:١٧، ومعجم شواهد النحو ١٥٠ وروى صدر البيت «وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ»
الحَرِم: الممنوع.
[٤] في ظ «ضعيف».
[٥] في ش «كقول الشاعر».

٢٠١ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[١]

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط[٢] «ورَفْعُكَ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والجزَاء» مفعول برفع، «وحَسَنٌ» خبر المبتدأ، «وبَعْدَ» متعلق بحسن، ولا يجوز أن يتعلق برفع؛ لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، «ورَفْعُهُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى / المفعول، «وَهَنْ» فعل ماضي في موضع الخبر عن رفع، «وبَعْدَ» متعلق بوهن. واعلم أنَّ الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله: ٢٢١ ب

(ص) وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ[٣] * شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

(ش) يعني أنَّ جواب الشرط إذا لم يصلح[٤] جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء، وفُهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً تدخل[٥] الفاء في الجواب نحو: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو، أو يَقُمْ[٦] عَمْرٌو أو لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو فهذا كله يصح جعله[٧] شرطا، وشمل ما لا يصح[٨] جعله

---

[١] نسب الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣:٦٧، ولعمرو بن خُثَارِم البجلي في الخزانة ٣:٣٩٦، ٣:٦٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢:١٢١.
وبلا نسبة في اللسان «بجل»، والمقتضب ٢:٧٢، وأمالي الشجري ١:٨٤، وشرح المفصل ٨:١٥٧ والمقرب ١:٢٧٥ وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٩٠.
[٢] ما بعد «فعل الشرط» إلى هنا ساقط من ظ.
[٣] في ز «جهل» تحريف.
[٤] في ش، ظ «يصح».
[٥] في الأصل «يدخل».
[٦] «أو يقيم عمرو» ساقط من ك.
[٧] في ش «فهذه كلها يصح جعلها شرطا».
[٨] في هـ ، ظ «يصح».

شرطاً الجملة الأسمية[1] [مثبتة][2] نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ.

أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية «بما» أو «إِنْ» أو «لن»[3]، فإنَّ هذا كله لا يصح جعله شرطاً «وبِفَا» متعلق بِاقْرُن، «وحَتماً» نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتما، «وجَوَاباً» مفعول[4] باقرن، «ولَوْ جُعِلْ» شرط، «وشرطاً» مفعول ثانٍ بجعل وفي «جُعل» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً[5]، «ولإِنْ» متعلق بجُعل، «ولَمْ يَنْجَعِل» جواب لو، وهو مطاوع[6] جعل فيتعدى إلى واحد؛ لأنَّ المطاوع الذي هو جعل بمعنى صَيَّر يتعدى إِلَى اثنين ومفعول «ينجعل» محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً[7]. ثم اعلم أنَّ الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يتلقى «بإذا»، وإلى ذلك أشار بقوله /: ٢٢٢ أ

(ص) وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا[8] الْمُفَاجَأَهْ * كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

(ش) يعني أنَّ «إِذا» التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها، فيصدَّر

---

(1) «الاسمية» ساقطة من ت.

(2) «مثبتة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(3) في ز «ولن».
مثال الجملة الفعلية الطلبية قوله تعالى (إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِى)
آل عمران آية: ٣١
ومثال الجملة الفعلية التي فعلها غير متصرف قوله تعالى: (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّى)
الكهف آية: ٣٩
ومقروناً بسوف كقوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ) التوبة ٢٨ ومقروناً بقد كقوله تعالى (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) يوسف ٧٧ . أو منفية بـلن نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوه).

(4) في الأصل «مفعولن».

(5) في ظ، ت «جواب».

(6) في الأصل، ش «مضارع».

(7) «جوابا» ساقطة من ش، ك.

(8) في ز «إِذَ».

بها الجواب الذي لا يصلح[1] جعله شرطاً كما يصدَّر بالفاء وذلك لشبه «إِذَا» المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع[2] بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ». ومثله قوله ـ عز وجل: ـ ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[3]

وفُهم من قوله: «تَخْلُفُ»[4] أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. «وَإِذَا» فاعل بتخلف وهي مضافة «لِلْمُفَاجَأَه»، «والفَاءَ» مفعول مقدم على الفاعل، «وإِنْ تَجُدْ» شرط جوابه، «إِذَا» وما بعدها، والمكافأة: المجازاة، مصدر كَافَأْتُ الرَّجُلَ، أي جازيته.

ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنْ * بِالفَا أَوْ الْوَاوِ[5] بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

(ش) يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازت[6] فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعنى بالفعل، الفعل المضارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك[7]: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو وَيَذْهَبْ جَعْفَر، بجزم يذهب ورفعه ونصبه[8] فالجزم

---

[1] في ز، ك «لا يصح».
[2] «تقع» ساقطة من ت.
قال المالقي:
«إذا تكون جواباً للشرط كالفاء إلا أنها لا تدخل إلا على جملة إسمية غير طلبية بخلاف الفاء كقولك إِنْ تَقُمْ إِذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ»
رصف المباني ١٥٠.
[3] سورة الروم. آية: ٣٦.
[4] في ز «تخلف الفاء» أكملت عبارة الألفية.
[5] في ز «الواو».
[6] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «جاز».
[7] في ش، ظ «كقوله».
[8] في ش، ك، ت «ويذهب ونصبه ورفعه» تقديم وتأخير و«يجزم» ساقطة.

على العطف على فعل الجزاء، والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو[١]، والرفع على الاستئناف، مثال[٢] الفاء قوله - تعالى[٣]: -

﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾[٤]

قُرِىء في السبع بالجزم والرفع، وقُرِىء في الشاذ بالنصب /، والواو كقول ٢٢٢ ب الشاعر:

٢٠٢ - فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ * رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ * أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[٥]

يروى «ونأخذ»[٦] بالجزم والنصب والرفع[٧]. وفُهِم من قوله: «مِنْ بَعْدِ الْجَزَا»، أنَّ ذلك بعد[٨] الجزاء كيفما[٩] كان، فعلاً كان[١٠] أو جملة، خلافاً

---

(١) في الأصل، ظ، ت «والواو».
(٢) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ومثال» وهي أدق.
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قوله عز وجل».
(٤) سورة البقرة، آية: ٢٨٤.
قرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي، «فَيَغْفِرْ، ويُعَذِّبْ» جزماً.
وقرأ عاصم وابن عامر «فَيَغْفِرُ، ويُعذِّبُ» رفعا.
وقرأ ابن عباس والأعرج وابن حيوة بالنصب على إضمار أن.
انظر السبعة في القراءات ١٩٥، والإملاء ١٢١:١ والبحر ٣٦٠:٢.
(٥) البيتان للنابغة الذبياني. انظر ديوانه ١٠٥، ١٠٦، واللسان «حبب» و«ذنب».
والكتاب ١٩٦:١ «البيت الثاني»، وشرح المفصل ٨٣:٦، ٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠٤:٣.
وشرح ابن عقيل ٣٧٧:٢ وشرح الأشمونى ٢٤:٤.
وروى البيت الأول في الأصل:
وإن يهلك أبو قابوس يهلك   ربيع الناس والشهر الحرام
وورود البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافى ٢٨:١، والديوان:
وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ   أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
(٦) في ز «نأخذه».
(٧) في هـ ، ز، ت «بالجزم والرفع والنصب» تقديم وتأخير.
(٨) «أن ذلك بعد الجزاء» ساقطة من ت.
(٩) في الأصل، هـ ، ظ، ت «كيف ما».
(١٠) «كان» ساقطة من ت.

للشارح[1] في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله ـ عز وجل: ـ

(فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ [عَنكُم سَيِّئَاتِكُمْ])[2].

«والْفِعلُ» مبتدأ، ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون من الأفعال إلا في[3] المعرب منها وهو المضارع «وَإِنْ يَقْتَرِنْ» شرط، و«بِالْفَا» متعلق بيقترن، و«قَمِنْ» خبر المبتدأ، «وبِتَثْلِيثٍ» متعلق بقمن. ومعنى قَمِن: حقيق. وجواب الشرط على [هذا] [4] الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: الفعل قمن بتثليث إن يقترن بكذا فهو قمن. إلا أنَّ في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويُحتمل أنْ يكون «قَمِنْ» خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، إلا أنَّ في هذا الوجه حذف الفاء من[5] الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، «وقَمِنْ» خبر تثليث[6]. هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء[7] فقد أشار إليه بقوله: / ٢٢٣/أ

---

(1) انظر شرح ابن الناظم ٧٠٣ .

(2) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز. سورة البقرة. آية: ٢٧١ ، اختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: «ويكفر» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر «ونكفرُ» بالنون والرفع. وقرأ نافع وحمزة والكسائي «ونكفر» بالنون وجزم الراء. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص «ويكفُر» بالياء والرفع.

انظر السبعة في القراءات ص ١٩١.

(3) «في» ساقطة من ت.

(4) «هذا» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(5) في ش، ك «فاء الجواب».

(6) في هـ ، ز «فتثليث» وهي أدق كما ورد في بعض النسخ.

(7) ما بعد «الجزاء» إلى هنا ساقط من ك.

(ص) وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا * أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

(ش) يعني أنَّ المضارع إذا وقع بعد «الفاء» أو «الواو»[1] بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار «إنْ»[2]، وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف ولا يُمكن في الواقع[3] بين الشرط والجزاء، «وجَزْمٌ» مبتدأ، «وأَوْ[4] نَصْبٌ»، معطوف عليه، وسوّغ الإبتداء بالنكرة التفصيل، «ولِفِعْلٍ» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجزم فهو من باب التنازع «وإِثْرَ» ظرف في موضع النعت لفعل و«أَوْ[5] وَاوٍ» معطوف على «فَا»، و«إِنْ» شرط، وفعل الشرط «اكْتَنَفَا»[6]، «وبالجُمْلَتَيْنِ» متعلق بـ «اكْتَنَفَا»[7]، «واكتنفا»[8] مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل، فإنَّ الجملتين اكتنفتاه[9]، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال:

(ص) وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ * وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

(ش) يعني أنه إذا عُلم الجواب أغنى عن ذكره[10] الشرط نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا عُلم الشرط أغنى عنه[11] الجواب كقوله[12]:

---

(1) في الأصل «والواو».
(2) نحو قولك «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، ويَخْرُجَ خَالِدٌ، أُكْرِمْكَ.
بجزم «يخرج» ونصبه.
(3) «في الواقع» ساقط من ك.
(4) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أو».
(5) في هـ، ز، ظ، ت «أو واو».
(6) في الأصل «واكتنفا».
(7) في ظ «باكتنف».
(8) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «واكتنف» والمُثبتَ أَدقُّ كما في هـ، ز والألفية.
(9) في الأصل «اكتنفا» تحريف.
(10) في ت «ذكر».
(11) في ز «عن ذكره».
(12) في ش «كقول الشاعر».

٢٠٣ - فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ * وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[1]

أي وإنْ لا[2] تطلقها، فحذف فعل الشرط للعلم به. وفُهم من قوله: «عُلِمْ» أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف، وفُهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أنَّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب، «والشَّرْطُ» مبتدأ وخبره «يُغْنِي»[3]، «وإِنْ» شرطية، «وَالْمُعْنَى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر / يفسره «فُهِمْ» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال: ٢٢٣ ب

(ص) وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر[4] منهما واستغنيت بجواب المتقدم بقوله: إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهِ أُكْرِمْهُ. وإذا[5] قَدَّمْت القسم[6]: وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ. هذا الذي ذكره، إذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، أما[7] إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر[8] فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ * فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ

---

[1] الشاهد للأحوص الأنصارى. وروى في ديوانه ١٩٠
فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ وَإِلاَّ شَقَّ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ
انظر أمالى الزجاجى ٨٢، ورصف المبانى ١٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ٣:٩، ١٦، وشرح ابن عقيل ٢:٣٨٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٩٣٦، وشرح الأشمونى ٤:٢٥.

[2] في ز «وإلا».

[3] في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «وخبره يغنى» وعن جواب متعلق بيغنى، «وقد علم» في موضع النعت لجواب، «والعكس» مبتدأ وقد يأتى خبره.
الزيادة هنا تفيد، حيث أكملت النسخ بقية الإعراب.

[4] في ز «الأخير».

[5] في ظ، ت «وإن».

[6] في هـ، ز، ك «القسم قلت» وعبارتهما أكمل.

[7] في هـ، ز، ظ، ت «وأما».

[8] في ش، هـ، ز، ك «الخبر».

(ش) وشمل قوله: «ذو خَبَرْ» المبتدأ[1] وما[2] أصله المبتدأ، كاسم «إن» فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ. فيُستغنى[3] بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً[4]؛ لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد الكلام، وفُهم من قوله: «رَجِّحْ» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ لأُكْرِمَنَّهُ[5] وفُهم من قوله: «مُطْلَقاً». أنَّ الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله: «بِلاَ حَذَرْ» تتميم[6] لصحة الاستغناء عنه، و«لَدَى» متعلق «باحْذِفْ» ومعناه عند، «وجَوابَ» مفعول باحذف، «ومَا» موصولة وصلتها «أَخَّرْتَ» والضمير العائد على[7] الموصول محذوف تقديره: أخرته، «وإِنْ تَوَالِيَا» شرط «وذُو خَبَرْ» مبتدأ وخبره «قَبْلُ»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تَوَالِيَاْ»

٢٢٤ / أ ولذلك دخلت عليها الواو /، والفاء جواب الشرط[8]، «والشَّرْطَ» مفعول مقدم، «ومُطْلَقاً» حال من الشرط، و«بِلاَ» متعلق برجح، ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمْ * شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمْ

(ش) يعني أنه قد يترجح[9] الشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أُكْرِمْهُ. ومنه قوله[10]:

(١) «المبتدأ» ساقطة من ظ.
(٢) في ت «أو ما أصله».
(٣) في ك «فاستغني».
(٤) في ت «متأخراً عنه».
(٥) في ز، ك زيادة «لأكرمنه» وفُهم من قوله: تواليا ترجيح الشرط مقدماً كان أو متأخراً.
(٦) في ز، ك «تتميم للبيت».
(٧) في هـ ، ز، ت «إلى».
(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط إن «في قول ابن مالك»:
«فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر»
(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «يرجح».
(١٠) في ش «قول الشاعر».

٢٠٤ - لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[(١)]

وفُهِم من قوله: «ورُبَّمَا»[(٢)] أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل. «نكته»[(٣)] لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «أن»، وفي هذا الباب[(٤)].



(١) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - وروى في ديوانه ١٤٩

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لَمْ تُلْفِنا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ تَنْتَفِلُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٦١٧، وشرح ابن عقيل ٢:٣٨٣، وشرح الأشمونى ٤:٢٩، والخزانة ٤:٥٣٤، ومعجم شواهد النحو ١٢٩

اللام في لئن موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، وإن شرط وجوابه لا تلفنا».

غب: بمعنى عاقبتُهُ وجئته غب الأمر أي بعده.

منيت: ابتليت.

لا تلفنا: لا تجدنا.

تنتفل: تتملص وتتخلص.

(٢) في ز، ك «وربما رجح».

(٣) في ش، هـ ، ز، ك، ت «تكملة».

وفي ظ «تنبيه» وهي المرة الأولى التي يذكرها المكودى في شرحه.

(٤) انظر حروف الجر ، وباب المتبدأ، وباب إنَّ وأخواتها .

(فصل لو[١])

(ش) إنما ذكر «لو» عقب[٢] هذا الباب، لأنها تكون شرطية «كإنْ»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب ولما كانت «لَوْ» تكون[٣] حرف شرط وحرف تَمَنٍّ[٤] ومصدرية، نَبَّهَ على مراده بقوله[٥]:

(ص) لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ ... * ...

(ش) يعني أنَّ «لَوْ» حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتُسمى «لَوْ» هذه امتناعية؛ لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو، فامتنع قيام عمرو لإمتناع قيام زيد. والماضي في هذا الباب على معناه من المضى [بخلافه[٦]] في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لَوْ قَامَ زَيْدٌ أَوَّلَ[٧] مِنْ أَمْسِ لأَكْرَمْتُهُ أَمْسِ[٨]. وقد تدخل على المستقبل معنى. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَقِلّ / إِيلاؤُهُ[٩] مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ ٢٢٤/ب

---

(١) «لو» ساقطة من ت.

(٢) في هـ ، ظ، ت «عقيب».

(٣) في الأصل «يكون».

(٤) في ز «تمنى».

(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «فقال».

(٦) «بخلافه» تكملة من ش، هـ ، ز، ت.
وفي ظ «بخلاف».

(٧) في ك «اولا».

(٨) «أمس» ساقطة من ظ.

(٩) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «إيلاؤها».
والمثبت هو الأدق كما في ك والألفية.

(ش) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله. ومن ذلك قوله ـ عز وجل: ـ «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً»[1]

وشمل قوله: «مُسْتَقْبلاً»[2] «كالآية»[3]، والمضارع في اللفظ نحو: لَوْ يَقُومُ[4] زَيْدٌ غَداً لأُكْرِمَنَّهُ، فـ «لَوْ» مبتدأ، «وحَرْفُ شَرْطٍ» خبره، «وفِي» متعلق بشرط، «وإِيْلاؤُهُ»[5] فاعل بيقل وهو مبتدأ[6] ومصدر مضاف إلى المفعول، و«مُسْتَقْبَلاً» مفعول ثانٍ بإِيلاؤُهُ ثم قال:

(ص) وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ * ...

(ش) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به «إِنْ» وفُهم من تشبيهه لها «بِإِنْ» أنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ» فتقول: لَوْ زَيْدٌ قَامَ لأَكْرَمْتُهُ. فيكون زَيْدٌ فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام كما تقول: إِنْ زَيْدٌ قَامَ فَأَكْرِمْه. ومنه قولهم:

«لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»[7]

ثم إنَّ «لَوْ» تُخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ»[8] المفتوحة المشددة بعدها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

---

[1] سورة النساء. آية: ٩

[2] في ش، هـ، ز «مستقبلا الماضي لفظاً» وعبارتهما أكمل وفي ك «مستقبلا الماضى في اللفظ» وعبارتها أكمل.

[3] «وكالآية» ساقط من ز.

[4] في ش «لو يقم».
وفي ز «لم يقوم» تحريف.

[5] في الأصل، ش، هـ، ؛، ظ، ت بإيلاؤها. والمثبت أدق كما في ك والألفية.

[6] «مبتدأ و» ساقط من ش، هـ، ز، ك وفي ت «مبتدأ أو».

[7] من أقوال العرب النادرة. قاله حاتم كما في شرح الأشمونى ٤: ٣٩.

[8] «أنَّ» ساقطة من ز.

(ش) يعنى أنَّ[١] «لَوْ» تخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ» بعدها كقوله تعالى: - (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ][٢])[٣]

وهو كثير واختلف في موضع «أَنَّ» بعدها فقيل مبتدأ أو قيل فاعل بفعل محذوف، وفُهم من قوله: «لَكِنَّ» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل[٤] «ولَوْ»[٥] اسم «لَكِنَّ» /، و«أَنَّ» مبتدأ خبره[٦] «قَدْ ٢٢٥ أ
تَقْتَرِنْ»، و«بِهَا» متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال:

(ص) وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا * إِلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(ش) يعنى أنَّ «لَوْ» يقع[٧] بعدها الفعل المضارع فيُصْرَفُ معناه إلى المضى كقوله[٨]:

«لَوْ»[٩] يَفِي كَفَى، أي «لَوْ وَفَّى كَفَى» ومن ذلك قوله:

---

(١) في ث «أنه» تحريف.
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
(٣) سورة الحجرات. الآية: ٥.
(٤) ذكر الأزهرى الخلاف في موضع «أنَّ» بعد «لو» حيث قال:
ومو ضعها عند الجميع رفع ثم إختلف في ذلك، فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لإشمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل له خبر محذوف يُقدر مقدماً على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم. وقال ابن عصفور يُقدر مؤخراً على الأصل أي ولو صبرهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل يثبت فقدر أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه «أنَّ» لإنها تُعطى معنى الثبوت».
(شرح التصريح ٢:٢٥٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٦٣٥ - ١٦٣٨).
(٥) في ت «فلو».
(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».
(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «لوقد يقع».
(٨) في هـ «كقولهم».
(٩) في ز «أو يفى».

٢٠٥ ـ لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا
خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا[١]

إي لو سمعوا، وفُهم منه[٢] أن [لَوْ][٣] الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هي «لَوْ»[٤] الامتناعية لا «لَوْ» الشرطية؛ لأنَّ «لَوْ» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال «ومُضَارِعٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره «تَلاَهَا»، «وصُرِفَا» جواب «إِنْ» وإِلَى المُضِيِّ» متعلق بـ «صُرِفَا»[٥].



[١] الشاهد لكثير عزة : انظر ديوانه ٤٤٢
والجنى والداني ٢٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٨٩ وشرح الاشمولي ٤: ٤٢ ، ومعجم شواهد النحو ٥٨ .
وفي رواية لَوْيَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا.
[٢] وفي ت «من قوله».
[٣] «لو» تكملة من ش، هـ، ز، ظ.
[٤] «لو» ساقطة من ك وت.
[٥] في الاصل ، ش، ز، ظ، ك، ت «بصرف والمثبت هو الأدق كما في هـ والالفية.

(أَمَّا ولَوْلاَ ولَوْمَا)

(ش) إنما ذكر هذه الأحرف هنا، لأنها من جملة أدوات الشرط [لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأَمَّا][1] قال[2]:

(ص) أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ .. * ...

(ش) يعني أنَّ موضع[3] «أَمَّا» صالح لمهما[4] يك من شيء، لا أَنَّ[5] معناها كمهما يك من شيء؛ لأن «أَمَّا» حرف «وَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» اسم وفعل ومتعلقه، ولما[6] علم[7] أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال:

(ص) ... وَفَا * لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

(ش) يعني أنَّ «الفَا» تدخل على تالى تاليها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ. والأصل مَهْمَا يكُ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، ولما حذف أداة الشرط وفعله وقامت «أَمَّا» مقامها كرهوا أن تلى الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً إصلاحاً للفظ. وفُهم من قوله: «لِتَلْوِ تِلْوِهَا».

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
وفي هـ «الشرط لإحتياجها إلى جواب».
(2) في ش، ز، ك «فقال».
في هـ ، ت «قوله».
(3) في ظ «موضوع» تحريف.
(4) في ظ «كمهما».
(5) في الأصل، ش، ك «لأن» والمُثْبتُ أَصحُّ كما في بقية النسخ.
(6) في الأصل، ش، ك «ولم».
(7) في هـ ، ز، ظ «اعلم».

أن «الفَاء» لا[1] تلي «أَمَّا» وأنه لا يفصل بين «أَمَّا» و«الفاء» إلا بشيء[2] واحد، وشمل المبتدأ / نحو: أَمَّا[3] زَيْدٌ فَقَائِمٌ، والخبر نحو: أَمَّا قَائِمٌ ٢٢٥/ب فَزَيْدٌ[4]، والمفعول نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾[5]

والظرف نحو: أَمَّا اليَومَ فَزَيدٌ قَائِمٌ، والمجرور نحو: أَمَّا فِى الدَّارِ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، و«أَمَّا» مبتدأ، وخبره كَمَهْمَا[6] يَكُ مِنْ شَىْءٍ[7]، «وفَا» مبتدأ وخبره «أُلِفَا»، «ولِتِلْوِ» متعلق بأُلِفَا[8]، ومعنى تِلْو: تَالٍ، «ووجُوباً»[9] نصب على الحال من الضمير في أُلِفَا[10] وتجوّز في قوله: «وجُوباً». وإنما ذلك في الأكثر، ولذلك قال:

(ص) وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ إِذَا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(ش) يعني أنَّ «الفَاءَ» المجاب بها «أمَّا» تحذف في النثر قليلا، كقوله ـ صلى الله عليه وسلم[11]: ـ «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ أَقْوَام [يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ][12].

وفُهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

---

(1) «لا» ساقطة من ز.

(2) في هـ ، ز، ظ، ت «شيء».

(3) في ز «ما زيد فقائم».

(4) في ز «ما فزيد قائم».

(5) سورة الضُحى آية:٩

(6) في الأصل «وكمهما».

(7) «من شيء» ساقط من ظ.

(8) في الأصل، ش، ظ، ت «بألف» والمُثبتُ أدقُّ كما في هـ ، ز، ك، والألفية.

(9) في الأصل، ت «وجوبا».

(10) في الأصل، ش، ظ، ت «ألف».

(11) في ز «عليه الصلاة والسلام».
وفي ظ «عليه السلام».

(12) «يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» تكملة من ش، ز، ك.
وفي ش زيادة (ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله). والزيادة غير لازمة.
روى الحديث في مسلم ١٠: ١٤٥ «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُروطاً لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ».

٢٠٦ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ][(١)]

وفُهِم أيضاً من قوله: «إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا» أي طُرِح وكُنِيَ به عن الحذف[(٢)] أنه[(٣)] يكثر أيضاً كقوله ـ عز وجل: ـ (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ[(٤)] [بَعْدَ إِيمَانِكُمْ])[(٥)]. و«حَذْفُ» مبتدأ، «وذى» اسم إشارة «وأُلِفَا» نعت له، «وقَلَّ» خبر المبتدأ، «وفِى نَثْرٍ» متعلق بقَلَّ، وكذلك «إِذَا»، «قَدْ نُبِذَا» خبر يَكُ «ومَعَهَا» متعلق بـ «نُبِذَا»

ثم إنَّ «لَوْلاَ ولَوْ مَا» على نوعين: [أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم][(٦)] والآخر أن يكونا مختصين بالفعل. وقد أشار إلى الأول بقوله[(٧)]:

(ص) لَوْلاَ وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا * إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

(ش) يعني أنَّ «لَوْلاَ ولَوْمَا» إذا عقدا أَيْ رَبَطَا امتناعا بوجود، ويُقال أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو:

= وفي سنن الترمذي ٤٣٦:٤
«مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».
لا شاهد فيه.
وفي الموطأ ٧٨٠:٢ (عتق) «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

(١) الشاهد للحارث بن خالد المخزومي.
ما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر المقتضب ٦٩:٢ وأمالي الشجري ٢٨٥:١، ٢٩٠/٣٤٨:٢ وشرح المفصل ١٣٤:٧/١٢:٩، وشرح التصريح ٢٦٢:٢ والهمع ٧٦:٢، والخزانة ٢١٧:١.
حذف الفاء من «لا» للضرورة والأصل «فلا قتال»
عِرَاض: جمع عُرْض، وهي الناحية.

(٢) في ز زيادة «عن الحذف أي الحذف».
(٣) «أنه» ساقط من ت.
(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
(٥) سورة آل عمران. آية:١٠٦
(٦) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٧) في ش، ز، ظ، ك «فقال».

لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، ولَوْلاَ عَمْرٌو / لَجِئْتُكَ. وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف. وقد تقدم في باب الابتدا. «فَلَوْلاَ»[1] مبتدأ، «ولَوْمَا» معطوف عليه، «ويَلْزَمَانِ» خبرهما، «والابْتِدَا» مفعول بيلزمان و«امْتِنَاعاً» مفعول بـ «عَقَدَا»، و«بوجُودٍ» متعلق بـ «عَقَدَا»، «وإِذَا» متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان، ثم أشار إلى الاستعمال فقال: ٢٢٦ أ

(ص) وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ... * ...

(ش) يعين أنَّ «لَوْلاَ ولَوْمَا» يميز بهما التَّحْضِيضِ. أي يدلان عليه. كقوله تعالى: ﴿ لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ ﴾[2].

وقوله: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ ﴾[3]

ويشارك «لَوْلاَ[4] ولَوْمَا» في التَّحْضِيض غيرهما[5]، وقد نَبَّهَ عليه بقوله:

(ص) ... وَهَلاَّ * أَلاَّ أَلاَ ...

(ش) يعنى أنَّ هذه الثلاثة تشارك «لَوْلاَ ولَوْمَا» في التَّحْضِيضِ نحو: هَلاَّ تَأْتِينَا، وأَلاَ تَصِلْ إِلَيْنَا، وأَلاَّ تُقْبِلُ عَلَيْنَا. وهذه الأحرف أعني «لَوْلاَ ولَوْمَا» وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

(ش) أي اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع نحو: هَلاَّ تَأْتِينَا والماضى نحو: هَلاَّ[6] أَتَيتَ. وهو[7] بمعنى المستقبل؛ لأنها تخلص

---

[1] في ت «فلو».
[2] سورة الفرقان. آية: ٢١.
[3] سورة الحجر. آية: ٧.
[4] «لولا» ساقطة من ت.
[5] «غيرهما» ساقط من ظ.
[6] في ز «هل لا».
[7] في ش «وهى».

الفعل للاستقبال[1] «والتَّحْضِيضَ» مفعول «مِزْ»، و«هَلاَّ» وما بعده[2] معطوف على الضمير في «بهما» ولم يُعِد الجار فيقول: وبهَلاَ، لأنَّ مذهبه عدم اشتراط ذلك، «وهَا» في قوله: «وأَوْلِينْهَا «عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، «والفِعْلاَ»[3] مفعول ثان. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَلِيهَا[4] اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ * عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

(ش) يعني أنَّ هذه الأحرف ٢٢٦/ب الخمسة تدخل على الاسم على وجهين: ٢٢٦ ب

الأوّل: أن يكون مفعولاً بفعل مضمر. وشمل نوعين:

أحدهما: أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم. [نحو[5]] هَلاَّ[6] زَيْداً[7] أَكْرَمْتَه. فيكون من باب الاشتغال.

والآخر: أن يفسره سياق الكلام. كقوله:

٢٠٧ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً * يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ[8]

والتقدير: ألا تروني.

---

[1] في ز «إلى الإستقبال».

[2] في ز، ظ «وما بعدها».

[3] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «والفعل» والمُثْبَتُ أدقُّ كما في ز والألفية.

[4] في الأصل «يليهما» تحريف.

[5] «نحو» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وفي الأصل «بعد» بدل نحو.

[6] في ز «هل لا» تحريف.

[7] في الأصل، ك «زيد» تحريف.

[8] قاله عمرو بن قعاس. انظر اللسان «حصل».
والكتاب ٣٠٨:٢، وشرح المفصل ١٠١:٢/٥:٧ والجنى الدانى ٣٨٢، وهامش شرح ابن عقيل ٣٩٦:٢، والخزانة ٤٩٥:١/١١٢:٢، ١٥٦ وفهرس شواهد سيبويه ٧٢
روى في اللسان «أَلاَ رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً»
كما يروى «أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً»
مُحَصَّلَة: هي المرأة التي تميز الذهب من الفضة، وقيل التي تُحَصِّلُ تراب المعدن.
اللسان (حصل).

والثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هَلاَّ[1] زَيْداً[2] ضَرَبْتَ «واشمْ» فاعل بيليها، «وعُلّق» في موضع الصفة لاسم، «وبِفِعْلٍ» متعلق بعُلّق.



(1) في ز «هل لا» تحريف.
(2) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(الإخبار بِالَّذِى والأَلِف واللاَّم)

(ش) الباء في قوله: «بِالَّذِى[١]» باء السببية، لا باء التعدية؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن «الَّذِى» به يكون الإخبار[٢] وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الَّذِى» بغيره. ثم إنَّ الإخبار يكون «بِالَّذِى»[٣] وفروعه، وبالألف[٤] واللام وقد أشار إلى الأول بقوله[٥]:

(ص) مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرْ * عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

وَمَا سِوَاهُمَا[٦] فَوَسِّطْهُ صِلَهْ * عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ

(ش) [ذُكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني][٧]، إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة [بالذي][٨] فاجعل ذلك الاسم خَبَراً عن «الَّذِى» المستقر مبتدأ متقدماً[٩]، وما سوى «الَّذِى» والمخبر به عن «الَّذِى» من الجملة اجعله متوسطاً بين «الَّذِى» والخبر، ويكون صلة «لِلَّذِى» واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة اللذي جعلته خَبَراً عن «الَّذِى» ضميراً يعود من الصلة على «الَّذِى»، «ومَا» مبتدأ، وهي موصولة / واقعة على المخبر به عن «الَّذِى» ٢٢٧ أ

---

(١) «بالذى» ساقط من ك.

(٢) في ظ «أخبار» تحريف.

(٣) في هـ «عن الذي» تحريف.

(٤) في ت «والألف».

(٥) في هـ «فقال».

(٦) في ظ «وما سواه».

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٨) «بالذى» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٩) في ز «مقدما».

صلتها[1] «قيل»، و«عَنْهُ» متعلق باخبر وكذلك «بِالَّذِى» «وأَخْبِرْ» وما عمل فيه محكى بقيل، و«خَبَرٌ» خبر عن ما، «وعنِ الَّذِى» متعلق بخبر، «واسْتَقَر» في موضع الحال من «الَّذِى» و«مُبْتَدَأً» حال من الضمير المستكن[2] في استقر، «وقَبْلُ» متعلق باستقر، «والَّذِى» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لكَ أَخْبِرْ عنه بهذا اللفظ. أعني: الذي هو خبر عن لفظ «الَّذِى» في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، «ومَا» في البيت الثاني مبتدأ، وهي[3] موصولة واقعة على ما سوى الذى، والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها «سِوَاهُمَا»، والخبر[4] «فَوَسِّطْه» ويجوز أن تكون «ما»[5] مفعولة بفعل مضمر يفسره «فَوَسِّطْهُ» وهو أحسن، «وصِلَه» حال من الهاء في «فَوَسِّطْهُ»[6] و«عَائِدُهَا» مبتدأ وخبره «خَلَفْ»، و«مُعْطِى» مضاف[7] إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول[8]، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار فقال[9]:

(ص) نَحوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا * ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

(ش) يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زَيْدٍ من قولك: ضَرَبْتُ زَيْداً جعلت في أول كلامك «الَّذِى» كما ذكر لك، وجعلت زَيْداً خبراً عن

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «وصلتها».
(2) في هـ ، ت «المستتر».
(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وهى أيضا».
(4) في ت «والمخبر» تحريف.
(5) «ما» ساقطة من ك.
(6) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «وسطه» والمُثْبتُ أدقُّ كما في هـ ، والألفية.
(7) في ظ «ومضاف».
(8) في ز «مفعول».
(9) في هـ ، ز، ك «بقوله».

«الَّذِى» وجعلت في موضع زَيْد ضَمِيراً مطابقاً له. وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الَّذِى» وخبره عائداً على الموصول، فصار بعد هذا العمل الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ. ونبهك / بقوله: «فَاذِرِ الْمَأْخَذَا». على أنْ تقيس[1] ٢٢٧/ب

على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره[2]، فتقول في الإخبار عن التاء في ضَرَبْتُ من قولك: ضَرَبْتُ زَيْداً: الَّذِى ضَرَبَ زَيْداً[3] أَنَا. وفُهِم من إطلاقه أنَّ الإخبار بالَّذِى يكون في الجملة الفعلية كما مَثَّل، وفي الجملة الاسمية، فلو قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ لقلت: الَّذِى هُوَ أَبُوكَ زَيْدٌ. أو[4] عَنْ أَبِيك لقلت: الَّذِى هُوَ زَيْدٌ أَبُوكَ[5]. ثم إنَّ الإخبار «بالَّذِى» لا يختص بلفظ المفرد المذكر، بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَباللَّذَينِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي * أَخْبِرْ مَرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ

(ش) يعني أنَّ المخبر إذا كان[6] مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له؛ لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور[7] هو بَلَّغَ الزَّيْدَانِ الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً. فإذا أخبرت عن الزَّيْدَيْنِ[8] قلت: اللَّذَانِ بَلَّغَا الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ. جعلت خلف الزَّيْدَيْنِ ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللَّذَينِ. وإذا أخبرت عن العُمَرِينَ قلت: الَّذِينَ بَلَّغَهُم[9] الزَّيْدَانِ رِسَالَةً

(1) في ش «على أنك تقيس».
(2) «وفي غيره» ساقط من ك.
(3) في ت «زيد» تحريف.
(4) في هـ «وعن».
(5) في الأصل، ش، ك، ت «الذي زيد هو أبوك» والمثبت من بقية النسخ أصح.
(6) في هـ ، ز، ك «كان مذكراً» وعبارتهم أكمل.
(7) في ظ، ت «الصورة».
(8) في هـ ، ز، ك، «الزيدان».
(9) «بلغهم» ساقطة من ت.

العُمَرُون. وإذا أخبرت عن رسالة قلت: الَّتِي بَلَّغَهَا الزَّيْدَانِ العُمَرِينَ رِسَالَةً. «وباللَّذَيْنِ» متعلق «بأَخْبِر»، و«مُراعِياً» حال من الضمير المستتر في «أَخْبِر»، «ووِفَاقَ» مفعول بمُرَاعِياً. ثم[1] لما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

(ص) قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ها هنا قد حتما ٢٢٨ أ

(ص) كذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ / أوْ * بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

(ش) فذكر[2] في هذين البيتين أربعة شروط:

الأوّل: أن يكون قابل التأخير[3] فلا يخبر عما[4] يلزم التقديم كأدوات الصدور[5] مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط[6].

الثاني: أن يكون قابل التعريف[7]، فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز.

الثالث: جواز الإستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عما يقع به الربط، وشمل: الضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، واسم[8] الإشارة نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ ذَلِكَ.

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أنَّ تضع ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة، وهو قد كان[9] يربط الخبر بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم[10] أن يعود عليه ضمير من

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ولما».
(2) في ت «ذكر».
(3) في ش «قابلا للتأخير».
(4) في ز «عن ما يلزم».
وفي ك «عن ما يلتزم فيه».
(5) في ش «الصدر».
(6) في هـ ، ز، ك «الشرط» وعبارتها أدق.
(7) في ش «قابلا للتعريف».
(8) في هـ «واسما» تحريف.
(9) «كان» ساقطة من ت.
(10) «يلزم» ساقطة من ت.

الصلة[1] وليس في الكلام غير ضمير واحد[2] وهو المجعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بَقِيَ الموصول بلا ضمير، [وإن أعدته على الموصول بَقِيَ المبتدأ بلا ضمير][3] فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر[4] فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل[5] ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف[6] دون صفته؛ لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر[7]، إذ لا يصح أن يعمل المضمر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به، «وقَبُولُ تَأْخِيرٍ» مبتدأ، «وتَعْرِيفٍ» معطوف على تأخير « وَقَدْ حُتِمَا» في موضع خبر المبتدأ، «ولِمَا» متعلق «بِحُتِمَا» وكذلك «ههنا»[8] وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها «أُخْبِرَ عَنْهُ» «والغنى» مبتدأ، «وعَنْهُ» متعلق به /، وكذلك «بأَجْنَبِيّ» وشَرطٌ [خَبـر][9] المبتـدأ، «وكَـذَا» مـتـعـلـق بـشـرط، «وذَا» إشارة إلى الـشـروط السابقة[10]، ثم إنتقل إلى الإخبار بأل فقال: ٢٢٨ ب

(ص) وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

(ش) يعني أنَّ الإخبار يكون «بأل» كما يكون «بِالَّذِى»، إلا أنَّ الإخبار «بالَّذِى» يكون بالجملة الاسمية والفعلية، وفُهِم ذلك من إطلاقه هنالك،

(1) «من الصلة» ساقطة من ت.
(2) «واحد» ساقطة من ت.
(3) ما بين المعقوفين تكلمة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(4) في ز «بضمير».
(5) في ش «عامل دون معموله».
(6) في ش «ولا عن موصوف».
(7) في ز «بضمير».
(8) في الأصل «هنا» ما أثبتُّ أَدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.
(9) «خبر» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(10) في هـ ، ز، ك «المتقدمة».

والإخبار «بأَلْ» لا يكون إلا بالجملة[1] الفعلية، وفُهم ذلك من تقييد «أَلْ»[2] بقوله: «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا»، وكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ * ...

(ش) يعني أنَّ الجملة الفعلية التي يخبر فيها «بأَلْ» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليُصاغ منه ما يصح أن يكون صلة «لأَلْ» وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة «أَلْ» لا تكون[3] إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يُصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال[4] من ذلك فقال:

(ص) ... * كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ البَطَلْ

(ش) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك[5]: وَقَى اللَّهُ البَطَلَ قلت: الْوَاقِي البَطَلَ اللَّهُ. ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت: الْوَاقِيهِ اللَّهُ البَطَلَ. والضمير في «وأَخْبِرُوا» عائد على النحويين أو على[6] العرب[7] والأول أظهر؛ لأنَّ أكثر مسائل[8] الإخبار إنما وضعها النحويون / تمريناً ٢٢٩/أ لقارئيه. «وهُنَا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «وبِأَلْ» متعلق بأخبروا، وكذلك

---

(1) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «في الجملة».
(2) في ش، ك «من تقييده ذلك» تقديم وتأخير.
وفي هـ، ز، ت «من تقييده أل».
وفي ظ «تفسيره أل».
(3) في الأصل «لا يكون».
(4) في ك «بمثالين».
(5) «قولك» ساقط من هـ.
(6) «على» ساقطة من ظ.
(7) في ز، ك «على العرب أو على النحويين» تقديم وتأخير.
(8) «مسائل» ساقطة من ز.

«عَنْ»، «ومَا» موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها «يَكُونُ» إلى آخر البيت و«إِنْ» شرط، «وصَوْغُ» فاعل «يَصِحّ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ومِنْهُ» متعلق بصوغ وكذلك «لأَلْ»، و«كَصَوْغِ» مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بمن قول محذوف، «ووَقَى» إلى آخر محكى به والتقدير: كَصَوْغِ وَاقٍ من قولك: وقى الله البَطَلَ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إِنْ صَحَّ فَأَخْبِرْ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

(ش) يعني أنَّ الوصف الواقع صلة «لأَلْ» إذا رفع ضميراً يعود على غير[1] «أل» وجب إظهاره كما إذا قيل لك أخبر عن زَيْد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْداً قلت: الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ، فالضمير العائد على «أل» وهو «أَنَا»[2] ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفُهِم[3] منه أنَّ الضمير إذا كان «لأَلْ» وجب اتصاله كما إذا قيل لك[4]: أَخْبِر عن التاء من ضَرَبْتُ زَيْداً[5] قلت: الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا.

ففي «الضَّارِب» ضمير مستتر وهو عائد على «أَلْ» فلذلك وجب استتاره في الوصف. و«إِنْ يَكُنْ» شرط، «ومَا» اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أل» وصلتها «رَفَعَتْ»، «وصِلَةُ أَلْ» فاعل برَفَعَتْ، والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما[6] رفعته، «وضَمِير» خبر يكن، ٢٢٩ ب
«وأُبِينَ / وَانْفَصَل» جواب الشرط.

---

(١) «غير» ساقطة من ت.
(٢) في ش، ك، «هو الهاء وأنا ضمير غيرها» وعبارتهما أدق.
في ت «وهو أنا ضميرها» تحريف.
(٣) في الأصل «فهم».
(٤) «لك» ساقطة من ت.
(٥) «زيداً» ساقطة من ظ، ت.
(٦) «ما» ساقطة من ز.

(العَدَد)

(ص) ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ * فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ... * ...

(ش) يعني أنَّ ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته[1] التاء، وإن كان [واحده[2]] مؤنثاً لم تلحقه[3] التاء فتقول: ثَلاثَةُ رِجَالٍ بالتاء، لأنَّ واحد الرجال: رَجُلٌ[4] وهو مذكر، وثَلاثُ نِسْوَة بغير تاء، لأنَّ واحد نسوة: إمرأة وهي مؤنثة. واعلم أنَّ مراده بقوله: «فِي الضِّدِّ»[5] المؤنث، يعني في ضد المذكر وهو المؤنث، «وثَلاثَةً» مفعول مقدم بقُلْ، «وقُلْ» مضمن معنى اذكر، «وبالتَّاءِ» متعلق بقل، «ولِلْعَشَرَة» كذلك، «وفِي عَدِّ» كذلك[6]، «وعَدّ» مصدر مضاف إلى المفعول[7]، «ومَا» موصولة واقعة على المعدود، و«آحَادُهُ مُذَكَّرَه» جملة من مبتدأ وخبر صلة لما، «وفِي الضِّدِّ» متعلق «بجرد» ومعمول «جَرِّد» محذوف والتقدير: جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبطه[8] «ثَلاثَةٌ» بالضم، لأنه لا وجه له في[9]

---

(1) في ش «ألحقنه». وفي هـ ، ز، ك «لحقتها».
(2) «واحدة» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
(3) في هـ ، ز «تلحق».
(4) «رجل» ساقطة من ت.
(5) في ش، هـ ، ز، ك «في الضد جرد» أكملت عبارة الألفية.
(6) «وفي عد كذلك» ساقط من ك.
(7) في ش، ت «للمفعول».
(8) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ضبط».
(9) في ظ «من».

الإعراب، ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:

(ص) ... وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ * جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

(ش) يعني أنَّ تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو: ثَلاثَةُ أَكْلُبٍ. وَعَشَرَةُ أَجْمَالٍ، وثَلاثُ[1] أَيْنُقٍ، وعَشَرَةُ[2] أَكْتَاف.

وفُهِم قوله[3]: «فِي الأَكْثَرِ» أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثَلاثَةُ ٢٣٠/أ
قروء فإنه لم يُسمع للاسم إلا جمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال / «والمميز» مفعول باجرر، «وجمعا» حال منه، و«بلفظ» متعلق «بجمعا»[4] ثم قال:

(ص) ومائة والألف للفرد أضف * ...

(ش) يعني أنَّ «مائة وألفا» يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل، وألف رجل، وفُهِم من إطلاقه أن تثنية «ألف ومائة» وجمعهما كذلك نحو: ألفا رجل، وآلاف رجل، ومائتا رجل. وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله:

(ص) ... * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(ش) يعني أنَّ «مائة» تضاف قليلاً للجمع[5] وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي (ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ)[6] بإضافة مائة إلى سنين، «ومائة» والألف

---

(١) في الأصل «وثلاثة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «وعشر» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «من قوله».

(٤) في ش، هـ، ظ، ك، ت «بجمع» المثبت أدق كما في الأصل و ز والألفية.
وفي ش زيادة «بجمع وكذلك في الأكثر» أكملت الإعراب.

(٥) في هـ، ز، ك «للجمع قليلا» تقديم وتأخير.

(٦) سورة الكهف آية: ٢٥.
من قوله تعالى (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا) قرأ الكسائي وحمزة «مائة مضافاً إلى سنين، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «مائة» بالتنوين.
انظر السبعة في القراءات ٣٨٩، والإملاء ٢:١٠١، والبحر ٦:١١٧ والنشر ٢:٣١٠.

مفعول بأضف، «وللفرد»[1] متعلق بأضف، «ومائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «قد ردف»، «وردف» مبنى للمفعول أي تبع بالجمع[2]، «ونزرا» حال من الضمير المستتر في «ردف». وإنما قدم الناظم «مائة وألفا» على ما دونهما من العدد[3] إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. ولذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

(ص) وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ * مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

(ش) يعني[4] أنك إذا قصدت المذكر قلت: أَحَدَ عَشَرَ بغير تاء، «وأَحَدَ» مفعول باذكر، «وبِعَشَرَ» متعلق بصلته، «ومُرَكَّباً وقَاصِداً»[5] حالان من الفاعل المستتر في اذكر، فمركبا[6] على هذا اسم فاعل، ويصح أن / يكون ٢٣٠/ب «مُرَكَّباً» حالا من «أَحَدَ عَشَرَ» فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

(ص) وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ * ...

(ش) يعني أنك إذَا قَصَدْتَ المُؤَنَّثَ قلت: «إِحْدَى عَشْرَة» بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَة. هذه هي[7] اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر[8] الشين. وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(1) في ز «وللمفرد» تحريف.
(2) في ت «للجمع».
(3) في ز، ك، ت زيادة «من العدد من تسعة عشر إلى».
(4) من قوله: «يعنى أنك» ساقط من هـ إلى قوله: «ما تقدم عليه» السقط: يشمل بقية باب العدد، وباب كم وكأين وكذا، وباب الحكاية.
(5) في ز، ت «وقاصد».
(6) في ظ، ت «فمركب».
(7) «هي» ساقطة من ظ.
(8) في ز «ولغة تميم إحدى عشرة بكسر».
قال ابن مالك: «شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين. وقد تترك على ما =

(ص) ... * وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

(ش) فتقول: إِحْدَى عَشِرَةَ امْرَأَةً. ولَدَى هنا بمعنى في، «وإِحْدَى عَشْرَةَ» مفعول بقُلْ مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: «ثَلاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَة» «والشِّينُ» مبتدأ، «وكَسْرَهْ» مبتدأ ثانٍ، وخبره «فِيهَا»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «وعَنْ تَمِيمٍ» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.

ثم قال:

(ص) وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى * مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

(ش) يعني أنَّ ما فعلت في «عشر» مع «أَحَدَ» و«إِحْدَى» من إسقاط «التاء» في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما هو [معها من غيرهما][1] فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع[2] عشرة فتقول: اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، وثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَتَا[3] عَشْرَةَ امْرَأَةً وثَلاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً[4]. «ومَعَ»[5] متعلق بافعل، «ومَا» مفعول بافعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها «فَعَلْتَ»، و«مَعَهُمَا» متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف وتقديره: فعلته.

= كانت عليه من الفتح وبذلك قرأ الأعمش (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا) البقرة: ٦٠.
(شرح الكافية ٣: ١٦٧٠)
وانظر الكتاب ٣:٥٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢:٥١٥.

(1) «معها من غيرها» تكملة من ز.
وفي الأصل، هـ ، ط، ت «معها» والباقي ساقط.
وفي ش «فيها مع ما فوقها».
وفي ك «فوقهما مع غيرهما» وما أثبتُّ من ز أولى وأصح.

(2) في ز «وتسعة» تحريف.

(3) في الأصل، ز، ط، ت «باثنتى» وهي صحيحة إلا أن ما أثبتُّ من بقية النسخ أولى لتجرى المثل على نسق واحد.

(4) ما بعد «وتسع عشرة فتقول» إلى هنا ساقط من ك.

(5) في ز «وهو» تحريف.

ولما ذكر حكم العَجُز / مِن المُرَكَّب وهو عَشَر[1] من «أَحَدَ [2] عَشَرَ إلى ٢٣١/أ
تِسْعَةَ عَشَرَ» انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:

(ص) وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

(ش) يعني أنَّ حكم[3] ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أنَّ «التاء»[4] تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً وثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً وتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً و«مَا» الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة[5] على الحكم المنسوب لعشرة «وقُدِّمَا» صلتها، و«لِثَلاَثَةٍ» خبره، و«مَا» الأولى موصولة معطوفة على «تِسْعَة» وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما. والتقدير: الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب. وبقى عليه حكم ما بين أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً وثَلاَثَةَ عَشَرَ، فأشار إليه بقوله:

(ص) وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا * اِثْنَيْ إِذا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(ش) يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عَشَرَ وَعَشْرَةَ مكانه، ثم بَيَّن أنهما معربان بقوله:

(ص) وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ * ...

(ش) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اثْنَا عَشَرَ واثْنَتَا عَشْرَةَ وفي الجر والنصب اثْنَيْ عَشَرَ، واثْنَتَيْ عَشْرَةَ. ففُهِم منه أنَّ هذين الجزأين

---

(١) في ظ «عشرة».
(٢) في ت «إحدى» تحريف.
(٣) «حكم» ساقطة من ش.
(٤) في ز «التأنيث» تحريف. سهو من الناسخ.
(٥) في ز «وهى واقعة».

أعنى اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ معربان إعراب[1] / المثنى. «وَعَشْرَةً» مفعول أَوَّلٌ بأَوَلِ، ٢٣١ ب
«واثْنَتَيْ» مفعول ثان «وَعَشَرَا»[2] معطوف على «عَشْرَةً»، «وَاثْنَيْ» معطوف على «اثْنَتَى»، «وَأُنْثَى» مفعول مقدم «بتَشَا» وأَوْ[3] ذَكَرَا، معطوف على «أُنْثَى» وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، وقَصَرَ «تَشَا» لضرورة الوزن[4]، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من «تَشَا» لاجتماعها مع همزة «أَوْ». ثم قال:

(ص) ... * وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

(ش) يعني أَنَّ ما سوى «اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز[5] عَشَرَ وَعَشْرَةَ المذكورين بعد اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ، والصدر[6] والعَجُز من سوى اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ فتقول: أَحَدَ عَشَرَ[7]، وثَلاَثَةَ عَشَرَ بفتح الجزأين مَعاً، وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول فلتنزل العَجُز منه[8] منزلة تاء التأنيث «والْفَتْحُ» مبتدأ، وفي «جُزْأَيْ» متعلق بالفتح، و«أُلِفْ» في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

(ص) وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا * بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

(ش) يعني أَنَّ تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد[9] نحو عِشْرِينَ[10] دِينَاراً، وتِسْعِينَ غُلاَماً، وأَرْبَعِينَ حِيناً، أي زماناً. وفُهِم من قوله

---

[1] في ز، ك «بإعراب».
[2] في الأصل «عشراً».
[3] في ظ، ت «أو».
[4] في ز «النظم».
[5] في ش، ز، ك «العجز وشمل».
[6] «والصدر» ساقطة من ظ.
[7] في ز، ك «إحدى عشرة».
[8] «منه» ساقط من ز.
[9] في ز، ظ، ت «بمفرد».
[10] في ت (نحو: عشرون ديناراً) والمثال صحيح.

[بواحد][1] إلى[2] أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول: أَحَدٌ[3] وَعِشْرُونَ[4] دِرْهَماً إِلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دِرْهَماً. وفُهم منه أنَّه لا يميز بجمع / وفُهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً، واللام في التسعين للغاية فهي بمعنى إلى [ثم قال][5]: ٢٣٢ أ

(ص) وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك[6] في عشرين وبابه، وشمل قوله: «مُرَكَّباً» أَحَدَ عَشَرَ وتِسْعَةَ عَشَرَ وما بينهما. فتقول: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وإِحْدَى[7] عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً وتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً «ومُرَكَّباً» مفعول بميّزوا، «والضمير فيه عائد على العرب، «وبِمِثْلِ» متعلق بميزوا و«مَا» موصولة واقعة على التمييز وصلتها «مُيِّزَ عِشْرُونَ»، والضمير العائد عليها محذوف تقديره: بمثل ما مُيز به عشرون «فسَوِّيَنْهُمَا» تتميم للبيت[8] لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ * يَبْقَ[9] الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(ش) العدد المركب هو أَحَدَ[10] عَشَرَ، وتسعة عشر وما بينهما إلا اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشْرَةَ[11] فإنَّ عَشَرَ فيهما بمنزلة نون الاثنين، ولذلك أُعْرِبَا. فإذا

---

[1] «بواحد» ساقطة من كل النسخ ما عدا المطبوع. وإثباتها لازم.
[2] «إلى» ساقطة من ز.
[3] في ز «إحدى» تحريف.
[4] في ظ «وعشرين».
[5] «ثم قال» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
[6] في ظ «كذلك».
[7] في الأصل «واحد». تحريف.
[8] «للبيت» ساقط من ش.
[9] في الأصل، ز، ظ «يبقى».
[10] في ز، ك «إحدى» تحريف.
[11] في ت «عشر» تحريف.

أضيف العدد المركب[1] إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما[2] وهي الفُصحى إبقاء[3] البناء. فتقول: هَذِهِ أَحَدَ[4] عَشَرَكَ وتِسْعَةَ عَشَرَ زَيْدٍ. فالبناء[5] في الجزأين. وهو المُنبه عليه بقوله: «يَبْقَ[6] الْبِنَا». والثانية: بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر العَجُز فتقول: هَذِهِ أَحَدَ[7] عَشَرُكَ. بضم الراء على أنه معرب، ومَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرِكَ بكسر الراء وهو / المُنبه عليها[8] ٢٣٢ ب بقوله: «وعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ»[9]، وفُهِم من «قَدْ» أنها لغة قليلة[10]، «وإِنْ أُضِيفَ» شرط وجوابه «يَبْقَ»[11]، ويجوز ضبط «يبقى» بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوّغ الابتداء بعَجُز التفصيل، ثم قال:

(ص) وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى * عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى * ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

(ش) يعني أنَّ أسماء العدد من اثنين[12] إلى عشرة يُصاغ منها وزن

---

(١) «المركب» ساقط من ظ.
(٢) في الأصل «أحديهما».
(٣) في ز، ت «بقاء».
(٤) في ز «إحدى».
(٥) في ز، ظ، ت «بالبناء».
(٦) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».
(٧) في ز «إحدى»، «بإحدى».
(٨) في ش «عليه».
(٩) في ز «فيعرب».
(١٠) البصريون يستصحبون البناء عند إضافة العدد المركب، أما الكوفيون فيعربون صدره بحسب مقتضى العامل. ويجرّون العَجُز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرِ زَيْدٍ، وَاقْبِضْ خَمْسَةَ عَشَرِكَ. وحجتهم في ذلك سماعهم لقول أبي فَقْعَس الأسَدِي، وأبي الهيثم العُقَيْلي: (مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشَرِكَ، رواه عنهما الفراء سماعاً).
(شرح الكافية لابن مالك ٣:١٦٨١ - ١٦٨٢)
(١١) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».
(١٢) في ظ «من واحد».

فاعل كما يُصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته[1] تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث. فتقول في المذكر: ثَانٍ وثَالِث إلى عَاشِر، وفي المؤنث ثَانِية وثَالِثة إلى عاشِرَة. وفُهِم من قوله[2]: «مِنْ اثْنَيْنِ» أنَّ اسم الفاعل المذكر[3] لا يُصاغ من أحد[4]. و«صُغْ» فعل أمر، «ومِن اثْنَيْنِ» متعلق به، «ومَا» معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، «وَفَوْقُ»[5] صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: من اثنين فما فوقها[6]، «وإِلَى عَشَرَة» متعلق بصغ «وكفَاعِلٍ» مفعول[7] بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير: صغ من اثنين وزناً أو صيغةً[8] كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل[9]، «ومِنْ» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب / البيت الآخر[10] واضح، ثم إنَّ اسم الفاعل من العدد يستعمل[11] ٢٣٣/أ
مفرداً كما تقدم ويُستعمل مضافاً، فيضاف تارةً إلى العدد المشتق منه وتارةً إلى العدد الذي تحته. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى * تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يَجِبُ

---

(١) في ش «ألحقته».
(٢) «من قوله» ساقط من ظ.
(٣) في ز، ت «المذكور».
(٤) في ز «واحد».
قوله: لا يُصاغ من أحد. وذلك لأنَّ الواحد نفسه هو إسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه «الهمع ٥:٣١٥، وانظر الإرتشاف ١:٣٦٧.
(٥) في الأصل «فوق».
(٦) في ش «فوقهما».
(٧) في ز «متعلق».
(٨) في ز «وصيغه».
(٩) في ت «فعلي».
(١٠) في ش «الأخير».
(١١) في ش «في العدد المذكور قد يُستعمل» وعبارتها أكمل.

إضافته إليه على معنى بعض. فتقول: ثَانِي اثْنَيْنِ، وثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ إلى عَاشِرِ عَشَرَةَ وعَاشِرَةِ عَشْرٍ[1]، ومعناه بعض اثنين، وبعض عشرة، «وإِنْ تُرِدْ» شرط «وبَعْضَ» مفعول بترد، «والَّذِي» واقعة[2] على العدد المضاف إليه إسم الفاعل صلتها[3] «بُنِي» «ومِنْهُ» متعلق «ببُنِيَ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في منه، وفي «بُنِيَ» ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل. والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه، «وتُضِفْ» مجزوم على جواب الشرط، «وإِلَيْهِ» متعلق بتضف ومفعول تُضِفْ محذوف تقديره: تضف إليه اسم الفاعل من العدد، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير: تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض «أي[4]» في معناه، «وبَيِّنْ» تتميم[5] لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني[6] بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

(ش) يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد / ٢٣٣/ب
الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإذا كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ أَمْسِ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول:

---

(١) في ز، ك «عشرة».
«المشهور أنه لا يجوز إعمال إسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوليه، والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة. وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسةً غداً، بالنصب ولا ثان اثنين غداً بالنصب».
الإرتشاف ٣٦٧.
(٢) في ز «واقع».
(٣) في ش، ز، ظ، ك، ت «وصلتها».
(٤) في الأصل «وأي».
(٥) قوله: تتميم أي تتميم للبيت، وإضافتها غير لازمة.
(٦) في ش «إلى النوع الثاني» وعبارتها أكمل.

هَذَا رَابِعُ ثَلاثَةٍ . بنصب ثلاثة وجرّها[1]، وإنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أنَّ اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: رَبَّعْتُ[2] الثَّلاثَةَ أَرْبَعُهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة، «وَإِنْ تُرِدْ» شرط، «وجَعْلَ» مفعول بترد وهو مصدر مضاف للمفعول[3] الأول، «ومِثْلَ» مفعول ثان، و«مَا» موصولة واقعة على العدد الأعلى، «وفَوْقُ» صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: مثل [ما][4] فوقه أي العدد الأدنى، «والفَاء» جواب الشرط[5]، «وحُكْمَ» مصدر منصوب بـ «احْكُمَا»[6]، وله متعلق باحكم[7]. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ * مُرَكَّباً فَجِيءْ بِتَرْكِيبَيْنِ

(ش) يعني أنك إذا أردت بالمركب من أَحَدَ[8] عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ ما أردت بثَانِي[9] اثنين من الإضافة على معنى بعض فجيء بتركيبين فتقول: هَذَا ثَانِي عَشَر اثْنَي عَشَر وثَانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ إلى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ[10] عَشْرَةَ تِسْعَ[11] عَشْرَةَ بأربعة أسماء[12] كلها مبنية، وفُهم

---

[1] في ظ «وحدها» تحريف.
[2] في ز «أربعت».
[3] في ش، ز « إلى المفعول»
[4] «ما» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
[5] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«... فحكم جاعل له احكما».
[6] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ت «باحكم».
والمثبتُ أدق كما في ز، ك والألفية.
[7] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ت «باحكم» وما أثبتُّ أدقُّ كما في الألفية، ز، ك.
[8] في الأصل «إحدى» تحريف.
[9] في ك «بثان».
[10] في ك «وتاسع».
[11] في ز «تسعة».
[12] في ز، ك «ألفاظ».

البناء فيها من قوله: «بِتَرْكِيبَيْنِ»[١]، فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول / مضاف إلى المركب[٢] الشاني إضافةً ثَانِى [إلى][٣] اثْنَيْنِ ، ٢٣٤ / أ
هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران، أشار إلى الأول منهما[٤] بقوله:

(ص) أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ * إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى

(ش) يعني أو تضف[٥] فاعلاً بحالتيه أي[٦] من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بِمَا تَنْوِى[٧] يَفِى». ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَاعَ الاِسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا * وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعني أنه يحذف من المركب الأول العَجُز، ومن المركب الثانى الصدر، وفيه حينئذٍ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثانى، وإعرابهما[٨]، وفُهم من

---

(١) في الأصل، هـ «تركبين» تصحيف.
في ش، ز، ك «قوله فجىء بتركيبين» أكملت عبارة الألفية.
(٢) في ش «للمركب».
(٣) «إلى» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.
(٤) في ز «منها».
(٥) في ش «أضف».
وفي ك، ت «تضيف».
(٦) «أي» ساقطة من ز.
(٧) في الأصل «ينوى» تصحيف.
(٨) في ش «وإعرابهما معاً».
قال الأشموني: «أي ثانى عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة. فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حينئذٍ وجهان:
الأول: أن يعرب الأول ويبنى الثانى. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثانى فبناه ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته.
وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذٍ على أنّ هذين الإسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثانى أن تعربهما معاً =

المثال[1] أنّ «عَشَرَ»[2] مبنى لنطقه به مفتوحاً، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون «حَادِى» مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بحَادِى» التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد» ونحوه، أي ونحو[3] «حادى عشر» فتقول: حَادِى عَشَرَ وحَادِيَةَ عَشْرَةَ[4] إلى تَاسِعَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ عَشْرَةَ[5]»، و«إنْ أَرَدْتَ» شرط، «ومِثْلَ» مفعول بأردت[6]، «ومُرَكَّباً» حال من «مِثْلَ»، ويجوز أن يكون «مُرَكَّباً» مفعولا[7] بأردت[8]، «ومِثْلَ ثَانِيَ اثْنَيْنِ» نعت لمركب، فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، «والفاء»[9] وما بعدها جواب الشرط، و«أَوْ» عاطفة جملة على جملة، «وفَاعِلاً» مفعول بأضف، و«بِحَالَتَيْهِ» في موضع الصفة لفاعل[10] / «وإِلَى مُرَكَّب»[11] متعلق ٢٣٤ ب
بأضف، «وبِمَا» متعلق بيفى، و«يَفِى» في موضع الصفة للمركب[12] «ونحوه»[13] معطوف على «حادِى عَشَرَا»[14] . ثم قال:

= مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما فيجر الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.
شرح الأشمونى ٤:٧٦.

(1) في ز «المثال الثانى».
(2) في ك «عشراً».
(3) في ظ «نحو».
(4) في ظ «وحادية عشر» والمُثبتّ أصح لأنّ «حادية» لا تُستعمل إلا مع «عشرة» و«عشرين وأخواتها».
(5) في ظ «وتاسعة عشر».
(6) في ظ «بترد» تحريف.
(7) في ز «مفعول».
(8) في ظ «بترد» تحريف.
(9) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«... فجىء بتركيبين».
(10) في ز «لفاعلا».
(11) في الاصل، ش، هـ، ك «المركب» وما أثبت أدق كما في ز، ظ، ت، والالفية.
(12) في ش، ز، ظ، ك، ت «المركب» .
(13) في الاصل، ش، هـ، ك «نحوه».
(14) في الاصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «عشر» وما أثبت أولى كما في ز والالفية.

(ص) ... * ... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ * بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين[1] وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حَادِي وَعِشْرُونَ وحَادِيَةَ وَعِشْرُونَ إلى تَاسِعَ وتِسْعِينَ وتَاسِعَةَ وتِسْعِين. «وقَبْلَ» متعلق «باذْكُرَا» والألف في «اذْكُرَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وبَابِهِ» معطوف على «عِشْرِين» «والفَاعِلَ» مفعول باذكرا، «ومِنْ لَفْظِ» «وبحَالَتَيْهِ» متعلقان أيضاً باذْكُرَا.



(1) في ظ «العشرين».

(كَمْ وكَأَيِّنْ وكَذَا)

(ش) إنما ذُكر هذا الباب بعد العدد؛ لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها «بكم» وهي على قسمين: استفهامية وخبرية[1]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

[1] لم يذكر الشارح أوجه الإتفاق والإختلاف بين كم الإستفهامية وكم الخبرية حيث إنهما يتفقان في ستة أمور وهي:

١ - أنهما إسمان لعدد مبهم الجنس والمقدار والكمية.

٢ - أنهما مبنيان، وسبب البناء في الإستفهامية تضمنها معنى حرف الإستفهام، وفي الخبرية لمشابهتها حرف التكثير «رب» والبناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.

٣ - يفتقران إلى مميز لإبْهَامِهِمَا.

٤ - أن مميزهما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية إلا إذا قدر منصوباً.

٥ - أنهما يلزمان الصدر. فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.

(قال المرادي ٤:٣٢٣ وحكى الأخفش: أنَّ بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية نحو ملكت كم غلام، قيل هي من القلة فلا يُقاس عليها والصحيح جواز القياس عليها لأنها لغة).

٦ - أنهما يشتركان في وجوه الإعراب. فإنْ تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة وهي مبتدأ إن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم، ومفعولة إن وليها فعل متعد. ويفترقان في ثمانية أمور:

(١) تمييز الإستفهامية: أصله النصب وتمييز الخبرية: أصله الجر.

(٢) تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً.

(٣) الفصل بين الإستفهامية ومميزها جائز في السعة، والفصل بين الخبرية ومميزها يكون في الضرورة.

(٤) أنَّ الإستفهامية لا تدل على تكثير، أما الخبرية فللتكثير.

(٥) الكلام في الخبرية يحتمل الصدق والكذب خلافه مع الإستفهامية

(٦) الخبرية تختص بالماضي كرُبَّ.

(٧) الإستفهامية تحتاج إلى جواب، أما الخبرية فالكلام معها لا يستدعي جوابا.

(٨) الإسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة يقال: كم عبيد لي خمسون بل ستون. بخلاف المبدل من الإستفهامية حيث يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟

انظر شرح المرادي ٤:٣٣٢ وما بعدها، وشرح التصريح ٢:٢٧٨ وشرح الأشموني ٤:٨٤

(ص) مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا * مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

(ش) يعني أنَّ «كم» الاستفهامية تميز بمثل[1] ما ميز به «عشرون» يعني بمفرد[2] منصوب فتقول: كَمْ دِرْهَماً عِنْدَكَ؟ وكَمْ شَخْصاً سَمَا؟ وفُهم من قوله: في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كَمْ شَخْصاً سَمَا؟[3] فتقديره: أَعِشْرُونَ شَخْصاً أَمْ ثَلاثُونَ أَمْ أَقَلّ أَمْ أَكْثَر سَمَا.

٢٣٥ أ «وفِي الاسْتِفْهَامِ» متعلق بـ «مَيِّزْ»[4] «وكَمْ» مفعول بميز[5]، «ومَا» موصولة / واقعة على تمييز عشرين، صلتها[6] «مَيَّزْتَ عِشْرِينَ» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: بشمل ما ميزت به، ويجوز أن تكون[7] «مَا» مصدرية والتقدير: ميز[8] بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

(ص) وَأَجِزْ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا * إِنْ وَلِيتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(ش) يعني أنَّ تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة، بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر ظاهر نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ أي: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ. فحذفت[9] «مِنْ» وبقى عملها وشمل قوله: «حَرْفَ جَرٍّ» سائر حروف الجر نحو: عَلَى كَمْ فَرَسٍ رَكِبْتَ، وإِلَى كَمْ مَذْهَبٍ انْتَمَيْتَ[10]،

---

(١) «بمثل» ساقط من ت.

(٢) قال الأشموني ٤: ٧٩ «أما الإفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً. وفصَّل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلمانا لك. إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز وإلا فلا. وهو مذهب الأخفش» وانظر شرح التصريح ٢: ٢٧٩.

(٣) ما بعد «في الإستفهام» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) في ش «وفي الإستفهام وبمثل متعلقان بميز» وعبارتها أدق.

(٥) «وكم مفعول بميز» ساقط من ظ.

(٦) في ش، ز، ظ، ك، ت «وصلتها».

(٧) في الأصل «يكون».

(٨) في ظ، ت «ميزت».

(٩) في ز «فحذف».

(١٠) في ت «انتهيت».

وفِى كَمْ دَارٍ جَلَسْتَ. ونحوها، وفُهم من قوله: «وَأَجِزْ[1] أَنْ تَجُرَّهُ[2]»، أن جرّه غير لازم فتقول: بِكَمْ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ. بالنصب، وفُهم منه أيضاً أنه يجوز إظهار مِنْ فتقول: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَهُ[3]» «وأن تجُرَّه» في موضع نصب بأَجِزْ، والضمير في تجر عائد على التمييز، «ومِنْ» فَاعِل بـ «تَجُرَّهُ»[4] «ومُضْمَرًا» حال من «مِنْ» «وإِنْ وَلِيَتْ» شرط، «وكَمْ» فاعل بوليت «وحرفَ جرٍّ» مفعول بوليت، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

(ص) وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ * أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ[5] مَرَهْ

(ش) يعني أنّ «كم»[6] الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد[7] فتُستعمل تارةً بمنزلة «عشرة» فيكون تمييزها جمعاً نحو: كَمْ رِجَالٍ عِنْدِى. وكَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتَ وتارة بمنزلة «مائة» فيكون تميزها مفرداً نحو: كَمْ امْرَأَةٍ / عِنْدِى وكَمْ ٢٣٥ ب
عَبْدٍ مَلَكْتَ[8]؛ «فَكَمْ رِجَالٍ» مثال لاستعمالها استعمال «عشرة».

وكم مره مثال لاستعمالها استعمال «مائة»، ومَرَه لغة في المرأة. نُقلت[9] فتحة[10] الهمزة إلى الراء[11] وحُذفت الهمزة، ومعنى «كم» الخبرية الدلالة

---

(1) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أجز» تصحيف.
(2) «أن تجره» ساقط من ت.
(3) في ز، ك «اشتريت».
(4) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بتجر».
والمثبتُ أدق كما في ز، والألفية.
(5) في ش، ظ، ك ومرة».
(6) في ظ «حكم» تحريف.
(7) في ش «المفرد».
(8) ما بعد «ملكت» إلى هنا ساقط من ك، ت.
(9) في ت «بقلب».
(10) في ظ «حركة».
(11) في الأصل «الواو» تحريف.

على التكثير. فإذا قلت: كَمْ غُلاَمٍ مَلَكْتَ. فمعناه: كثير من الغلمان ملكت.

«ومُخْبِرًا» حال من الضمير المستتر في «اسْتَعْمِلَنْهَا»، والكاف متعلقة باستعملنها، و«مِائَةٍ» معطوف على عشرة ثم قال:

(ص) كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا ... * ...

(ش) يعني أنَّ «كَأَيِّنْ[1] وكَذَا» مثل «كَمْ» الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى تمييزها[2]، إلا أن تمييزهما[3] مخالف لتمييز «كَمْ» وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَنْتَصِبْ * تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

(ش) يعني أنَّ تمييز «كَأَيِّنْ وَكَذَا» إما منصوب نحو: كَأَيِّنْ رَجُلاً رَأَيْتَ [وكَذَا رَجُلاً رَأَيْتَ][4]، أو مجرور بمن نحو: كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ. إلا أنَّ النصب بعد «كَذَا» أكثر، والجر «بِمِنْ» بعد «كَأَيِّنْ» أكثر كقوله ـ تعالى: ـ ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[5]

وهو في القرآن كثير. «وكَأَيِّنْ وكَذَا»[6] مبتدأ وخبره «كَكَمْ»، «ويَنْتَصِبْ» جملة مستأنفة، و«ذَيْنِ» إشارة إلى «كَأَيِّنْ وَكَذَا»، «وأَوْ» للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أُوِّلَ «يَنْتَصِبْ» بانصب فيكون التقدير: انصب تمييز ذين أو صل به من.

---

(1) «كَأَيِّنْ»، و«كَأَي» تصح كتابتها بالوجهين.
(2) في ش، ز، ك، ت «تمييز».
(3) في ز «تمييزها».
(4) «وكذا رجل رأيت» تكملة من ظ.
وفي ش، ز، ك «وكذا رجال رأيت».
(5) سورة الحج آية:٤٨.
وفي ش، ظ، ت «وكأين من آية» سورة يوسف. آية: ١٠٥.
(6) في ت «وكم» خطأ من الناسخ.

(الحكاية)

(ش) ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية:

الحكاية «بأيّ»، و«بمَن»، و«حكاية العلم» بعد «مَنْ» وبدأ «بأيٍّ» فقال: / ٢٣٦/أ

(ص) احْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ * عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

(ش) في الحكاية بأيٍّ لغتان: إحداهما: وهي الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا [من مذكور][1] [منكور][2] [ما له][3] من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلاً وَامْرَأَةً وغُلاَمَيْنِ وَجَارَتَيْنِ وَبَنِينَ[4] وَبَنَاتٍ أَيًّا وأَيَّةً وأَيَّيْنِ وأَيَّتَيْنِ وأَيِّينَ وأَيَّاتٍ، والأخرى أن يُحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، وقوله: «احْكِ بِأَيٍّ» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى؛ لكونها أفصح ولذكره ذلك[5] بعدُ في «مَنْ».

و«مَا» مفعول «باحْكِ» وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها

---

(١) «من مذكور» تكملة من هـ .
وفي ش، ظ، ك، ت «من مذكر» تحريف.
وفي ز «ما المذكور».
(٢) «منكور» تكملة من ز، ت.
وفي الأصل، ش، هـ ، ظ، ك «المنكر».
(٣) «ما له» تكملة م ش، ك.
(٤) في ز «وبنتين».
(٥) في ظ «ولذلك ذكره».

«المَنْكُورِ» أي ما ثبت للمنكور[1]، و«سُئِلَ» في موضع الصفة لمنكور، «وعَنْهُ» متعلق بسئل، والهاء عائدة على منكور وهي[2] الرابطة بين الصفة والموصوف «وبِهَا» متعلق بسئل، «وهَا» عائدة على[3] «أَيٌّ»، «وفِي الْوَقْفِ» و«حِينَ» متعلقان باحْكِ. ثم انتقل إلى الحكاية «بِمَنْ» فقال:

(ص) وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ * وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

(ش) يعني أنَّ «مَنْ» يحكى به في الوقف دون الوصل[4] ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة في الإفراد وذلك كقولك لمن قال: قَامَ رَجُلٌ مَنُو[5]، ورَأَيْتُ رَجُلاً مَنَا، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِي. «ومَا» مفعول «بِاحْكِ» وهي موصولة وصلتها «لِمَنْكُورٍ»، و«بِمَنْ» متعلق / ٢٣٦ ب باحْكِ، «وَوَقْفاً» مصدر[6] منصوب على الحال من فاعل احك المستتر «والنُّونَ» مفعول بحرك، «ومُطْلَقاً» نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، «وأَشْبِعَنْ» معطوف على «حَرِّكْ» هذا حكم حكاية المفرد المذكر، وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ[7] وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

(ش) يعني أنك إذا قلت لي: «إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ» ، وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: «مَنَانْ» في حكاية «إِلْفَانِ»، و«مَنَيْنِ» في حكاية «ابْنَيْنِ» ولما

---

[1] في ش، ز، ك، ت «لمنكور».

[2] في ت «وهو» تحريف.

[3] ما بعد «عائدة على» هنا ساقط من ك.

[4] «مَنْ» إذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ بها، وتكون بلفظ واحد في الجميع فتقول: مَنْ يا فتى.

[5] في ز «مَنُواْ» تحريف.

[6] «مصدر» ساقطة من ت.

[7] في ش، ز، ظ، ك، ت «كابنين»
والمُثبتَ أدقّ كما في الأصل، هـ ، والألفية.

لم يتمكن له النطق بسكون[١] النون من «مَنَانٍ ومَنَيْنٍ» في النظم إذ[٢] لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نَبَّهَ على أنهما يسكَّنان إذ لا يُحكى بها إلا وقفا[٣]، والوقف متضمن السكون «ومَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» مفعول «بقُلْ»، والمراد قل هذين اللفظين، «وإِلْفَانِ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وبِابْنَيْنِ»[٤] نعت لإلفان، وهو على حذف القول والتقدير: بعد قولك لي الفان، «وتَعْدِلِ» مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

(ص) وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَهْ * ...

(ش) يعني أنك تقول في حكاية مَنْ قال[٥]: أَتَتْ بِنْتُ مَنَهْ. بهاء ساكنة وأصلها التاء، لكن الوقف[٦] أوجب[٧] رجوعها هاء. ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال:

(ص) ... * وَالنُّونُ قَبْلَ تَا[٨] المُثَنَّى مُسْكَنَهْ[٩]

(ش) يعني أنه يُقال تثنية المؤنث «مَنْتَانْ» بتسكين / النون فتقول في ٢٣٧/أ
حكاية: جَاءَتْ امْرَأَتَانِ مَنْتَانْ، ورَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ[١٠]، ومَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ مَنْتَيْنِ هذه هي اللغة الفُصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

---

(١) «بسكون» ساقط من ت.
(٢) في ت «أي».
(٣) في ش «إلا في الوقف».
(٤) في ز، ظ، ت «وكابنين» تصحيف.
(٥) في ك «مَنْ لمن قال».
(٦) في ز، ك «في الوقف».
(٧) في ز «وجب» وفي ت «واجب».
(٨) في ظ، ت «يا» تصحيف.
(٩) في ظ «ساكنة» تحريف.
(١٠) في ز، ك، ت «ورأيت امرأتين منتين» وعبارتها أكمل.

(ص) وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ... * ...

(ش) يعني فتح النون «ونَزْرٌ»[1] أي قليل. فتقول على هذه[2] اللغة في قَامَتْ امْرَأَتَانِ مَنَتَانْ[3] بالفتح «ومَنَهْ» مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي[4] قبله، «والنُّونُ» مبتدأ وخبره «مُسْكَنَهْ»، والجملة في موضع الحال من «مَنَهْ» «وَقَبْلَ» متعلق بمسكنه، «والْفَتْحُ نَزْرٌ» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

(ص) ... وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ * بِمَنْ[5] بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

(ش) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «مَنَهْ» «أَلِفاً وَتَاء» فتقول لمن قال: جَاءَتْ نِسْوَةٌ مَنَاتْ ولمن قال: ذَا بنسوة كَلِفٌ مَنَاتْ باسكان التاء أيضاً، لما علمت من أن «مَنْ» لا يُحكى بها إلا في الوقف، «والتَّاء» مفعول «بِصِلْ»، «والأَلِفْ» معطوف على التاء، و«ذَا» مضاف إليه على حذف القول والتقدير: بإثر[6] قولك ذَا[7]، «وكَلِفْ» خبر «ذَا»، و«بِنِسْوَةٍ» متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً وفعلاً ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر[8] فقال:

(ص) وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا * إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

(ش) إذا قيل[9]: جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قلت في حكاية قوم المرفوع «مَنُونْ»

---

(1) في ش، ز، ك، ت «نزر».
(2) في ز، ك «في هذه».
(3) ورأيت امرأتين - ومررت بأمرأتين مَنَتَيْن. جراً ونصباً.
(4) «الذى» ساقطة من ش.
(5) في الأصل «من» ما أثبتُّ أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.
(6) في ز «وبإثر».
(7) في ت «إذا».
(8) في ش «المذكر السالم».
(9) «قيل» ساقطة من ز.

٢٣٧ ب

وفي حكاية قوم المجرور «مَنِينْ» بسكون / النون فيهما أيضا.

و«مَنُونَ ومَنِينَ» مفعول بقل كما تقدم، و«مُسْكِنَا» حال من الضمير المستتر في قُلْ، «وفُطَنَا» نعت لقوم المجرور فهو جمع «فَطِنْ»[١] ووزنه «فُطَنَاء» بضم الفاء وفتح الطاء نحو: كُرَمَاء[٢]، ولا يصح أن يكون «فطُنَا»[٣] بضم الطاء، لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ * ...

(ش) هذا تصريح بما فُهم من قوله: «ووَقْفاً» فتقول: مَنْ يَا فَتَى فِي الأحوال كلها[٤]، وقد جاء «مَنُونَ»[٥] في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

(ش) أشار به[٦] إلى قول[٧] الشاعر:

٢٠٨ - أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * فَقَالُوا: الْجِنّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاَمَا[٨]

---

(١) «قوله: لقومْ فُطَنَا، قال في المصباح فَطِنَ للأمر يفطُن من باب تعب وقتل فَطْناً فهو فَطِنٌ والجمع فُطُن بضمتين ولم يذكر جمعه على فعلاء
كما قال هذا الشارح، فإذا تبين أن له الجمعين المذكورين فيتعين هنا جمعه على فعلاء كما قال؛ لأنه لو جمع على مقابلة ظهر إعرابه»
انظر حاشية الملوى على المكودى ٢: ١٩١.

(٢) في ش زيادة «كرماء وقصره ضرورة» زيادة لا تفيد.

(٣) ما بعد «فطناء» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) انظر هامش (٤) عند قوله: ووقفا احك ما لمنكور من.

(٥) «منون» ساقطة من ز.
وفي الأصل، هـ ، ز، ت «منونا» والمثبت من ش، ظ، ك أدق.

(٦) «به» ساقط من ز.

(٧) في ز، ك «لقول».

(٨) نسبه المكودى لتأبط شرًا وقيل لخدع بن سنان الغسانى. وقيل لشمر بن الحارث الضبى، وذكره المكودى في باب الوقف بلا نسبة.
وروى عجز البيت: =

وهو(1) لتأبط شرًا. «وإنْ تَصِلْ» شرط جوابه(2) الجملة من قوله «فَلَفظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ»، «ونَادِرٌ» خبر مقدم، والمبتدأ «مَنُونَ»، و«عُرِفْ» في موضع الصفة لنظم «وفِى نَظْمٍ» متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال:

(ص) وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ * ....(3)

(ش) يعني أنَّ العَلَمَ إذا سئل عنه «بمَنْ» [حكى إعرابه بعدها](4) فتقول: لمن قال: قَامَ زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْداً: مَنْ زَيْداً، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ. مَنْ زَيْدٍ. برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث، وذلك(5) بشرط أن لا يدخل على «مَنْ» حرف عطف. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * إنْ عَرِيَتْ مَنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

(ش) فإذا قيل: رَأَيْتُ زَيْداً ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ قلت: ومَنْ زَيْدٌ بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على «مَنْ»، وقوله: «احْكِيَنَّه»، يريد / جوازاً، فإن فيه ٢٣٨/أ
لغتين: لغة «أهل الحجاز» الحكاية، ولغة بنى تميم(6) الرفع(7).

«والعَلَمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره احْكِيَنَّه، «ومِنْ بَعْد» متعلق باحْكِيَنَّه، «وإنْ عَرِيَتْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

= (فقالوا: الجن. قلت عموا صباحا)
والصحيح أنه لتأبط شرًا فقد ورد في ديوانه ٢٥٦:٢ وانظر اللسان «منن» والكتاب ٤١١:٢ وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١٨٣:٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦:٢ وشرح الأشمونى ٩١:٤.
والقياس في «مَنُونَ» في هذا البيت «مَنْ أَنْتُمْ».

(1) في ت «هو».

(2) في ظ «وجوابه».

(3) أكمل بيت الألفية في ش «إن عريت من عاطف بها اقترن».
التكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(5) «وذلك» ساقط من ش.

(6) في ز، ك، زيادة «بنى تميم عدمها لأنهم يحكون العلم المسئول بعد «من» مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه مَن فلو قلت: ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب» والزيادة هنا تفيد.

(7) «الرفع» ساقطة من ز.

(التأنيث)

(ش) التأنيث[1] فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة. وإلى ذلك[2] أشار بقوله:

(ص) عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ * ...

(ش) فذكر للتأنيث علامتين، ثم إنَّ «التاء» تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة[3] وتكون مقدرة. وإلى ذلك[4] أشار بقوله:

(ص) ... * وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

(ش) يعني أنَّ بعض الأسماء لا تكون فيها «تاء» ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند، ولمن[5] لا يعقل كَكَتِفْ. «وَعَلاَمَةُ» مبتدأ، وخبره «تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ»، والواو في قَدَّرُوا عائد على العرب أو على النحويين «وأَسَامٍ» جمع أسماء، فهو جمع الجمع، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

(ص) وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ * وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

(ش) فالضمير نحو: الكَتِف أَكَلْتُهَا. فتعلم أنَّ الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه «ونَحْوِهِ» أي نحو[6]: «الضمير» كالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ» أي

---

[1] «التأنيث» ساقطة من ش.
[2] في ز «ولذلك».
[3] في ش «وقصعة ولا إشكال».
[4] في ز «ولذلك».
[5] في هـ ، ز، ظ، ت «أو لمن» عبارتها أدق.
[6] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ونحو».

كرد التاء[1] في التصغير نحو: هُنَيْدَة [في تصغير هِنْد][2] «وكُتَيْفَة» في تصغير كَتِفْ، ومما يُعلم به التقدير أيضا: إسم الإشارة نحو: هَذِهِ هِنْدٌ وتِلْكَ كَتِفٌ، وإعراب البيت واضح، ثم إنَّ تاء التأنيث لها فوائد، وأصلها «التاء» الفارقة بين المذكر والمؤنث، وتكون في الأسماء نحو: رَجُل / ورَجُلَه، وفَتًى ٢٣٨/ب وفَتَاة، وفى الصفات وهي أكثر نحو: ضَارِب وضَارِبَة، وفَرِح وفَرِحَة، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلاَ تَلِى فَارِقَةٌ فَعُولاَ * أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ[3]

كذاك مِفْعَلٌ .... * ....

(ش) فذكر أربعة[4] لا تلحقها التاء الفارقة:

الأول[5]: «فَعُول» وقيده بالأصل، والمراد به اسم الفاعل، فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ. واحترز بقوله: «أَصْلاً» من اسم المفعول، فإنَّ تاء الفرق تلحقه نحو: رَكُوب ورَكُوبَة، لأنه بمعنى مَرْكُوب[6].

الثاني: «مِفْعَال» نحو: رَجُلٌ مِعْطَارٌ وامْرَأَةٌ مِعْطَارٌ[7]

الثالث: «مِفْعِيل» نحو: مِعْطِير، و[8] مِنْطِيق.

---

(1) في ت «الياء».
(2) «في تصغير هند» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت. وفي ظ «تصغير هند».
(3) في ش، ك، ت «ولا مفعال أو مفعيلا» تحريف.
(4) في الأصل، ظ، ت «خمسة» وهي صحيحة.
إلا أنَّ ما أثبت من بقية النسخ أدق، لأنه سيشير إلى الوزن الخامس فيما بعد عند قوله ومن فعيل كقتيل إن تبع ...»
(5) في هـ ، ز «الأولى».
(6) في ظ «مركب» تحريف.
(7) في ز «معطا» سقطت الراء سهواً.
(8) في ز «أو منطيق».

الرابع: «مِفْعَل» نحو: مِغْشَم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء[1] مفاعيل. وفاعل «تَلِي» ضمير عائد على التاء، «وفَارِقَةً» حال من ذلك[2] الضمير، «وفَعُولاً» مفعول بتلي، «وأَصْلاً» حال من فعولا[3] «ولاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلا[4]» معطوفان على «فعولا» ، «ومِفْعَلٌ» مبتدأ، خبره[5] «كَذَاكَ»، وقد لحقت تاء الفرق بعض[6] هذه الأوزان شذوذاً. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيهِ

(ش) قالوا: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، ومِسْكِينٌ ومِسْكِينَةٌ، ومِيقَانٌ ومِيقَانَةٌ[7].

و«ما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه ٢٣٩/أ
والضمير العائد على الموصول الهاء[8] في تليه، «وَتَا الْفَرْقِ» فاعل / بتليه، «وشُذُوذٌ[9] فيه» مبتدأ، وخبره في موضع خبر «ما»، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ص) وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ * مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

---

(1) في ز «إلا أسماء».
(2) «ذلك» ساقط من ت.
(3) في الأصل، ش، ك، ت «فعول» والمثبت أدق كما في هـ ، ز، ظ، والألفية.
(4) في ت «ولا مفعالا أو مفعيلا» تحريف.
(5) في ش، ز، ك «وخبره».
(6) في ظ «بين» تحريف.
(7) قوله: ميقانة من اليقين يقال امرأة ميقانة أي كثيرة اليقين، ورجل ميقان أي كثير اليقين وسمع امرأة مسكين على القياس.
(8) في الأصل «والهاء».
(9) «فشذوذ» الفاء هنا زائدة، ولذلك لم يذكرها عند إعرابه لـ «شذوذ». ووقوع الفاء هنا لشبه الموصول بالشرط.

(ش) يعني أنّ فعيلا[1] تمتنع[2] منه «تاء» الفرق في المؤنث في الغالب وفُهم من قوله: «كَقَتِيلٍ» أن يكون بمعنى مفعول؛ لأن قتيلا[3] بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته [التاء][4] نحو: ظَرِيفٌ وظَرِيفَةٌ، وفُهم من قوله: «إنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ» أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو: رَأَيْتُ قَتِيلاً وقَتِيلَةً. لِلَّبْس. وشمل ما كان نعتاً نحو: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيلاً، وما ذكر[5] موصوفه[6] قبله وإن لم يكن نعتاً نحو: هِنْدٌ قَتِيل ولِحْيَتُكَ دَهِين، لعدم اللَّبْس، وفُهم من قوله: «غَالِباً» أنّ «التاء» تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صِفَةٌ ذَمِيمَةٌ وخَصْلَةٌ حَمِيدَةٌ. «فالتَّا» مبتدأ وخبره «تَمْتَنِع»، ومن «فَعِيلٍ» متعلق بتمتنع «وكقَتِيلٍ» في موضع الحال من فعيل، «وَغَالِباً» حال من الضمير في «تَمْتَنِع» «وإِنْ تَبِعَ» شرط وجوابه[7] محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التأنيث. فقال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ * وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

(ش) فقسمها إلى مقصورة وممدودة، وأُنْثَى الغُرّ: غَرَّاء فهو مثال الممدود[8] ومذكر الغَرَّاء: غُرّ[9] وهو مما يستوى فيه

---

[1] في ز، ك «فعيل»
[2] في ظ «يمتنع فيه».
[3] في هـ، ز، ك «قتيل».
[4] «التاء» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.
[5] في ز «وما ذكره» تحريف.
[6] في ز «موصوف».
وفي ك «موصوفا».
[7] في هـ، ز «جوابه».
[8] في هـ، ز، ت «للممدودة» وفي ظ «للممدود».
[9] في ش «الغراء أغر»
«ويقال يوم أَغَرُّ شديد الحر، ومنه قولهم: هاجرة غَرَّاء. وعن الأصمعي ظهيرة غرّاء أي هي بيضاء من شدة حر الشمس، والأغرّ الأبيض، ورجل أغرّ: شريف والجمع: غُرّ وغُرَّان.
(اللسان: غرر).

٢٣٩
ب

جمع[١] المذكر والمؤنث. «وأَلِفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ، «وَذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ / مَدٍّ» خبر المبتدأ. ثم بيّن الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

(ص) وَالاِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى * يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى
وَمَرَطَى وَوَزْنُ[٢] فَعْلَى جَمْعَا * [أَوْ][٣] مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبطَرَى * ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى
كَذَاكَ خُلَّيطَى مَعَ الشُّقَّارَى * ...

(ش) فذكر اثني عشر بناء:

الأول: «فُعَلَى» بضم الفاء وفتح العين نحو: «أُرَبَى» وهي الداهية.

الثاني: «فُعْلَى» بضم الفاء وسكون العين[٤] نحو: الطُّولَى. وهي صفة لمؤنث[٥] الأطول.

الثالث: «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين نحو: «مَرَطَى» وهو نوع من المشي.

الرابع: «فَعْلَى» بفتح الفاء وسكون العين ونَوَّعَها إلى الجمع[٦] نحو: قَتْلَى وجَرْحَى. وإلى مصدر نحو: دَعْوَى، وإلى صفة نحو: شَبْعَى.

الخامس: «فُعَالَى» بضم الفاء [وفتح العين][٧] نحو: حُبَارَى. اسم[٨] طائر.

---

[١] «جمع» ساقطة من هـ ، ز.
[٢] في ظ «وزن» تحريف.
[٣] «أو» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت، الألفية.
[٤] في هـ ، ز، ك زيادة «وسكون العين إسماً كان كبُهْمَى أو صفة كحُبْلَى».
وزيادتهم هنا تفيد.
[٥] في الأصل، ظ، ت «مؤنث».
[٦] في ظ «إلى جمع».
[٧] «وفتح العين» تكملة من ش، ك.
[٨] في هـ ، ز، ك «وهو إسم».

السادس: «فُعَّلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة[1] نحو: سُمَّهَى للباطل.

السابع: «فِعَلَّى» بكسر الفاء وفتح العين واللام[2] مشددة نحو: سِبَطرَى لنوع من المشي.

الثامن: «فِعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذِكْرَى مصدر ذَكَر.

التاسع: «فِعِّيلَى» بكسر الفاء والعين مشددة نحو: حِثِّيثَى مصدر حَثَّ.

العاشر: «فُعُلَّى» بضم الفاء والعين[3] وتشديد اللام[4] نحو: الكُفُرَّى وهو وعاء الطَّلْع.

الحادى عشر: «فُعَّيْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خُلَّيْطَى للاختلاط.

٢٤٠/أ **الثاني عشر:** / «فُعَّالَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: شُقَّارَى اسم نَبْت.

وفُهم من قوله: «وَالاِشْتِهَارُ» أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة[5] على غير هذه الأوزان، وهو الذي[6] نبه عليه[7] بقوله:

(ص) ... * وَأَعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَارَا

---

(1) في الأصل «مشددًا».
(2) في ز «وبلام مشددة».
(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وفتح العين» والمثبتُ أصح كما في الأصل.
(4) «وتشديد اللام» ساقط من هـ ، ز، ك، ت.
وفي ش «واللام المشددة».
وفي ظ «أي المشددة».
(5) في ت «مقصورة».
(6) في ش «وهو المنبه».
(7) «عليه» ساقط من ظ.

(ش) والمراد[1] بالأولى ألف التأنيث المقصورة[2]، «وَالاشْتِهَارُ» مبتدأ «وَفِي مَبَانِي»[3] متعلق به، «والأُولَى» نعت لمحذوف وتقديره[4] الألف[5] الأولى «ويُبْدِيهِ» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حروف[6] العطف فهو على تقديره. ثم انتقل[7] إلى الممدودة[8] فقال:

(ص) لِمَدِّهَا فَعْلاَءُ أَفْعِلاَءُ * مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلاَءُ
ثُمَّ فِعَالاَ فُعْلُلاَ فَاعُولاَ * وَفَاعِلاَءُ فِعْلِيَا مَفْعُولاَ
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاَءُ أُخِذَا

(ش) فذكر لها[9] سبعة عشر بناء:

الأول: «فَعْلاَءُ» نحو: حَمْرَاءُ وصَحْرَاءُ.

---

[1] في ز «المراد».
[2] أي أنّ ألف التأنيث المقصورة لها أوزان مشهورة وقد ذكرها، وأوزان نادرة لم يذكرها، ولم ينبه عليها الشارح أيضا. وقد نبه على ذلك ابن الناظم، وذكر تلك الأوزان النادرة منها:
«فعيلى» كخيسرى: للخسارة.
و«فَعَلُوتَى» كرَهَبُوتَى: للرهبة.
و«فَعْلَوَى» كهَرْنَوَى: لنبت.
و«فِيعُولَى» كفِيضُوضَى: للفوضى.
و«فُعَلاَيَا» كبُرَحَايَا: للعجب.
و«أُفْعُلاَوَى» كأُرْبُعَاوَى: لضرب من مشي الأرنب.
و«مُفْعَلَّى» كمُكَوَّرَّى للعظم الأرنبة.
انظر شرح ابن الناظم ٧٥٦، والهمع ٦: ٦٨ - ٧٢.
[3] «مبانى» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[4] في ش، هـ ، ز، ك، ت «تقديره».
[5] في ش «ألف»، وفي ت «والألف».
[6] في ت «حرف».
[7] في هـ ، ز، ك «أشار».
[8] في الأصل «الممدود».
[9] «لها» ساقط من هـ ، ز.

الثاني: «أَفْعِلاَءُ» وشمل قوله: أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ العَيْنِ، ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أَرْبِعَاء، فإن فيه ثلاث لغات كسر الباء وفتحها وضمها.

الخامس: «فَعْلَلاَءُ» نحو: عَقْرَبَاء وحَزْمَلاَءُ لموضعين[(١)]

السادس: «فِعَالاَء»[(٢)] بفتح العين وكسر[(٣)] الفاء نحو: قِصَاصَاء، بمعنى قصاص.

السابع: «فُعَلُلاَء» بضم الفاء واللام نحو: قُرْفُصاء لنوع من الجلوس.

الثامن: «فَاعُولاَء» نحو: عَاشُورَاء في اليوم العاشر من محرم[(٤)]

التاسع: «فَاعِلاَء» بكسر العين نحو: قَاصِعَاء[(٥)] وهو جحر اليَرْبُوع.

العاشر: «فِعْلِيَاء» بكسر / الفاء نحو: كِبْرِيَاء للمتكبر[(٦)]. ٢٤٠/ب

الحادى عشر: «مَفْعُولاَء» نحو: مَشْيُوخَاء لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله: ومُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَء ثلاثة أبنية «فَعَالاَء» نحو: بَرَاسَاء. يُقال: لا أدرى من أي الْبَرَاسَاءِ هو، أي الناس. «وفَعِيلاَء» نحو: كَثِيرَاء في [بزر][(٧)]

---

(١) في ز «للموضعين».
(٢) في ت «فعالى» تحريف.
(٣) في ت «وكسرها».
(٤) في الأصل، ش، ت «المحرم».
(٥) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «نافقاء».
وهي صحيحة، فمعنى الكلمتين واحد تقريباً. جاء في اللسان «قصع، نفق» القَاصِعَاء: «جُحْرٌ يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، وقيل القاصعاء فم جحر اليربوع، أوَّل ما يبتدى في حفره، ومأخذه من القَصْع وهو ضم الشيء على الشيء وقصّع الضب سدَّ باب جحره». والنَّافِقَاء: «جُحْر الضب واليربوع، وقيل النافقاء موضع يُرَقِّقُه اليربوع من جحره، فإذا أُتِيَ من قِبَلِ القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج. والنَّفَقُ سَرَبٌ في الأرض مشتق إلى موضع آخر».
انظر الكتاب ٣: ٦١٨.
(٦) في ز «للتكبير».
(٧) «في بزر» تكملة من ش، هـ ، ز، ك:
وفي ت «في برز» تصحيف.

«وفَعُولاَء» نحو: دَبُوقَاء للعَذِرة[1]، والفاء مفتوحة[2] في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله: «وكَذَا مُطْلَقُ فَاءٍ فَعَلاَء أُخِذَا» ثلاثة أبنية، «فَعَلاَء» بفتح الفاء والعين نحو: جَنَفَاء[3] اسم موضع، «وفُعَلاَء» بضم الفاء وفتح العين نحو: عُشَرَاء للناقة المرضع، «وفِعَلاَء» بكسر الفاء وفتح العين نحو: سِيَرَاء[4] لثوب مخطوط، فهذه سبعة عشر[5] بناء وقد ذكر في الممدودة[6] أبنية أخر[7] وإنما اكتفى بهذه لشهرتها[8]. والضمير في قوله: «لِمَدِّهَا» عائد على ألف التأنيث، و«فَعْلاَء» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، «وأَفْعِلاَء» معطوف على «فَعْلاَء» بحذف العاطف، «ومُثَلَّثَ الْعَيْنِ» حال من «أَفْعِلاَء»، «وفَعْلَلاَء»[9] وما بعدها[10] من الأبنية إلى «فِعَالاَ»، «ومُطْلَق» العين حال من «فَعَالاَ»، «وفَعَلاَء»[11] مبتدأ وخبره «أُخِذَا» ومُطلَق [فاء][12] حال من الضمير المستتر في «أُخِذَا» العائد على «فَعَلاَء»، «وَكَذَا» متعلق بأُخِذَا.

---

(1) في الأصل، ش، ك «للمعذرة».
والمثبت من هـ ، ز، ظ، ت أدق. انظر اللسان «دبق».
(2) في الأصل «مفتوحة».
(3) في هـ ، ز، ت «جفناء» تصحيف.
(4) في هـ ، ز،ك «سيراء بكسر الفاء وفتح العين» وعبارتها أدق.
(5) «عشر» ساقطة من ت.
(6) في ش «للممدودة».
(7) في هـ ، ز، ك أخرى».
(8) وقد ذكرها في شرح الكافية كما صرح بذلك الأشموني.
منها فِيَعْلاَء نحو دِيَكْسَاء لقطعة من الغنم، وبِفَاعِلاء نحو يَنَابِعَاء لمكان وتَفْعُلاَء كتَرْكُضَاءٍ لمشية المتبختر، وفَعْنَالاَء نحو بَرْنَاسَاء بمعنى بَرَاساء وهم الناس، وفَعْنَلاَء نحو برنساء بمعناه أيضاً، وفِعْلِلاء نحو طِرْمِسَاء لليلة المظلمة، وفُنْعُلاَء نحو خُنْفُسَاء، وفُعْلُولاَء نحو مَعْكُوكَاء للشر والجلبة، ومَفِعْلاء نحو مشيحاء للإختلاط وفُعَيْلِياء نحو مُزَيْقِياء لعمرو بن عامر ملك اليمن.
(شرح الاشموني ٤:١٠٤) انظر شرح الكافية ٤:١٧٥٠ ـ ١٧٥٥ .
(9) ما بعد «معطوف» إلى هنا ساقط من ت.
(10) في ز «وما بعدهما» .
(11) في ز «وفعلى» تحريف.
(12) «فاء» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(المقصور والممدود)

(ش) المقصور: هو الاسم[1] الذى حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود[2] هو الإسم الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور وهو قياسى وغير قياسى، وقد أشار إلى الأول فقال[3]: / ٢٤١ أ

(ص) إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ * فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ * ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ[4] ظَاهِرِ

(ش) يعني أنَّ الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل[5] مقصوراً قياساً «فَالجَوَى» مقصور قياسا؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأَسَفْ إذ كل واحد منهما مصدر «فَعِل»[6] بكسر العين، لما علمت من أنَّ مصدر «فَعِل» اللازم المكسور العين «فَعَل»[7] بفتح العين «فَاسْم» فاعل بفعل مضمر يفسره «اسْتَوْجَبَ»، و«مِنْ قَبْلِ» متعلق باستوجب، «وفَتْحاً» مفعول[8] باستوجب، «وذَا نَظِيرٍ» خبر كان، والفاء في قوله: «فَلِنَظِيرِهِ» جواب «إِذَا»، و«المُعَلِّ» نعت لنظيره، «وثُبُوتُ» مبتدأ، وخبره[9] لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

(١) «الإسم» ساقطة من هـ .
(٢) في ظ «الممدودة» تحريف.
(٣) في ز «بقوله».
(٤) في الأصل «بقاس» تحريف.
(٥) في ت «المعل» تحريف.
(٦) في ز «فاعل».
(٧) «فعل» ساقطة من هـ .
(٨) في ت «متعلق».
(٩) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».

(ص) كَفِعْلٍ وفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

(ش) يعني أنَّ «فِعَل»[1] بكسر الفاء و«فُعَل»[1] بضمها جمعين لفِعْلَة وفُعْلَة مقصوران قياساً، فمثال «فِعَل»: لِحْيَة ولِحًى، ونظيره من الصحيح قِرْبَةٌ وقِرَبٌ ومثال «فُعَل» دُمْيَة ودُمًى، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرَب، وغُرْفَةٌ وغُرَفْ، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود[2] فقال:

(ص) وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ[3] * فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

(ش) يعنى أنَّ الاسم الصحيح إذا استحق / الألف قبل آخره[4] فإنَّ نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثَّل لذلك[5] بقوله: ٢٤١ ب

(ص) كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا * بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

(ش) مصدر ارْعَوَى وارْتَأَى ارْعِوَاءٌ وارْتِيَاءٍ؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احمَرَّ احْمِرَاراً، واقْتَدَرَ اقْتِدَاراً.

«ومَا» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، «واسْتَحَقَّ» صلتها[6]، «وَأَلِفْ»[7] مفعول باستحق ووقف عليه[8] بحذف الألف على لغة «ربيعة» «وقَبْلَ» متعلق باستحق، «والمَدُّ» مبتدأ وخبره «عُرِفْ»، «وفِي نَظِيرِهِ» متعلق بعرف، «وَحَتْماً» حال من الضمير فى «عُرِفْ»، وإعراب البيت[9] الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسى من النوعين فقال:

---

(1) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «فعلا».
(2) في ز «الممدودة» تحريف
(3) في ش «ألفا» تحريف.
(4) في الأصل، ش، ك «آخر» تحريف.
(5) في هـ ، ز، ظ، ت «ذلك».
(6) في هـ ، ز، ك «صلتها استحق».
(7) في ز «والألف».
(8) في ش «عليه بالسكون» وعبارتها أدق.
(9) «البيت» ساقطة من هـ ، ز.

(ص) وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا * مَدٌّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

(ش) يعني أنَّ ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة الألف[1] قبل آخره فهو[2] ممدود سماعاً، وقد مثَّل للمقصور «بالْحِجَا»: وهو العقل، وللثانى[3] «بالحِذَا»، وهو النَّعْلُ، وقصره ضرورة «والعَادِمُ» مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، «وبِنَقْلٍ» خبر المبتدأ والتقدير: والعادِمُ النظير ثابت بنقل [وذَا قَصْرٍ][4] «وذَا مَدٌّ» حالان من الضمير المستتر في / الخبر، ثم قال: ٢٤٢ ب

(ص) وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ * عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(ش) يعني أنَّ النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٠٩ - لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا * بَيْنَ السَّمَا وَالأَرْضِ ذَاتَ عِقَاصِ[5]

ومن مد المقصور قوله:

٢١٠ - وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَالِ[6]
تَعَاقُبُ الإِهْلاَلِ بَعْدَ الإِهْلاَلِ

---

(١) في ت «ألف».
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «فهو أيضاً» وعبارتها أدق.
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «والثانى».
(٤) «وذَا قَصْرٍ» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٥) لم أعثر على قائله، كما أنه لم يرد في كتب اللغة والنحو.
وقد يكون الشاهد الوحيد الذى انفرد به المكودى من بين شروح الألفية العَقْصُ: ضَرْبٌ مِنَ الضَّفْرِ وهو أن تَلْوِى الخصلة من الشعر ثم تعقد، جمعها عِقَاصٌ وعِقَصٌ وعَقَائِصُ.
(٦) الرجز للعجاج بن رؤبة. انظر ديوانه ١٢٧، واللسان «بلا». وشرح الأشمونى ٤ : ١١٠، ومعجم شواهد النحو ٢٢٨، روى الشطر الثانى في اللسان «كَرُّ اللَّيَالِى وَانْتِقالُ الأَحْوَالِ» وكذلك في معجم شواهد النحو. السِّرْبَال: القميص والدِّرْع.

«وقَصْرُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول[1]، «ومُجْمَعٌ» خبر المبتدأ، «وَعَلَيْهِ» متعلق بمجمع، «واضْطِرَاراً» مفعول له، وهو تعليل القصر «والْعَكْسُ» مبتدأ، وخبره[2] «يَقَعُ»، «وبِخُلْفِ» متعلق بيقع.

****

(1) في ش، ز «إلى المفعول».
(2) في هـ ، ز «خبره».

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا)

(ش) إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه. وبدأ بتثنية المقصور[1] فقال:

(ص) آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا * إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

(ش) يعني أنَّ الألف الرابعة فما فوق تنقلب[2] في التثنية «ياء»، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: مَلْهَى، والخامسة نحو: مُنْتَمَى[3]، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى. فتقول[4] فيها: مَلْهَيَانِ وَمُنْتَمَيَانِ[5] ومُسْتَدْعَيَانِ، «وآخِرَ» مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله، «والهاء» في اجعله مفعول أول، «ويا» مفعول ثان، «وتُثَنِّى» في موضع / النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف ٢٤٢/ب محذوف تقديره: تثنيه، «وَإِنْ كَانَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم[6] عليه وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل. أشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى

(ش) الإشارة كقوله: «كَذَا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها «ياء» يعني أن ما كانت[7] فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء،

---

[1] في ش «وقد أشار إلى تثنية المقصور».
[2] في ش، ك «تقلب».
[3] في هـ ، ز، ظ، ت ز«مستى».
[4] في ظ «فتثنيتهما».
[5] في هـ ، ز، ظ، ت «ومسميان».
[6] في هـ ، ز، ظ، ك، ت «ما قبله».
[7] في هـ ، ز «ما كان».

والألف الثالثة المجهولة المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن «ياء» فَتًى وفَتَيَانِ، ومثال المجهولة التي سمعت[1] فيها الامالة «مَتَى» مُسَمًّى بها فتقول في تثنيتها[2]: مَتَيَان.

وفُهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثُلاثى لا تنقلب[3] أَلِفُه يَاءً بل وَاواً[4] إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال[5]:

(ص) فِى غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ * ...

(ش) أي[6] في غير ذَا من الثلاثى تنقلب[7] الألف واواً. وذا إشارة إلى جميع ما تُقلب[8] الألف فيه ياء، وشمل قوله: «فِى غَيْرِ ذَا» المنقلبة عن واو نحو: رَجَا ورَجَوَان، والمجهولة نحو: إِذَا[9] وَعَلَى مُسَمًّى بهما. ثم قال:

(ص) ... * وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

(ش) أي وأول[10] هذه الأحرف[11] المنقلبة عن الألف الذي قَدْ أُلِفَ

(1) في ظ «سمع».
(2) في الأصل «بتثنيتها».
(3) في ش، هـ ، ز، ك «لا تقلب».
(4) في ظ «بل واو».
(5) في ز «في قوله»
وفي ك «ثم قال».
(6) في ز «يعنى».
(7) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «تقلب».
(8) في ش، ظ «ما انقلبت».
(9) في ز «لدى» تقول في تثنيته: لَدَيَان.
تقول في تثنية «إِذَا» إِذَوَان.
وكذلك «إلى» فتقول في تثنيته «إِلَوَان».
وإن كان قلب ألفه ياء أولى من الواو أي: «إِلَيَانِ»
وتقول في تثنية «عَلَى» «عَلَيَان، وعَلَوَان».
في «على، وإلى» ثنيا بالياء لإنقلاب ألفهما ياء مع الضمير وبالواو لأنَّ الألف فيهما أصلية غير مبدلة.
(10) في هـ ، ز «أول».
(11) في الأصل، ظ «الألف» خطأ من الناسخ.

قَبْل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع «وياء ونون» في الجر والنصب وقوله: «كَذَا الَّذِى»، «الَّذِى»[١] مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله / «الْيَا أَصْلُهُ»، وخبره «كَذَا»، والجامد معطوف على «الَّذِى». «والَّذِى ٢٤٣ أ
أُمِيلَ» صفة للجامد، «وفِى غَيْرٍ» متعلق بتُقْلَب، و«وَاوًا» مفعول ثان بتقلب، «والأَلِفْ» هو المفعول الأول، «ومَا» مفعول ثان بأَوْلِهَا. ومفعوله الأول «ها» وصلته[٢] «مَا كَانَ» «وقَدْ أُلِفْ» في موضع خبر كان، «وقَبْلُ» متعلق بألف.

ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

(ص) وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا * ...

(ش) يعني أنَّ ما ألفه للتأنيث نحو: صَحْراء وصَحْرَاوَان، وحَمْرَاء وحَمْرَاوَان تُقلب فيه «الهمزة» «واوًا» في التثنية[٣] وقوله:

(ص) ... * وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ... * ...

(ش) يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً، وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو: «عِلْبَاء» منقلبة[٤] عن أصل، وشمل المنقلبة عن واو نحو: «كِسَاءٍ»، والمنقلبة عن ياء نحو: حَيَاء[٥] فتقول: عِلْبَاوَان وعِلْبَاءَان وكِسَاوَان وكِسَاءَان وحَيَاوَان[٦] وحَيَاءَان، ولم يبق من أنواع الممدود[٧] غير ما همزته أصلية، وقد أشار إلى حكمها بقوله:

---

(١) «الذى» ساقطة من ز، ت.
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «وصلة» تحريف.
(٣) في ش، هـ ، ز، ك «يعنى أنَّ ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب همزته واواً في التثنية فتقول صحراوان وحمراوان» وعبارتها هنا أدق وأحسن.
(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «أو منقلبة».
(٥) «كساء»، و«حساء» همزتهما بدل من أصل؛ لأن أصل كساء كساو. وأصل حياء حياى. وقعت الواو والياء فيهما إثر ألف زائدة فقُلبت همزة.
(٦) في هـ «حيوان» تحريف.
(٧) في هـ ، ز «الممدودة».

(ص) ... وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ * صَحِّحْ ...

(ش) وذلك نحو: «قُرَّاء ووُضَّاء[1]» فتقول في تثنيتهما قُرَّاءَانِ ووُضَّاءَانِ[2] ثم قال:

(ص) ... * ... وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

(ش) يعنى أنَّ ما أتى على خلاف ما ذُكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع. أي لا يُقاس عليه فمما[3] شذ في تثنية المقصور قولهم: مِذْرَوَان[4] بقلب الألف الرابعة واواً، وخَوْزَلاَنِ[5] محذوف[6] الألف ورِضَيَان[7] / فِي تثنية رضًا[7] بقلب الألف ياء وأصلها واو، ومما شَذَّ في تثنية ٢٤٣ ب
الممدود حَمْرَايَان والأصل حَمْرَاوَان[8]. «ومَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء «وثُنِّيَا» فى موضع خبر «ما»، وبواو متعلق بـ «ثُنِّيَا»[9]، «ونَحْوُ عِلْبَاءٍ» مبتدأ، «وكِسَاءٍ وَحَيَا» معطوفان على علباء بحذف العاطف[10]، وقصر «حَيَا» ضرورة، وخبر المبتدأ «بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ»، و«غَيْرَ» مفعول مقدم بصحح، «ومَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «شَذَّ» وخبرها «قُصِرْ»، «وعَلَى نَقْلٍ» متعلق بقُصِرَ، ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ص) وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى * حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «ووضاء» وهو صحيح والوضاء الوضيء الوجه.
(2) في هـ ، ز، ظ، ت «ووضاءان» وهو صحيح.
(3) في ظ «فما».
(4) الأصل: مذريان على القياس مثنى مذرى، وهو الجانب من كل شيء.
(5) خوزلان في خَوْزَلَى وهي المشية التي فيها تبختر وتثاقل. والقياس خَوْزَلَيَان.
(6) في هـ ، ز، ت «بحذف».
(7) في ز «ووضيان»، و«وضا».
(8) في ش «ومما شذ في تثنية الممدود حمرايان بالياء وعاشوران بحذفها» عبارتها أكمل.
وفي هـ ، ز، ك «ومما شذ في تثنية الممدود إقرار همزة التأنيث كقولهم حمرايان بالياء وعاشوران».
(9) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بثنى» تحريف.
(10) في ز «الفاعط» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا جمعت الاسم[1] المقصور الجمع[2] الذى على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به وهو الألف، وسبب حذفها التقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل[3] عليها[4]، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ * ...

(ش) فتقول في نحو: مُوسَى ومُصْطَفَى مُوسَوْن ومُصْطَفُون رفعاً ومُوسَيْنِ ومُصْطَفَيْنِ نصباً وجراً: «ومِنَ الْمَقْصُور» «وفِى جَمْع» متعلقان «باحْذِفْ»، «وعَلَى حَدٍّ» في موضع الصفة لجمع، «ومَا» مفعول[5] باحذف وهي موصولة واقعة على ألف المقصور[6] وصلتها «تَكَمَّلاَ»[7]، «والهاء» في «بِهِ» عائدة على الموصول / والضمير المستتر في «تَكَمَّلاَ» عائد على المقصور. ثم انتقل ٢٤٤ أ
إلى جمع المقصور جمع[8] المؤنث السالم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

فَالألف اقلب قلبها في التثنية[9] * ...

---

(1) «الإسم» ساقطة من هـ .
وفي ز «يعنى أذا اجتمع الإسم المقصور».
(2) «الجمع» ساقطة من ز.
(3) في هـ ، ز «تدل».
(4) في ظ «عليه».
(5) في ز «وما منصوبة».
(6) في ز «على الألف المقصورة».
(7) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وصلتها تكملاً وبه متعلق بتكملا».
(8) في ش، هـ ، ز، ك «في جمع».
(9) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «زيادة بعد بيت الألفية»
«الهاء في جمعته عائدة على المقصور، أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في التثنية» الزيادة هنا تُفيد.

(ش) ففُهم منه أنها إذا كانت رابعةٍ فصاعداً، أو ثالثة منقلبة عن ياء، أو مجهولة سُمعت إمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة[1] لم[2] يُسمع إمالتها قُلبت واواً[3]، فإن كان آخر الاسم[4] المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(ش) يعني أنَّ ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء، لئلا يجمع بين تَاءَيْ التأنيث[5] فتقول في فتاة وقناة: فَتَيَات وقَنَوَات. «وإِنْ جمعته»[6] شرط، «وبتَاء» متعلق بجمعته[7]، والفاء جواب الشرط[8]، و«الأَلِف» مفعول مقدم «باقْلِبْ» «وقَلْبَهَا» مصدر مضاف إلى المفعول، «وفِى التَّثْنِيَهْ» متعلق بالمصدر، «وتَاءَ» مفعول أول «بَأَلْزِمَنَّ»، «وتَنْحِيَه» مفعول ثان، ثم قال:

(ص) وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْماً أَنِلْ * إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ[9] بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا * ...

(ش) يعني أنَّ ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه في الحركة، فتُفتح عينه إن كانت الفاء

---

[1] ما بعد «مجهولة» إلى هنا ساقط من ك.
[2] في ظ «ولم».
[3] من أمثلة ذلك: حُبْلَيَات، ومُسْتَدْعَيَات، وفَتَيَات، ومُنْيَات، وعَصَوات.
[4] «الإسم» ساقطة من هـ .
[5] في هـ ، ز «تاء التأنيث وتاء الجمع».
[6] في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
[7] في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بجمعت» وما أثبت أدق كما في هـ ، ز والألفية.
[8] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِى التَّثْنِيَهْ»
[9] في الأصل «فاؤه» تحريف.

مفتوحة، وتُضَم إن كانت مضمومة، وتُكْسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة.

الأول: / أن يكون سالم العين. واحترز به من شيئين. أحدهما المضعف نحو: «جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة»، والآخر المعتل العين، وشمل ما عينه ألف نحو: «دَارَ»، وما أوله مضموم نحو: «سُورة»، وما أوله مكسور نحو: دِيْمَة[1]، وما أوله مفتوح نحو: جَوْزَه وبَيْضَه فلا يتبع شيء[2] من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإنَّ فيه لغتين على ما سيذكره[3]. ٢٤٤ ب

الثاني: أن يكون ثلاثياً. واحترز به من الزائد على[4] الثلاثة[5] فلا يغير[6].

الثالث: أن يكون اسماً. واحترز به من الصفة نحو: صَعْبَة وسَهْلَة فإنه لا يتبع. وهذه الشروط[7] الثلاثة مفهومة من قوله: «والسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْماً».

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من المحرك العين نحو: سَمُرَه

الخامس: أن يكون مؤنثاً. واحترز به من نحو: بَكْر فإنه لا يجمع بالألف

---

(١) الدِّيْمَة: «المطر الذى ليس فيه رعدٌ ولا برق، والجمع دِيَمٌ. وفي حديث عائشة رضي الله عنها، وسُئِلَتْ عن عمل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبادته فقالت: كان عَمَلُهُ دِيمَةً، والديمة المطر الدائم في سكون» اللسان «ديم».

(٢) في ظ «في شيء».

(٣) في هـ ، ز، ت «ما سيذكر».

(٤) «الزائد على» ساقط من ظ.

(٥) في هـ ، ز «الثلاثة نحو حَيْتَل» ذُكر هنا مثال على الزائد.
وفي ك الثلاثة نحو زينب ذكر هنا مثال على الزائد.

(٦) غير الثلاثى نحو جَعْفَر، تقول في جمعه: جَعْفَرَات تبقى حركة العين دون تغيير.

(٧) «الشروط» ساقط من ظ.

والتاء، وهذان[1] الشرطان مفهومان من قوله: «إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً

بَدَا» ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار

بقوله:

(ص) ... * مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

(ش) وفُهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو: قَصْعَة وسِدْرَة وغُرْفَة، وثلاثة مجردة نحو: دَعْد وهِنْد وجُمْل. فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول: قَصَعَات وسِدِرَات[2] وغُرُفَات ودَعَدَات وهِنِدَات[3] وجُمُلاَت، «والسَّالِمَ» مفعول / بفعل مضمر يفسره «أَنِلْ» وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى[4]. «والثُّلاَثِيَّ» نعت للسالم، «واسْماً» حال من «الثُّلاَثِيَّ» أو من «السَّالِمَ»، «وإِتْبَاعَ» مفعول «بأَنِلْ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وفَاءَهُ» مفعول ثان بإِتْبَاعَ[5]، «وبِمَا» متعلق بإِتْبَاعَ، «وإِنْ» شرط، «وسَاكِنَ الْعَيْنِ ومُؤَنَّثاً» حالان من الضمير المستتر في «بَدَا» العائد على «اسما[6]» وكذلك» مُخْتَتَماً ومُجَرَّدَا حالان أيضاً من «اسما»[7]. ٢٤٥/أ

ثم اعلم أنَّ المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا[8] الإتباع كما ذُكر. وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله:

---

(1) في ظ «وهذه» تحريف.
(2) «وسدرات» ساقطة من ت.
وفي ظ «وهندات».
(3) «وهندات» ساقطة من ظ.
(4) «معنى» ساقطة من ظ، ك، ت.
(5) مابعد «وإتباع» إلى هنا ساقط من ت.
(6) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «اسم» وما أثبتُّ أدق كما في ز والألفية.
(7) في ز «من الضمير المستتر في بدا».
وفي ت «من الضمير اسم».
(8) «إلا» ساقطة من ك.

(ص) وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ[1] قَدْ رَوَوْا

(ش) يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتباع وهما السكون والفتح، وشمل التالى غير الفتح، التالى الضم نحو: «غُرْفَة» والتَّالى الكسر نحو: «هِنْد»، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتباع كما سبق، والسكون والفتح فتقول: غُرُفَات بالضم إتباعاً لحركة الفاء، وغُرْفَات بالسكون تخفيفاً، وَغُرَفَات بالفتح تخفيفاً أيضاً وفى نحو: هِنْد هِنِدَات بالكسر اتباعاً وهِنْدات بالسكون، وهِنَدَات بالفتح، وكذلك في[2] سائرها، وفُهِم منه أنَّ التالى الفتح لا يجوز فيه، إلا الإتباع
٢٤٥ ب كما سبق. «والتَّالِيَ» / مفعول «سَكِّن»[3] وهوَ اسم فاعل، ويجوز ضبط «غَيْر» بالفتح على أنه مفعول بالتَّالِي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التَّالِيَ، «وأَوْ[4] خَفِّفْهُ» معطوف على «سَكِّنْ»، و«بِالْفَتْح» متعلق بخفف، و«كُلاًّ» منصوب «برَوَوْا».

ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين: ما كان على «فِعْلَة» بكسر الفاء ولامُه وَاوٌ أو على[5] «فُعْلة» بضم الفاء ولامه ياء فقال:

(ص) وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ * وَزُبْيَةٍ[6] ...

---

(١) في الأصل «وكلاً» تحريف.
(٢) «في» ساقطة من ت.
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «بسكن».
(٤) في الأصل «أو خففه».
(٥) في ت «وعلى».
(٦) زُبْيَة: الزُّبْيَة: هي الرابية التي لا يعلوها الماء، وجمعها الزُّبَى
والزُّبْيَة: حفرة يَشْتَتِر فيها الصائد.
والزُّبْيَة: حَفِيرَةٌ يُشْتَوَى فيها.
ومنه قولهم: بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَى.
انظر اللسان «زبى»، والكتاب ٣: ٥٨.

(ش) يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع، فلا يُقال في ذِرْوَة ذِرِوَات، ولا[1] في زُبْيَة زُبُيَات لثقل الواو بعد الكسرة، والياء بعد الضمة[2]، ثم نبه على أنه قد سُمع في «فِعْلة» بكسر الفاء مما لامه واوٌ الإتباع شذوذاً فقال:

(ص) ... * ... وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

(ش) يعني شذ كسر جمع[3] «جِرْوَهْ»[4]، والضمير في «وَمَنَعُوا»[5] عائد على العرب «وإِتْبَاعَ» مفعول «بمَنَعُوا» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وزُبْيَةٍ» معطوف على «ذِرْوَة» «وكَسْرُ» فاعل بشَذَّ، «وجِرْوَة» مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير[6]: إتباع جمع نحو ذروة. ثم قال:

(ص) وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا * قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

(ش) يعني أنَّ ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر، كقول بعضهم: في كَهْلَة كَهَلَات، وحقه الاسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز:

٢١١ - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[7]

فسكن زَفْرَاتِهَا[8] وحقه الفتح؛ لأنه اسم، وإما لغة/ قوم من العرب في فتح ٢٤٦ أ

[1] في ز «ولا يُقال».
[2] في ز «لثقل الياء بعد الضمة والواو بعد الكسرة» تقديم وتأخير.
[3] «جمع» ساقطة من ك، ت.
[4] فلا يُقال في جمعها جِرِوات على الإتباع؛ لأن حقه الإسكان.
[5] في ز، ظ «منعوا».
[6] في هـ، ز، ظ، ت «والتقدير».
[7] لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر في اللسان «زفر»، والخصائص ٣١٦:١. وشرح المفصل ٢٩:٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٨٠٣:٤. وشرح الأشموني ٣١٢:٣ / ١١٨:٤ ومعجم شواهد العربية ٤٥٣:١
[8] في ظ «زفرات».

جمع نحو: بَيْضَة وجَوْزَة فيقولون: جَوَزَات وبَيَضَات بالفتح وهي لغة «هذيل». قال شاعرهم:

٢١٢ ـ أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ[١]

«وغَيْرُ» مبتدأ، «ومَا» موصولة وصلتها «قَدَّمْتُهُ»، والهاء عائدة على «ما» وخبر المبتدأ «نَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى».

[فقد توسط المبتدأ بين الأخبار. والتقدير: غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس] [٢].



---

[١] نسب لشاعر من هذيل، ولم يرد في ديوان الهذليين.
انظر الخصائص ٣:١٨٤، وشرح المفصل ٥:٣٠، وشرح الكافية لابن مالك ٤:١٨٠٤، وشرح الشواهد للعيني ٤:١١٨ وشرح التصريح ٢:٢٩٩، والخزانة ٣:٤٢٩.
رائح: الذي يسير ليلاً.
متأوب: الذي يسير نهاراً.
رفيق بمسح المنكبين : أي العالم بتحريك المنكبين في السير.
سبوح: الذي يمد يده في الجري.
والمعنى ان جَمَلَه في سرعة سيره كالظَّليم ـ ذكر النعام ـ الذي له بيضات يسير مسرعاً ليلاً ليصل اليها

[٢] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(جمع التكسير)

(ش) إنما سُمي جمع التكسير لتغير[1] بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير[2] ومقابله جمع السالم، ثم إنَّ جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ * ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

(ش) يعني أنَّ هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في البيت[3] تدل على جمع القلة، وهو من ثلاثة إلى عشرة[4] نحو: أَغْرِبَة[5] وأَفْلُس وفِتْيَة وأَجْمَال، وفُهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة، وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له[6]، وستأتي أمثلتها في أثناء الباب.

«وأَفْعِلَةٌ» مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جُمُوعُ قِلَّة».

---

(1) في ز، ظ، ت «لتغيير» وما أثبتّ هو الصواب، لأنَّ (التَّغيُّر) مصدر (تغيَّر)، و(التغيير) مصدر (غيَّر) فالأول لازم، والثاني متعد.

(2) في ز «التفسير» قال المرادى «قسّم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنْو وصِنْوان، أو بنقص كتُخَمة وتُخَم أو تبديل شكل نحو أَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رَجُل ورِجَال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِيب وقُضُب أو بهنّ كغُلام وغِلْمان، شرح المرادى ٥:٣٣.

(3) في ش «في هذا البيت.

(4) في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨ «فجمع القلة مدوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلى العشرة».

(5) في ش «أَرْغِفَة» وهي صواب أيضاً

(6) في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨ «وجمع الكثرة مدوله بطريق الحقيقة وما فوق العشرة إلى غير نهاية». انظر شرح المرادى ٥:٣٤.

ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة[1] وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِى * كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِى

(ش) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة[2]: رِجْل وأَرْجُل، وعُنُق وأَعْنَاق وفُؤَاد وأَفْئِدَة.

ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة / رَجُل ورِجَال، وقَلْب وقُلُوب، ٢٤٦ ب
وصَفَاة وصُفِيّ. والصَّفَاة الصخرة الملساء. وأصل: صفى صُفُوى فقُلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها.

«وبَعْضُ ذِى» مبتدأ، والإشارة بذى إلى جموع القلة «ويَفِى» خبر المبتدأ، «وبِكَثْرَة» متعلق بيفى، و«وَضْعاً» منصوب على إسقاط الجار[3] أي بوضع، ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما[4] يستحق.

ثم اعلم أنَّ اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا[5]

---

[1] في بعض شروح الألفية: وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة».
وقد شرط المرادى لذلك وجود قرينة مجازاً نحو «ثلاثة قروء».
انظر شرح ابن الناظم ٧٦٨، وشرح المرادى ٥:٣٦.

[2] في ز «الكثرة نحو». وفي ت «الكثرة مجاز».

[3] في ش «إسقاط الخافض».

[4] قال الملوى في حاشيته على المكودى ص ١٩٨:
«قوله: وضعاً يفى قال ابن غازى الظاهر خروج الإستعمال عن كلامه لقوله: وَضْعاً، وقال أبو اسحق: الوضعى عنده على وجهين: وضعى حقيقية نبه عليه بالصفي، لأنَّ الفارسى وغيره حكوا في جمع الصفاة اصفاء وصفي، ولكن اصفاء في غاية الندور فكأنه لم يوضع اهـ . وحقيقي الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمالى أن تكون العرب وضعتهما معاً ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبى»

[5] في ز «ثم يقولون».
وفي ك، ت «ثم يقولوا».

يجمع على كذا وعلى كذا[1]، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا[2] ولكل وجه.

وبدأ بـ (أَفْعُلٍ) فقال:

(ص) لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ * وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

(ش) فذكر أن أَفْعُلاً[3] يطرد في نوعين:

الأول: «فَعْل» بشرطين أحدهما: أن يكون اسماً نحو: فَلْس وأَفْلُس، واحترز به من الوصف نحو صَعْب[4].

الثاني: أن يكون صحيح العين. واحترز به من المعتل العين[5] نحو: جَوْن[6].

وشمل الصحيح كما مثل، والمعتل الفاء نحو: وَجْه وأَوْجُه، والمعتل اللام نحو: دَلْو وأَدْلٍ وظَبْي وأَظْبٍ.

والثاني[7]: الرباعي. لكن بشروط ذكرها في قوله:

(ص) إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي * مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

---

(1) هذا أحد طريقى الكلام على جمع التكسير، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. والطريق الثانى وهو طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلا (أفعل) يطرد في كذا ويحفظ في كذا».
انظر شرح المرادى ٥: ٣٦، ٣٧.

(2) نسب إلى ابن السراج أنه أول من سلك هذا الطريق، وتبعه المصنف، وهو صحيح.
انظر الأصول في النحو ٢: ٤٣٠ وما بعدها.

(3) في ش، هـ ، ز، ك «أفعل» وما أثبتٌ هو الصواب.

(4) في ت «ضعب وضخم».
في شرح المرادى ٥: ٣٧ «وندر (أَعْبُدٌ) في (عَبْد)، لأنه صفة وسهله غلبة الإسمية».
انظر شرح ابن الناظم ٧٦٩.

(5) «العين» ساقطة من هـ ، ز.

(6) ما ورد من معتل العين على هذا الجمع كـ «أَعْيُن أَثْوُب» حمله بعض الشراح على الشذوذ، والبعض الآخر على الندرة.
انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦٩، وشرح المرادى ٥: ٣٧.

(7) الصواب أن يقوله: والنوع الثانى خوف الإلتباس.

(ش) فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً. وفُهم ذلك من قوله[1]: «وَلِلرُّبَاعِي اسْماً»، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ» الثلاثة الشروط / الباقية. ٢٤٧/أ

الاول[2]: أن يكون مؤنثاً، لأنَّ العَنَاق مؤنث، وهو[3] أُنْثَى الجَدْى واحترز به من المذكر نحو: حمار[4].

وأن[5] يكون ثالثه مدة، واحترز به من نحو: خِنْصِر[6].

وأن[7] يكون غير مختتم بتاء التأنيث، واحترز به من نحو رِسَالَة وسَحَابَة، وفُهم من تمثيله «بِالذِّرَاعِ والعَنَاق» أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو: عُقَاب فتقول: ذِرَاع وأَذْرُع، وعَنَاق وأَعْنُق، وعُقَاب وأَعْقُب.

وفُهم من إطلاقه في المد في قوله: «مَدٌّ»[8] أنه لا يشترط كونه ألفا، بل يكون غير ألف نحو: يَمِين وأَيْمُن [وشذ من المذكر شِهَاب وأَشْهُب

---

(١) أي في بيت الألفية المذكور قبل هذا البيت.
(٢) وهو الشرط الثاني.
(٣) في هـ ، ز «وهى».
(٤) في ظ «كالحمار» وهو سهو واضح.
(٥) الصواب والثاني أن ...
(٦) خِنْصِر: جاء في اللسان «خنصر» (في كتاب سيبويه: الخِنْصِرُ بكسر الخاء والصاد، والخِنْصَر: الإصبع الصغرى، وقيل الوسطى، والجمع خَنَاصر، قال سيبويه: ولا يجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير ولها نظائر نحو فِرْسِن وفَراسن».
(٧) الصواب والثالث أن...
(٨) في الأصل «ومد».
في ك «في مد».

وغُرَاب وأَغْرُب][1] وفُهم من قوله[2]: «وَعَدِّ ٱلأَحْرُفِ» الشرط الرابع.

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ * مِنَ الثُّلاَثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

(ش) فذكر[3] أنَّ أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي «ليس» على فَعْل مما هو صحيح العين، وذلك ما لا يطَّرد[4] فيه «أَفْعُل» فشمل غير فَعْل من الثلاثي وذلك تسعة[5] أوزان نحو: جَمَل وأَجْمَال، وعُنُق وأَعْنَاق، وضِلَع وأَضْلاَع، وكَتِف وأَكْتَاف وإِبِل وآبَال، وعِدْل وأَعْدَال، وقُفْل وأَقْفَال [وعضُد وأَعْضَاد][6].

وشمل أيضاً ما كان على فَعْل معتل العين نحو: ثَوْب وأَثْوَاب، واحترز بقوله «اسماً» من الصفة نحو: بَطَل[7] وبِلِزّ[8] ونحوهما، فإنها لا تجمع على «أَفْعَال»، ولما دخل في هذا القانون «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه[9] غير «أَفْعَال» نبّه عليه بقوله:

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ت.
وفي هـ ، ز، ك «وأيمن ولهذا شذ من المذكر شِهَاب، وأَشْهُبٌ، وغُرَابٌ، وأَغْرُبٌ».

(2) «قوله» ساقطة من ش

(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «يعنى».

(4) في الأصل وبقية النسخ ما يطرد، وما أثبتُّ أصح وأولى.

(5) في ش، ظ، ك «سبعة» وما أثبتُّ أولى وأصح.

(6) «عضد وأعضاد» تكملة من هـ ، ز، ك.
وفي هـ ، ز، ك «وعِدْل وأَعْدَال وعَضُد وأَعْضَاد ورِطْل وأَرْطَال وقُفْل وأَقْفَال».
وفي ش «وقفل وأقفال ورِطْل وأرطال
وذلك خلط بين النسخ، والصواب أنها تسعة أوزان كما أثبتُّ وكما ورد في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨، وشرح المرادى ٥: ٣٨، ٣٩.

(7) وفي هـ «بطل وأبطال».

(8) «وبلز» ساقط من هـ ، ز.
بلز: «إمرأة بِلِزٌ وبِلِزٌّ: ضخمة مكتنزة، والبِلِزُّ: الرجل القصير». اللسان «بلز».

(9) في ز «وكان الغالب فيه أن يكون جمعه على غير».

(ص) وَغَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلاَنُ * فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ[1]

(ش) / يعنى أن الغالب في فُعَل نحو: صُرَد أن يجيء جمعه على فِعْلاَن[2] بكسر الفاء نحو: صُرَد وصِرْدَان لطائر[3]، وجُرَذ وجِرْذَان للفأر[4]، وفُهم من قوله: «غَالِباً» أنه قد[5] يجيء على «أَفْعَال»[6] ومنه قولهم: رُطَبٌ وأَرْطَاب. «وغَيْرٌ» مبتدأ، «وما» موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين، «وأَفْعُل»[7] مبتدأ خبره[8] «مُطَّرِد»، «وفِيهِ» متعلق بمطرد، والجملة صلة «ما» وكذلك «مِنَ الثُّلاَثِي»، «واسْماً» حال من الموصول، «ويَرِدْ» في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير، «وبأَفْعَالٍ» متعلق بيرد، «وفِعْلاَنُ» فاعل «بأَغنى» والضمير فيه عائد على العرب، «وفِي» متعلق بأغناهم. ثم قال: ٢٤٧/ب

(ص) فِي اسْمٍ[9] مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ * ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ[10]

(ش) يعني أنَّ «أَفْعِلَة» يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعى[11] بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو: جَوَاد، وبالمذكر من المؤنث نحو: عَنَاق فإنه يجمع على «أَفْعُل» كما تقدم، وشمل قوله: «بِمَدٍّ ثَالِثٍ» ما كانت[12]

= وفي ك «وكان الغالب فى جمعه أن يكون على غير». وعبارتهما أكمل.

[1] «صردان» مطموسة وغير واضحة في ظ.

[2] في ز «نحو صردان أن يكون على فعلان جمعه» العبارة مضطربة.

[3] في ك «للطائر».

[4] في ز «للفأرة».

[5] «قد» ساقطة من ظ.

[6] في ش، هـ ، ظ، ك، ت «على أفعال قليلا» وعبارتها أكمل.
وفي ز «على أفعال قليل».

[7] في ظ «وأفعال» تحريف.

[8] في ش، ك «وخبره».

[9] في الأصل، هـ ، ت «لاسم» تحريف.

[10] في ز «قد اطرد» تحريف.

[11] في هـ ، ز، ظ «رباعى مذكر» تقديم وتأخير.

[12] في الأصل، ظ «ما كان».

مدته ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: قَذَال وأَقْذِلَة، ورَغِيف وأَرْغِفَة، وعَمُود وأَعْمِدَة.

ثم قال:

(ص) وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ[1] * مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلاَلِ

(ش) يعني أنَّ «أَفْعِلة» يلزم في هذين البناءين مفتوحي الفاء ومكسورها[2] إذا كانا مضعفين أو معتلين، مثال المضعف فيهما: بِتَات وأَبِتَّة[3]، وزِمَام وأَزِمَّة[4]. ومثال المعتل: قَبَاءٍ وأَقْبِيَة، وفِنَاءٍ وأَفْنِيَة، ومعنى اللزوم / فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفُهم منه أن[5] ما ليس ٢٤٨/أ بمضاعف[6] ولا معتل يتجاوز[7] فيه هذا[8] الجمع وسيأتي. «وأَفْعِلَةٌ» مبتدأ وخبره «اطَّرَدْ»[9] ول «اسْمٍ وَعَنْهُم»[10] متعلقان باطَّرَدْ[11]، «وبِمَدٍّ» في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر لاسم، «واطَّرَدْ»[11] في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: لاسم رباعى أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في «أَلْزِمْهُ» عائد على وزن[12] «أَفْعِلَة» وفى «فَعَال» متعلق بالْزَمْهُ. ثم قال:

---

(١) في ز «أو فعالى» تحريف

(٢) في ت «أو مكسورها».

(٣) في ز «بنان وأبنية».

(٤) في ز «وزمة» تحريف.

(٥) في ش، ظ «أنه» تحريف.

(٦) في هـ «بمضعف».

وفي ك «بمضاف» تحريف.

(٧) في هـ «أنه يتجاوز». وفي ز «فلا يجوز».

(٨) في ظ «هذه الصفة» تحريف.

(٩) في هـ «اضطرد».

(١٠) في ظ «وعنهم ولاسم» تقديم وتأخير.

(١١) في هـ «باضطرد»، «واضطرد».

(١٢) «وزن» ساقطة من ش.

(ص) فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين وهو مطَّرد في «أَفْعَل» المقابل لفَعْلاَء، وفَعْلاَءِ[1] المقابلة لأَفْعَل نحو: أَحْمَر وحَمْرَاء فتقول: فيهما معاً حُمْرٌ، وفُهم من قوله: «لِنَحْوِ» أنَّ ذلك الجمع[2] مُطَّرد أيضاً في «أَفْعَل» الذى ليس له «فَعْلاَء»[3] لمانع في الخلقة نحو: رَجُلٌ أَكْمَر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عَفْلاَء للمرأة التى يخرج من قبلها شيء شبيه بالأُدْرة[4] تقول: رجال كُمْرٌ، ونساء عُفْلٌ. و«فُعْلٌ» مبتدأ وخبره «لِنَحْوِ» ثم قال:

(ص) ... * وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

(ش) من أمثلة القلة «فِعْلَة» بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد فى شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: «فَعِيل» نحو: صَبِي وصِبْيَة، «وفَعَل» نحو: فَتًى وفِتْيَة، «وفَعْل» / نحو: شَيْخ وشِيْخَة، و«فُعَال» ٢٤٨ ب
نحو: غُلاَم وغِلْمَة، «وفَعَال» نحو: غَزَال وغِزْلَة، «وفَعِل»[5] نحو: ثَنِي وثِنْيَة[6]. ومعنى قوله: «بِنَقْلٍ يُدْرَى» أنه غير مُطَّرد في وزن وإنما بابه النقل أي[7] السماع «وفِعْلَةٌ» مبتدأ، وخبره «يُدْرَى» «وبِنَقْلٍ» متعلق بيُدْرَى، «وجَمْعاً» مفعول ثان بيُدْرَى» والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فِعْلَة. ثم قال:

---

(١) في هـ «لفعلى وفعلى» تحريف.
(٢) «الجمع» ساقطة من هـ .
(٣) في هـ «فعلى» تحريف.
(٤) في الأصل، ك، «بالأذرية» تحريف. وفي ش «كالأدرة».
(٥) في ت «وفعيل» تحريف.
(٦) في ش زيادة «ثنى وثنية على وزن عَدِى حكاه الفارسى. والثنى هو الثانى في السيادة «الزيادة قد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً من الناسخ. وهي تفيد.
(٧) «النقل أي» ساقطة من هـ .

(ص) وَفُعُلٌ لاِسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَد * قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُلٌ» بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحة، واحترز باسم من الصفة[1] فإنها لا تجمع على «فُعُل» وفُهم من إطلاقه فى قوله[2]: «اسم» أنَّ ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: قَذَال وقُذُل، وأَتَان وأُتُن[3]. وفُهم أيضاً من إطلاقه في قوله: «بِمَدّ» أنَّ المد يكون ألفاً نحو: قَذَال وقُذُل، وياء نحو: قَضِيب وقُضُب، وواواً[4] نحو: عَمُود وعُمُد[5] وفُهم من قوله: «قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ» أنَّ المعتل اللام نحو: كِسَاء لا يجمع على «فُعُل»؛ لأنه لو جمع على «فُعُل» لزم قلب الواو ياء وانكسار[6] ما قبلها فيؤدى إلى ورود «فُعِل» وهو مهمَل[7]، وشمل قوله: «بِمَدّ» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذُكر، وأما المضاعف[8] فإنْ كان[9] المد واواً أو[10] ياء فكذلك، وإن كان / الفاً فقد أشار إليه بقوله: ٢٤٩ أ

---

(1) «واحترز بالإسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل، وشذ في وصف على فَعَال نحو: صَنَاع وصُنُع، وفِعَال نحو: ناقة كِنَاز، ونوق كُنُز، وعلى فعيل نحو نَذِير ونُذُر. شرح الأشمونى ٤: ١٢٩. وانظر شرح المرادى ٥: ٤٤».

(2) «قوله» ساقطة من ظ.

(3) في ش زادت مثال «وحِمَار وحُمُر».

(4) في الأصل «وواو».

(5) في ش زادت مثال «وقَلُوص وقُلُص».

(6) في ش «وكسر».

(7) قال سيبويه ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِل ولا تكون هذه البنية إلا للفعل، وسمع عن الأخفش يقول: قد جاء على فُعِل حرف واحد، وهو الدُّئِل - وهي دويبة صغيرة تشبه ابن عُرس - وبها سُميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي، وزاد ابن مالك وُعِل لغة في الوعل». المزهر ٢: ٥٠.

(8) في ش، ظ «وأما المضعف» وفي ت «والمضاعف».

(9) في ز «فإما إن كان».

(10) في ت «وياء».

(ص) مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي ٱلْأَعَمِّ ذُو ٱلْأَلِفْ * ...

(ش) يعني أنَّ(١) المضاعف من نحو: فِعَال كزِمَام وبِنَان(٢) لا يجمع على «فُعُل» كراهية(٣) التضعيف بل يُستغنى عنه(٤) «بأَفْعِلَة» كما تقدم، وفُهم من قوله: «فِي ٱلْأَعَمِّ» أنه قد جاء جمعه على «فُعُل» قليلاً كقولهم في جمع عِنَان عُنُن، وفي حِجَاج حُجُج، وفُهم من تخصيصه المنع بذى الألف أن ذَا الياء وذَا الواو يُجْمَعَان على «فُعُل» نحو: سَرِير وسُرُر، وذَلُول وذُلُل. «وفُعُلٌ» مبتدأ وخبره «لاِسْم»(٥)، [«ورُبَاعِيٍّ» نَعْتٌ لاِسْم] (٦) «وبِمَدٍّ» نعت بعد نعت، «وقَدْ زِيدَ» في موضع النعت لمد «وقَبْلَ» متعلق بزيد. «وإِعْلالاً» مفعول مقدم بفَقَدِ «وفَقَدْ»(٧) في موضع النعت للام و«ما» ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله(٨) والتقدير: وفُعُل ثابت لاسم رباعى بمدّ(٩) عدم تضعيف(١٠) ذى الألف. ثم قال:

(ص) ... * وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ
وَنَحْوِ كُبْرَى ... * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَل» نضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعاً

---

(١) «أن» ساقطة من ظ، ت.
(٢) في هـ ، ز «وثبات» تصحيف.
وفي ت «وفتان».
(٣) في ت «الكراهية».
(٤) في ظ «فيه».
(٥) في ت «الإسم».
(٦) «ورباعى نعت لإسم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٧) في ز، ظ، ك، ت «وزيد» وما أثبتُّ من الأصل، ش، هـ أدق لأن «زيد» في محل جر صفة لمد.
(٨) في ز، ك «الذي قبله» وعبارتهما أكمل.
(٩) في ز، هـ «مدة» تحريف.
(١٠) «تضعيف» ساقطة من ك.

«لفُعْلَة» نحو: غُرْفَة وغُرَف، و«الفُعْلَى» نحو: كُبْرَى وكُبَر[1] «وفُعَلٌ» مبتدأ، «وعُرِف» خبره «وجَمْعاً» مفعول ثان بعُرِف، و«لِفُعْلَة» متعلق بـ «جَمْعاً» ويجوز أن يكون متعلقاً بعُرِفْ. ثم قال:

(ص) ... وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلْ» بكسر الفاء وفتح العين، ولم يشترط اسميته لأن / «فِعْلَة» في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل «فِعْلَة» ٢٤٩ ب الصحيح[2] نحو: قِرْبَة وقِرب، والمعتل العين نحو: قِيمَة وقِيَم، والمعتل اللام نحو: مِرْيَة وَمِرًى، والمضاعف نحو: حِجَّة وحِجَج. ثم قال:

(ص) ... * وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

(ش) الضمير في «جَمْعُهُ» عائد على «فِعْلَة»[3]. أي: يأتي جمع[4] فِعْلَة المكسور[5] الفاء على «فُعَل» بضم الفاء نحو: لِحْيَة ولُحًى، وحِلْيَة وحُلىً، وفُهم من قوله: «وَقَدْ[6] يَجِيء» قلة ذلك. «وفِعَل» مبتدأ، وخبرة المجرور[7] قبله، «وَعَلَى فُعَل» متعلق بيجيء. ثم قال:

(ص) فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ[8] فُعَلَهْ * ...

---

[1] قال الأشموني في تنبيهاته: ٤: ١٣٠ «وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَة اسما نحو: جُمْعَة وجُمَع، فإن كان صفة نحو امرأة شُلْلة - وهي السريعة - لم يجمع على فُعَل، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: جُدَد وذُلَل بدل جُدُد وذُلُل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعَل»

[2] في هـ، ك «وشمل قوله فعلة الصحيح العين».
وفي ز «وشمل قوله الصحيح».

[3] ما بعد «فعل» إلى هنا ساقط من ش.

[4] «جمع» ساقطة من ك.

[5] في هـ، ظ، ت «المكسورة».

[6] في الأصل، ش، ظ، ك «قد» تحريف.

[7] في ز «في المجرور».

[8] في ز «اضطرار».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلة» بضم الفاء وفتح العين وهو يَطَّرِد[1] في وصف على فاعِل معتل اللام لمذكر عاقل نحو: رَامٍ ورُمَاة، وقَاضٍ وقُضَاة.

وفُهمت هذه الشروط من المثال، واحترز بالوصف من الاسم نحو: وَادٍ، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضَارِب، وبالمذكر من المؤنث نحو: ضَارِبَة وبالعاقل من غير العاقل[2] نحو: صَاهِل[3]. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فُعَلَة»، و«فُعَلَةٌ» مبتدأ، «وذُو اطِّرَاد»[4] خبره، «وفِي نَحْوِ» متعلق بفعل محذوف يدل عليه «اطِّرَاد» ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطِّرَاد؛ لأنه مضاف إليه «ذو».

ثم قال:

(ص) ... * وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَة» بفتح الفاء والعين، وهو مطَّرد فى وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل[5]، وفُهمت الشروط أيضاً من المثال، وشمل الصحيح نحو: كَامِل وكَمَلَة، والمعتل / الفاء نحو وَارِث ووَرَثَة[6]، والمعتل العين نحو: خَائِن وخَوَنَة، والمضاعف[7] نحو: بَارّ وبَرَرَة، وأما المعتل اللام ٢٥٠/أ
فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطِّرَاد. ثم قال:

---

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «مُطَّرد».
(٢) «من غير العاقل» ساقطة من ت.
(٣) صاهل: إسم فاعل. يُقال صَهَل الفرس يَصْهِل صَهِيلاً فهو صَاهِل. والصَّهَلُ حِدَّةُ الصوت مع بح يُقال في صوته صهل وهو بُحّة في الصوت ويقال رجل ذو صاهل أي شديد الصياح، والصاهل من الإبل الذي يخبط بيده ورجله.
(٤) في ز «اضطرار».
(٥) في ش زيادة «لمذكر عاقل وقيل في غير العاقل نحو ناعق ونعق».
والزيادة هنا تفيد. والصواب نَاعِق ونَعَقَة: وهى الغِرْبَان.
(٦) في ز «واورثه» تحريف.
(٧) في ز «والمضعف».

(ص) فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ ... * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى» مقصور[1] بفتح الفاء وسكون العين، وهو يَطَّرِد[2] في وصف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دال على هلاك[3] أو توجع، كقَتِيل وقَتْلَى، وجَرِيح وجَرْحَى، وأَسِير وأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب «فَعِيل» المذكور، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَزَمِنْ * وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

(ش) يعني أنَّ هذه الأوزان الثلاثة وهي «فَعِل»، «وفَاعِل» و«فَعِيل»[4] حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور فى الدلالة على الهلاك[5] أو التوجع. «وفَعْلَى» مبتدأ، وخبره «لِوَصْفٍ»، «وزَمِنْ» مبتدأ، «وهَالِكٍ ومَيِّتٍ» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ «قَمِن» أي: حقيق. وينبغي أن يُضبط «قَمَن»: بفتح الميم؛ لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإنَّ «قَمَنًا» المفتوح الميم[6] يخبر به عن الواحد والمثنى[7] والجمع، «وبِهِ» متعلق بقمن، والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

(ص) لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلَة» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطرد

---

(1) «مقصور» ساقطة من ظ.
وفي ز، ك «مقصورًا».
(2) في هـ، ز، ظ، ت «مطرد».
(3) في الأصل، هـ، ز، ظ، «هلك» تحريف.
وفى ك «الهلاك».
(4) فى هـ، ز «وفعيل».
(5) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الهلك» تحريف.
(6) «الميم» ساقطة من ظ.
(7) في ش «عن الواحد والتثنية والجمع».
وفي ك «عن الواحد والمثنى والمجموع».

في «فُعْل» بضم الفاء[1] وسكون العين، وشمل الصحيح نحو: دُرْج ٢٥٠ ب
ودِرَجَة[2] والمعتل / نحو: كُوز وكِوَزَة. والمضاعف نحو: دُبّ ودِبَبَة، واحترز بقوله: «اسماً». من الصفة نحو: حُلْو، وبقوله: «صَحَّ لاَمًا» من المعتل اللام[3] نحو: عُضْو فلا يجمع شيء من ذلك على «فِعَلة»، وقد يجمع على «فِعَلة» غير فُعْل المضموم الفا. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

(ش) يعني أنه قد يجمع على «فِعْلَة» «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين، [وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين][4] فمن الأول زَوْج وزِوَجَة[5]، ومن الثاني قِردْ وقِرَدَة، ومعنى: «قَلَّلَه» أي: الوضع قَلَّلَ[6] جمع «فَعْل وفِعْل» على «فِعْلَة»، وفُهِم منه اطراده في «فُعْل»[7]: «وفِعْلَة» مبتدأ، وخبره «لِفُعْلٍ»، و«اسماً» حال من «فُعْل»، و«صَحَّ» في موضع الصفة لاسم[8] «ولاماً» تمييز[9] أي صح لامه، «وَالْوَضْعُ» مبتدأ، خبره[10] «قَلَّلَهْ» «والهاء» في قلله عائدة[11] على الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ * وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

---

(1) ما بعد «بكسر الفاء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
(2) دُرْج: وعاء المغازل.
(3) «اللام» ساقطة من ت.
(4) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(5) في هـ ، ز، ظ، ت «زَوْج وزِوَجه».
(6) في ظ «على قلل».
(7) في ش «فُعْل بضم الفاء».
وفي هـ ، ز، ظ، ك، ت «فُعْل بالضم».
(8) «لإسم» ساقطة من ك.
(9) في ت «تمييزًا».
(10) في هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».
(11) في هـ ، ز «عائد».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَّل» بضم الفاء وفتح العين مشددة، وهو مطَّرِد في فاعِل وفاعِلة بشرط صحة لامهما نحو: ضَارِب وضُرَّب، وضَارِبَة وضُرَّب، واحترز بالوصف من غيره نحو: حَائِض. «وفُعَّلٌ» مبتدأ، وخبره «لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ»، «وَصْفَيْنِ» حال من فاعل وفاعلة، ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عن[1] المؤنث «بفُعَّال» بزيادة ألف بعد العين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ[2] فِيمَا ذُكِّرَا * ...

٢٥١/أ (ش) يعني أنَّ ما ذكر من الوصفين يجمع على / «فُعَّال» زيادة[3] على «فُعَّل» فتقول رِجَالٌ ضُرَّابٌ وصُوَّامٌ. ثم نبه على أنَّ هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال:

(ص) ... * وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاَمًا نَدَرَا

(ش) ومثال «فُعَّل» في المعتل اللام[4] غَازٍ وغُزًّى، ومثال «فُعَّال» غَازٍ وغُزَّاءٌ وسَارٍ وسُرَّاء، وفُهِم من قوله «نَدَرَا»[5]. أنَّ ذلك يطرد في الصحيح اللام، «ومِثْلُه» خبر مقدم، «والفُعَّال» مبتدأ[6]، «والهاء» في مثله عائدة على «فُعَّل» «وفِيمَا» متعلق بمثل، «وذَانِ» مبتدأ، وخبره «نَدَرَا»، وألف ندرا ضمير عائد على ذان «وفِي الْمُعَلّ»[7] متعلق بندرا. ثم قال:

(ص) فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا * ...

---

(1) في ت «من» تحريف.
(2) في ز «الفعالة» تحريف.
(3) في ك، ت «بزيادة ألف» وعبارتهما أوضح.
(4) «اللام» ساقطة من ك، ت.
(5) في ت «ندر».
(6) في ز «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.
(7) في ظ، ت «المعتل» تحريف.

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعَال» بكسر الفاء وهو مُطَّرد في «فَعْل» و«فَعْلَة» وفُهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيهما[1] نحو: كَعْب وكِعَاب وصَعْب وصِعَاب، وقَصْعَة وقِصَاع، وخَدْلَة وخِدَال[2]، وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها[3] نحو: ثَوْب وثِيَاب، إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ «فِعَالا»[4] قليل فيما عينه ياء[5] من «فَعْل» «وفَعْلة» ومنه ضَيْف وضِيَاف، «وفَعْل وفَعْلة» مبتدأ، و«فِعَالٌ» مبتدأ ثان، «ولَهُمَا» خبر المبتدأ الثانى[6]، والجملة خبر الأول، وفَاعِل «قَلَّ» ضمير مستتر عائد على «فِعَال»، و «فِيمَا» متعلق «بِقَلَّ».

و«ما» موصولة واقعة على «فَعْل وفَعْلَة» اليائى العين، «وعَيْنُهُ» مبتدأ / والياء خبره، والجملة صلة «ما» والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «عينه». ٢٥١ ب

ثم قال:

(ص) وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ * ...

(١) «فيهما» ساقط من ش.
وفي ز «فيه».
(٢) خَدْلَة وخِدَال: «الخَدْل: العظيم الممتلىء، والخَدْلَة من النساء الغليظة الساق المُسْتَدِيرَتُها وجمعها خِدَال.
والخَدْلَة الحبة من العِنَب إذا كانت قميئة من آفة أو عطش».
(اللسان «خدل»)
(٣) في ش، ك «ومعتلها».
(٤) في ك «فعال» تحريف.
(٥) في هـ ، ت «الياء».
(٦) «الثانى» ساقطة من ش.

(ش) يعنى أنَّ «فِعَالاً» أيضاً يَطَّرِد فى «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل وجِمَال وجَبَل وجِبَال، لكن بشرطين، أشار إليهما بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ
أَوْ يَكُ مُضَعَّفاً ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعَل»[1] لا يجمع على «فِعَال» إذا كان معتل اللام[2] نحو: فَتَى، أو مضعفا[3] نحو: طَلَل، وأطلق في «فَعَل» وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً[4] من نحو: حَسَن وبَطَل، فلا يجمع[5] على «فِعَال»، و«فَعَلٌ» مبتدأ، «وأَيْضاً» مصدر، و«فِعَالٌ» مبتدأ ثان[6]، وخبره «لَهُ»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «ومَا» ظرفية مصدرية، «واعْتِلاَل» اسم يكن «وفِى لاَمِهِ» خبرها[7]، «وأَوْ يَكُ» معطوف[8] على «يَكُنْ». ثم قال:

(ص) ... وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو التَّا ...

(ش) يعني أنَّ «فَعَلة» يطرد أيضاً في جمعه «فِعَال»[9] نحو: رَقَبَة ورِقَاب، وفُهِم من قوله: «ومِثْلُ فَعَل» أنه يشترط فيه عدم التضعيف، وإعلال[10] اللام «وذُو التَّا» مبتدأ، وخبره «مِثْل [فَعَل][11]» ثم قال:

(ص) ... * ... وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

---

(1) فى هـ ، ز، ت «فعلا» تحريف.
(2) فى ش «يعنى أن فعل يجمع على فعال إذا لم يكن معتل اللام».
(3) في ش، هـ ، ز، ك، ت «أو مضاعفاً».
(4) في الأصل «احتراز».
(5) في ش «فإنه لا يجمع».
(6) «ثان» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت .
(7) فى ز «خبره».
(8) فى ك «معطوفاً».
(9) فى ظ، ك «على فعال».
(10) فى ش «والإعلال للام».
(11) «فعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعني أنَّ «فِعَالاً» يطرد في «فِعْلٍ» بكسر الفاء وسكون العين، وفي «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو: قَدَح وقِدَاح، والثانى نحو: رُمْح ورِمَاح، و«فِعْلٌ» معطوف على «ذُو[1] التَّا». ثم قال:

(ص) وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ * كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

٢٥٢ أ (ش) يطرد «فِعَال» أيضاً في «فَعِيل»، ومؤنثه «فَعِيلة» إذا كانا وصفين / نحو: ظَرِيف وظِرَاف وظَرِيفَة وظِرَاف واحترز من «فعيل» اسماً نحو: قَضِيب، ومن «فَعِيل» بمعنى «مفعول» نحو: جَرِيح، فلا يجمعان على «فِعَال» و«فِي فَعِيلٍ» متعلق بوَرد، «ووصْفَ» حال من «فَعِيل»، «وكَذَاكَ» متعلق بـ «اطَّرَدْ»، وكذا في «أُنْثَاهُ». ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا * أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلاَنَا

وَمِثْلُهُ فُعْلاَنَةٌ ... * ...

(ش) يعني أنَّ «فِعَالا» المذكور[2] شاع أي: كثر في[3] «فَعْلاَن» نحو: نَدْمَان ونِدَام والمراد بأُنْثَيَيْه «فَعْلاَنَة» نحو[4]: نَدْمَانة ونِدَام، وفَعْلَى نحو: غَضْبَى وغِضَاب، أو على «فُعْلاَن»[5] يعنى بضم الفاء نحو: خُمْصَان وخِمَاص، ومثله أي ومثل[6] «فُعْلاَن» بضم الفاء «فُعْلاَنة» بضمها أيضاً،

---

(١) في هـ، ظ «ذى».
(٢) في ظ «المذكر» تحريف.
(٣) في ز «في وصف على» وعبارتها أكمل.
(٤) «فعلانة نحو» ساقط من ظ.
(٥) في هـ «فعلانا» تحريف.
(٦) في ش «ومثله فعلانة أي مثل».
وفي هـ، ك «ومثله أي مثل».

وهو[1] مؤنثة نحو: خُمْصَانة وخِمَاص فجملة ما يجمع[2] على «فِعَال» ثلاثة عشر وزناً، ثمانية يطرد فيها وهي: فَعْل وفَعْلة، وفَعَل وفَعَلة، وفِعْل وفُعْل، وفَعِيل وفَعِيلة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فَعْلان، وفَعْلاَنة، وفُعْلَى وفُعْلاَن وفُعْلاَنة. ثم قال:

(ص) .. وَالْزَمْهُ فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(ش) أي الزم «فِعَالا» فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيل» بمعنى فَاعِل ومؤنثه فَعِيلَة نحو: طَوِيل وطَوِيلة وطِوَال، والمراد [بلزوم][3] «فعال» فيهما، أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفُهم من تخصيصهما[4] بذلك أنَّ ما عداهما مما يجمع على «فعال» قد يجمع[5] على / غيره، وإعراب البيتين[6] واضح. ثم قال: ٢٥٢ ب

(ص) وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِباً ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُول» بضم الفاء[7]، ويطرد في «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول، وفُهم من قوله: «يخص» أنه لا يتجاوز[8] هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله «غالباً» أنه قد يجمع في الكثر على غير «فُعُول» قليلا، ومن ذلك قولهم: نَمِر ونُمُر[9] ونِمَار «وفَعِلٌ» مبتدأ، «ويُخَصّ»خبره، وهو مضارع مبنى

[1] في ظ «وهي».
[2] في ت «فحمله على ما يحمل» خطأ من الناسخ.
[3] «بلزوم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[4] في ش «تخصيصه» تحريف.
[5] في ظ «قد يجيء» تحريف.
[6] في الأصل، ك «البيت» وما أثبتُّ أصح وأولى، لأنه لم يُعرب البيتين.
[7] في ك «بضم الفاء والعين».
[8] في ك «لا يجاوز».
[9] «ونمر» ساقطة من ت.
وفي الأصل، ظ، ك «ونمور».

للمفعول، «وبِفُعُول» متعلق به، «وغَالِباً» حال من الضمير المستتر في يخص. ثم قال:

(ص) ...   *   ... كَذَاكَ يَطَّرِدْ

فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا ..   *   ...

(ش) يعني أنَّ «فُعُولاً» يطرد أيضاً فى «فِّعْلٍ» بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: فَلْس وفُلُوس وجُنْد وجُنُود، وضِرْس وضُرُوس، واحترز بقوله: «اسْماً» من الوصف نحو: صَعْب وحُلوْ وخِدْر، فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعُول»، والفاعل بيطرد [ضمير][1] يعود على «فُعُول»، «وفِي فَعْل» متعلق بيَطَّرِدْ، «واسْماً مُطْلَقَ الْفَا» حالان من فَعْل ثم قال:

(ص) ... وَفَعَلْ   *   لَهُ ...

(ش) أي له «فُعُول» ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أَسَد وأُسُود، وشَجَن وشُجُون، «وفَعَل» مبتدأ، «ولَهُ» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول، والضمير في «لَهُ» عائد على الأول تقديره: وفَعَل له فُعُول، ويحتمل أن يكون[2] له خبراً[3] عن «فَعَل» ولا / حذف، والضمير فى «لَهُ» عائد على ٢٥٣/أ
«فُعُول» والتقدير: وفَعَل لفُعُول، أي: من المفردات التي تجمع على «فُعُول»، ويحتمل أن يكون «فَعَل» معطوفاً على «فَعْل» الأول، «ولَهُ» منقطع عنه، ويكون قد تم الكلام عند ذكر «فَعَل»، ثم استأنف فقال: «لَهُ»: «وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ»، فيكون قد شرك «فَعَل وفُعَال» [4] فى الجمع على «فِعْلاَن»، وقد جاء جمع «فَعَل» على «فِعْلاَن» نحو: فَتًى وفِتْيَان، وأَخٌ وإِخْوَان. ثم قال:

---

[1] «ضمير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[2] «له» ساقط من ش.

[3] فى هـ ، ظ، ك، ت «خبر».

[4] فى ز «وفعالا» تحريف.

(ص) ... * وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلان» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطّرد[(١)] في اسم على «فُعَال» بضم الفاء نحو: غُرَاب وغِرْبَان، وغُلاَم وغِلْمَان، وتقدم في أول الباب أنه يطرد في «فُعَل» نحو[(٢)]: صُرَد وصِرْدان، «وفِعْلاَنٌ» مبتدأ، وخبره «حَصلْ»، و«لِلْفُعَالِ» متعلق بحصل. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِى حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا ...[(٣)]

(ش) يعني أنه[(٤)] كثر «فِعْلان» في «فُعْل» المضموم الفاء والواوى العين نحو: حُوْت وحِيتَان وما أشبهه[(٥)]، نحو: عُوْد وعِيدَان، وفِى فَعَل المفتوح الفاء والعين ومعتلها[(٦)] نحو: قَاع وقِيعَان، وما أشبهه، نحو: تَاج وتِيجَان، ثم نبه على قلة «فِعْلان» المذكور في غير الوزنين المذكورين[(٧)] فقال:

(ص) ... * ... وَقَلَّ فِى غَيْرِهِمَا[(٨)]

(ش) فمن ذلك قولهم: صِنْو وصِنْوان، وظَلِيم[(٩)] وظِلْمان، وخَرُوف وخِرْفَان، وصَبِى وصِبْيَان. ثم قال:

(ص) وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً / وَفَعَلْ * غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمِلْ ٢٥٣/ب

---

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».

(٢) «فعل نحو» ساقط من هـ .

(٣) ورد بيت الألفية في ش، هـ ، ظ، ك، ت كاملاً.

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما.

(٤) «أنه» ساقط من ش.

(٥) فى ز «وما أشبه ذلك».

(٦) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «والمعتلها».

وفى ت «والمعتلهما» تحريف.

(٧) «المذكورين» ساقطة من ز.

(٨) «وقل في غيرهما» ساقطة من ش، هـ ، ظ، ك، ت حيث سبق ذكر البيت كاملا في هذه النسخ.

(٩) في الأصل «وظلم».

الظليم: ذكر النعام.

وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ١٨٥٨:٤: أنَّ «فِعْلان» صحيح العين قد يجمع عليه «فَعَل» =

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلان» بضم الفاء وهو يطرد[1] فى اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين نحو: بَطْن وبُطْنان، وسَقْف وسُقْفَان، أو على «فَعِيل» نحو: رَغِيف ورُغْفَان، وقَضِيب وقُضْبَان، أو على «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: ذَكَر وذُكْرَان، وجَمَلْ وجُمْلاَن، واحترز بقوله: «اسْماً» من الصفة نحو سَهْل وظَرِيف وبَطَل، وبغير المعتل العين من المعتل العين[2] نحو: قَاع فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعْلان». و«فُعْلاَنٌ» مبتدأ، وخبره «شَمِلْ»، «وفَعْلاً» مفعول مقدم بشمل، «واسْماً» حال من «فَعْلاً»[3]، «وفَعِيلاً» «وفَعَلْ»[4] معطوفان على «فَعْلاً»[5] «وغَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ» حال من «فَعَل». ثم قال:

(ص) وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلاَء» ممدوداً[6]، مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد[7] فى «فَعِيل» صفة[8] لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كَرِيم وكُرَمَاء، وظَرِيف وظُرَفَاء، وبَخِيل وبُخَلاَء، وفُهِم من تمثيله بالمثالين أنَّ صفة المدح والذم سيَّان في ذلك،

= كـ «خَرَب وخِرْبَان، وأَخٌ وإخْوَان. والخَرَب ذكر الحُبَارَى.
ويجمع عليه أيضاً فَعَال كـ« غَزَال وغِزْلان، وفِعَال كـ« صِوَار وصِيرَان. والصُّوَار قطيع بقر الوحش. .
وفُهم من قوله: «قد» قلة ذلك وأنه غير مطرد.

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».
(2) «من المعتل العين» ساقط من ت.
وفى ز، ظ «من المعل العين».
(3) في ز «فعلان» تحريف.
(4) في ت «وفعلى» تحريف.
(5) فى ظ، ت «فعل» تحريف.
(6) فى ش «وهو ممدود».
(7) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».
(8) «صفة» ساقطة من ت.

وفُهم منه أيضاً التنبيه على أنَّ الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال[1]:

(ص) ... * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

(ش) يعني أنَّ ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على «فُعَلاء»[2]، ويحتمل ذلك
٢٥٤/أ وجهين: أحدهما ما شابههما[3] في اللفظ[4] نحو: ظَرِيف وشَرِيف، لتعميم / الحكم في جميع ذلك، والآخر أن يكون المراد ما شابههما[5] في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فشمل[6] نحو: صَالِح وصُلَحَاء، وعَاقِل وعُقَلاء، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن[7] «وفُعَلاَ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله «ولِمَا» متعلق «بجُعِلاَ»، ومعنى ضَاهَاهُمَا[8]: شابههما، «ومَا» موصولة وصلتها «ضَاهَاهُمَا» والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في «ضَاهَاهُمَا»، ولما كان قوله: «وَلِكَرِيمٍ وبَخِيلٍ» يوهم أنَّ «فُعَلاَء» يجمع عليه «فَعِيل» صحيحاً كان أو معتل اللام[9] أو مضاعفاً[10] أخرج المعتل اللام والمضاعف[11] بقوله:

---

(1) «ثم قال» ساقطة من هـ .
(2) في ز «فعلى» تحريف.
(3) في ز «ما يشابههما».
(4) «في اللفظ» ساقط من هـ ، ز، ت.
(5) في ز «ما أشبههما».
(6) في هـ ، ز، ظ، ت «فيشمل».
(7) وقد يجيء فُعَلاَء جمعاً للأوزان التالية - إلا أنه قليل -.
فَعَال: نحو: جَبَان وجُبَنَاء.
فَعِيلة: نحو: خَلِيفة وخُلَفَاء.
فَعْل: نحو: سَمْح وسُمَحَاء.
فَعِيل بمعنى مفعول نحو: دَفِين ودُفَنَاء.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٦١.
(8) في هـ «ضاهيهما».
(9) في ظ «معتلا» تحريف.
(10) في هـ ، ظ، ت «أو مضعفا».
(11) في ز، ك «والمضعف».

(ص) وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاَءُ فِي المُعَلّ * لاَمَاً وَمُضَعَّفٍ ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلاء» وينوب عن «فُعَلاَء» فى المعتل اللام والمضاعف من «فَعِيل» المذكور، فالمعتل نحو: وَلِيّ وأَوْلِيَاء، وغَنِيّ وأَغْنِيَاء، والمضاعف نحو: شَدِيد وأَشِدَّاء، وخَلِيل وأَخِلاَّء. ونَبَّهَ بقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

(ش) على ما جاء من «أَفْعِلاَء» فى غير المعتل والمضاعف نحو: نَصِيب وأَنْصِباء وهَيِّن وأَهْوِنَاء، وصَدِيق وأَصْدِقَاء، على هذا حمله الشارح وتبعه «المرادى»[1] ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملاً لما ذكراه، ولإتيان «فَعِيل» المعتل والمضاعف على «فُعَلاَء»، كقولهم: سَرِيٌّ وسُرَوَاء، وتَقِيّ وتُقَوَاء، وسَمِيّ وسُمَوَاء، فذاك[2] على هذه إشارة للحكم السابق. «وأَفْعِلاَء» فاعل بنَاب، و«عَنْهُ» «وفِي المُعَلّ»[3] متعلقان بناب، و«لاَماً» تمييز، «ومُضَعَّف» معطوف على المعل، وغير ذاك[4] جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر[5]. ثم قال:

(ص) فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلِ * وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ / كَاهِلِ ٢٥٤/ب
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَوَاعِل»، وهو يطرد[6] في اسم على «فَوْعَل» نحو: جَوْهَر وجَوَاهر، أو على[7] «فَاعَل» بفتح العين نحو: طَابَق وطَوَابِق أو على «فَاعِلاَء» نحو: قَاصِعَاء[8] وَقَوَاصِع، أو على وزن «فَاعِل»

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ٧٧٩، وشرح المرادى ٥:٦٤.
(٢) فى هـ ، ز، «فذلك».
(٣) فى الأصل، ش، ك «المعتل».
(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «وغير ذاك قل».
(٥) «من مبتدأ وخبر» ساقط من ش.
(٦) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».
(٧) فى هـ ، ز، «وعلى».
(٨) فى ز «قاصع» تحريف.

اسمًا نحو: كَاهِل وكَوَاهِل، أو على وزن «فَاعِل» صفة لمؤنث نحو: حَائِض وَحَوَائِض، أو على فاعل[1] صفة[2] لمذكر غير عاقل نحو[3]: صاهل وصواهل، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضَارِبة وضَوَارِب، وفَاطِمة وفَوَاطِم، وقد شذ «فَوَاعِل» جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

(ش) أي شذ «فَوَاعِل» فى جمع فَارِس[4] قالوا[5]: فَوَارِس[6] والمُراد بما ماثله[7]: سَابِق وسَوَابِق، ونَاكِس ونَوَاكِس، ودَاجِن ودَوَاجِن، وإعراب البيتين واضح. [ثم قال][8]:

(ص) وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ * وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلَ» ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فَعَالَهْ»[9] التي ذكرها نحو: سَحَابَة وسَحَائِب، وفُهم من قوله: «وشِبْهَهُ»، أربعة أوزان أُخَر، كلها بالتاء «فِعَالَة» بكسر الفاء نحو: رِسَالَة ورَسَائِل، و«فُعَالَة» بضم الفاء نحو: ذُؤَابَة وذَوَائِب، «وفَعِيلة» بالياء نحو: صَحِيفة وصَحَائِف، فإنه[10] شبيه «بفَعَالة» فى كون[11] ثالثه مدة، وكذا «فَعُولة» نحو: حَمُولة وحَمَائِل، وفُهم من قوله: «ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَة» خمسة

---

(1) فى هـ ، ز «وزن فاعل».
(2) ما بعد «صفة» إلى هنا ساقط من ك.
(3) «عاقل نحو» ساقط من ظ.
(4) في هـ ، ز «فى جمع فاعل نحو فارس».
(5) «قالوا» ساقطة من هـ ، ز.
(6) فى هـ ، ز «وفوارس».
(7) في ت «مثله» تحريف.
(8) «ثم قال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) فى ش، هـ ، ز «أحدها فعالة».
(10) فى ك «لأنه».
(11) فى هـ ، ظ، ت «كونه» تحريف.

أُخَر[1] وهي: «فَعَال» بفتح الفاء نحو: شَمَال وشَمَائِل /، «وفِعَال» بكسرها ٢٥٥ أ
نحو: شِمَال وشَمَائِل[2]، «وفُعَال» بضمها نحو: عُقَاب وعَقَائِب، «وفَعُول» نحو: عَجُوز وعَجَائِز، «وفَعِيل» نحو: سَعِيد مُسمى به امرأة فتقول في جمعها[3]: سَعَائِد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة[4]، وفي قوله: «وشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَة» إشعار [بذلك][5] «وبِفَعَائِلِ» متعلق باجمعن، «وفَعَالَة» مفعول به «وشِبْهُهُ» معطوف عليه، «وذَا تَاءٍ» حال من شبهه، «ومُزَالَة» معطوف على «ذَا تَاءٍ» «والهَاءُ» في «مُزَالَه» هاء الضمير وهو عائد على التاء، وذكّر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان «لمُزَالَة»[6]، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فَعَالَة» والتقدير: ذَا تاء أو مُزال التاء، ويحتمل أن تكون «الهاء» تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف، ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو وزناً مزاله[7] منه، ويحتمل أن تكون «أو مُزَاله» معطوفاً[8] علي محذوف تقديره ذات تاء تأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

(ص) وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا * صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «الفَعَالِيْ» «والْفَعَالَى»[9] ويطردان في «فَعْلاَء»

---

(1) في ز، ت «أوزان آخر» وعبارتهما أكمل.
(2) «نحو شمال وشمائل» ساقط من ظ.
(3) في الأصل «في جمعه».
(4) في ز «مؤنثه بالتاء».
(5) «بذلك» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
وفي ظ «به».
(6) في الأصل، هـ ، ز، ظ «المزال».
وفي ت «والمزال».
(7) في ك «مزالاً».
(8) في ت «معطوف».
(9) في ز «والفعالا» تحريف .

ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسما، كصَحْرَاء وصَحَارِى وصَحَارَى، أو وصفاً كعَذْرَاءِ[1] وعَذَارِى[2] وعَذَارَى، وفُهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفُهم من قوله: «وَالْقَيْسَ اتْبَعَا» أن عذراء[3] مقيس / على صحراء[4]، وإعراب البيت واضح. ثم قال: ٢٥٥ ب

(ص) وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ * جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِيّ» بتشديد الياء وهو مقيس في كل[5] ثُلاثى ساكن العين آخره[6] ياء مشددة لغير النسب نحو: كُرْسِيّ وكَرَاسِيّ، واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو: بَصْرِيّ، ويُعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين: أحدهما[7]: ما وُضع بالياء المشددة نحو: كُرْسِيّ، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم: مَهْرِي[8]، فإنه في الأصل منسوب إلى مَهْرَة[9] وهي قبيلة[10] «وفَعَالِيّ» مفعول أول «باجْعَلْ»، و«لِغَيْر» في موضع المفعول

---

(1) «كعذراء» ساقط من ظ.
(2) في ظ «كعذارى» تحريف.
(3) في ز «عذرى» تحريف.
(4) في ز «صحرى» تحريف.
(5) في ز «في كل فعل»
(6) في ز «وآخره»
(7) «أحدهما» ساقط من ظ
(8) في الاصل ، ك «مهدى»
الأولى ان يقول: كقولهم في مَهْرِى: مَهَار ومَهَارِي.
(9) في الاصل « مهدة» تحريف.
(10) في ز «وهي قبيلة باليمن»
«أصل» مَهْرِيّ بعير منسوب إلى مَهْرَة قبيلة من قبائل اليمن ثم كَثُراستعماله حتى صار إسماً للنجيب من الإبل.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٧٠:٥ .

الثاني، و«مُجدَّدَ» في موضع الصفة «النَسَبْ»، «وتُتْبَعِ» مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعاً لغير صاحب نسب مجدد تُوافق العرب. ثم قال:

(ص) وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ... * ...

(ش) المراد بشبه «فَعَالِل» ما كان على شكله في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها[1] ياء، وشمل «مَفَاعِل وفَيَاعِل وفَعَاوِل ومَفَاعِيل» وأشباهها، وشمل قوله: «ما فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى»، ما زاد على الثلاثة بحرف / أصلي وهو الرباعي كجَعْفَر، والخماسي كسَفَرْجَل، وما زاد على الثلاثة بزيادة كجَهْوَر وفَدَوْكَس[2] وغيرهما مما يطول ذكره، وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالِل» من المزيد المذكور في الباب كأَحْمَر ورَامٍ [وكَامِل][3] و«فَوْعَل وفَاعِل» وكَاهِل[4] وحَائِض وصَاهِل ونحوها، ولذلك استثناها بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» [يعني من غير ماض][5] ذكره في هذا الباب مما زاد[6] على الثلاثة[7]. ثم إنَّ الزائد على الثلاثة مما يجمع على ٢٥٦ أ

(١) في هـ، ت «أوسطها».
(٢) في الأصل، ش، ك «وتَدَوْلَس» تحريف
في تمثيله بـ «فدوكس» نظر؛ لأن الكلام هنا عما زاد على الثلاثة وفدوكس من زيادة الرُباعي وسيذكره عند قول ابن مالك:
«وزائد العادى الرباعي احذفه».
فدوكس: الشديد أو الغليظ وهو إسم الأسد، وأيضاً حي بن بني تغلب.
(٣) «وكامل» تكملة من هـ، ز.
(٤) «وكاهل» ساقطة من ظ، ك، ت.
(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ظ، ت.
وفي هـ «يعني من غير ما مضى ذكرها».
(٦) في هـ، ت «من ما زاد».
وفي ك «أو زائد».
(٧) «مما زاد على الثلاثة» ساقط من ظ.

نحو: «فَعَالِل» رباعى وزائد على الأربعة، وأما الرباعى فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل»، أصلى: نحو: جَعْفَر وجَعَافر أو[1] مزيد نحو: أَحْمَد وأَحَامِد[2]، وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو: سَفَرْجَل وغيره، وقد أشار إلى الخماسى الأصول فقال[3]:

(ص) ... وَمِنْ خُمَاسِى * جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

(ش) يعني أنك إذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو: سَفَرْجَل
حذفت منه آخره فتقول في سَفَرْجَل: سَفَارِج، وفى قِرْطَعْب[4] قَرَاطِع، وفُهِم
من قوله: «بِالْقِيَاس» أنَّ العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى إلا على
استكراه كما ذكر «سيبويه»[5]. «وبِفَعَالِل» متعلق «بانْطِقَا» وألف «انْطِقَا» بدل
من نون التوكيد[6] الخفيفة، «وفِى جَمْع» متعلق أيضاً بانطقا «ومِنْ غَيْر» في
موضع نصب على الحال من «مَا»، «ومَا» موصولة وصلتها «ارْتَقَى»، «وفَوْقَ»
متعلق بارْتَقَى، «والآخِرَ» مفعول بانْفِ، ومعنى بانْفِ احذف «ومِنْ خُمَاسِى»
متعلق بانْفِ، وكذلك «بِالْقِيَاسِ»، «وجُرِّدَ» فى / موضع الصفة[7] ثم إنَّ ٢٥٦ ب
الخماسى الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الأخر[8]،
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

---

(١) فى ظ «أو زائد».
(٢) فى ش، ز «أحمر وأحامر» المثال صحيح.
(٣) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «بقوله».
(٤) فى ز «قرطعة» تحريف.
قِرْطَعْب: وهو إسم.
(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨.
(٦) فى ظ «التأكيد».
(٧) في هـ ، ز، ظ، ت «في موضع الصفة لخماسى».
(٨) فى الأصل «الأخير».

(ش) يعني أنَّ الحرف الرابع في الخماسي الأُصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخَدَرْنَق[1]، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق، فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما[2] في المخرج فتقول: خَدَارِنُ[3]، وخَدَارِقُ[4] وفَرَازِدُ وفَرَازِقُ، وفُهم من قوله: «قَدْ يُحْذَفُ» أن حذفه أقل من حذف الآخر. «والرَّابِعُ» مبتدأ، «والشَّبِيهُ» نعت له، «وبِالْمَزِيدِ» متعلق بالشبيه، «وقَدْ يُحْذَفُ» في موضع خبر المبتدأ، «ودُونَ» متعلق بيحذف و«ما» موصولة وصلتها «تَمَّ [الْعَدَدِ][5]»، و«بِهِ» متعلق «بتَمَّ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «بِهِ». ثم قال:

(ص) وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ.. * .....

(ش) يعني أنَّ الحرف الزائد في الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو: مُدَحْرِج وفَدَوْكَس[6]، والخماسى المزيد نحو: قَبَعْثَرَى[7]، إلا أنَّ الأول يُحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مُدَحْرَج دَحَارِج، وفى فَدَوْكس فَدَاكِس، والثانى يُحذف منه الزائد[8] والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أنَّ الخماسى الأصول

---

(1) فى هـ ، ز، ت «كخورنق» والصواب ما أثبتُّ، لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق والكلام عن الخماسى والأصول.
الخدَرْنَق: بالدال المهملة ذكر العناكب، وقيل إنه إسم امرأة وقيل قصر كان للنعمان بالعراق.
(2) «ولإشتراكهما» ساقط من ك.
(3) فى هـ ، ز، ت «خوارن»
(4) فى هـ ، ز، ت «خوارق» والصوابُ ما أثْبَتُّ.
(5) «العدد» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(6) في ظ «قدوس» تحريف.
(7) فى ت «قبعثر» تحريف
قبعثرى: الجمل العظيم الشديد.
(8) فى ظ «المزيد».

يحذف آخره[1]، فتقول في جمع قَبَعْثَرَى / قَبَاعِث، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين[2] نحو[3]: قِرْطَاس[4] فأخرجه بقوله: ٢٥٧ أ

(ص) ... مَا * لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

(ش) واحترز به من نحو: قِرْطَاس وقِنْدِيل وعُصْفُور فلا يُحذف من ذلك شيء؛ لأنَّ بِنْيَة[5] الجمع تصح دون حذف فتقول: قَرَاطِيس وقَنَادِيل وعَصَافِير، أما[6] نحو: قِنْدِيل فلا إشكال فيه[7] لبقاء[8] يائه، وأما نحو: قِرْطاس وعُصْفُور، ففُهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة[9] المعروفة من التصريف[10] وشمل قوله: لَيْناً ما قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو: عُزَنْيِق وفِرْعَون، لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول: غَرَانِيق وفَرَاعِين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان[11] نحو[12]: كَنَهْوَر وهَبَيخ. فإنَّ الواو والياء تُحذف منهما تقول: كَنَاهر وهَبَايِخ، وشمل قوله: «مَا لَم يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا» ألف مُخْتَار ومِنْقَاد، وليس حكمهما حكم[13] ألف قِرْطاس، فلا يُقال في جمعهما مَخَاتِير ومَنَاقِيد،

---

(1) في ظ «يحذف منه خامسه».
(2) في ت «حرف لين».
(3) «نحو» ساقطة من ك.
(4) في ز، ك «قرطاس وقنديل».
(5) في هـ ، ز، ت أبنية».
(6) في ت «وأما».
(7) «فيه» ساقط من هـ ، ز، ت.
وفي ظ «في» تحريف.
(8) في ظ «إبقاء».
(9) في ش، هـ ، ز، ك، ت «الألف فيهما والواو ياء للقاعدة»
(10) في جمع قرطاس وعصفور تقلب الواو والألف فيهما إلى ياء لإنكسار ما قبلها عند الجمع.
(11) في ز «يحركان» تحريف.
(12) «نحو» ساقطة من ظ.
(13) في هـ ، ز، ظ «كحكم».

وإنما يُقال: مَخَايِر ومَنَاقِد. وفُهم ذلك من قوله قبل: «وَزَائِدَ الْعَادِي»، وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مُخْتَيِر بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل منقاد «مُنْقَيِد» بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل. «وزَائِدَ» مفعول بفعل مضمر يفسره / «احْذِفْه» وهو مضاف إلى العادى، «والرُّبَاعى» مفعول ٢٥٧ ب
بالعادى، ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و«مَا» ظرفية مصدرية، «ولَيِّناً» خبر «يَكُ» وهو مخفف من لَيِّن كقولهم في هَيِّن: هَيْن، واسم كان ضمير عائد على زائد[1]، و«اللَّذْ» لغة فى الَّذِى وهو مبتدأ وصلته «خَتَمَا»، و«إِثْرَهُ» ظرف[2] وهو خبر «اللَّذْ» ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد لينا الذى ختم الكملة بعده. ثم قال:

(ص) وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ * إِذْ بِبِنَا[3] الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

(ش) نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال[4] «مَفَاعِل» أو «مَفَاعِيل» فإذا كان الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف، فإن[5] تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيه وحُذِف غيره، فإن تكافأ خُير الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي «مُسْتَدْعٍ» ثلاث[6] زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع[7] مخلّ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو[8] السين والتاء، فتقول في جمعه

(١) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الزائد».
(٢) فى ز «ظرفا».
(٣) فى ز «ببقا» تحريف.
(٤) فى ظ «مثل» تحريف.
(٥) فى ش «وإن». وفى ز، ك «فإذا».
(٦) فى ش، ز، ك «ثلاثة».
(٧) فى ت «الجمع» تحريف.
(٨) فى هـ، ز «وهى».

مَداعٍ[١] وإنما أبقيت الميم للمزية التى لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

(ص) وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا * ....

(ش) يعني أنَّ بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد[٢] لغير الإلحاق كالنون في[٣] مُنْطَلِق فتقول: مَطَالِق[٤] بحذف النون / وإبقاء الميم، ٢٥٨ أ
والأخرى[٥] أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مُقْعَنْسِس[٦] فتقول: مَقَاعِس خلافاً «للمبرد» فإنه يرى أن إبقاء[٧] أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم [فتقول على مذهبه قَعَاسِس[٨]] ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى[٩] ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والياء مثل الميم في كونهما[١٠] أحق بالبقاء إذا

---

(١) في هـ ، ز «مداعى» تحريف.
(٢) في ك «زائداً».
(٣) في هـ ، ز، ت «من».
(٤) في ك «مطاليق».
(٥) في ت «والآخر» تحريف.
(٦) مُقْعَنْسِس: هو الذى خرج صدره ودخل ظهره خلفه، ويطلق على مَن تأخر ورجع إلى الخلف.
(٧) في هـ ، ظ «بقاء إحدى».
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
قال ابن مالك: «لو كان الحرف الذى لا يضاهى أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنْسِس) أو ثرت بالبقاء عند سيبويه فقيل في الجمع (مَقَاعِس)، والمبرد يخالف سيبويه فيحذف الميم ويُبْقى السين لمضاهاتها الأصل فيقول (قَعَاسِس).
شرح الكافية ٥:١٨٨١، وانظر المقتضب ٢: ١٣٥
(٩) في ت «وإليه».
(١٠) في الأصل، ش، ظ، ك «كونها» تحريف.

سبقا، للمزية التى لهما بتصدّرهما[1]؛ ولأنهما في موضع يقعان[2] فيه دالين على معنى وهي دلالتهما[3] على المتكلم أو[4] الغائب في الفعل المضارع فتقول في «أَلَنْدد ويَلَنْدَد» أَلادّ ويَلادّ[5] بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد[6] الزائدين[7] في الآخر. «والسِّينَ وَالتَّا» مفعول «بأَزِلْ»، «وَمِنْ» متعلق بأزل، «وبَقاهُمَا» مبتدأ، وقصره ضرورة، «ومُخِلّ» خبره[8] «وبِبِنَا» متعلق بمخل، وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

(ص) وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَيْزَبُونَ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

(ش) يعنى أنه يجب إيثار بقاء الواو فى «حَيْزَبُون»، وشبهه كـ «عَيْطَمُوس[9]» مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حَزَابِين وعَطَامِيس، بحذف الياء وبقلب[10] الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عُصْفُور حين قلت: عَصَافِير، وإنما وجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء

---

(1) فى ش، ظ «بتصديرهما» تحريف.
(2) فى ك «ولأنهما يقعا في موضع».
(3) فى الأصل، ش، ك «دلالتها».
(4) فى هـ، ز «والغائب».
(5) فى هـ «ألادد ويلادد» دون إدغام.
ألندد ويلندد: بمعنى الألد وهو الشديد الخصومة.
(6) فى هـ، ظ «إحدى» تحريف.
(7) فى الأصل «الزائدتين» تحريف.
وفى ش، ز، ك «الدالين».
(8) فى هـ، ت «خبر المبتدأ».
(9) فى الأصل، وبقية النسخ «قيطموس» تحريف.
والصواب ما أثبتّ لأن عَيْطَمُوس تعنى الجميلة أو الطويلة.
وقيل العَيْطَمُوس من النساء التَّامَّةُ الخَلْق وكذلك الإبل، والعيطموس من النوق الفَتِيَّة العظيمة الحسناء، وقيل الناقة الهرمة وهذا المعنى هو الأقرب؛ لأنه ذكر قبلها «حيزبون» وقد ذكر بعد أن الحيزبون هى العجوز.
انظر اللسان: «عطمس».
(10) فى هـ، ز «وتقلب».

يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن[1] بها صيغة الجمع، والحَيْزَبُون العجوز. «واليَاءَ» مفعول / باحْذِفْ، ٢٥٨/ب و«الْوَاوَ» معطوف «بلاَ»، «وإنْ جَمَعْتَ» شرط وجوابه[2] محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

(ص) وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَىْ سَرَنْدَى * وَكُلٌّ[3] مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

(ش) وزن «سَرَنْدَى» «فَعَنْلَى» بزيادة[4] النون والألف، فإذا جمعتهما[5] فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سَرَائِد وسَرَادٍ، وأصله سَرَادَى، وكذلك عَلَنْدَى وعَلاَئِد[6] وعَلاَدٍ[7]، وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسَّرَنْدَى[8]: الجرَى[9] على الأمور، والعَلَنْدَى: البعير الضخم، «والواو» في «خَيَّرُوا» عائد على العرب أو على النحويين، «وفِي زَائِدَىْ» على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زَائِدَىْ[10]، «وكُلٌّ»[11] معطوف على «سَرَنْدَى».

---

[1] في هـ ، ز، ظ، ت «لا يتمكن».
[2] في ش «والجواب».
[3] في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وكلما» تحريف.
[4] في هـ ، ت «فزائلة» تحريف.
[5] في ز، ظ «جمعتها» تحريف.
[6] «وعلائد» ساقطة من ش.
[7] في هـ ، ز «وعلادى»، وفي ت «أو علاد» تحريف.
[8] في الأصل «والسرند».
[9] في الأصل، ك «الجزاء».
وفي ش «الجرى الشديد على الأمر» وعبارتها أكمل.
[10] في ز «حذف إحدى الزائدى».
[11] في هـ «وكلما».

(التصغير)

(ش) إنما ذُكر باب التصغير إثر باب التكسير؛ لأنهما كما قال «سيبويه»[1] من وادٍ واحدٍ، ولاشتراكهما[2] في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمضغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ[3] إِذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٌّ فِي قَذَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زَيْد: زُيَيْد، وفي قَذَى قُذَيٌّ بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة. «والثُّلاَثِي» مفعول أول «باجْعَل»، «وفُعَيْلاً» مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت[4] على الثلاثي فقال: / ٢٥٩ أ

(ص) فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت: «فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل»

---

(1) انظر الكتاب ٣: ٤١٧

(2) في ظ «لإشتراكهما».
«فوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدريهمات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر، أو محله كفويق هذا، أو رتبته كأصيغر منك.
زاد الكوفيين خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:
«وَكُلّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ
فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها. ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أنَّ حتف النفوس الذى يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهى» «حاشية الخضرى ٢:١٦٣».

(3) في الأصل «الثلاثى» تحريف.

(4) في هـ، ز، ظ، ت «زاد».

«فَفُعَيْعِل» للرباعى المجرد نحو: جَعْفَر وجُعَيْفِر، وبَرثَن وبُرَيْثِن[1]، «وفُعَيْعِيل» للرباعى المزيد الذي قبل آخره ياء نحو: قنديل وقُنَيْدِيل، أو ألف نحو: شملاَل وشُمَيْلِيل، أو واو نحو: عُصْفُور وعُصَيْفِير، وقد يُصغر على فُعَيْعِيل ما حُذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتى.

«وفُعَيْعِل» مبتدأ، وخبره «لِمَا فَاقَ»، ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثى «وجَعْل» مضاف لدِرْهَم[2] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ودُرَيْهِماً» مفعول ثان بجعل. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ * بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

(ش) يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل بما يتوصل[3] به في التكسير إلى «فَعَالِل وفَعَالِيل» فتقول في تصغير سَفَرْجَل ومُسْتَدْع وحَيْزَبُون ومُنْطَلِق، سُفَيْرِج ومُدَيْع[4] وحُزَيْبِين ومُطَيْلِق[5]. وتقول في نحو: سَرَنْدَى سُرَيْنِد، وإن شئت قلت[6]: سُرَيْد، «ومَا» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها «وُصِلْ» «وبِهِ ولِمُنْتَهَى»[7] متعلقان بوصل، والضمير العائد على الموصول[8] الهاء في «بِهِ»، و«بِهِ» الثانى و«إِلَى أَمْثِلَةِ[9] التَّصْغِيرِ» متعلقان بصل. ثم قال:

---

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «جعفر وجعيفر وبرثن وبريثن».
(2) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ك.
(3) فى هـ ، ز، ت «بما توصل».
(4) فى هـ «ومديعى» تحريف.
(5) فى الأصل، هـ ، ز «ومطيليق».
(6) «قلت» ساقطة من هـ ، ظ، ت.
(7) فى ك «ولمنتهى وكمانع» تحريف.
(8) فى ت «الموصل» تحريف.
(9) «أمثلة» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

٢٥٩/أ (ص) وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ * إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ /

(ش) يعني أنه يجوز أن يعوض من[1] المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير وفُهم من قوله: «جَائِزٌ» أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: «بَعْضُ الاِسْمِ»[2] ما حُذف منه أصل كَسَفَارِيج وسُفَيْرِيج، وما حُذف منه زائد كمَطَالِيق[3] ومُطَيْلِيق، والضمير في قوله: «فِيهِمَا» عائد على التكسير والتصغير[4]. «وجَائِزٌ» خبر مقدم، «وتَعْوِيضٌ» مبتدأ[5] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وقَبْلَ» متعلق بتعويض، و«بَعْضُ الاِسْمِ» اسم كان، «وانْحَذَفْ» في موضع خبرها، و«فِيهِمَا» متعلق بانحذف. ثم قال:

(ص) وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا[6] * خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

(ش) يعني أنَّ جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدم من التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يُقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع رَهْطٍ: أَرَاهِط[7]، وبَاطِل أَبَاطِيل[8]، وهى ألفاظ كثيرة، ومما[9] جاء من ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِب مُغَيْرِبَان[10] وفي لَيْلَة لُيَيْلاَت[11]، وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من

(1) فى ظ «عن».
(2) «الإسم» ساقطة من ت.
(3) فى ت «كمطالق».
(4) «والتصغير» ساقطة من ك.
(5) فى ز، ت «مبتدأ مؤخر».
(6) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «كلما» تحريف.
(7) فى الأصل، ش «راهط» تحريف.
وفى ك «أراهيط» تحريف.
رَهْط قياسه رهوط.
(8) فى ت «أباطل» تحريف. باطل قياسه بواطل.
(9) فى ز «مما».
(10) مغرب قياسه مُغَيْرِب.
(11) الأولى والأصح فى ليلة «لُيَيْلية»

ذلك بما ذكر. «وَحَائِدٌ» خبر مقدم «وعَنِ الْقِيَاسِ» متعلق به، «وكُلٌّ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وصلتها خالف، «وفِى الْبَابَيْنِ» متعلق بخالف[1]، و«حُكْماً» مفعول بخالف، «ورُسِمَا» في موضع الصفة لـ «حُكْماً»[2].

ثم اعلم أنَّ ما بعد ياء[3] التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو: زُيَيْد ورُجَيْل وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه / فيه ٢٦٠ أ الكسر نحو: جُعَيْفِر، إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

(ص) لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب[4] فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف[5] التأنيث المقصورة نحو: قَصْعَة وقُصَيْعَة، ودَرَجَة ودُرَيْجَة، وحُبْلَى وحُبَيْلَى، وسَلْمَى وسُلَيْمَى، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو: صَحْرَاء وصُحَيْرَاء، وحَمْرَاء وحُمَيْرَاء، والمراد بمدة التأنيث «الألف» التي قبل الهمزة، فإن المدة ليست علامة للتأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعَلَم التأنيث عن الممدودة[6]. «والْفَتْحُ» مبتدأ، «وانْحَتَمْ» خبره، «ولِتِلْوِ» متعلق بانحتم ومعنى[7] التلو التالى، «ومِنْ قَبْلِ» فى موضع الحال من

= لأن قياس ليلة فى التصغير لُيَيْلَة.

انظر شرح شافية ابن الحاجب ١: ٢٧٧.

(١) فى هـ «به».

(٢) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «لحكم» وما أثبتُّ أولى كما فى ز، والألفية.

(٣) فى ك «ثم إعلم أنَّ الحرف الذى بعد ياء» وعبارتها أكمل.

(٤) في ت «فإنه إعراب تقديم وتأخير.

(٥) فى الأصل، ت «والألف».

(٦) وذلك فى قول ابن مالك:

«لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ

(٧) «معنى» ساقط من ظ.

تلو، «وأَوْ»[1] مدته معطوف على عَلَمْ . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أَفْعَال» أو قبل مدّ[2] «سَكْرَانَ» يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة «أَفْعَال» الجمع الباقى على جمعيته وما سُمى به ذلك فتقول فى / تصغير أَجْمَال أُجَيْمَال، ٢٦٠ ب وكذلك في نحو: «أَفْعَال» إذا سُمى به رجل[3] أُفَيْعَال[4]، والمُراد بسَكْرَان «فَعْلاَن» الذى مؤنثه «فَعْلَى»، وعلى هذا نَبَّه بقوله: «وَمَا بِهِ الْتَحَق»، فتقول في تصغير سَكْرَان وعَطْشَان، سُكَيْرَان وَعُطَيْشَان، وتقول في تصغير عُثْمَان وسَرْحَان عُثَيْمِين[5] وسُرَيْحِين؛ لأنه ليس من باب «فَعْلان»[6]، وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة؛ لأنَّ تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما[7] مفتوحا، ولم يقولوا في تصغير «أَفْعَال» «أُفَيْعِيل»[8]، لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكَيْرِين؛ لأنهم لم يقولوا في جمعه سَكَارِين، كما قالوا: فى[9] سَرْحَان سَرَاحِين، «ومَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «سَبَقْ»،

---

(1) فى هـ «أو مدته».
وفى ز، ظ، ت «ومدته».
(2) فى ز «مدة».
(3) «رجل» ساقطة من ت.
وفى ظ «الرجل».
(4) فى هـ ، ز «نحو أفيعال».
(5) فى ظ «عثيمن».
(6) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فعلان فعلى».
يصغر «فَعْلاَن» على فعيلان بشرط ألا يكون له جمع على فعالين، فإن كان له جمع على فعالين صُغِر على فُعَيْلِين. كما مثَّل الشارح: بـ «سريحين» و«سراحين».
(7) فى هـ ، ظ «ما قبلها» تحريف.
(8) فى ت «أفعيعيل» تحريف.
(9) فى ت «فى جمع».

«ومَدَّةَ» مفعول بسبق، و[1] «مَدَّ سَكْرَان» معطوف على مدة، و«مَا» معطوف على سَكْرَان، «وكَذَاك» خبر المبتدأ، ووهم الشارح[2] فجعل سَبَقَ في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا * وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا المَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ * وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا[3] * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا[4]

وقَدِّرِ[5] انْفِصَالَ[6] مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ

(ش) قد تقدم أنَّ أبنية التصغير ثلاثة «فُعَيْل وفُعَيْعِيل وفُعَيْعِل»، وتقدم[7] أيضاً / أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل[8] به إلى بناء[9] الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التى ذكرها في هذه الأبيات الأربعة، فلم يعتد فيها بالثانى بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثانى بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية: ٢٦١/أ

(1) فى ش، هـ ، ك «أو مد».

(2) وقد وافق الأشمونى المكودى فى اعتراضه وعلق على قول ابن الناظم حيث قال: ٤ : ١٦١ «وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله: سبق، هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع. وحمل كلام الناظم على التقييد لا يستقيم لأنَّ قوله: سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير: كذاك ما سبق مدة أفعال».
انظر شرح ابن الناظم ٧٨٨.

(3) فى الأصل، ظ، ت «فعلان».

(4) فى الأصل، ظ، ت «كزعفران».

(5) فى الأصل «وقدروا» تحريف.

(6) فى ز «انفصالى» تحريف.

(7) فى ظ «وقد تقدم».

(8) فى ز، ظ «يتوصل».

(9) فى ش «أبنية الجمع».

الأول: ألف[1] التأنيث الممدودة نحو: حَمْرَاء فتقول في تصغيره حُمَيْرَاء فيكون المعتبر في صيغة التصغير[2] حُمَيْر وهو المنبه عليه بقوله: «وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا».

الثاني: تاء التأنيث نحو: دَحْرَجَة[3] فتقول في تصغيره دُحَيْرِجَة[4] فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُعَيْعِل فيكون كجُعَيْفِر وهو المنبه عليه بقوله: «وَتَاؤُهُ»[5].

الثالث: ياء النسب. نحو: بَصْرِيّ فتقول في تصغيره: بُصَيْرِى فالياء غير معتد بها أيضاً، وهو المنبه عليه بقوله: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ».

الرابع: عجز المضاف. نحو: عَبْد شَمْس. فتقول في تصغيره عُبَيْد شَمْس، وهو المنبه عليه[6] بقوله: «وَعَجُزُ الْمُضَافِ»[7].

الخامس: عجز المركب تركيب مزج. نحو: بَعْلَبَك فتقول في تصغيره بُعَيْلَبَكّ وهو المنبه عليه بقوله: «وَالْمُرَكَّبِ».

السادس: الألف والنون الزائدتان[8] على أربعة أحرف. نحو: زَعْفَرَان

---

(1) فى ز «الألف وهى ألف».
(2) فى ش، هـ، ز، ت «المصغر».
(3) فى ز «دحرجت» تحريف. وفى ت «دحرجة».
(4) فى ت «دريجة».
(5) فى هـ، ز «وتاؤه منفصلين عُدَّا» أكملت عبارة الألفية.
وفى ت «وتاؤه منفصلين عدا التأنيث» أكملت عبارة الألفية، وكلمة «التأنيث» زائدة.
(6) «عليه» ساقط من ت.
(7) في ز «المضاعف» تحريف.
(8) فى ز «الزائدان» تحريف.

فتقول في تصغيره زُعَيْفِرَان، فصار المُصَغَّر[1] إنما هو زَعْفَر[2] والألف

والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ» من نحو:

سَكْرَان وسَرْحَان / وقد تقدم حكمهما. ٢٦١ ب

السابع: علامة التثنية. نحو: زَيْدَان فتقول في تصغيره زُيَيْدَان.

الثامن: علامة[3] جمع المذكر السالم. نحو: زَيْدُون فتقول فيه[4]: زُيَيْدُون.

وهو المنبه عليهما بقوله: «وقَدِّر[5] انْفِصَال[6]» البيت[7]..

وقد فُهم من هذه الأبيات أنَّ قوله «وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ». البيت، مقيَّد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية، فإنها لا يُحذف منها شيء[8] «وأَلِفُ التَّأْنِيث» مبتدأ، وتَاؤهُ معطوف عليه، «وعُدَّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، «ومُنْفَصِلَيْن» مفعول ثان بعُدَّا وحَيْثُ» متعلقة بعُدَّا، «والمَزِيدُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وآخِراً ظرف مكان متعلق بالمزيد؛ لأنه اسم مفعول، و«لِلنَّسَبِ» متعلق بالمزيد أيضا، «وعَجُزُ المُضَاف» معطوف على المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأ حُذف خبره لدلالة الأول عليه، و«زِيَادَتَا فَعْلاَنَا»[9] مبتدأ وخبره «كَذَا»، وهاء[10]

---

(1) في ت «التصغير».
(2) في ت «على زعفر».
(3) «علامة» ساقطة من ز.
(4) في ز، ظ «في تصغيره».
(5) في الأصل، ش، وقدروا. تحريف.
(6) في ز «وقدر انفصال ما دل على تثنية إلى آخره».
(7) «البيت» ساقطة من ز.
(8) في ز «شيئين».
(9) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «فعلان» تحريف.
(10) في الأصل «هاء».

تنبيه(١)، «ومِنْ(٢) بَعْدِ» متعلق بزيادتنا، و«انْفِصَالِ» مفعول بقدَّر(٣) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و«مَا» موصولة وصلتها «دَلَّ»، و«عَلَى تَثْنِيَةٍ» متعلق «بدَلَّ»، و«جَمْعَ» مفعول مقدم بجَلاَ، «فأَو» عطفت(٤) «جَلاَ» ومعموله على «دَلَّ» ومعموله(٥) فهو(٦) من(٧) عطف الجمل. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ(٨) لَنْ يَثْبُتَا

(ش) يعني أنَّ ألف التأنيث [المقصورة](٩) إذا كانت خامسة فصاعداً حُذفت؛ لأنها لما(١٠) لم يستقل النطق بها حُكم(١١) لها بحكم المتصل / ٢٦٢ أ فحُذفت؛ لأنَّ بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل وذلك نحو: قَرْقَرَى(١٢)، وقُرَيْقِر، وحَبَرْكَى وحُبَيْرِك(١٣) فإن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ * بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

(ش) «حُبَارَى» إذا صُغِّر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف(١٤)

---

(١) في ز «للتنبيه».
(٢) في ت «من».
(٣) في الأصل «ويقدروا» تحريف.
(٤) في الأصل، ش، ك «وأو عطف» وما أثبتُّ أحسن.
انظر هامش شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٣.
(٥) «ومعموله» ساقطة من ت.
(٦) في ك «واو عطف جلا ومفعوله ما دل على فهو» العبارة مضطربة.
(٧) في ز، ت «من باب».
(٨) في الأصل «أربع» تحريف.
(٩) «المقصورة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(١٠) «لما» ساقطة من ت.
(١١) في ت «فحكم».
(١٢) قرقرى: إسم موضع.
(١٣) حَبَرْكى: هو القراد والأنثى حبراكة.
وحُبَيْرك تصغير يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرِّجل.
(١٤) في ت «الألف».

التأنيث فتقول حُبَيْرَى، وحذف ألف التأنيث، فتقول حُبَيِّر بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها[1]، وفُهِم منه أنَّ ما سوى نحو: حُبَارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، «وعِنْدَ» متعلق «بِخَيِّر» وكذلك «بَيْنَ»، والظاهر في «عِنْدَ» ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

(ص) وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ * فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

(ش) يعني أنَّ ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء. نحو: قِيمَة فتقول فيه[2] قُوَيْمَة.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً. نحو: بَاب فتقول فيه[3] بُوَيْب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً. نحو: مُوقِن فتقول فيه مُيَيْقِن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفا. نحو: نَاب للمُسِنّ من الإبل فتقول فيه نُيَيْبٌ.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء. نحو: ذِئْب فتقول فيه[4] ذُؤَيْب.

السادس: ما أصله حرف من [غير][5] حروف العلة نحو: قِيراط،

٢٦٢/ب وديِنار فتقول فيهما قُرَيْرِيط / ودُنَيْنِير؛ لأنَّ أصلهما قراط ودنار.

[1] في ش «فيها والحبارى طائر» الزيادة هنا تفيد.
[2] في ز «في قيمة».
[3] في ز «تصغيره».
[4] في ز «في تصغيره».
[5] «غير» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

وإنما رجع ذاك[1] كله إلى أصله لزوال موجب القلب[2]. «وثَانِياً» مفعول «بارْدُدْ»، «ولأَصْلٍ» متعلق «بارْدُدْ»، و«لَيْناً» نعت «لثَانياً»[3]، وفُهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو: قائم، فإنَّ الهمزة بدل من الواو فتقول: قُوَيْم. «وقُلِبْ» في موضع النعت لثانيا[4]، «وقِيمَة» مفعول أول «لصَيِّرْ»[5]، و«قُوَيْمَة» مفعول ثان، وقد ورد[6] بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ ... * ...

(ش) وجه شذوذه، أنَّ الياء فيه مبدلة[7] عن واو فقياسه عُوَيْد كقُوَيْمَة فلم يردوه[8] إلى أصله؛ لئلا يلتبسُ بتصغير عُود بضم العين. ثم قال:

(ص) ... وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

(ش) يعني أنَّ ما رُدّ لأصْله[9] في التصغير، يرد أيضاً إلى أصله في الجمع فيُقال في جمع مِيزَان مَوَازِين، وفي بَاب أَبْوَاب، وفي نَاب أَنْيَاب وفي عِيد أَعْيَاد كما قالوا: عُيَيْد. «وَعُيَيْدٌ» فاعل «بشَذَّ»، و«مَا» مرفوع «بحُتِم»،

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «ذلك».

(2) أما إذا لم يكن حرف لين فإنه لا يرد إلى أصله فتقول في مُتَّعِد مُتَيْعِد. هذا مذهب سيبويه. خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله في التصغير فيقول مُوَيْعِد، والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل في مُتَّعِد: مُوَيْعِد أَوْهَم أن مكبره مَوْعِد أو مُوْعَد أو مُوْعِد. ومُتَيْعِد لا إبهام فيه فهو أولى.
انظر الكتاب ٣: ٤٦٢ - ٤٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٠٩

(3) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(4) في هـ ، ز، ظ، ت «لثان» تحريف.

(5) في الأصل، هـ ، ظ، ت «يصير» تحريف.

(6) في ش، هـ ، ز، ظ، ك ، ت «جاء».

(7) في ظ «منقلبة» وهي أدق.

(8) في ك «يرده».
القياس في عِيد عُوَيْد بقلب الياء واو لأنها الأصل فهو من عاد يعود.

(9) في هـ ، ز، ت «إلى أصله».

«ولِلْجَمْع» و «مِنْ ذَا» متعلقان بحتم، «ومَا» موصولة وصلتها «عُلِمْ»، و«لِتَصْغِير» متعلق بعلم. ثم قال:

(ص) وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ * وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(ش) للألف الثانية خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مبدلة[1] من ياء، وتقدم حكمها[2] في / البيت قبله. ٢٦٣ أ

الثالث: أن تكون زائدة [3] كضَارِب.

الرابع[4]: أن تكون مجهولة كعَاج.

الخامس[5]: أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدَم[6].

وقد ذُكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة[7] ولم يذكر المبدلة من همزة[8] وستأتى في باب الإبدال، و«الأَلِفُ»[9] مبتدأ، «والثَّانِي» نعت له «والمَزِيدُ» كذلك، «ويُجْعَلُ» خبر المبتدأ، «ووَاواً» مفعول ثان بيجعل، «ومَا» مبتدأ وهي موصولة، «والأَصْلُ» مبتدأ، «ويُجْهَلُ» خبره، «وفِيهِ» متعلق بيُجْهَل والجملة صلة «ما». ثم قال:

---

(١) في هـ ، ظ، ت «مبدلاً» تحريف.
(٢) في هـ «حكمهما» تحريف.
(٣) في هـ ، ظ «زائداً».
(٤) في هـ ، ت «الرابعة» تحريف.
(٥) في هـ ، ت «الخامسة» تحريف.
(٦) في ظ «كآدم».
(٧) في ز «والجهلة» تحريف.
(٨) من «وقد ذكر» إلى هنا ساقط من ت.
(٩) في ز «وألف».

(ص) وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا * لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

(ش) يعني أنَّ المنقوص إذا صُغِّر رُدّ ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حُذف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله: «الْمَنْقُوص» ما حُذفت[1] فاؤه كعِدَة، أو عَيْنُه كثُبَة، أو لامه كسَنَة[2] ويَدْ، وشمل ما ليس فيه تاء كيَد وما فيه[3] التاء كسَنَة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمُثُل المذكورة[4]، وما كان على أكثر كهَارٍ[5] بمعنى هائر فيمن[6] جعل الإعراب في الراء، وأصله: هائر، فحُذفت منه الهمزة، فهذه كلها يرد إليها المحذوف، إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها: وُعَيْدة، برد الفاء وثُوَيْبَة[7] برد العين، وسُنَيْهَة[8] ويُدَية برد

---

(1) في ش «ما حذف منه» تحريف.

(2) في ت «كشفه» تقول فيه شُفَيْهَه برد اللام وتقول في عدة وُعَيْدَة برد الفاء.
وفي ثبة ثُبَيْبَة برد العين كما قالوا ثُوَيْبَة.
وفي سنة سُنَيْهَة برد اللام.

(3) في ش «وما لحقته التاء».
وفي هـ ، ت «وما فيه تاء».

(4) في ش، «كالمثال المذكور».

(5) في ز «الهاء».

(6) في ظ «فيها».

(7) في الأصل، ش، ظ، ك، ت و«ثبيته» وما أثبت أصح وأولى فالثُبَةُ الجماعة من الناس، وقد اختلف أهل اللغة في أصلها فقال بضعهم هى من ثاب أي عاد وكان أصلها ثوبة فلما ضممت الثاء حُذفت الواو وتصغيرها ثُوَيْبَة، وقال آخرون الثبة من الأسماء الناقصة وهو فى الأصل ثُبَيّة فالساقط لام الفعل فى هذا القول».
اللسان «ثوب».
وقال المرادى ٥: ١٠٩ «وهذا الخلاف إنما هو في الثبة التى هي مجتمع الماء في الحوض وأما الثبة التى هي الجماعة من الناس فهى من محذوفة اللام، ولا أعرف فى ذلك خلافا.

(8) في هـ ، ت «وشنيّة» وهذا جائز.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٠٥، ١٩١٠.
وقد يكون المحذوف حرفاً فى لغة، وحرفاً آخر فى لغة فيصغر تارةً برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في تصغير «سَنَة» سُنَيَّة» و«سُنَيْهَة» وذلك تعقيباً لقوله: سُنَيَّة سُنَيْهَة قُلْ فِى سَنَهْ
فَحُجَّةُ الْأَصْلَيْنِ فِيهِ بَيِّنَهْ

٢٦٣ ب اللام، وتقول في هَارٍ هُوَيْر للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن / التصغير وذلك مفهوم من قوله: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً» أي: ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف، ثم مثل ذلك بما ويحتمل «ما» الاسمية والحرفية[1] وحكمهما[2] في ذلك واحد، وذلك أنه[3] إذا سُمى بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذى[4] على حرفين فلا بدَّ من تكميلها[5]، ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مُوَيٌّ، وفي تمثيله بذلك نظر، فإن[6] ما سُمى[7] به من الموضوع على حرفين ثانيه[8] حرف لين يجب تكميله قبل التصغير [فتقول في رجل مُسمى بـ «ما» ماء وليس تكميله موقوفاً على التصغير][9] ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره[10]، وقوله: «الْمَنْقُوصَ» مفعول بكمل و«ما» ظرفية مصدرية، «وثَالِثاً» مفعول «بيَحْوِ»، و«غَيْرَ التَّاءِ» منصوب على الحال؛ لأنه[11] نعت نكرة تقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

---

(1) فى ظ «وما الحرفية».
(2) في الأصل، ش، ك «وحكمها» تحريف.
(3) «أنه» ساقط من هـ ، ز.
(4) فى ت «من الذى».
(5) فى ك «لتكميلها».
(6) فى ش «لأن».
(7) في ت «ما يسمى».
(8) فى ت «ثالثه».
(9) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(10) قوله: ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح يريد أن شراح الألفية قبله لم ينصوا على هذه العبارة - «وليس تكميله موقوفاً على التصغير، وهذا صحيح. فبعد الرجوع إلى شرح ابن الناظم وابن عقيل والمرادى وابن هشام وجدت أن ابن هشام أشار إلى ذلك لكن دون أن ينص على عبارة المكودى. حيث قال: «ثقال فى «ما» ماء - بالمد - فإذا صغرت تقول مُوَيٌّ. كما تقول فى تصغير الماء المشروب مُوَيْه إلا أنَّ هذا لامه هاء فرد إليها»
أوضح المسالك ٣: ٢٧٣.
(11) فى الأصل «ولأنه»

(ص) وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا

(ش) الترخيم[1] في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثى الأصول صُغِّر على فُعَيْل نحو: حُمَيْد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعُطَيْف في المِعْطَف، والمِعطف: بكسر الميم هو[2] الكساء، وإن كان رُباعياً صُغِّر على «فُعَيْعِل» نحو: شَمْلال وعُصْفُور فتقول: شُمَيْلِل وعُصَيْفِر[3].

«ومَنْ» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يُصَغِّرُ»، و«بِتَرْخِيمٍ» متعلق بيصغر، ٢٦٤
«واكْتَفَى» خبر المبتدأ، و«بِالأَصْلِ» متعلق باكتفى. ثم قال:/ أ

(ص) وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنْ

(ش) يعنى أنَّ الاسم الثلاثى المؤنث[4] العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو: سِنّ[5] وسُنَيْنَة، وشمل قوله: «ثُلاثِيٍّ» أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثى في الحال. نحو: كتف[6].

الثاني[7]: ما هو ثلاثى في الأصل. نحو: يد[8] فتقول فيه يُدَيَّة[9].

---

[1] في ز، ت «يعنى أنَّ الترخيم»
وفى ك «يعنى الترخيم».
[2] فى ظ «وهى».
[3] فى ظ «شميليل وعصيفير» خطأ من الناسخ، حيث خلط بين التصغير العادى وهو ما مثل به هنا، وبين تصغير الترخيم وهو ما أثبته من الأصل وبقية النسخ.
انظر شرح الكافية ٤: ١٨٩٤، ١٩٢٧.
[4] «المؤنث» ساقطة من ش.
[5] فى ز «كسن».
[6] فى الأصل «كيف» تصحيف.
تقول فى كتف كتيفه.
[7] فى هـ، ز، ظ، ت «والثانى».
[8] فى الأصل «زيد».
[9] فى الأصل «يزيد». وما أثبتّ أدق.

الثالث: ما كان نحو سماء. فإنك تقول فيه سُمَيٌّ، فيجتمع ثلاث[1] ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهمزة فحُذِفَت إحدى[2] الياءات على القياس المقرر[3] في هذا الباب[4] فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت[5] التاء [فتقول سُمَيَّة][6] كما تلحق[7] الثلاثى.

الرابع: ما كانت فيه زيادة[8] وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو: شمال فتقول فيه: شُمَيْلة، «ومَا» مفعول باختم وهي موصولة وصلتها «صغرت» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: ما صغرته «ومن مؤنث» متعلق «بصغرت»، ثم استثنى من هذا[9] الضابط نوعين لا تلحقهما[10] التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْس * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمسٍ

---

(1) فى ز «ثلاثة».
(2) فى ك «أحد».
(3) فى الأصل، هـ ، ك، ت «المقدر» تحريف.
فى ش «المقدر فيعتبر منه ثلاثة» زيادة لا لزوم لها.
وفى ز «والمقدر» تحريف.
(4) قوله على القياس المقرر فى هذا الباب: أي حذف إحدى اليآت الثلاث عند إجتماعها فى الطرف.
(5) فى ز «فلحقته».
وفى ك «فتلحقه».
(6) «فتقول سمية» تكملة من هـ ، ز.
(7) فى ظ «لحقت».
(8) فى هـ «زائدة» تحريف.
(9) فى الأصل «هذه»
(10) فى الأصل «لا يلحقهما» التذكير والتأنيث جائز.

(ش) يعني أنَّ التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو: شَجر وبَقَر فتقول فيهما: شُجَيْر وبُقَيْر إذ لو قلت: شُجَيْرَة وبُقَيْرَة لالتبس بتصغير شَجَرة وبقَرَة /، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا ٢٦٤ ب
ثلاثا[١] وما بينهما من أسماء العدد[٢] فتقول في تصغيره[٣] عُشَيْر وتُسَيْع وخُمَيْس، ولا تلحقها التاء، لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة[٤]، ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ... * ...

(ش) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يُقاس عليها وهي زَوْد وشَوْك ونَاب للمسِنّ من الإبل، وحَرْبٌ وفَرَسٌ[٥] وقَوْس ودرع الحديد وعرس ونَعل[٦] ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق[٧] التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَنَدَرْ * لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

(ش) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد[٨] على الثلاثة[٩] كقولهم في قُدَّام قُدَيْدِيمَة[١٠] وفي وَرَاء وُرَيِّئَة وفى أَمَام أُمَيْمَة.

---

[١] فى ظ «وثلاثا».
[٢] فى ش «العدد المؤنث».
[٣] فى ز، ك «فيه».
وفى ظ، ت «في تصغيرها».
[٤] فى ت زيادة «وخمسة من عدد المذكر».
[٥] «وفرس» ساقطة من هـ .
[٦] قالوا في تصغيرهم شُذُوذاً زُوَيْد، وشُوَيْك، ونُيَيْب، وحُرَيْب، وفُرَيْس وقُوَيْس، ودُرَيع، وعُرَيْس، ونُعَيْل، ونُصَيْف.
[٧] فى ت «إلحاق».
[٨] فى ش، هـ ، ز، ك «فيما زاد» وعبارتها أدق.
[٩] فى ظ «الثلاثى» تحريف.
[١٠] فى ز، ظ، ت «قديمة» تحريف، وما أثبتُّ هو الصواب.
انظر شرح ابن الناظم ص ٧٩٢، وشرح المرادى ٥:١١٦.

وقوله[1]: «مَا»[2] ظرفية ومصدرية، وفى «يَكُنْ» ضمير عائد على المؤنث العارى، «ويُرَى» في موضع خبر يكن، «وذَا لَبْسٍ» مفعول ثان بيرى، «وبالتَّا» متعلق بيرى، «وتَرْكٌ» فاعل بشذ، «دُونَ» متعلق بشذ، «ولَحَاقُ تَا» فاعل «بنَدَرَ»[3]، «ومَا» موصولة وصلتها «كَثَرَ» بفتح الثاء وثلاثياً مفعول بكثر، ومعنى كَثَرَ: غَلَبَه[4] في الكثرة[5]. ثم قال:

(ص) وَصَغَّرُوا شُذُوذًا الَّذِى الَّتِى * وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِى

(ش) التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذَا» «وَالَّذِى» وفروعها؛ لشبههما[6] بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك / تصغيرها، لكن على وجه ٢٦٥ أ خولف به تصغير المتمكن فتُرِك[7] أولها على ما كان عليه[8] قبل التصغير وعُوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في «الَّذِى» و«الَّتِى» اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، وفى «ذَا» و«تَا»: ذيَّا وتَيَّا[9]؛

---

[1] فى هـ ، ز «وقوله ما لم».
وفى ت «وقوله ما لم يكن» وهى أدق.
[2] «ما» ساقطة من ز.
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فاعل بندر وفيهما متعلق بندر».
[4] فى ت «غلب».
[5] فى ت زيادة «في الكثرة يقال أكثر القوم إذا زادت عليهم كثرة، فالتقدير فى ما كثر الثلاثى أي فيما زاد عليه في الكثرة».
الزيادة هنا تفيد فى بيان معنى الكثرة، وليس بلازم إثباتها.
[6] فى الأصل، ش، ك «لشبهها».
وفى ظ «لشبهيهما».
[7] فى ز «فيترك».
[8] «عليه» ساقط من ز.
[9] من قوله «التصغير من جملة» وإلى هنا هذه العبارة نقلها المكودى من شرح الكافية مع تغيير بسيط . انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٢٤.

وقد[1] اعترض المرادى[2] هذا البيت[3] ولا بدَّ من إيراد[4] اعتراضه لصحته، قال: اعلم أنَّ قول الناظم: «وصَغَّرُوا شُذُوذًا» معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أنَّ تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: مَعَ الْفُرُوعِ» ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أنَّ قوله: «مِنْهَا تَا وَتِى» يوهم أنَّ «تِى» تصغر[5] كما تصغر «تَا»[6]، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»[7].

والواو في «صَغَّرُوا» عائدة[8] على العرب، «والَّذِى» و«الَّتِى» مفعول بصغروا، «وشُذُوذًا» مصدر في موضع الحال من الواو، «وذَا» معطوف على «الَّتِى»، «ومَعَ» متعلق بصغروا.

(1) فى الأصل «قد».
(2) انظر شرح المرادى ٥: ١٢٠.
(3) «هذا البيت» ساقط من هـ .
(4) فى ت «إيراده».
(5) فى هـ ، ظ، ت «صغر».
(6) فى هـ ، ظ، ت «صغر تا».
(7) قال في التسهيل ٢٨٨ : «لا يصغر من غير المتمكن إلا ذَا والَّذِى وفروعهما، فيقال: ذَيَّا، وتَيَّا، والَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وذَيَّانِ، وتَيَّانِ، واللَّذَيَّان، واللَّتَيَّان، واللَّذَيُّون فى الدين واللَّتَيَّاتِ واللَّوَتَيَّا فى اللاتى، واللَّوَيَّاء، واللَّوَيُّون في اللائي واللائِيَن».
،ذكر السيوطي في الهمع ٦: ١٥٠ نقلاً عن ابي حيان «قال: ولم يصغروا من ألفاظ المؤنث سوى «تَا» وتركوا تصغير «تِي» و «ذِي» و«ذهى» «وذه» استغناء بتصغيرتا او خوفاً من الالتباس بالمذكر.
وإجازة تصغير اللاتي، واللَّواتي، واللاء، واللائي مذهب الأخفش قاله قياساً، ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المصغر وهو اللتيات جمع اللتيا ومذهب سيبويه هو الصحيح، لانه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس».
وانظر شرح الشافية لابن الحاجب ١:٢٨٦ .
(8) في الصل «عائد»

(النسب)

(ش) هذا الباب يُسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه[1] بالتسميتين. قوله:

(ص) يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ * وَكُلُّ مَا[2] تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

(ش) يعنى أنه إذا أريد أن تنسب اسمًا إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفُهم منه ثلاثة تغييرات[3] زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إلى الياء، وفُهم ذلك / من تشبيهها بياء ٢٦٥ ب الكرسى فأنَّها حرف الإعراب، وفُهم[4] منه أنَّ ياء الكرسى لبست للنسب؛ لتشبيهه ياء النسب بها.

«ويَاءً» مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب، «وكَيَا» فى موضع الصفة لياء، «وكُلُّ» مبتدأ، و«ما» موصولة، «وتَلِيه»[5] صلتها، والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه[6] وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، «وكَسْرُهُ وَجَبْ» جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبرِ كُلٍّ، «وكَسْرُهُ»[7] عائد على الحرف الذى تليه الياء.

---

(١) وذلك بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة» الكتاب ٣: ٣٣٥.
(٢) فى الأصل، هـ ، ز «وكلما» تحريف.
(٣) فى الأصل «تغيرات».
(٤) فى الأصل «فهم».
(٥) فى هـ ، ز، ت «ويليه» تحريف.
(٦) فى هـ ، ز، ت «يليه».
(٧) فى ش «والضمير فى كسره عائد».

ثم اعلم أنَّ هذه التغييرات الثلاث التى ذكرها في هذا البيت مطردة فى جميع الأسماء المنسوبه، وقد يضاف إليها فى بعض الأسماء تغييرات أُخر أشار إلى الأول منها[١] بقوله:

(ص) وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا

(ش) يعني أنَّ آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حُذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع:

ـ ما كانت فيه الياء للنسب. كبَصْرِيّ: فتقول في النسب إليه بَصْرِيٌّ.

ـ وما كانت الياء لغير النسب. نحو: كُرْسِيّ: فتقول فى النسب إليه كُرْسِيٌّ.

ـ وما كان أصلها[٢] واواً أو[٣] ياء نحو: مَرْمِيّ أصله مَرْمَوى فقُلبت الواو ياء وأُدغمت فى الياء فتقول في النسب إليه مَرْمِيٌّ، وفى هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد[٤]، وإنما حُذفت / الياء[٥] فى جميع ذلك كراهية[٦] ٢٦٦ أ اجتماع أربع ياآت، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فَاطِمَة فَاطِمِيّ، وإنما حُذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو: مَكِّيَّة[٧]، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «أشار إلى بعضها».
(٢) فى ك «أصله».
(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «وياء».
(٤) يريد عند شرحه لقول ابن مالك بعد:
لشبهها الملحق والأصلي ما * لها ...
(٥) «الياء» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت
(٦) فى ش، ك «كراهة».
(٧) فى ظ «مكة» وهذه أصوب. أي تقول فى النسب إلى مكة مَكِّيّ، ولا تقول مكية لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو: قَرْقَرِىّ فى قَرْقَرَى[١] وحِثِّيثِىّ فى حِثِّيثَى[٢] وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ‏ ‏ ‏ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

(ش) يعني أنَّ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو: حُبْلَى فتقول فيه: حُبْلِىّ وحُبْلَوِىّ[٣] وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة فى اسم ثانيه متحرك وجب حذفها، لدخولها فى الضابط، الأول [نحو جَمَزَى فتقول جَمَزِىّ][٤] ولم يتعرض للراجح من الوجهين[٥] قيل والحذف أحسن.

«وَمِثْلَهُ» مفعول باحذف، والهاء فيه عائد على ياء النسب «ومِمَّا» متعلق باحذف، «وما» موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى[٦] الياء وصلتها حواه، والعائد على الموصول هو[٧] الضمير المستتر الفاعل بحواه، والهاء فى «حَوَاهُ» عائدة على الياء، ويجوز أن تكون «ما» واقعة على الياء، والهاء عائدة

---

(١) القَرْقَرُ: القاع الأملس، وقيل المستوى الأملس الذى لا شيء فيه.
وقُرَاقِر وقَرْقَرَى وقُرَاقِرى مواضع كلها بأعيانها معروفة. اللسان «قر».

(٢) الحِثِّيثَى: الحَثُّ هو الاستعمال، والحِثِّيثَى الاسم نفسه، ويقال حَثَثْتُ فلانا فاحتث».
اللسان «فر» و«حث».

(٣) ويجوز حُبْلاَوِى قلبها واو مفصولة بألف.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز.
المثال الذى ذكر لما كانت فيه ألف التأنيث رابعة فى اسم ثانيه متحرك. والجَمَزَى: السريع.
ولم يمثل لما كانت ألفه خامسة فما فوق كقولك فى حُبَارى حُبَارِىّ، وفى قَبَعْثَرَى قَبَعْثَرِىّ.

(٥) قال الأشمونى فى تنبيهاته ٤ : ١٧٨ «ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار».
يفهم من ذلك أنَّ حذف الألف الرابعة فى اسم ثانيه ساكن يجوز قلبها واواً أو حذفها، والحذف أرجح وهو المختار؛ لأن شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. وليس فى كلامه ترجيح لأحد الوجهين، وقد أكد الناظم ذلك فى شرح الكافية ٤ : ١٩٤١ بقوله:
وَأَلِفُ السَّاكِنِ عَيْناً تَنْقَلِبْ ‏ ‏ كَـ (حُبْلَوِىّ) وَسُقُوطُها انْتُخِبْ

(٦) فى ت «أحوى» تحريف.

(٧) «هو» ساقطة من ظ.

على «ما» والضمير المستتر فى حواه عائد على الاسم الحاوى الياء[1] «ومن» على الوجه الأول للتبعيض، وعلى الثانى لبيان الجنس[2]. «وتَا تَأْنِيثٍ آوْ / مَدَّتُهْ» مفعول بتثبتا: ثم قال: ٢٦٦ ب

(ص) لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا * لَهَا ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرَى[3] أو منقلبة عن أصل نحو: مَرْمَى، جاز فيها ما جاز فى ألف التأنيث من قلبها[4] واواً أو حذفها[5] فتقول: ذِفْرِىّ وذِفْرَوِىّ ومَرْمِىّ ومَرْمَوِىّ، إلا أن القلب فى الأصلى[6] أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَلِلأَصْلِيِّ[7] قَلْبٌ يُعْتَمَى

(ش) فمَرْمَوِىّ أحسن من مَرْمِىّ، ومعنى يُعْتَمَى: يختار، وفُهم من تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أنَّ ألف الإلحاق بالعكس فيكون كألف التأنيث فى اختيار الحذف، والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب أنَّ القلب فى ألف الإلحاق[8] أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على أنَّ القلب فى الأصلية أكثر من القلب فى التى للإلحاق وإن كان القلب فيهما[9]

---

(1) فى ز، ك «للياء».
(2) يريد «من» المدغمة فى ما فى قوله «ومثله مِمَّا حواه احذف وتا».
(3) الذِّفْرَى: هو الموضع الذي يَعْرَق من البعير خلف الأذن.
وذِفْرَى البعير أصل أُذُنِه. وبعضهم يُؤَنِّثُها فتكون ألفها للتأنيث، وبعضهم يُنَوِّنُها «ذِفْرًى» فتكو ألفها للالحاق. انظر اللسان «ذفر» وشرح الشافية للرضى ١: ١٩٥، ١٩٦.
(4) فى ت «قبلها» تحريف.
(5) فى هـ ، ز، ظ، ت «وحذفها».
(6) فى الأصل، ش، ك «الأصل».
(7) أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة، إلا فى حرف وشبهه. مثل ما الحرفية أو شبهه كـ «ما الإسمية».
الأشمونى / والصبان ٤: ١٧٩
(8) فى الأصل «إلحاق» تحريف.
(9) فى الأصل «منهما» تحريف.

جميعا[١] أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية[٢]. «والمُلْحَقِ» نعت «لِشِبْهِهَا» و«الأَصْلِي» معطوف على المُلْحَقِ، و«ما» مبتدأ وهى[٣] موصولة وصلتها لها، والخبر في المجرور[٤] قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

(ص) وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ * ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو: مُصْطَفَى، وألف التأنيث نحو: حُبَارَى، وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى وخُلَيْطَى وقَبَعْثَرَى[٥]، فتقول: مُصْطَفِيّ / وحُبَارِيّ ومُسْتَدْعِيّ وخُلَيْطِيّ[٦] بالحذف في ٢٦٧ أ
جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص[٧] وبدأ بالخامسة فقال:

(ص) ... * كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول في مُغْتَدٍ[٨] مُغْتَدِيّ[٩]، وفُهم من ذلك أنَّ حذفها إذا كانت سادسة واجب

---

(١) «جميعا» ساقطة من ش.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

كَذَا افْعَلَنْ بِمُشْبِهِ (المَرْمِيّ) وَالقَلْبُ قَدْ يَأْتِي كَـ (مَرْمَوِيّ)
وَتَاءُ تَأْنِيثٍ مِنَ المَنْسُوبِ لَهْ تُحْذَفُ كَـ (المَكِّيّ) فَاذْرِ الأَمْثِلَهْ
وَقَدْ يُمَدُّ ثَالِثٌ مِنْهُ وَفِي (مَرْمَىً) وَشِبْهِهِ انْقِلاَبٌ اقْتُفِي
وَالحَذْفُ نَزْرٌ كَـ (مَرْمِيٍّ) يُجْعَلُ (أَرْطَى) وَمَا ضَاهَاهُ، هَذَا الأَمْثَلُ

(٣) «مبتدأ وهى» ساقط من ش.

(٤) في ت «الجار والمجرور».

(٥) قَبَعْثَرَى: الجمل العظيم الشديد.

(٦) يُقال وقع في خُلَيْطَى وخُلَّيْطَى أي اختلاط.

(٧) في ش «إلى ياء المنقوص» وعبارتها أكمل.

(٨) في هـ ، ظ، ك «معتدى» وما أثبتُّ هو الصواب.
وفي ت «معبد».

(٩) في ت «مَعْبَدِيّ».

أيضاً، لأنه من باب أَحرى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة.

«وَالأَلِفَ» مفعول بأَزِلْ، «والجَائِزَ» نعت للألف، و«أَرْبَعاً» مفعول بالجائز، «ويَا المَنْقُوصِ» مبتدأ خبره عُزِل، أي: حُذِف، «وخَامِساً» حال من الضمير المستتر فى عُزِل.

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

(ص) وَالحَذْفُ فِى اليَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن فى نحو: قَاضٍ ومُعْطٍ ، فتقول: قَاضِىّ وقَاضَوِىّ ومُعْطِىّ ومُعْطَوِىّ[1] ومن قلبها واواً قول الشاعر:

٢١٣ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا * دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِىِّ وَلاَ نَقْدُ[2]

---

(١) فى ت «فتقول فى قاضى قاضوى وفى معطى معطوى»

(٢) البيت متعدد النسبة. فقد ورد فى ملحق ديوان ذى الرمة ١٨٦٢:٣ ونسب لابن مقبل وقد ورد فى ذيل ديوانه ٤٦٥ كما نسب للفرزدق ولم أقف عليه فى ديوانه.
وسبب هذا التعدد اختلاف الرواية. فقد ورد فى الكتاب واللسان أنَّ الإضافة إلى حانية «حانَوِىّ» وأنشد:
فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَم تَكُنْ لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الحَانَوِىِّ وَلاَ نَقْدُ
والرواية الأخرى وردت فى اللسان قال: وأما قول الآخر:
«دَنَانِيرُ عِنْدَ الحَانَوِىِّ وَلاَ نَقْدُ»
فهو نسب إلى الحاناة.
الحانَوِىّ: نسبة إلى الحانية وهو على غير قياس
والقياس: حَانِىّ.
انظر اللسان «حنا»، والكتاب ٣٤١:٣
وشرح المفصل ١٥١:٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٤٣:٤ وشرح التصريح ٣٢٩:٢، ومعجم شواهد النحو ٥٦.

هو منسوب إلى حانية[١]، وهو الموضع الذى يُباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو[٢] ألف فقال:

(ص) ... * ... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

(ش) فشمل قوله: ثالث الياء والألف وهما متساويان[٣] فى وُجوب قلبهما واواً نحو: عَمِيٌّ وعَمَوِىّ، وفَتى وفَتَوِىّ[٤]، وإنما قُلبت الألف فى «فَتى» واواً وأصلها الياء / كراهية اجتماع الكسرة والياآت. ٢٦٧ ب

«والحذفُ» مبتدأ، «ورَابِعاً» حال من الياء، «وأَحَقُّ» خبر المبتدأ، «وفِى الْيَا» متعلق بأحق، «وحَتْمٌ» خبر مقدم لقَلْب ثَالِثٍ، «ويَعِنّ» أي: يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(ص) وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ... * ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا قُلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل، والتحقيق أنَّ الفتح سابق للقلب؛ لأن نحو: شَجٍ إِذَا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة[٥] كما فى نحو نَمِر فتجب حينئذٍ قلب الواو والياء أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كفَتَى فتُقلب الألف بَعْدُ واواً[٦] كما قُلبت فى فتى، وكذلك أيضاً نحو: قَاضَوِىّ، لأن نظيره يغلب

---

[١] فى هـ ، ز «الحانية».

[٢] فى الأصل، ك «وألف».

فى ش «ألف أو ياء» تقديم وتأخير.

[٣] فى الأصل «منسوبان» تحريف وتصحيف.

قوله منسوبان: أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.

[٤] فى ت «نحو عمى عموى وفتى فتوى».

[٥] فتقول: شَجِىّ وشَجَوِىّ، ونَمِرِىّ ونَمَرَوِىّ.

وهذا معنى قول ابن مالك فى شرح الكافية ٤ : ١٩٣٠

وكـ (الفَتَى) فى نَسَبٍ نحو (الشَّجِىّ) * فَعيْنهُ افْتَحْ وَبِوَاوٍ بَعْدُ جِى

[٦] فى ظ «واو».

فتُفتح أيضاً ضاد قَاضٍ كما تُفتح لام تغلب عند بعض العرب[١].

«وَذَا الْقَلْبِ» مفعول بأَوْلِ أي صاحب القلب، «وانْفِتَاحاً» مفعول ثان بأَوْلِ[٢]. ثم قال:

(ص) ... وَفَعِلْ * وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

(ش) يعنى أنَّ الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء كنَمِر أو مكسورها كإِبِل أو مضمومها كدُئِل فتقول: نَمَرِىٌّ وإِبَلِىّ ودُئَلِى[٣]، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء[٤].

«وفَعِلٌ» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح[٥] و«فُعِلٌ» معطوف على «فَعِلْ» بحذف العاطف، وافتح خبر «فُعِل»[٦] إذا جعل[٧] مبتدأ «وعَيْنَاً»[٨] مفعول بافتح وهما[٩] متعلق بافتح، «وفِعِل» الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير. وفعل كذلك / أي: مثلهما فى وجوب فتح العين. ٢٦٨ أ

ثم قال:

(ص) وَقِيلَ فِى الْمَرْمِىِّ مَرْمَوِىُّ * وَاخْتِيرَ فِى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىُّ

[١] قال ابن مالك «والجيد فى النسب إلى (تَغْلب) ونحوه من الرباعى الساكن الثانى المكسور الثالث بقاء الكسرة، والفتح عند ابى العباس مُطَّرِد، وعند سيبويه مقصور على السماع ومن المقول بالفتح والكسر (تَغْلِبى).

انظر شرح الكافية ١٩٤٧:٤، وانظر الكتاب ٣٤٠:٣ وشرح المفصل ٤٦:٥، والهمع ١٦٥:٦.

[٢] «بأول» ساقط من هـ ، ت.

[٣] فى ش، ك «دُؤَلِىّ» وهى صواب.

انظر شرح المرادى ١٢٩:٥.

[٤] فى ت «اليآآت».

[٥] «افتح» ساقطة من ك.

[٦] فى هـ ، ت «المبتدأ».

[٧] فى ش «جعلته».

[٨] فى الأصل «وعينهما» تحريف.

[٩] فى الأصل «ومنهما» تحريف.

(ش) قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: «وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ» لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كمَرْمَى فيه[1] لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتى بهذا البيت عقب قوله: «وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِف». كما فعل فى الكافية لكن الأبيات التى ذكر[2] هنا مرتبط[3] بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله فى أثنائها[4] فتعين تأخيره[5] عنها.

«ومَرْمَوِيٌّ» مرفوع بقيل، «وفِى الْمَرْمَى» متعلق «بقِيلَ»، «ومَرْمِيٌّ» مرفوع باختير.

ثم اعلم أنَّ ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتى[6]، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَنَحْوُ حَيٍّ ثَانِيهِ يَجِبْ * وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

(ش) يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يُحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة فى الأخيرة، فإن كان أصله[7] واواً رَدَدْتها فقلت[8] فى طَيّ: طَوَوِيّ؛ لأنه من طَوَيْت وإنما قُلبت الياء الأخيرة واواً وهى منقلبة عن ياء كما قُلِبَتْ فى فَتًى وقد تقدم، وفُهِم

(١) «فيه» ساقط من ش، هـ ، ز، ك، ت.
(٢) فى هـ ، ز، ت «ذكرها» وعبارتها أحسن.
(٣) فى ش، ك «مرتبطة».
(٤) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «إتيانها» تصحيف.
(٥) فى ز «تأخيرها».
(٦) يريد في قول ابن مالك فيما بعد.
وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا * مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا
(٧) فى ظ «أصلها».
(٨) «فقلت» ساقط من ك

منه أن الياء الأولى إذا كانت «يَا» بالأصالة بقيت على حالها فتقول فى حَيّ: حَيَوِى / وإعراب البيت واضح. ثم قال: ٢٦٨ ب

(ص) وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

(ش) يعنى أنك إذا[1] نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة ونسبت إلى واحِدِه[2] فتقول فى النسب إلى زَيْدَيْن وزَيْدِين: زَيْدِيّ، وحمل الشارح كلام الناظم على أنَّ ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه «المرادى»[3]، وفيه نظر، والذى ينبغى أن يحمل عليه ما ذكرت، ويُفهم منه أن حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع.

و«عَلَم» مفعول باحذف، «ولِلنَّسَب» متعلق باحذف، «ومِثْلُ ذَا»[4] مبتدأ، وخبره «وَجَبْ»، و«فِي جَمْع»[5] متعلق بوجب.

ثم قال:

(ص) وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ * ...

(ش) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حُذفت المكسورة، كقولك في طَيِّبْ: طَيْبِيّ، كراهة اجتماع اليأآت، وفُهِم من المثال أنَّ الياء[6] إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبَيَّخ،

---

(١) «إذا» ساقطة من ز.

(٢) فى الأصل «واحد» تحريف.

(٣) قال المرادى «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه مسلمان أو مسلمون أو مسلمات، مسلميّ. وأما مَن أجرى المثنى مجرى حمدان فإنه لا يحذف فتقول فيمن اسمه زيدان على الأول زيدى، وعلى الثانى زيدانى».

(٤) فى ت «إذا» تحريف.

(٥) فى الأصل، ش، ك «جميع» وما أثبت هو الصواب كما فى هـ ، ز، ظ، وت والألفية.

(٦) «أن الياء» ساقطة من ك.
وفى ش «أن الياء الأخيرة».

وكان القياس على هذا فى النسب إلى طيء: طيئى، لكن جاء على خلاف ذلك[1]، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

(ش) ووجه[2] الشذوذ[3] أنَّ أصله على مقتضى القياس طيىء بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفا، والياء إنما تُقلب[4] ألفاً قياساً إذا كانت متحركة، «وثَالِثٌ» مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة[5] لمحذوف /. ٢٦٩ أ

والتقدير: وحرف[6] ثالث أو[7] ياء ثالث، وخبره «حُذِف»، «ومِنْ نَحْو» متعلق بحذف و«طَائِيٌّ» فاعل بشذ، «ومَقولاً» حال من طائى، و«بِالأَلِف»[8] متعلق بـ «مَقُولاً»[9].

ثم قال:

(ص) وَفَعَلِيٌّ فِى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ * وَفُعَلِيٌّ فِى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

(ش) يعنى أنَّ ما كان على وزن «فَعِيلَة» نحو: حنيفة تُحذف منه تاء التأنيث ولا[10] تجمع مع ياء النسب، وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وإن [ما كان][11] على وزن «فُعَيْلَة» بضم الفاء نحو: جُهَيْنَة تُحذف أيضاً

---

[1] أي تركوا فيه القياس فقالوا: طَائِيٌّ.
[2] فى ز، ك «وجه».
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الشذوذ فيه».
[4] فى ت «انقلبت» تحريف.
[5] فى ش، ت «وصف».
[6] فى ز «وحذف».
[7] فى هـ ، ك «أي».
[8] فى الأصل «بالألف».
[9] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «بمقول». وما أثبتُّ أدق كما فى ز والألفية.
[10] فى ش «إذ لا يجمع».
[11] «وما كان» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

منه التاء والياء وتبقى الفتحة التى قبل التاء[١] فتقول فى حَنِيفَة: حَنَفِيّ، وفى جُهَيْنَة: جُهَنِيّ. «وفَعَلِيٌّ» مبتدأ وخبره «الْتُزِمْ»، «وَفِى فَعِيلَةٍ» متعلق بالْتُزِم، وإعراب عجز البيت كصدره، «وفَعِيلَة وفُعَيْلَة» غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

(ص) وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا * مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

(ش) يعنى أنهم ألحقوا «بفَعِيلَة وفُعَيْلَة» فى الحذف[٢] ما كان على «فَعِيل أو فُعَيل» بغير تاء وكان معتل اللام نحو: عَدِىّ وقُصَىّ، فتقول: فيهما: عَدَوِىّ وقُصَوِىّ[٣] وأَلْحَقُوا يعنى العرب، «ومُعَلّ» مفعول بألحقوا، و«عَرِيَا» فى موضع النعت لمعل، و«مِنَ الْمِثَالَيْنِ» متعلق بمُعَلّ، «وبِمَا» متعلق بأَلْحَقُوا، «وما» موصولة وصلتها «أُولِيا» و«التَّا» مفعول ثانٍ «لأُوْلِيا» والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا، وهو العائد على ما، وما ذكر فى «فَعِيلَة وفُعَيْلة» من حذف يائيهما[٤] / إنما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو ٢٦٩ ب مضعفيهما[٥] وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ * وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

(ش) يعنى ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم[٦] أي: لا يُحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال[٧] ومثَّل «بفَعِيلَة» بفتح

---

[١] فى ت «الياء».

[٢] فى هـ ، ظ «بحذف الياء».

وفى ش، ز، ك «فى حذف الياء» وعبارتها أحسن.

[٣] بعد «وقصوى» فى ز، ك، ت زيادة «فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين نحو «عَلِيّ» جاز لك الوجهان، تقول: عَلَوِىّ أو علييّ. والأول أجود «والزيادة هنا غير لازمة، ولعلها من تعليقات الحاشية، ودخلت فى المتن فى تلك النسخ سهواً».

[٤] فى ز، ظ «تائيهما».

[٥] فى هـ ، ز، ت «مضعفهما».

[٦] فى الأصل «يتم» تحريف.

[٧] فى ش «والإعلال نحو شديد».

الفاء[1]، ولم يمثل «بفُعَيْلَة» بضمها وهما سواء فى وجوب التتميم، وإنما استغنى بفَعِيلَة عن فُعَيْلَة؛ لأن العلة موجودة فيهما، وفُهم من البيتين أنَّ ما كان على «فَعِيل» صحيح اللام مجرداً من التاء يتمم[2] على الأصل نحو: عَقِيل، وعُقَيْل فتقول فيهما: عَقِيلِيّ وعُقَيْلِيّ. وإعراب البيت واضح.

ثم قال:

(ص) وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يَنَالُ فِى النَّسَبْ   مَا كَانَ فِى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

(ش) يعنى أنَّ حكم الممدود فى النسب كحكمه في التثنية فتقول فى نحو: حَمْرَاء حَمْرَاوِىّ، كما تقول: حَمْرَاوَان، وتقول فى عِلْبَاء وكِسَاء وحَيَاء: عِلْبَاوِىّ وكِسَاوِىّ وحياوِى، وعِلْبَائِىّ وكِسَائِىّ وحَيَائِىّ، كما تقول فى التثنية، وقد تقدم ذكر[3] ذلك كله. «وَهَمْزُ»[4] مبتدأ، «ويَنَالُ» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر، و«مَا» مفعول ثان بيُنال إن ضم ياؤه، وفى يُنَال ضمير مستتر عائد[5] على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان «يَنَال» بفتح الياء «فما» مفعول وهى موصولة وصلتها كان، «وانْتَسَبْ» فى موضع خبر كان، «وفِى تَثْنِيَة» متعلق «بانْتَسَب». ثم انتقل إلى النسب المركب[6] وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب / إسناد[7]، وتركيب مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثانى فقال: ٢٧٠/أ

[1] يريد قوله: كالطَّوِيلَة تقول فيها طَوِيلِىّ. ومثال فُعَيْلَة نُوَيْرَة تقول فيها نُوَيْرِىّ. ونُوَيْرَة: اسم لناحية فى مصر.

[2] «يتم» ساقطة من ت. وفى الأصل، ش، ك «يتم» تحريف.

[3] «ذكر» ساقطة من هـ ، ز، ت.

[4] فى ت «وهو» تحريف.

[5] فى ش «يعود».

[6] فى هـ ، ز، ظ، ت «إلى المركب» تحريف.

[7] فى ت «إسنادى».

(ص) وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا * رُكِّبَ مَزْجاً ...

(ش) يعنى بالجملة: الجملة المُسمى بها وهو تركيب الاسناد، فيُنسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط، فمثال الجملة: بَرَقَ نَحْرُه فتقول فى النسب إليه: بَرَقِيّ، ومثال المزج: بَعْلَبَك، فتقول فى النسب إليه: بَعْلِيّ. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين[1] قسم يُنسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * ... وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ * أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

(ش) فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها[2] للعجز:

أولها: أن يكون مبدوءاً بابن نحو: ابْن الزُّبَيْر فتقول في النسب إليه زُبَيْرِيٌّ.

ثانيها: أن يكون مبدوءاً بأَبٌ، وهو[3] الكنية. نحو: أَبِى[4] بَكْر فتقول فيه: بَكْرِيّ.

ثالثها: أن يكون الأوّل يُعَرَّفُ بالثانى نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ فتقول فيه: زَيْدِيّ كذا قال الشارح وفيه نظر[5].

---

(1) فى ز «قسمان» خطأ من الناسخ.
(2) فى ش «لا ينسب فيها إلا للعجز».
(3) فى هـ ، ز «وهى».
(4) فى ز «أبى بكر رضى الله عنه».
(5) قال ابن الناظم ٨٠١ «إن كان صدره معرفاً بعجزه حذف صدره، ونُسب إلى عجزه كقولك فى غُلاَم زَيْد: زَيْدِيّ».
وللمكودى فى ذلك نظر لم يذكره، وذكره الأشمونى فى تنبيهاته بقوله:
«يعنون بالمضاف هنا ما كان علَماً أو غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولاً علماً، فليس من قبيل ما تعرّف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس».
شرح الأشمونى ١٩١:٤، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٥٣:٤.

الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتى. ثم أشار إلى الثانى وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(ص) فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ...

(ش) يعنى أنَّ المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره[1] نحو: امرىء القيس فتقول فيه: امْرِئِيّ، فإن خيف لبس نسب إلى العجز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ / ٢٧٠ ب

(ش) يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثانى نحو: عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ مَنَاف وعَبْدِ الأَشْهَلِ فتقول: شَمْسِيّ ومَنَافِيّ وأَشْهَلِيّ؛ لأنك لو نسبت للصدر فقلت: عَبْدِيّ، لالتبس[2]، لم يُدْر هل هو منسوب لِعَبْدِ شَمْسٍ أو لِعَبْدِ مَنَافٍ، أو لِعَبْدِ الأَشْهَلِ. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب[3] فيه للثانى[4]. و«لِصَدْرٍ» متعلق بانْسُب، «وصَدْرِ مَا» معطوف، و«مَا» مصدرية وصلتها «رُكِّبَ»، و«مَزْجاً» مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج و«لِثَانٍ» معطوف على «لِصَدْرٍ»، و«إِضَافَةً» مفعول بتمم، «وتمم» فى موضع الصفة لثان[5]، «ومَبْدُوءَةً» نعت لإضافة، «وبابْن» متعلق بمبدوءة، «وما» معطوف على «ثَانٍ» وهى موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «وجَبَ»، و«لَهُ» متعلق بوجب، والجملة صلة «ما»، و«فى» متعلق بانسبن، و«ما» موصولة وصلتها «سِوَى» وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال: «فِيمَا سِوَى هَذِي»

---

(١) فى ش «صدرها».
(٢) فى ش، هـ ، ز، ك «التبس».
(٣) فى هـ «ينتسب».
(٤) فى ك «الثانى».
(٥) «لثان» ساقطة من ز، ك.

إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن، «وما» مصدرية ظرفية[1] أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إنَّ الثلاثى المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حُذفت[2] منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجب[3]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ[4] حُذِفْ * جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ الثلاثى المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف فى التثنية / ٢٧١ أ وجمعى التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله. فتقول فى «يَدٍ» و«عَدٍ»[5] «ودَمٍ»: «يَدِىّ» و«يَدَوِيّ» و«عَدِيّ» و«عَدَوِيّ» و«دَمِيّ» و«دَمَوِيّ»، لأنك تقول في تثنيتهما يَدَان وعَدَان و«دَمَان»، وفى نحو: ثُبَة ثُبَوِىّ وثُبِيّ؛ لأنك تقول فى جمعها[6] ثُبَات بغير رد. ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِى تَوْفِيَهْ

(ش) يعنى أنَّ ما جبر فى التثنية وجمعى التصحيح جبر فى النسب وجوباً نحو أَبٌ وأَخٌ وعِضَة[7] وسَنَة فتقول فيها: أَبَوِيّ وأَخَوِيّ وَعِضَوِيّ وسَنَهِيّ أو سَنَوِيّ[8] على الخلاف فى لامها؛ لأنك تقول في التثنية أَخَوَان

(1) فى الأصل، ك «وظرفية».
(2) فى ش، هـ ، ز، ك «حذف».
(3) فى ش «أو واجب».
(4) فى ت «منه ما» تقديم وتأخير.
(5) فى ز، هـ ، ت «وغد، وغدى، وغدان».
(6) فى ش «جمعه».
(7) العِضَة: تطلق على كل شجر يعظم له شوك.
(8) «أو سنوى» ساقط من ت.
«قوله على الخلاف فى لامها: ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز، وكونها واواً لغة غيرهم» (حاشية ابن حمدون ٢:١٥٤) وانظر الكتاب ٣:٣٦٠ وشرح الأشمونى ٤:١٩٣.

وأَبَوَان، وفى الجمع عَضَوَات[1] وسَنَوَات أو سَنَهَات، و«يِرَدٌّ» متعلق باجبر، و«رَدٌّ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وما» مفعول «يِرَدّ» وهى موصولة وصلتها «حُذِف»، و«مِنْه» متعلق بحذف، «وَجَوَازاً» مصدر، والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: وَاجْبُرْ جَبْراً ذَا جَوَاز، «وإِن» شرط[2] «ورَدُّهُ» اسم «يَكُ» و«أُلِف» فى موضع خبرها، «وفِى جَمْعَىْ»[3] متعلق بأُلِف، «وحَقُّ مَجْبُورٍ» إلى آخره جملة اسمية مستأنفة، ثم قال:

(ص) وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا * أَلْحِق ...

(ش) يعنى أنَّ «أختا» إذا نسبت إليها[4] قلت: أَخَوِىّ كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى بِنْت قلت: بَنَوِىّ كما تقول في النسب إلى ابْنٍ، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً / بابْنٍ ففيه نظر؛ ٢٧١/ب
لأنَّ النسب إلى ابن يجوز [فيه][5] ابْنِىّ وبَنَوِىّ فمن أين يعلم أنَّ «بِنْتاً» يقال فى النسب إليها بَنَوِىّ فقط، والعذر له فى ذلك، أنه إنما أحال على مَن قال فى ابن بَنَوِىّ، ولا يصح حمله على مَن قال: ابْنِىّ لعدم همزة الوصل فى بنت، هذا الذى ذكرته[6] فى النسب إلى أُخت وبِنْت هو مذهب الجمهور[7] وخالف «يونس» فى ذلك وعليه نبه بقوله:

(ص) ... * ... وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

(ش) يعنى أنَّ «يونس» يقول فى النسب إلى أُخت أُخْتِىّ، وإلى بنت

---

[1] فى الأصل، ز، ظ، ك، ت «عضيات» وما أثبتّ من ش، هـ أصح وفى ش «عضوات أو عضيات، ويجوز عضهات كـ «سنهات» ».
[2] فى ش «وإن لم يكن شرط» وعبارتها أكمل.
[3] فى الأصل، ظ و«فى جمع» تحريف.
[4] «اليها» ساقط من ش.
[5] «فيه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[6] فى ش «ذكره».
[7] انظر الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٢ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٥٥ وشرح الأشمونى ٤: ١٩٤.

بِنْتِيّ[1]. «وبِأَخٍ» متعلق «بِأَلْحِقْ»، و«أُخْتًا» مفعول بأَلْحِقْ، «وبِنْتًا» معطوف على «أُخْتًا»، وفَصَلَ بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً «للفارسي»[2]، «ويُونُسُ» مبتدأ، «وصرفه ضرورة «وأَبَى» فى موضع الخبر و«حَذْفَ التَّا» مفعول بِأَبَى. ثم قال:

(ص) وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي[3] * ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَئِي

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعّف الثانى فتقول فى «لَوْ وَكَيْ وَلاَ» مسمى بهما: لَوَوِيّ[4] وكَيَوِيّ ولاَئِيّ وفى ذلك نظر؛ لأن ما سمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون[5] نسب وتقدم[6] مثل ذلك عند ذكر «ما» فى التصغير، «والثَّانِيَ» مفعول «بضَاعِف»[7]، «ومِنْ ثُنَائِي» فى موضع الحال من «الثَّانِي» «وثَانِيه» مبتدأ، وذو لِين[8] خبره، «ولِينٍ» بكسر اللام / وهو مصدر ٢٧٢ أ

---

(١) فى النسب إلى بنت وأخت مذاهب هى:
مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت فى النسب بأخ وابن، فتحذف منهما تاء التأنيث ويُرَدّ إليهما المحذوف فيقال: أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، كما يُفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أُخْتِيّ وبِنْتِيّ» ومذهب الأخفش أنه تُحْذَف التاء، ويُقرّ ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال: بَنَوِيّ، وأَخَوِيّ.
انظر الكتاب ٣: ٣٦٠، ٣٦١، والهمع ٦: ١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢: ٥٠٣.

(٢) ذهب الفارسى إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور. (المسائل العسكرية ١٦٤)

(٣) فى ت «ثناء» تحريف.

(٤) فى ز «لوى».
قال ابن حمدون: « ـ قول المكودى مسمى بها لووى ـ فك المكودى الإدغام فى الواوين فى لو تبعا للشارح والكافية ولا وجه له؛ لأنه ليس من باب حى، والمتعين الإدغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح. «والأشمونى» حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٤.
انظر شرح الكافية ٤: ١٩٥٦، وشرح ابن الناظم ص ٨٠٣ وشرح المرادى ٥: ١٤٨.

(٥) فى الأصل «ذوا» تحريف.

(٦) فى ظ «وقد قدم» .

(٧) فى هـ ، ك «بضعف» تحريف.

(٨) «لين» ساقطة من هـ .

والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثُنَائى[1]. ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ * فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

(ش) يعنى أنَّ ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشِيَة ودِيَة[2] يجب جبره يعنى رد ما حُذِف منه وهو الواو، وبفتح[3] عينه فتقول: وِشَوِيّ[4] وِدَوِيّ. وفى قوله: «وفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ» موافقة لمذهب «سيبويه» والأخفش[5] بتركها ساكنة فتقول: وَشْيِيّ، وفُهم منه أنَّ المحذوف الفاء إذا[6] [كانت[7]] لامه غير ياء لم يرد نحو: «عِدَة»، «وعِدِيّ»[8] وفُهم أيضاً أنَّ المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو: «مُذْ»[9] مسمى بها فإنَّ أصلها مُنْذُ «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «ومَا» اسم يكن وهى موصولة وصلتها «عَدِم» و«الْفَا» مفعول بعدم و«كَشِيَة» خبر يكن، «والْفَا»

(1) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(2) فى الأصل، ش، ك «ودمية» وما أثبتُّ أصح لما ذكره بعد ذلك فى النسب إليه بقوله «ودَوِيّ».

(3) فى هـ ، ظ، ت «ولفتح» تصحيف.
وفى ز، ك «وفتح» تصحيف.

(4) فى ظ «وشيىّ»

(5) قال المبرد «وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إلى شية وِشْيِيّ لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وُثبتت الياء لسكون ما قبلها».
المقتضب ٣:١٥٦ وانظر الكتاب ٣:٣٦٩.

(6) فى الأصل «إذ».

(7) «كانت» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ش، ك «كان».

(8) فى ز «فتقول وعدى».
قال سيبويه «فى باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك عدة. فإذا أضفت قلت: «عِديّ»، ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياءي الإضافة، ولا تقول عِدَوِيّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير ألا ترى أنك تقول: وُعَيْدَة فترد الفاء، ولا ينبغى أن تُلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تفعل ذلك فى التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها»
«الكتاب ٣:٣٦٩»

(9) تقول فى النسب إلى «مُذْ» إذا سميت به رجلاً «مُذِيّ» ولا يجوز مُنْذِيّ.

جواب الشرط[1]، وجَبْرُهُ مبتدأ، «وفَتْحُ عَيْنِه» معطوف عليه، «والْتُزِم» فى موضع الخبر عنهما، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد[2] على معنى ما ذكر[3] ثم قال:

(ص) وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ[4]

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق[5] على جمعيته ولم يشابه[6] فى الوضع المفرد، جِيءَ بواحده ونسب[7] إليه كقولك فى النسب إلى فرائِض فَرَضِيّ وفُهم من قوله: «إِنْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ»، أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما / ما أهمل[8] واحده كعباديد[9]، ٢٧٢ ب
والآخر ما سمى به كأَنْصار فتقول فيهما: عباديدي[10] وأَنْصَارِيّ، «وَالْوَاحِدَ» مفعول باذكر، و«نَاسِباً» حال من الضمير المستتر فى اذكر، «ولِلْجَمْعِ» متعلق بناسبا[11]، و«إن» شرط وحُذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أنَّ النسب يكون بالياء المشددة المذكورة[12] كما تقدم، ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

---

(1) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «فجبره وفتح عينه التزم».
(2) فى ز، ت «أفرده».
(3) فى ت «ما ذكرته».
ما بعد «عنهما» إلى هنا ساقط من ش.
(4) فى ز «بالوصف» تحريف.
(5) فى ز «باقى».
(6) فى ظ «يشابهه».
(7) فى الأصل «ونسبت».
والأحسن أن يقول «وانسب إليه».
(8) فى ش «يهمل».
(9) فى الأصل «كعنا زيد».
(10) فى الأصل «عنا زيدى».
(11) فى هـ ، ظ، ت «بناسب» تحريف.
(12) «المذكورة» ساقطة من ز.

(ص) وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعَلْ * فِى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

(ش) فذكر ثلاثة أوزان:

الأول: «فَاعِل» بمعنى صاحب كذا. نحو: تَامِر ولاَبِنٍ وكَاسٍ أي صاحب تمر، وصاحب لَبن، وصاحب كُسْوَة[1].

الثاني: «فَعَّال» فى الحِرَف غالباً نحو: حَدَّاد وقزّاز[2].

[الثالث][3]: فَعِل بمعنى صاحب كذا.

نحو: طَعِمٌ ولَبِسٌ بمعنى ذى طعام، وذى لباس. «وَمَعَ» متعلق «بأغنى» و«فَعِلٌ» مبتدأ وخبره «أَغْنَى». ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا * عَلَى الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

(ش) يعنى أنَّ ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط[4] يقتصر على ما نقل منه أي[5]: يحفظ[6] ولا يُقاس عليه، وهو كثير، ومنه قولهم فى المنسوب[7] إلى الْبَصْرَة بِصْرِيّ بكسر الباء، وإلى الدَّهْر دُهْرِيّ بضم الدال، وإلى مَرْوَ مَرْوَزِى بزيادة الزاي. و«غَيْرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها «أَسْلَفْتُه» والضمير العائد على[8] الموصول الهاء فى «أَسْلَفْتُه»، «ومُقَرَّرًا» حال

---

(1) فى ز «كسرة».

(2) فى ش زيادة «وقزاز وخزاز وبزار»
قال الخضرى: «هذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دَقَّاق وفَكَّاه وبَرَّار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياساً على ما سمع من نحو عطار وبَقَّال. والمبرد يقيسه»
حاشية الخضرى ٢: ١٧٥

(3) «الثالث تكملة من ش».

(4) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «والضوابط في النسب.

(5) في الاصل «أم» تحريف.

(6) في ز «حفظ».

(7) في ظ «النسب».

(8) في الاصل «في».

من الهاء واقْتُصِرَا / خبر «غَيْرُ»، «وعَلَى الَّذِى» متعلق بـ «اقْتُصِرَا»، و«يُنْقَلُ ٢٧٣/أ
مِنْهُ» صلة «الَّذِى»، والضمير العائد على «الَّذَى» الهاء فى «منه».

****

(الوقف)

(ش) الوقف[1] قطع النطق عند آخر الكلمة[2] فإن كان الموقوف عليه منونًا ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقا[3] وتسكين ما قبله نحو: قَامَ زَيْد ورَأَيْتُ زَيْد ومَرَرْتُ بِزَيْد[4]، وإبدال[5] التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقا[6] نحو: قَامَ زَيْدُو، ورَأَيْتُ زَيْدَا، ومَرَرْتُ بِزَيْدِى. وحذفه بعد ضمة أو كسره، وإبداله ألفاً بعد فتحه، وهذه اللغة الفصيحة[7] ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

(ص) تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا * وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

(ش) يعنى أنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين أَلِفاً وإذا كان إثر غير[8] فتح حذفته، وشمل «غَيْرِ فَتْحٍ»[9]: الضم والكسر، والمراد بالفتح

---

(1) «الوقف» ساقطة من ك.
وفى هـ ، ز، «الوقف هو».
(2) فى الأصل، ك، ت «الحركة».
وفى ظ «الكلمة المتحركة».
(3) فى ك «قبله مطلقا»
«وقوله: حذف التنوين مطلقا أي فى حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة، وإعرابه حينئذٍ أن تقول فى زيد من قام زيد بالسكون انه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومثل ذلك يقال فى حالتى النصب والجر «حاشية ابن حمدون ٢:١٥٦».
(4) «ومررت بزيد» ساقطة من هـ .
(5) فى ظ، ت «وأبدل» تحريف.
(6) هذه لغة الأزد وهو الإعراب بالحركات الثلاثة.
(7) كقولك: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيداً.
(8) «غير» ساقطة من ت.
(9) فى هـ ، ز، ت «الفتح».

فتح الإعراب[1] «وتَنْوِيناً» مفعول أول بـ «اجْعَل»[2]، «ووَقْفاً» مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له، و«إِثْرَ» ظرف متعلق بـ «احْذِفَا»، «وأَلف احذفا»[3] بدل من نون التوكيد الخفيفة[4] ثم قال[5]:

(ص) وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ * صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

(ش) يعنى أنَّ هاء الضمير فى الوقف إذا كان صِلَتَهَ[6] غير الفتح حُذفت وشمل الضم والكسر / نحو: رَأَيْتُهُ ومَرَرْتُ بِهِ فتقف عليهما[7] ٢٧٣ ب
بالسكون وفُهم من قوله: «غَيْرِ الْفَتْحِ» أنَّ الواقعة بعد الفتح لا تُحذف وهى ضمير المؤنث[8] نحو: رَأَيْتُهَا، والمُراد هنا بالفتح فتح البناء، وفُهم من قوله: «فِي سِوَى اضْطِرَارِ» أنَّ الوقف، أي[9]: على الواو والياء فى الاضطرار، و«لِوَقْفٍ»[10] متعلق بـ «احذف» واللام للتعليل، و«فِي سِوَى» متعلق بـ «احذف»[11] و«صِلَةَ» مفعول بـ «احذف»، و«فِي الإِضْمَارِ» متعلق بـ «صلة».
ثم قال:

---

(1) «قول المكودى والمراد بالفتح فتح الإعراب. هذا سهو منه - رحمه الله - إذ لا فرق بين فتحة الإعراب - نحو: رأيت زيداً وبين فتحة البناء نحو: وبهاً اسم فعل بمعنى أَعْجَبُ إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية «حاشية ابن حمدون ٢:١٥٦»

(2) فى ش «باجعل وإثر ظرف متعلق باجعل، وألفاً مفعول ثان بوقفا».

(3) فى هـ «احذف» تحريف.

(4) فى ش «وتلو مفعول باحذفا، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة» وهذا الإعراب أكمل وأحسن.

(5) «ثم قال» ساقط من ز.

(6) فى هـ ، ظ «صلته».
وفى ز «صلتها».

(7) فى ش «فيوقف عليها».

(8) فى ز «المؤنثة».

(9) فى ش «أنه أتى الوقف».
وفى هـ ، ز، ظ، ت «أن الوقف أتى».

(10) فى الأصل «الوقف».

(11) ما بعد «باحذف» إلى هنا ساقط من ش.

(ص) وَأَشْبَهَتْ إِذًا[1] مُنَوَّنًا نُصِبْ * فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

(ش) يعني أنَّ «إذن» التى هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفا لشبهه[2] بالتنوين بعد الفتح فتقول: «إِذًا» وفُهم من قوله: «وَأَشْبَهَتْ» أنَّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل، وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل[3] «وَإِذًا»[4] فاعل بأَشْبَهَتْ و«مُنَوَّنًا» مفعول بأشبهت[5]، «ونُصِبْ» فى موضع الصفة لـ منونا[6]، «ونُونُهَا» مبتدأ، «وقُلِبْ» خبره، و«أَلِفًا» حال من الضمير فى قلب. ثم قال:

(ص) وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِى التَّنْوِينِ مَا * لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

(ش) يعنى أنَّ حذف الياء من المنقوص[7] إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها. فشمل المرفوع نحو: هَذَا قَاضٍ، والمجرور[8] نحو: مَرَرْتُ بِقَاضٍ

---

[1] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «إذن» وهى صحيحة.
وما أثبت من الألفية، ش، ك.

[2] فى ش «لشبهها»

[3] قال المرادى: «اختلف فى الوقف على إذاً فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة أنْ، ونقل عن المازنى والمبرد، واختلف النحويون فى رسمها على ثلاثة مذاهب:
أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت فى المصحف.
والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون.
والثالث: التفصيل. فإن ألغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإن اعملت كُتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون».
شرح المرادى ٥:١٥٩.

[4] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وإذن».

[5] «ومنوناً مفعول بأشبهت» ساقط من ك.

[6] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «لمنون».
وما أثْبَتُّ أدقّ كما فى ز، والألفية.

[7] فى ش «المنقوص المنون» وعبارتها أكمل.

[8] فى ت «فالمجرور»

٢٧٤/أ بحذف الياء[1] فيهما، وفُهم من قوله: «مَا لَمْ يُنْصَبِ» / أنَّ الياء لا تُحذف من المنصوب، وفُهم مما تقدم من قوله: «تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفاً»، أنَّ المنقوص المنون المنصوب[2] يبدل فيه التنوين أَلِفاً نحو: رَأَيْتُ قَاضِياً، وفُهم من قوله: «أوْلَى» أنَّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هَذَا قَاضِى وَمَرَرْتُ بِقَاضِى، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ .. * ...

(ش) يعنى أنَّ المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها[3] نحو: هَذَا الْقَاضِى ومَرَرْتُ بِالْقَاضِى، ويعنى بغَيْرِ ذِى[4] التَّنْوِين المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مَثَّل[5]، وأما المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات[6] الياء، وإن[7] كان المنقوص محذوف[8] العين[9] فليس فيه إلا وجه واحد أشار إليه بقوله:

(ص) ... وَفِى * نَحْوِ مَرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِى

(ش) يعني أنَّ نحو: مُرٍ اسم فاعل من أَرَى[10] إذا وقف عليه لزم رد

---

(١) فى ظ «التنوين» تحريف.
(٢) «المنصوب» ساقطة من ت.
(٣) صرح بذلك أيضاً ابن مالك فى شرح الكافية ٤:١٩٨٧.
(٤) «ذى» ساقطة من ك.
(٥) فى هـ «كما مر».
(٦) فى ك، ت «بإثبات».
(٧) فى هـ «وإذا».
(٨) فى ز «محذوفاً».
(٩) «العين» ساقطة من ز.
(١٠) فى ز «أرْ» تحريف.

الياء فتقول: هَذَا مُرِى ومَرَرْتُ بمُرِى، وإنما لزم فيه رد الياء[1] لكثرة ما حُذف منه فإن أصله مُرْئِى[2] على وزن مُفْعِل فنُقلت حركة الهمزة إلى الراء وحُذِفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها[3] فى الوقف لكان ذلك إجحافاً به. قوله: «وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوص» / ٢٧٤ ب مبتدأ، «وذِى التَّنْوِينِ» نعت للمنقوص، «ومَا» ظرفية مصدرية، «وأَوْلَى» خبر المبتدأ، «ومِنْ ثُبُوتٍ» متعلق بأَوْلَى، و«فَاعْلَما»[4] تتميم، لصحة الاستغناء عنه، «وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ» مبتدأ وخبره بالعكس، و«لُزُومُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو «رَدٌّ»، «ورَدٌّ» مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول[5]، «واقْتُفِى» خبر المبتدأ، «وفِى نَحْوِ» متعلق باقتفى. ثم اعلم أنَّ الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف عليها بالسكون خاصةً وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون، والرَّوْمُ[6] والإِشْمَامُ والتَّضْعِيفُ والنَّقْلُ، وذلك بشروط يأتى ذكرها، وقد أشار ألى الأول والثانى بقوله:

(ص) وَغَيْرَ هَا التأنيث من متحَرِّكِ * سَكِّنْهُ أو قف رَائِمَ التَّحَرُّكِ

(ش) يعنى أنَّ غير هاء[7] التأنيث من المُحَرَّك يجوز تسكينه ورَوْمُه والأصل التسكين[8]، وأما الرَّوْم فهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز فى

(١) ما بعد «لزم رد الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
(٢) فى ز «مرأى».
(٣) فى الأصل «لسكونها» تحريف.
(٤) فى هـ ، ظ، ت «واعلما» تحريف.
(٥) فى ش «إلى المفعول».
(٦) فى الأصل «واللزوم» تحريف.
(٧) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «تاء».
(٨) فى ش «التسكين ولا إشكال».

الحركات الثلاث، وفُهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها[1] وسيُبين بعد كيف يوقف عليها. «وغَيْرَ» منصوب بفعل مضمر يفسره «سَكِّنْهُ»، و«أَوْقِف»[2] معطوف على سكنه، ورَائِمَ التَّحَرُّكِ»[3] حال من الفاعل[4] المستتر فى قِفْ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ... * ...

(ش) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة / حالة سكون[5] ٢٧٥/أ
الحرف[6] وفُهم من قوله: «الضَّمَّة» أنه مخصوص بها، ولا يجوز فى الفتحة ولا فى الكسرة. و«الضَّمَّة» مفعول «بأَشْمِم»، و«أَشْمِم»[7] معطوف على قِفْ. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) ... أَوْ قِفْ مُضْعِفَا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرَّكاً ... * ...

(ش) يعنى أنَّه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك[8]، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول فى جَعْفَر وضَارِب ودِرْهَم جَعْفَرّ وضاربّ ودرهمّ بالتضعيف، «وأَوقِف» معطوف على «أَشْمِم»، «ومُضْعِفاً» حال من

---

[1] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك ، ت «فى غيرها من المتحرك».
[2] فى ز، ظ، ت «أوقف».
[3] «التحرك» ساقطة من ش.
وفى الأصل «التحريك» تحريف.
[4] فى ش، ز «من الضمير».
[5] فى ش «السكون».
[6] «الحرف» ساقطة من ش.
[7] فى ظ «أو أشمم».
[8] فى ش «ما قبله متحركاً»
وفى ز «قبله محرك».

الضمير المستتر في قِفْ، «ومَا» مفعول بـ «مُضْعِفاً»[1] وهى موصولة وصلتها «لَيْسَ» و«هَمْزاً» خبر لَيْسَ، «وأَوْ عَلِيلاً» معطوف على «هَمْزًا»[2]، «وإِنْ قَفَا» شرط أي تبع، و«مُحَرَّكاً» مفعول بـ «قِفَا»، ثم أشار إلى الخامس فقال:

(ص) ... وَحَرَكَاتٌ[3] انْقُلاَ * لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

(ش) يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف[4] الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له فى هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله: «لِسَاكِنٍ» واحترز[5] من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن[6] مما يقبل الحركة وشمل الألف[7] لتعذر حركته[8] نحو: دَار، والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو: قِنْدِيل وعُصْفُور، والمُضَعَّف نحو: الجَدّ؛ لأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الضرورة، وبقى عليه شرط ثالث خِلافى أَشَار إليه بقوله: / ٢٧٥ ب

(ص) وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ[9] سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ * يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وكُوفٍ نَقَلاَ

(ش) يعنى أنَّ «البصريين» منعوا[10] نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال فى رَأَيْتُ الحِصْنَ، رَأَيْتُ الحِصَنْ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز بذلك

---

(1) فى هـ «بمضعف» تحريف.
(2) فى هـ ، ظ، ت «همز» تحريف.
(3) فى هـ ، ز، ت «أو حركات» تحريف.
(4) «الحرف» ساقطة من ز.
(5) فى ش «واحترز به من» وعبارتها أكمل.
(6) فى الأصل «الساكن».
(7) فى ش «واحترز به من الألف لتعذر».
(8) فى ز «حركة».
(9) فى هـ «فى» تحريف.
(10) فى ش «يمنعون».

«الكوفيون»، وفُهم من قوله «سِوَى الْمَهْمُوزِ» أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة. نحو: رَأَيْتُ الخَبَأْ والرِّدَأْ والبَطَأْ[1] بنقل[2] الفتحة في جميع ذلك[3]. ثم قال:

(ص) وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ * ...

(ش) يعنى أنَّ نقل الحركة للساكن إذا أدى[4] نقلها إلى عدم النظير[5] فلا يجوز النقل في نحو[6]: هذا بِشْر فتقول: بِشُرْ، لما يؤدى إليه من بناء «فِعُل» فى[7] الأسماء[8] وهو خاص بالأفعال، فإنْ كان الحرف المنقول إليه همزاً[9] جاز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وذَاكَ فِى الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

(ش) الإشارة بذلك للنقل الذى يؤدى إلى عدم النظير، يعنى أنَّ ذلك فى المهموز غير[10] ممتنع لثقل الهمزة فتقول فى نحو: هَذَا ردء،

---

(1) وذلك فى قولك: رأيت الخَبْءَ والرِّدْءَ والبطء
الخبء: كل ما خبىء وستر، والرِّدْء: العون والبُطء: ضد السرعة.

(2) فى الأصل «تنقل».

(3) هذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. أما إذا نقلت حركة الهمزة حذفها أهل الحجاز ووقفوا على الحرف الذى نقلت إليه يقولون: هذا الخَبْء، ورأيت الخبْ ومررت بالخبْ، وكذلك فى البطء والرِّدء. وأثبتها غيرهم ساكنة يقولون هذا البطُوء، ورأيت البُطَأْ، ومررت بالبُطِىءْ وكذلك الرِّدىء والخَبْء، أو بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإتباع نحو: هذا البُطُوء، ورأيت البُطوءَ، ومررت بالبُطوءِ أو الثقل إلى الحرف نحو: هذا البطؤ والردؤ والخبؤ، ورأيت البطأ والردأ والخبأ ومررت بالبطىء والردىء والخبىء.
الإرتشاف ١:٤٠١، وشرح الأشمونى ٤:٢١٢.

(4) «أدى» ساقطة من ك.

(5) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «النظير ممتنع».

(6) «فى نحو» ساقط من ت.

(7) «فى» ساقطة من ت.

(8) «فى الأسماء» ساقط من ش، ك.

(9) فى ش، هـ ، ز «المنقول منه همزة».
وفى ك، ت «المنقول إليه همزة».

(10) فى ظ «ليس».

هذا رِدُءْ[1] ومَرَرْتُ بِالكُفِءْ[2]. «وحركاتٍ» مفعول «بانقلا»، و«أَلِف» انقُلا بدل من النون الخفيفة[3]، و«لِسَاكِنٍ» متعلق بانقلا، «وتَحْرِيكُهُ» مبتدأ، «ولَنْ يُحْظَلاَ» أي: يمتنع[4] خبر المبتدأ، «ونَقْلُ فَتْحٍ» مبتدأ، و«مِنْ سِوَى» متعلق بنقل «ولاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ» جملة فى موضع خبر المبتدأ، و«كُوفٍ» مبتدأ، «ونَقَلاَ» فى موضع الخبر، «والنَّقْل» مبتدأ، وخبره «مُمْتَنِع» /، «وإِنْ يُعْدَم نَظِيرٌ» ٢٧٦ أ
شرط محذوف الجواب[5]، «وذَاكَ» إشارة للنقل وهو مبتدأ، «ولَيْسَ يَمْتَنِع» خبره، «وفِى المَهْمُوزِ» متعلق بيمتنع. ثم قال:

(ص) فِى الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاِسْمِ هَا جُعِلْ * إِنْ لَم يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

(ش) يعنى أنَّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل فى الوقف هاء[6]، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو: قَامَتْ. واحترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ» ، من نحو: بِنْتْ وأُخْتْ. وفُهم منه أنَّ الساكن إذا كان غير صحيح، والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَنَاة وحَصَاة، ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو: هِنْدَات، فأخرجه بقوله:

(ص) وَقَلَّ ذَا فِى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهَى ...

(ش) أي قل جعل «التاء» «هاء» فى الوقف فى جمع المؤنث السالم

---

(1) «هذا ردء» ساقط من ز، ك.
فى الأصل، ش، هـ «رده».
وما أثبته من ظ، ت «أصح».
(2) فى ت «بالكُفْءِ الكُفْء» وعبارتها أكمل وأدق.
(3) فى ش «بدل من نون التوكيد الخفيفة».
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «يمنع».
(5) فى ش «محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه» وعبارتها أكمل وأحسن.
(6) فى ش، هـ ، ز، ك، ت زيادة «هاء واحترز بتاء التأنيث من التاء التى ليست للتأنيث نحو قرأت» والزيادة هنا غير لازمة.

كهِنْدَات[1] وما ضاهاه كأُولاَتْ وهَيْهَات، والأعرف فى ذلك الوقف بالتاء، ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفْنُ البَنَاه مِنَ الْمَكْرُمَاه[2].

وقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

(ش) يعنى أنَّ غير جمع[3] المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث[4] ومضاهيه الوقف بالهاء هو الكثير نحو: فاطمه وطلحه، والوقف بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَتْ[5]، فقال مجيب[6]: ما أحفظ منها ولا آيَتْ. و«تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ»[7] مبتدأ[8] خبره «جُعِلْ»[9]، وفى جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول / أول بجُعِل، «وها» مفعول ثان و«إِنْ لَمْ يَكُنْ» شرط، وفى «يَكُنْ» ضمير هو اسمها عائد على «تا»، وخبر يكن «وُصِلْ»، «وبِسَاكِنٍ» متعلق بوصل، و«صَحَّ» فى موضع النعت لساكن [ثم[10]] إنَّ من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر ما تُزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما، «كلَمْ يُعْطه، أو وقفاً كأَعطه». ٢٧٦ ب

(1) فى ز «نحو هندات»
(2) «دَفْنُ البنات من المكرمات» كذا ورد فى الأصل، وش، ك. وهو من أقوال العرب.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٩٥:٤، وشرح ابن الناظم ٨٨١، وشرح الأشمونى ٢١٤:٤.
(3) «جمع» ساقطة من ز، ت.
(4) ما بعد «السالم» إلى هنا ساقط من ش.
(5) فى ت «البقرة».
(6) فى ش «موجب»، هـ ، ك «مجيباً».
(7) فى الأصل «والاسم».
(8) فى ت «المبتدأ».
(9) فى هـ ، ظ، ت «وخبره جعل».
وفى ز «وجعل خبره» تقديم وتأخير.
(10) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ك «ثم إعلم أن» وعبارتها أكمل.

وبعد «ما» الاستفهامية المجرورة كقولك: عَلاَمَ فَعَلْت: عَلَى مَهْ، وقد تزاد في غيرهما كما سيأتى، فأما إلحاقها[1] للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ * بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

(ش) يعنى أنَّ هاء[2] السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم[3] نحو: لَمْ يُعْطِه، ولَمْ يَعِهْ، والأمر من المعتل اللام نحو: أَعْطِه، وَقِهْ، إلا أنَّ إلحاقها[4] بنحو[5]: لَمْ يَعِهْ[6]، وقِهْ مما بقى من الفعل فيه[7] حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ * كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

(ش) يعنى أنه إنما يجب إلحاق[8] هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفُهم منه أنَّ لحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطِ ولَمْ يُعْط[9] جائز لا لازم، فتقول فى[10] لَمْ يُعْطِ

---

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «لحاقها».
(2) «سميت» هذه الهاء ها السكت، لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول (حاشية ابن حمدون ٢:١٦١)
(3) «المجزوم» ساقطة من ش.
(4) فى هـ ، ز، ت «لحاقها».
(5) فى هـ ، ز، ت «لنحو».
(6) «ما بعد» «ولم يعه» إلى هنا ساقط من ك.
(7) «فيه» ساقط من هـ .
(8) فى هـ ، ز، ظ، ت «لحاق».
(9) «ولم يعط» ساقط من ك.
(10) فى ظ «فتقول فى نحو» وعبارتها أكمل.

وأَعْطِ: لَمْ يُعْطْ وأَعْطْ[1] بالسكون، ولَمْ يُعْطِهْ، وأَعْطِهْ بإلحاق[2] الهاء وفى نحو: قِهْ، ولَمْ[3] يَقِهْ بإلحاق الهاء خاصة. و«بِهَا» متعلق بقف / ٢٧٧ أ
وقصرها ضرورة، «وعَلَى الْفِعْلِ» متعلق بقف أيضاً، «والمُعَلّ» نعت للفعل، وبحذف متعلق بالمُعَل، «وحَتْماً» خبر «لَيْسَ»، وفى ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء، «وفِى سِوَى» متعلق بحتما[4]، و«مَا» موصولة وصلتها كيَعِ، و«مَجْزُوماً» حال من كيع، والواو فى «رَعَوْا» عائدة[5] على العرب، ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهامية فقال:

(ص) وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

(ش) يعنى أنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا فى الوقف[6]، ولَحَقَتْها هاء السكت. واحترز بقوله: «مَا فِي الاِسْتِفْهَامِ» من[7] الموصولة والمصدرية والشرطية[8] - فلا يحذف ألف شىء من ذلك فى الوقف ولا يلحقه هاء السكت. وفُهم من قوله [إن جُرَّت أنَّ المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها ها السكت وشمل قوله][9]: «إنْ جُرَّت» المجرورة بحرف الجر نحو عَمَّهْ ولِمَهْ، والمجرور بالإضافة نحو: اقْتِضَاءَ مَهْ، إلا أنَّ

---

(1) «لم يعط وأعط» ساقط من هـ .
(2) فى هـ ، ز، ظ، ت «بلحاق».
(3) فى ش «عه ولم يعه» والمثال صحيح.
(4) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «بحتم» ما أثبتّ أدق كما فى ت والألفية.
(5) فى الأصل، ش، ك «عائد» وهذا جائز.
(6) «فى الوقف» ساقط من ش.
(7) «من» ساقط من ز.
(8) مثال الموصولة قولك: مررت بما مررت به.
ومثال المصدرية نحو: عجبت مما تضرب. أي من ضربك.
ومثال الشرطية قولك: بما تفرح أفرح.
(9) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

المجرورة بالإضافة[1] يلزمها الحذف وإلحاق[2] الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ[3] مَ اقْتَضَى

(ش) يعنى أنَّ المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففُهم منه أنَّ لحاقها جائز فى المجرورة بحرف[4]، وفُهم أيضاً أنه لازم فى المجرورة بالإضافة ومَثَّل[5] ذلك بقوله: اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى، هذا[6] مثال المجرورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لـ «مَ»[7] فإذا وقفت عليها قلت: الاقْتِضَاءَ[8] مَ[9] اقْتَضَى زَيْدٌ اقْتِضَاءَ مَهْ /. «وما» مبتدأ، «وإنْ جَرَّتْ»[10] ٢٧٧ ب
شرط، «وحُذِف أَلِفُهَا» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب[11] خبر المبتدأ، والظاهر أنَّ قوله[12]: «فِى الاسْتِفْهَامِ» متعلق بمحذوف تقديره: أعنى، والهاء فى وأَوَلِهَا[13] مفعول أوَّل[14] بِأَوَّلِ، والهاء مفعول ثان، و«إنْ تَقِفْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وحَتْماً» خبر لَيْسَ وفى «لَيْسَ»

---

(1) ما بعد «بالإضافة» إلى هنا ساقط من ز.
(2) فى ش «ولحاق هاء السكت» وعبارتها أكمل.
وفى هـ ، ز، ظ، ت «ولحاق الهاء».
(3) «اقتضاء م» ساقط من ش، ك.
(4) فى ت «بحرف جر».
(5) فى هـ ، ز، ظ، ت «ثم مثل».
(6) ما بعد م «اقتضى» إلى «اقتضى» ساقط من هـ .
(7) فى ز، ت «لـ ما» تحريف.
(8) فى ز، ظ «اقتضاء»، وفى ت «لى اقتضاء».
(9) «م اقتضى» ساقط من ز.
(10) فى الأصل، هـ ، ز، ك «حرف» تحريف وتصحيف.
(11) فى ز، ك «والجزاء».
(12) فى ت «أن فى قوله».
(13) فى ش، ز، ظ، ك، ت «فى أولها» تحريف.
(14) «أول» ساقطة من ك.

ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، «وفِي سِوَى» متعلق بحتما[1]، «وما» موصولة وصلتها انخفض، و«باسْمٍ»[2] متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها فى غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

(ص) [وَوَصْلَ ذِى الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا[3] * حُرِّكَ تَحْرِيكَ[4] بِنَاءٍ لَزِمَا][5]

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا * أُدِيمَ شَذَّ فِى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

(ش) يعنى أنَّ وصل السكت بغير الحركة التى للبناء المُدَام شاذ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحن[6]، وفُهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء المدام[7] الذى يستحسن لحاق[8] الهاء معه حركة الواو والياء من «هُوَ وهِيَ» فيجوز هُوَه[9]، وهِيَهْ وقد قُرِىء بها[10] ومثال حركة البناء غير المدامة[11] اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها فى «عَلُ» فى قول الراجز.

٢١٤ - يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ

---

(١) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «بحتم».
وما أثبتُّ أدق كما فى ت والألفية.
(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «ولاسم» وفى هـ «والاسم» وما أثبته أدق كما فى ز والألفية.
(٣) فى هـ ، ز «بكلما».
(٤) فى ز «تحريكاً» تحريف.
(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، والألفية.
(٦) فى ظ «استحسن».
(٧) فى ش، هـ ، ك، ت «الدائم».
(٨) فى ت «لحاقه».
(٩) فى ت «هو» تحريف.
(١٠) «وقد قُرِىء بها» ساقط من ش، وفى هـ ، ز، ك «وقد قُرِىء بهما»
ومن أمثلة ذلك قوله تعالى فى سورة الحاقة آية ٢٨، ٢٩
(مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ) وسورة القارعة آية ١٠ (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ)
(١١) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «الدائمة».

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ[1]

و «وَصْلُهَا» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بِغَيْرِ» متعلق بوصل، و«أُدِيمَ» فى موضع الصفة لبناء، «وشَذَّ» / خبر المبتدأ، «والمُدَامِ» اسم مفعول من أَدَامَهُ يُدِيمُه فهو مُدَام، وهو متعلق باستحسن. ثم قال: ٢٧٨ أ

(ص) وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا

(ش) يعنى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك فى النثر قليل، وفُهِم ذلك من قوله: «ورُبَّمَا»، ومنه قوله ـ تعالى[2] ـ فى قراءة حمزة والكسائى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)[3]

وقراءة قالون «ومُحياى ومماتى[4]»، وفى الشعر فاش، وقد صرح بذلك فى قوله: «وفَشَا مُنْتَظِمَا»، ومنه قوله:

---

(١) الرجز لابى ثروان، وروى الشطر الثانى فى الأصل:
«أُومَضُ مِنْ تَحْته وأُضحى من عله»
انظر: شرح المفصل ٨٧:٤ والإنصاف ٣٤٦:٢ وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٠:٤، ومغنى اللبيب ١٥٤:١ وشرح الأشمونى ٢١٨:٤
أَرْمَضُ: أي تحرقني الرمضاء وهى الأرض الشديدة الحرارة.

(٢) «تعالى» ساقطة من ز.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.
الآية من قوله تعالى (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)
«قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بإثبات الهاء فى الوصل، من قوله تعالى «يَتَسَنَّه» وكان حمزة والكسائى يحذفان الهاء فى الوصل»
(السبعة فى القراءات ١٨٨)
وانظر الإملاء ١٠٩:١، والبحر ٢٩٢:٢.

(٤) قرأ نافع «ومَحْيَاىْ» بإسكان الياء ونصبها فى «مَمَاتِيَ» وقرأ الباقون «ومَحْيَايَ» بتحريك الياء وإسكانها فى «مَمَاتِيْ».
قال الرضى: «وقد جاء الياء ساكناً مع الألف فى قراءة نافع» محياى ومماتى «وذلك إما لأن الألف أكثر مداً من أخويه ـ معنى الياء والواو ـ فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الإعتماد عليه وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف».
شرح الكافية ٢٩٥:١ وانظر الخصائص ٩٢:١ وشرح التصريح ٨٨:١ / ٦٠:٢، ٢٠٧.

٢١٥ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * [فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا](١)

وقوله:

٢١٦ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْخَمَا(٢)

وهو فى الشعر كثير، «ولَفْظُ الْوَصْلِ» مفعول لم يسم فاعله بأُعْطِىَ، و«ما» مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف، ونثراً(٣) منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: فى نثر(٤) «وفَشَا» معطوف على أُعْطِىَ(٥)، «ومُنْتَظِمَا» حال من الضمير المستتر فى فشا.



(١) الشاهد لتأبط شرًا، وقد ورد مسبقاً فى باب الحكاية.
ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك، ت.
وفى رواية: «فقالوا الجن قلت عموا صباحا».
والشاهد فيه: «أنه ألحق الواو والنون فى «منون» وصلاً وهو شاذ انظر: ديوانه ٢٥٦:٢، واللسان «حنن»، والكتاب ٤١١:٢، والمقتضب ٣٦١:٤ والخزانة ٨٨:٢، ومعجم شواهد النحو ١٥٧.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٣
واللسان«ضخم» والكتاب ٢٩:١ .
والمقتضب ٣٣:٢ ، وشرح ابيات الكتاب للسيرا في ٤١٩:١/١٧٠:٤
وروى «ضَخْماً يحب الخلق الأضْخَمَا.»

(٣) في الاصل «ونظماً» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

(٤) في الاصل «في نظم» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية

(٥) في ز «أعط» تحريف.

(الامالة)

(ش) الإمالة على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي[1] أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: نقلا بها عن الياء.

الثاني: مآلها[2] إلى الياء.

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه قلت.

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول فقال[3]:

(ص) **الأَلِفَ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ * أَمِلْ** ... / ٢٧٨/ب

(ش) يعنى أنَّ الألف المبدلة من الياء فى طرف تمام، وشمل آخر الفعل كرَمَى، وآخر الاسم كمَرْمَى، وفُهم منه أنَّ الألف إذا كانت وسطاً[4]

---

(١) «هى» ساقطة من ك.

(٢) فى هـ ، ز «صيروورتها» وفى ظ «إمالتها».

(٣) فى ز «بقوله».

(٤) فى ت «وسط» تحريف.

لا تُمَال وإن كانت مبدلة عن ياء، إلا بشرط يأتي[1]. و«الأَلِفَ» مفعول بأَمِل، و«المُبْدَلَ» نعت للألف، و«مِنْ يَا» متعلق بالمبدل، «وفِى طَرَف» فى موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * ... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ الألف تُمَال إذا كانت صائرة إلى الياء[2] دون شذوذ ولا زيادة، وذلك نحو: حُبْلَى ومِعْزَى، فإنَّ الألف منهما[3] غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء فى التثنية، والجمع بالألف والتاء. فتقول: حُبْلَيَان وحُبْلَيَات، ومِعْزَيَان ومِعْزَيَات، واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة «هذيل» إذا أضيفة إلى ياء المتكلم[4] نحو: عَصَى[5] فى عَصَايّ، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم فى تصغير قُفَى[6]: قُفَيّ، وفى جمعه: قُفِيّ. و«الوَاقِعُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، «ومِنْهُ» متعلق بالواقع وأل موصولة، «واليا» فاعل بالواقع، والضمير فى منه عائد على أل، «وخَلَفْ» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، «ودُونَ» متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(ص) ... وَلِمَا * تَلِيه هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا[7] عَدِمَا

---

(1) يريد قول الناظم بعد:

وهكذا بذل عين الفعل إن * يؤل إلى فلت كماضى خف ودن

(2) فى ز «ياء».

(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فيهما».

(4) سبق ذكر ذلك فى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك فى قول ابن مالك

«وعن هذيل انقلابها ياء حسن»

(5) عصى: أصلها عصوى بسكون الواو ولام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم.

(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قفا».

(7) فى ظ، ك «ما التا».

(ش) يعنى أنَّ ما آخره تاء التأنيث مما فى[1] آخره ألف تستحق الإمالة يُمَال المجرد من التاء نحو[2]: مَرْمَاة[3] وفَتَاة؛ لأنَّ التاء في حكم / الإنفصال. ٢٧٩ أ
فهى غير معتد بها. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة بـ «عَدِمَا»[4] و«الهاء[5]» مفعول بعدم[6] وخبر المبتدأ «لِمَا»، و«مَا» موصولة وصلتها تليه[7]، وها التأنيث فاعل بتليه[8]، والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير: حكم ما عدم التاء من[9] الإمالة ثابت لما يليه هاء التأنيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله:

(ص) وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِى خَفْ وَدَنْ

(ش) يعنى أنَّ الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فِعْل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير، فشمل ما عينه واو مكسورة نحو: خَافَ أصله: خَوِف بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو: دَانَ فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو: هَابَ، فإنه من الهيبة وأصله: هَيِب فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يَؤُلْ إذا أسند إلى التاء لفِلْتُ[10]، فيُقال خِفْتُ ودِنْتُ وهِبْتُ، واحترز به مما لا يَؤُل إلى فِلْتُ

---

(١) «فى» ساقطة من ز.
(٢) الأصل، ك «غير» تحريف.
(٣) فى ز «مرمات» تحريف.
(٤) فى ش، هـ ، ز «وصلتها عدما».
(٥) فى هـ «والتاء».
(٦) الأولى بـ« عدما» كما فى الألفية.
(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.
(٨) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بيليه» تصحيف.
(٩) فى ت «فى».
(١٠) فى ز «إلى فلت».
يريد أنها تصير فى اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لإلتقاء الساكنين.

بالكسر بل إلى فُلتُ[١] بالضم نحو قَالَ وطَالَ؛ لأنك تقول فيهما: قُلْتُ وطُلْتُ. «وبَدَلٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«إِنْ يَؤُلْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ .. * ...

(ش) أي تُمَال أيضاً الألف التى[٢] تتلو الياء وذلك نحو: سَيَال[٣] وأوهم كلامه أنَّ ذلك فيما تصل بالياء كالمثال، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف / فاصل وعلى ذلك نبه بقوله: ٢٧٩ ب

(ص) ... وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا [كَجَيْبَهَا أَدِرْ][٤]

(ش) يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو: شَيْبَان[٥]، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أَدِرْ جَيْبَهَا[٦]، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء[٧]، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بحرفين وليس[٨] ثانيهما هاء منع الإمالة[٩]، ولم يذكر فى هذا النظم الياء سبباً[١٠] إذا كانت بعد الألف نحو: بايع، وهو فى ذلك موافق

---

[١] «بالكسر بل إلى فلت» ساقط من ت.
[٢] فى هـ ، ت «الذى».
[٣] فى ز، ك «نحو بيان وسيال» مثال زيادة.
سيال: ضرب من الشجر، وقيل موضع فى الحجاز.
[٤] «كجيبها أدر» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
[٥] فى الأصل، ش، ك «سيان» وما أثبت هو الصواب شيبان : اسم الرجل.
[٦] فى الأصل «أذن جيبها» تحريف.
[٧] «لخفاء الهاء» ساقط من ك.
[٨] فى هـ ، ت «ليس».
[٩] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «من الإمالة» وعبارتها أكمل.
[١٠] فى ش «أن الياء سبب».

«لسيبويه»[١]. «وتَالِى الْيَاءِ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ»، و«الْفَصْلُ» مبتدأ، وخبره «اغْتُفِرْ»، و«بِحَرْفٍ» متعلق بالفصل [أو مَعَ هَا][٢] [معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده][٣] واو مع ها وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِى * تَالِىَ [كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِى][٤]
كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ * فَـ «دِرْهَمَاكَ» مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

(ش) فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف. وشرطه[٥] أن يليها نحو: مَسَاجِد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها. وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف. نحو: عِمَاد.

وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أَوَّلُهُمَا ساكن نحو: شِمْلاَل.

وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء، وقد مثل ذلك بقوله: فـ «دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ».

---

[١] قال الأشمونى «ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها فى الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره» شرح الأشمونى ٢٢٥، وانظر الكتاب ٤: ١٢٤، وشرح الكافية ٤: ١٩٦٧، والتسهيل ٣٢٥
قال الناظم فى شرح الكافية:
وقَبْلَ يَاءٍ أَلِفٌ تُمَالُ   أَوْ بَعْدَهَا، وَاغْتُفِرَ انْفِصَالُ

[٢] «أو مع ها» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

[٣] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٤] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

[٥] فى الأصل «وشرط» تحريف.

فالألف في هذه المثل كلها يجوز إمالتها، وإنما اغتفر[1] الفصل / بالهاء في ٢٨٠/أ
«زِهَمَاكَ» لخفائها فلم يعتد بها فصار كشِمْلاَل، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذُكر لم تجز الإمالة. و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يَلِيهِ»، و«كَسْرٌ» فاعل يليه[2]، والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه، «وأَوْ يَلِي» معطوف على الصلة، والضمير العائد منه[3] على الموصول فاعل «يَلِي»[4]، «وتَالِي كَسْرٍ» مفعول بيلي، و«سُكُونٍ» معطوف على «كَسْرٌ»، و«قَدْ وَلِيَ كَسْرًا»[5] جملة في موضع النعت لسكون، «وَفَصْلُ الْهَا» مبتدأ، وخبره «يُعَدّ»، «وكَلاَ فَصْلٍ» متعلق بيُعَد، «وفَدِرْهَمَاكَ» مبتدأ، «ومَنْ» اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و«يُمِلْهُ» مجزوم به وهو في موضع خبره، «ولَمْ يُصَدّ» جواب الشرط، وبقي[6] من أسباب[7] الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره[8]. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

(ص) وَحَرْفُ الاسْتِعْلاَ يَكُفُّ[9] مُظْهَرَا * مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

(ش) يعني أنَّ حرف الاستعلاء والراء يكفان[10] سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة[11] أحرف ويجمعها[12] قولك: «قِظْ خُصَّ

---

(١) في ز «اعتبر» تصحيف.
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «بيليه».
(٣) «منه» ساقط من ت.
(٤) في ظ «بيلي».
(٥) في الأصل، ش، ك «كسر» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية.
(٦) في الأصل «بقى».
(٧) في ظ «أسماء» تحريف.
(٨) سبب تأخره عن الأسباب الخمسة الأولى لضعفه بالنسبة لها، ذكر ذلك الشارح عند ذكره له من ص ٨٨٨
(٩) في ز «يكن» تحريف.
(١٠) في ز «يكفيان» تحريف.
(١١) في ش «ثمانية» خطأ من الناسخ.
(١٢) في هـ ، ز، ظ، ت «يجمعها».

ضغط»[1]، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أنَّ هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف[2] الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصولاً بحرف أو حرفين أو كانت / الراء مضمومة أو ٢٨٠/ب مفتوحة. و«حَرْفُ الاِسْتِعْلاَ» مبتدأ خبره يَكُفُّ[3] و«مُظْهِرَا» مفعول بيكف[4]، وهو على حذف الموصوف تقديره: يكف حرفاً مظهراً «ومِنْ كَسْرٍ» متعلق بـ «مُظْهِراً»، و«رَا» فاعل[5] بتكف، «وكَذَا» متعلق بتكف. ثم إنَّ المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

(ش) فهذه ثلاث صور:

الأولى: أن يكون متصلاً بالألف. نحو: فَاقِدْ وبَاخِل.

الثانية: أن يكون مفصولاً بحرف[6] نحو: مُنَافِق وبَاسِط.

الثالثة: أن يكون مفصولاً بحرفين. نحو: مَوَاثِيق ومَوَاعِيظ.

---

(1) قِظْ: أي أقِم من قاظ يقيظ.
خُصْ: الخُصُّ بيت من قصب.
ضغط: هو الضيق.

(2) في ز «حروف».

(3) في ز «يكن» تحريف.

(4) في ز «بيكن» تحريف.

(5) في ز «فاعله».

(6) في ز «بحرفين» تحريف.
حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعْطَى للراء أيضاً المضمومة أو المفتوحة نحو: هذا عِذَارٌ، وهذان عِذَارَان.
بخلاف الراء المكسورة والتي سيذكرها فيما بعد.

و«ما» اسم كان وهي موصولة وصلتها «يَكُفُّ»، والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و«بَعْدُ» في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعده، أي: بعد الألف الممالة، و«مُتَّصِل» خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة «ربيعة»، و«أَوْ بَعْدَ»[1] حرف معطوف على بَعْدُ الأولى، و«أَوْ» للتقسيم، «وبحَرْفَيْنِ»[2] متعلق بفصل، و«فُصِلْ» معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

(ص) كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

(ش) يعني أنَّ حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طِلاَب، ومثال الساكن بعد كسرة[3]: رَأَيْتُ المِطْوَاع، وقد / مَثَّله بقوله: «كَالمِطْوَاع مِرْ»، وفُهِم منه أنَّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة[4] نحو: طَالِب وقَادِر ورَاكِب، وقَبَائِل وضَبَارِم. «وكَذَا» متعلق بمحذوف تقديره: تمال[5] كذا، والضمير في «قُدِّمَ» مستتر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، «وأَوْ[6] يَسْكُنِ» معطوف على ينكسر، «وإِثْرَ» ظرف متعلق بيسكن، «والمِطْوَاعَ» مفعول بمر، يقال: مَارَ الطَّعَام[7] يمِيرُ[8] ومَارَ أَهْلَهُ. إذا جلب لهم الطعام، والمِطْوَاعَ بمعنى: المطيع. ٢٨١ أ

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «أو بعد».
(2) في ز «أو بحرفين».
(3) «بعد كسرة» ساقط من هـ .
(4) في ز، ك «من الإمالة».
(5) في هـ ، ز، ك «يمنع» تحريف.
وفي ظ «يمال»، وفي ت «أمل».
(6) في هـ ، ظ، ت «أو يسكن».
وفي ز «ويسكن» تحريف.
(7) «الطعام» ساقطة من ش.
(8) في ظ «يميره».

ثم إنَّ الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ * بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو[1]

(ش) يعنى أنَّ الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو: دَارُ القَرَارِ، ولاَ أَجْفُو[2] غَارِمًا، ومن العجب أنَّ الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها، ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت[3] فيها الكسرة فَقَوِيَ[4] بذلك على[5] سبب الإمالة. «وكَفُّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«رَا» معطوف على «مُسْتَعْلٍ»، و«يَنْكَفُّ» خبر المبتدأ، «وبِكَسْرِ»[6] متعلق بينكف[7]، و«غَارِمًا» مفعول بأَجْفُو. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ * وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

(ش) يعنى أنَّ سبب الإمالة لا[8] يؤثر إن كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو: يَدَىْ[9] سَابُور[10]، فلا تمال الألف من سابُور، لأجل الياء من يدى / لأنها منفصلة، بخلاف الكَفّ فإنه يؤثر[11] وإن كان منفصلاً ٢٨١/ب فتمتنع الإمالة فى نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْل[12]. فلا تُمال الألف من

---

(١) فى هـ «جف» تحريف.
(٢) فى هـ «ولأجفو» تحريف.
(٣) فى ز، ظ «فتضاعف» تحريف.
(٤) فى ظ «فتقوى».
(٥) «على» زيادة على الأصل، ش، ك والسياق لا يقتضيها.
(٦) فى هـ «أو بكسر».
(٧) فى هـ «بينفك» تحريف.
(٨) «لا» ساقطة من ز.
(٩) فى الأصل «يرى» تحريف.
(١٠) سابور: اسم ملك من ملوك العجم.
(١١) فى ك «لا يؤثر» تحريف.
(١٢) فى ش «من أن يضربها قبل».

يَضْرِبَهَا لكف القاف لها، وإن كان من كلمة أخرى، «ولِسَبَبٍ» متعلق «بتُمِلْ»، و«لَمْ يَتَّصِلْ» فى موضع النعت لسبب، «والكَفُّ» مبتدأ، وخبره «قَدْ يُوجِبُهُ»، و«مَا» فاعل «بيُوجِبُهُ» وهى موصولة، و«يَنْفَصِل» صلتها. ثم قال:

(ص) وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ * دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا[1] وَتَلاَ

(ش) هذا هو السبب[2] السادس من أسباب الإمالة، وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها[3]، يعنى أنهم قد أمالوا للتناسب[4] دون سبب سواه، وذكر مثالين أحدهما: عِمَادَا[5] ويعنى[6] به إذا قلت: رَأَيْتُ عِمَادَا[7] ثم وقفت[8] عليه فقلبت التنوين ألفاً، فتميل الألفين معاً أعنى الألف التى بعد الميم[9]، والألف المبدلة من التنوين، أما[10] - الألف التى بعد الميم - فلإمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التى هى بدل من التنوين - فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التى[11] قبلها. وينبغى أن يضبط «كعِمَادَا»[12] بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال[13] الثانى تَلاَ

---

(1) فى ز، ت «كعمادى» وما أثبت أدق كما فى الألفية والأصل وبقية النسخ.
(2) «السبب» ساقطة من هـ .
(3) فى ش، هـ ، ز، ك «إليها».
(4) فى ك، ت «لتناسب».
(5) فى الأصل، ز، هـ «عمادى» تحريف.
(6) فى ظ «يعنى».
(7) فى ز «عمادى».
(8) فى الأصل «وقف» وفى ز «وقعة» تحريف.
(9) ما بعد «الميم» إلى «الميم» ساقط من هـ .
(10) ما بعد «التنوين» إلى «التنوين» ساقط من هـ .
(11) «التى» ساقطة من ظ.
(12) فى ز، ت «كعمادى».
وفى ظ «عمادا».
(13) «المثال» ساقطة من ظ.

أُمِيل[1] من قوله - تعالى: - (وَالقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا)[2]. فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لمناسبة[3] رءوس الآى، وفيها ما لإمالته[4] سبب نحو: (إِذَا جَلاَّهَا)[5].

والواو في «أَمَالُوا» عائدة على العرب، «ولِتَنَاسُبٍ وَبِلاَ»[6] / متعلقان بأمالوا. ثم قال[7]: ٢٨٢ أ

(ص) وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

(ش) يعنى أنه لم تطرد الإمالة من الأسماء غير المتمكنة إلا في «نَا» ضمير المتكلم ومعه غيره، «وها» ضمير الواحدة، فتقول: مَرَّ بِنَا ونَظَرَ إِلَيْنَا، ومَرَّ بِهَا ونَظَرَ إِلَيْهَا، وإنما اطَّرِدَتْ في هذين الضميرين[8] دون غيرهما من غير[9] المتمكن لكثرة[10] استعمالهما[11]، وفُهِم من قوله: «دُونَ سَمَاعٍ» أَنَّ الإمالة سُمِعَتْ في غير هذين سماعاً، وذلك «أَنَّى ومَتَى وبَلَى»[12]. وقوله: «تُمِلْ»

(1) في الأصل، ش، ك «أمثل».
(2) سورة الشمس، آية: ٢
(3) في هـ ، ز «لتناسب».
(4) في ت «ما لالتها».
(5) سورة الشمس، آية: ٣
(6) في ز «وتلا» تصحيف.
(7) في ت «قالوا» تحريف.
(8) في ت «الاسمين» تحريف.
(9) «غير» ساقطة من ت.
(10) في الأصل «لكسرة» تحريف.
وفي ز «بكثرة».
(11) في الأصل، ك «استعمالها» تحريف.
(12) قال ابن مالك: «ومما أميل على غير قياس دون سبب (أنى) و(متى) و(بلى) و(يا) و(لا) في قولهم: (إمالا) ومما أميل على غير قياس (را) وما أشبهها من فواتح السور، وكذا الحجاج - علما - و(الباب) و(المال) و(الناس) في غير جر، وسوى سيبويه بين إمالة (مال) و(ناس) و(باب) وإمالة (عاب) و(ناب) في الشذوذ»
شرح الكافية ٤: ١٩٧٦.

مجزوم «بِلاَ» الناهية، «وما»[1] مفعول «بتُمِلْ» وهى موصولة وصلتها «لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا»، و«دُونَ» متعلق بتُمِلْ[2]، «وغَيْرَ» منصوب على الاستثناء، ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها، إنتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ * أَمِلْ كَـ «لِلأَيْسَرِ»[3] مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

(ش) يعنى أنَّ الفتحة تمال[4] إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو (أُولِى الضَّرَرِ)[5] و (بِشَرَرٍ)[6].

وقد مثل ذلك الناظم[7] بقوله: «لِلأَيْسَرِ[8] مِلْ»[9] أي: مل إلى الأيسر، وفُهم من إطلاقه أنَّ الإمالة للراء[10] جائزة فى الوصل والوقف، وفُهم أيضاً منه أنَّ الإمالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره.

و «الْفَتْحَ»[11] مفعول «بأَمِلْ»، و«قَبْلَ» متعلق «بأَمِلْ»، و«فِى طَرَفٍ» فى موضع النعت لراء، «وَلِلأَيْسَرِ» متعلق «بِمِلْ»، و«تُكْفَ» مجزوم على جواب الشرط[12]، «والْكُلَفْ» مفعول ثان بتكف «وتُكْفَ الكُلَفْ» تتميم[13] / لصحة الاستغناء عنه. ٢٨٢ ب

---

(1) «ما» ساقطة من ت.
(2) ما بعد «بتمل» إلى هنا ساقط من هـ .
(3) فى الأصل «كلا»، وفى «كلل» تحريف.
(4) «تمال» ساقطة من ظ.
(5) سورة النساء. آية: ٩٥
وذلك فى قوله تعالى: (لاَّ يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ)
(6) سورة المرسلات آية: ٣٢
وذلك فى قوله تعالى: (إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ)
(7) فى هـ «الناظم ذلك» تقديم وتأخير.
(8) فى ز «الأيسر».
(9) «مل» ساقطة من ت.
(10) فى الأصل «للباء».
(11) فى الأصل «الفتح».
(12) فى ش، ز «الأمر».
(13) فى ز «تتميم للبيت».

ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

(ص) كَذَا الَّذِى تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِى * وَقْفِ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

(ش) يعنى أنّ الفتحة تمال أيضاً فى الوقف إذا وليها هاء التأنيث، وفُهم من قوله: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفْ» أنَّ الإمالة جائزة فى جميع الحروف ما عدا الألف. ومثاله: رَحْمَة وقَصْعَة ودَحْرَجَة وعَرْقُوَة[1] وحُذْرِيَة، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: قَنَاة[2] وحَصَاة.

«والَّذِى» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ» صلة لِلَّذِى[3]، والضمير العائد على الموصول الهاء فى «تليه»، و«فِى وَقْفِ» متعلق بتليه، وكذلك «إِذَا» واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل «ها التأنيث».



(١) عَرْقُوَة: العَرْقُوَة كُلّ أَكَمَةٍ منقادة في الارض، غليظة، ليست بالطويلة قليلة العرض، وهي مختلفة، مكان منها لين ومكان منها غليظ، وهي مكان صعب ان يُرْتَقَى لعلوه.
انظر اللسان: «عرقوة»

(٢) في هـ، ز، ظ «فتاة».

(التصريف)

(ش) هو[١] العلم بأحكام[٢] بِنْيَة الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم[٣] الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف[٤] وهو[٥] نوعان: معرفة حروف الزيادة، ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

(ش) يعني أنَّ الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله[٦] التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتَجَوَّز في قوله: من «الصَّرْف» فأطلق الصرف[٧] على التصريف لضرورة الوزن[٨]

---

(١) في هـ ، ظ، ت «التصريف هو».

(٢) في هـ ، ت «بأحوال».

(٣) في ت «الكلام».

(٤) في هـ« الحرف» تحريف.

(٥) في ظ «وهي».

(٦) «لا يدخل التصريف الحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأفعال الجامدة التي لم تختلف أبنيتها لإختلاف الأزمنة نحو نعم وبئس، وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والإبدال في جاء حتى عينا، والتصغير في ذا والذى وفروعهما، والحذف في عين ليس عند إتصال تاء الفاعل».
شرح التصريح ٢:٣٥٤

(٧) «فأطلق الصرف» ساقط من هـ ، ت.

(٨) قال ابن حمدون: «الذى عند ابى الحاجب أنه لا تجوز، وإن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف، والتفريق بينهما اصطلاح نحوى».
(حاشية ابن حمدون ٢:١٦٩)

و«حزنٌ» مبتدأ، «وشِبْهُهُ»[1] معطوف[2] عليه وسوغ / الإبتداء بحرف عطف ٢٨٣/أ
المضاف[3] عليه، «وَبَرِى» خبر المبتدأ وأصله: بَرِىءَ على وزن فَعِيل فخففه بحذف الهمزة، ويحتمل أن يكون برى[4] فعلاً ماضياً، والأول أجود؛ لأن فَعِيلا يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُمَا»، وخبر «مَا» حَرِى أي: حقيق، «وبتَصْرِيفِ» متعلق بحَرِى. ثم قال:

(ص) وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

(ش) يعني أنَّ ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف، ففُهم منه أنَّ أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الأسماء والأفعال[5] قد تنقص عن الثلاثة[6] بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو: «يَدْ وَعِدَة»، وعلى حرف واحد نحو: مَ

اللَّه[7] في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو: «خُذْ»، و«بِعْ»، وعلى حرف واحد نحو: «قِ»[8] فعل أمر من وَقَى. و«أَدْنَى» اسم «لَيْسَ»، «ومِنْ ثُلاَثِيٍّ» متعلق بأدنى، «ويُرَى» في موضع خبر ليس، «وقَابِلَ» مفعول ثان بيرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر في يُرَى عائد على «أَدْنَى»، ويجوز أن يكون «قَابِل» مرفوعاً على أنه إسم

(١) في ز «أو شبهه».
(٢) في الأصل «مطوع» تحريف.
(٣) في ك «المضاف إليه».
(٤) «برى» ساقطة من هـ، ت.
(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «لأنَّ الأسماء والأفعال قابلة للتصريف كما ذكر في البيت الذي قبله، وفُهم أيضاً منه أنَّ الأسماء والأفعال.»
والزيادة هنا لا لزوم لها.
(٦) في ك «ثلاثة».
(٧) مَ اللَّه مختصراً من أيمن الله خُفِفَ من كثرة الاستعمال.
(٨) في ش، ك «قه».

«لَيْسَ»، و«أَدْنَى» منصوبا[1] على أن يكون مفعولاً ثانياً «لِيُرَى»، والتقدير وَلَيْسَ قَابِلُ التَّصْرِيفِ يُرَى أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ»، «وسِوَى» استثناء، «وما» موصولة وصلتها غُيِّرَا[2] / ثم قال: ٢٨٣ ب

(ص) وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

(ش) يعني أنَّ الأسماء على قسمين: مجرد[3] من الزيادة، ومزيد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سَفَرْجَل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهيباب مصدر اشهاب[4]، «ومُنْتَهَى» اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي: ومنتهى حروف اسم، وخبره [خمس][5] وإنما أسقط التاء من خمس؛ لأنَّ حروف التهجى[6] يجوز تذكيرها وتأنيثها، و«إِنْ تَجَرَّدَا»، شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ» شرط وجوابه الفاء[7] وما بعدها، و«سَبْعاً» مفعول بَعَدَا.

وقد فُهم من هذا البيت والذي قبله أنَّ الإسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثى، ورباعى، وخماسى، وقد أشار إلى الإسم الثلاثى[8] بقوله:

(ص) وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ * وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّ

(ش) غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث

---

[1] في الأصل «منصوب».
[2] في الأصل، ش، ز، ك «غير» وما أثبت أدق كما في هـ ، ظ، ت والألفية.
[3] في الأصل، ش، ك «مجردة» وهذا جائز لأنها تعود على الأسماء.
[4] اشهيباب: مصدر اشهابّ، إذا صار أشهب من الشهبة وهي بياض يخالطه سواد.
[5] «خمس» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[6] في ت «الهيجاء».
[7] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا»
[8] في الأصل «الثانى» تحريف.

والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة[1] اثنا عشر وزناً وهي التي تقتضيها القسمة العقلية، وهي مفهومة من البيت: «فَافْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ» يعني في كلا واحد منها[2]، فهذه تسعة[3]، وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة: اثنا عشر، ومثّلها على ترتيب النظم: «فَعَلٌ» نحو: جَمَل، «وفَعُل» نحو: عَضُد، «وفَعِل» نحو كَتِف[4] /، «وفُعَل» نحو: صُرَد[5]، «وفُعُل» نحو: عُنُق، «وفُعِل» نحو: دُئِل «وفِعَل» نحو: عِنَب، «وفِعُل» بكسر الأول وضم الثاني وهو مُهْمَل، و«فِعِل» نحو: إبِل و«فَعْل» نحو: فَلْس، «وفُعْل» نحو: قُفْل، و«فِعْل» نحو عِدْل؛ إلا أنّ المُستعمل منها عشرة[6] وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله: ٢٨٤/أ

(ص) وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ * لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ[7] بِفُعِلْ

(ش) وإنما أهمل «فِعُل» لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قُرِىء:

﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ ﴾[8]

---

[1] قوله: من ضرب ثلاثة يعني
أحوال الفاء، تكون مفتوحة ومضمومة ومكسور.
وقوله:
أربعة أي مع تحريكها بالفتح في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة

[2] في هـ ، ز، ك «منهما».

[3] في ز «تسعة أوجه».

[4] في ش، هـ ، ز، ك، ت «وفعل نحو قُتِب».

[5] «وفعل نحو صرد» ساقط من هـ ، ز.

[6] في الأصل، ش، ك «عشر».

[7] في هـ «بفعل» تحريف.

[8] سورة الذاريات آية:٧
قرأ بذلك أبو مالك الغفاري، والحسن، وانظر المحتسب ٢٨٦:٢ والبحر ١٣٤:٨، ومعجم القراءات القرآنية ٢٤٤:٦
الحبُك: جمع حباك أو حبيكة وهي طرائق النجوم في السماء.

بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل[1] «فُعِل» لإختصاصه بالفعل، وفُهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: «دُئِل» في اسم قبيلة وإليها يُنسب «أبو الأسود الدؤلى[2]، ورُئِم[3] في اسم الأست.

«وغَيْرَ» مفعول مقدم باكْسِرْ وهو مطلوب «لافْتَح وضُمّ» فهو من باب التنازع، «وتَسْكِينَ» معفول بزِدْ، «وتَعُمّ»مجزوم على جواب الشرط، ومعنى تَعُمّ أي[4] : تستوفى جميع أوزان الثلاثى، «وفِعُل» مبتدأ، «وأُهْمِلَ» خبره و«الْعَكْسُ يَقِلّ» مبتدأ وخبره، «ولِقَصْدِهِمْ» متعلق بنقل، و«قَصْد» مصدر مضاف إلى الفاعل، و«تَخْصِيصَ» مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِفُعِل» متعلق «بتَخْصِيص». ثم أشار إلى الفعل الثلاثى فقال:

(ص) وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرْ الثَّانِيَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

(ش) فذكر له[5] أربعة أبنية «فَعَل» / بفتح الفاء والعين معاً [نحو ضَرَب[6]] وذلك مستفاد من قوله: «وَافْتَحْ»، و«فَعُلَ» بضم العين نحو: سَهُلَ وهو مستفاد من قوله: «وضُمّ»، وفَعِل» بكسر العين نحو: سَمِع وهو مستفاد من قوله: وَاكْسِر. ٢٨٤ ب

الرابع «فُعِل» بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفُهم من سكوته عن الفاء أنَّ حركة الفاء لا تختلف بخلافها فى الأسماء، وفُهم أنها فتحة؛ لأنَّ[7] الفتحة أخف فاعتبارها[8] أقرب، وفُهم من قوله: «وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ»

---

[1] في ز «قال» تحريف.
[2] في هـ ، ت «الدئلى»، وفى ز «الدءلى».
[3] في ز «ورئم وهو من باب ....» ومكان النقط غير واضح.
[4] «أي» ساقطة من ز، ظ.
[5] فى الأصل، ش، ك «لها».
[6] «نحو ضرب» تكملة من ش.
[7] في ش «لأنها أخف» والفتحة ساقطة.
[8] في الأصل، ش، ك «كاعتبارها» تحريف.

أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل[1] بنفسه أو فرع عن[2] فعل الفاعل[3]؟

«والثَّانِيَ»[4] مفعول «باكْسِرْ»، وهو مطلوب «لاِفْتَحْ وضُمّ» من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و«مِنْ[5] فِعْل» في موضع الحال من «الثَّانِيَ»[6] ثم إنتقل إلى الرباعى والمزيد[7] من الأفعال فقال:

(ص) وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا * وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

(ش) يعني أنَّ غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف، وذلك نحو: دَحْرَجَ، وفُهِم من البيت الذي قبله أنَّ للرباعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحو: دُحْرِجَ لذكرها في الثلاثى إذ لا فرق، وأنَّ غايته بالزيادة ستة أحرف نحو:

---

(1) في ز «أصلى» تحريف.

(2) في ظ «من».

(3) الحقيقة أنَّ فعل المفعول أصل قائم بنفسه وليس فرعاً عن فعل الفاعل. وفي ذلك خلاف ذكره ابن حمدون في حاشيته.
قال: وقوله إنَّ بنية المفعول ليست كبنية الفاعل الخ، بل الذى يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أنَّ صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجملة وزناً مستقلا، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وعليه درج المكودى في نظمه (البسط والتعريف)
واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو: عُنِى وزُهِى، ووجه الدليل أنَّه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن.
وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين أنَّ صيغة المبنى للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو: سوير، ووجه الدليل أنَّ القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو ساير، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الإدغام».
(حاشية ابن حمدون ٢: ١٧١).

(4) فى الأصل «والثان» تحريف.

(5) في الأصل «من».

(6) في الأصل «لثان» تحريف.

(7) في ز «المزيد».

استَخْرَجَ[١]، وإعرابه واضح. ثم إنتقل إلى الرباعى الأصول من الأسماء فقال:

(ص) لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ * وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ / ٢٨٤ أ

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ... * ...

(ش) فذكر[٢] ستة أبنية:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح الأول والثالث. نحو: جَعْفَرٌ.

الثانى[٣]: «فِعْلِلٌ» بكسر الأول والثالث. نحو: زِبْرِجٌ للسحاب[٤] الرقيق[٥]

الثالث: «فِعْلَلٌ» بكسر الأول وفتح الثالث[٦]. نحو: دِرْهَمٌ.

الرابع: فُعْلُلٌ» بضم الأول والثالث. نحو: جُرْهُمٌ لاسم قبيلة.

الخامس: «فِعَلٌّ» بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد[٧] الثالث. نحو: قِمَطْرٌ[٨].

السادس: «فُعْلَلٌ» بضم الأول وفتح الثالث. نحو: جُخْدَب، لذَكَر الجراد.

---

(١) «نحو استخرج» ساقط من هـ .

(٢) في ش، هـ ، ز، ك، ت «فذكر له» وعبارتها أكمل.

(٣) في ظ «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ك «اسم للسحاب».

(٥) فى الأصل، ش، ك «الدقيق» تحريف.
وقيل هو السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب.

(٦) «فعلل بكسر الأول وفتح الثالث» ساقط من ز.

(٧) في هـ «وسكون».

(٨) فى الأصل «قمط» تحريف.
قِمَطْرٌ: القِمَطْرُ: الجمل القوى السريع، وقيل الجمل الضخم القوى والقِمَطْرُ والْقِمَطْرِىّ: القصير الضخم، ومرأة قمطرة: قصيرة عريضة، وذئب قمطر الرّجل: شديدها».
اللسان «قمطر».

وفي هذا البناء السادس[1] خلاف، مذهب «الكوفيين» و«الأخفش» أنه أصل، ومذهب سائر «البصريين». أنه مخفف من فُعُلُل بالضم، وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. [ثم[2]] إنتقل إلى الخماسي المجرد فقال:

(ص) ... وَإِنْ[3] عَلاَ * فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌ ... * ...

(ش) يعني وإن[4] علا الرباعي أي جاوزه فهو خماسي، وذكر له أربعة أوزان:

الأول: «فَعَلَّلٌ» بفتح الأول والثاني والرابع مدغماً فيه. نحو: سَفَرْجَلٌ.

الثاني: «فَعْلَلِلٌ» بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو: جَحْمَرِش[5].

الثالث: «فُعَلِّلٌ» بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مُشَدَّداً نحو: قُذَعْمِلٌ[6].

الرابع: «فِعْلَلٌ» بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مُشَدَّدَة. نحو: «قِرْطَعْبٌ»[7]. ثم قال:

(ص) ... وَمَا * غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ[8] انْتَمَى

(1) في هـ «الثالث» خطأ من الناسخ.
(2) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) في هـ ، ت «فإن» تحريف.
(4) في هـ ، ظ، ت «فإن».
(5) في ك «جحمرش للعجوز الضخم».
فـ «جحمرش» تطلق على المرأة الثقيلة أو العجوز الكبيرة وكذلك على الإبل الكبيرة في السن. (انظر اللسان جحمرش)
(6) قُذَعْمِلٌ: يطلق على المرأة القصيرة، ومن الإبل الضخم.
انظر اللسان «قذعمل».
(7) قِرْطَعْبٌ: هو الخرقة البالية وقد سبق ذكره.
انظر اللسان «قرطعب».
(8) في هـ «وللنقص» تحريف.

(ش) يعني أنَّ ما غاير ما ذكر / من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو ٢٨٥/ب منسوب[١] إلى الزيادة أو[٢] النقص، وفي تخصيص الشارح و«المرادى» ذلك بالأسماء نظر[٣]، وفُهم منه أنَّ المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو: كَنَهْبَل وسائر المزيدات وهي كثيرة[٤] تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو: «يَدْ» وثُبَة[٥]»، والمزيد من الأفعال نحو: انْطَلَقَ واسْتَكْبَرَ، والمنقوص منه نحو: قُمْ ودَعْ[٦] وقُمْتُ، «وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «غَايَرَ» وخبرها «انْتَمَى» أي: انتسب، ولِلزَّيْدِ[٧] متعلق «بانْتَمَى»، ومعنى الزيد[٨] الزيادة. ثم قال:

(ص) وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي • لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ[٩] مِثْلُ تَا احْتُذِي

(ش) يعنى أنَّ الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم عليه بالأصالة، وإذا لم يلزم وسقط في بعض تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف

---

(١) في الأصل «منصوب» تحريف.

(٢) في هـ «والنقص».

(٣) قال ابن الناظم ٨٢٦
«ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه، هذا هو الغالب».
وقال المرادى ٥: ٢٣٢ «يعنى أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، أو النقص منه...»
وقال المكودى: «وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر. يريد أن ما ذهبا إليه غير صحيح. وأنَّ المراد ما غاير الأسماء والأفعال لأنه سبق أن تكلم عن الأفعال وأن منها مجرد ومزيد». وعندي ان ما ذهب اليه المكودى ارجح واصح.

(٤) في الأصل «كنكرة» تحريف.

(٥) «وثبة» ساقط من هـ .
وفي ظ، ت «وثبية» تحريف.

(٦) في ز «وصح».

(٧) في ظ «وللمزيد» تحريف.

(٨) في ظ «المزيد» تحريف.

(٩) في ت «الزيد» تحريف.

حرف التهجى فيُحكم في «نَادِم» بأصالة النون وزيادة الألف، لثبات[1] النون وحذف الألف في «نَدِم»[2]. والتاء في: احْتُذِى» زائدة لسقوطها في حَذَا يَحْذُو. و«الحَرْفُ» مبتدأ، «وَإِنْ يَلْزَمْ» شرط، «والفاء»[3] جواب الشرط، «وأَصْلٌ» خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل، والشرط جوابه خبر «الحَرْف» و«الَّذِى» مبتدأ صلته «لاَ يَلْزَم»، و«الزَّائِدُ» خبر «الَّذِى»، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد، ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ / أي[4] ٢٨٦ أ
ذلك مثل. ومعنى احتُذِى: اقْتُفِى. ثم قال:

(ص) بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي * وَزْنٍ ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فيعبر[5] عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثانى[6] بالعين، وعن الثالث[7] باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرَب قلت: فَعَلَ بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَمْرو قلت: فَعْل بسكون العين[8]، فإذا[9] كان[10] في الكلمة الموزونة زائد[11] نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشيء، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) في ز، ك «لإثبات».
(٢) في ش، هـ ، ز، ك «ندمان» تحريف.
وفي ت «ندما».
(٣) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِى»
(٤) في ظ «تقديره».
(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «فتعبر» تصحيف.
(٦) في الأصل «الثانية» تحريف.
(٧) في الأصل «الثالثة» تحريف.
(٨) في ش، هـ ، ز «بفتح الفاء وسكون العين».
(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «فإن».
(١٠) «كان» ساقطة من ت.
(١١) في ظ «زائداً».

(ص) ... * وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ[1] اكْتُفِى

(ش) يعني أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن يُعبَّر عنه بشيء فتقول في وزن جَوْهَر «فَوْعَل»، وفى وزن عَثْيَر[2] فَعْيَلَ. هذا كله في الثلاثى الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِى * كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

(ش) يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى «أصل» من الكلمة ضَعَّفْت[3] اللام، أي رُدَّ عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فُهم من ذلك أنَّ في الزائد على الأربعة[4] صورتين[5]: إحداهما فى الرباعى فتُضَعِّف اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَر وفُسْتُق فتقول في / وزنهما «فَعْلَل وفُعْلُل»، والأخرى في الخماسى لما علمت من أنَّ الإسم[6] يكون خماسى الأصول، فتقول في سَفَرْجَل فَعَلَّل، فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة[7] إلى خمسة أحرف[8]. ٢٨٦ ب

---

[1] في ش «لفظه» تحريف.
وفي هـ «بلفظ» تحريف.
[2] العثير: هو غبار الأقدام.
[3] في هـ، ز «ضعف».
«تضعيف اللام مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ (فعل) وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء».
حاشية الصبان ٤:٢٥٣.
[4] في هـ «الثلاثة» خطأ من الناسخ.
وفي ك «الثلاثى».
[5] في ز، ك «صورتان» خطأ من الناسخ.
[6] في ز «الأسماء».
[7] في ز «الوزنة».
[8] في ش «حروف».

ثم إنَّ زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ[1] * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

(ش) يعني[2] إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله[3] في الوزن[4] ما جعلته[5] للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: مَرْمَرِيس[6] قلت في وزنه: فَعْفَعِيل، وإن كان مضعف[7] العين نحو: اغْدَوْدَنَ[8] قلت في وزنه: افْعَوْعَلَ، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلْبَبَ قلت فيه: فَعْلَلَ، وقوله: «بِضِمْنِ» متعلق بقَابِل، وقَابِل فِعْل أمر، «وفَعل» بفتح الفاء[9]، و«الأُصُولُ» مفعول بقابل، و«فِي وَزْنٍ[10]» متعلق بِقَابِل، و«زَائِدٌ» مبتدأ وخبره اكْتُفِي، «وبِلَفْظِهِ» متعلق باكتفي، «واللاَّمَ» مفعول مضاعف، «وأَصْلٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره بقي، «والفُسْتُقِ» اسم جمع، واحده فستقه: اسم شجرة[11] وهو فارس معرب، «وإِنْ يَكُ»[12] شرط، و«الزَّائِدُ» اسم يك،

(1) في هـ «أصلي».
(2) في ت «يعنى أنه» وعبارتها أكمل.
(3) في ش، هـ، ظ، ت «مقابلته».
وفي ز، ك «في مقابلته».
(4) في ظ «الأصل».
(5) في ك، ت «ما جعلت».
(6) مَرْمَرِيس: اسم للداهية، وقيل الأملس.
(7) في ظ «بتضعيف».
(8) اغدودن: يُقال اغدودن النبت إذا اخْضَرّ، واغدودن الشّعر إذا طال.
(9) في الأصل، ظ، ت «العين».
(10) في الأصل «الوزن» تحريف.
(11) في ش «اسم ثمرة».
(12) في هـ «يكن» تحريف.

«والفاء»[1] وما بعدها جواب الشرط، و«ما» مفعول أول باجعل وهي موصولة / وصلتها «لِلأَصْلِ» «ولَهُ» في موضع المفعول الثاني «لاجْعَلْ». ٢٨٧ أ

ثم إعلم أنَّ[2] ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الإشتقاق على زيادة أحد الحروف. والآخر ما دل الإشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ * وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعين أنَّ نحو[3]: سِمْسِم يحكم على حروفه[4] كلها أنها أصول وأنه رباعى؛ لأن [أصالة أحد المضعفين أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً][5].

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَالخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

(ش) يعني أنَّ فيما كان نحو: لَمْلِمِ، فعل أمر من لَمْلَمَ مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خِلافاً[6]، مذهب[7] «البصريين» أنَّ حروفه[8] كلها أصول نحو: سِمْسِمْ فوزن «لَمْلِمْ» عندهم «فَعْلِلْ»، ومذهب «الكوفيين»

[1] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«فاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ»
[2] في ز «إنما».
[3] «نحو» ساقطة من ت.
وفي ز «ونحو أن».
[4] في ز «حروفها».
[5] اختلفت عبارة ما بين المعقوفين في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت عن الأصل وذلك كما يلي: (لأنَّ أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا) والعبارة هنا أكمل وأوضح.
[6] في ز، ظ «خلاف».
[7] في ت «المذهب».
[8] في ك «حروفها».

أنَّ الأصل «لَمَّمَ» بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لاما كراهة التضعيف.
ثم شرع الناظم في بيان ما تَطَّرِدُ زيادته، وبدأ بالألف فقال:

(ص) فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحِبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

(ش) يعني أنَّ الألف إذا صاحب[1] ثلاثة أصول حكم بزيادتها؛ لأنَّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالإشتقاق فحمل عليه ما سواه، وذلك نحو: ضَارِب وعِمَاد وسُلاَمَى[2]، وفُهِم / منه أنَّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو: بَاب[3] ٢٨٧ ب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كألف بَاعَ ورَمَى[4] ونَابَ وفَتَى[5]، أو من واو كألف قَال ودَعَا وتَاب[6] وعَصَا، ولا تزاد الألف أولا، وتزاد ثانيا كضَارِب، وثالثا[7] كعِمَاد، ورابعاً[8] كشِمْلاَل، وخامساً[9] كقَرْقَرَى، وسادساً[10] كقَبَعْثَرَى. وقوله: «فألِفٌ» مبتدأ، و«أَكْثَرَ» مفعول بصَاحَبَ، «ومِنْ» متعلق بأكثر، والجملة من صَاحَبَ ومعموله في موضع الصفة لألف، و«زَائِدٌ» خبر «أَلِفٌ»، والمَيْن: الكذب، ويشارك الألف فيما[11] ذكر الياء والواو، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) في ش «صاحب» التذكير والتأنيث جائز.
(٢) السُلاَمَى: العظام الصغيرة في أصابع اليدين والرجلين.
(٣) في ظ «ناب».
(٤) «ورمى» ساقط من هـ .
(٥) «وفتى» ساقط من ظ.
(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «وباب».
(٧) في ز، ظ، ت «وثالثه».
(٨) في ز «أو رابعة».
وفي ظ، ت «ورابعة».
(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «وخامسة».
(١٠) في هـ ، ز، ظ، ت «وسادسة».
(١١) في هـ «في ما».

(ص) وَالْيَا كَذَا[1] وَالْوَاوُ[2] إِنْ لَمْ يَقَعَا * كَمَا هُمَا[3] فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا[4]

(ش) يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليها بالزيادة إن صحبت[5] أكثر من أصلين، إلا إذا تكررت في إسم[6] ثنائي مكرر نحو قولك: يُؤْيُؤٍ فى اسم طائر، ووَعْوَعَا[7]: مصدر وعوع السبع إذا صَوَّتَ.

وفُهِم من قوله: «وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ» أنَّ الياء والواو إذا صَحِبَا[8] أصلين حُكم بأصالتهما نحو: بيْع ويَوْم، وفُهِم من قوله: «إِنْ لَمْ يَقَعَا» إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين حُكم عليهما بالزيادة نحو: صَيْرَفٍ وجَوْهَرٍ[9]، وتُزاد الياء أَوَّلاً كيَرْمَع[10]، وثانياً[11] كصَيْرَفٍ، وثالثاً[12] كعِثْيَر، ورابعاً[13] كحُذْرِيَة[14]، وخامساً[15] كسُلَحْفِيَة[16]، ولا تُزاد الواو أَوَّلاً وتُزاد ثانياً كَجَوْهَر، وثالثاً كجَهُور، ورابعاً كعُصْفور، وخامساً كقَمَحْدُوَة[17].

وَ«الْيَا» مبتدأ، «والوَاوُ» معطوف عليه، و«كَذَا» خبر عنهما، ويحتمل / أن ٢٨٨/أ

---

(1) «كذا» ساقط من هـ .
(2) في ظ «أو الواو».
(3) في الأصل «هو» تحريف.
(4) في ز «ووهوعا» تحريف.
(5) في ش «صاحبتا».
(6) في هـ ، ز، ت «لفظ اسم».
(7) في الأصل، هـ ، ظ «ووعوعه» تحريف.
وفي ز «ووعوع»، وفى ت «ووقوعه» تحريف.
(8) في ش «صاحبا».
(9) في ز «وجوهر وسهر». وفي ظ «وجهور».
(10) يَرْمَع: اسم للحصباء البيضاء.
(11) في هـ ، ز، ظ، ت «وثانية».
(12) في هـ ، ز، ظ، ت «وثالثة».
(13) في هـ ، ز، ظ، ت «ورابعة».
(14) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض.
(15) في هـ ، ز، ظ، ت «وخامسة».
(16) في الأصل، ش، ك «كسحلفية» تحريف.
(17) في هـ «كعنكبوت».
قمحدوه: اسم لمؤخر القفا.

يكون «كَذَا» خبراً عن اليا، و«الوَاوُ» مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأَوَّل عليه، «وإِنْ لَمْ يَقَعَا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وكَمَا» في موضع الحال من الألف في يَقَعَا. ثم قال:

(ص) وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والميم متساويتان في أنه[1] إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما[2] بالزيادة؛ لدلالة الإشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما[3] نحو: أَفْضَل وأَحْمَد ومُكْرِم ومُنْطَلِق، وحمل عليه ما سواه نحو: أَفْكَل ومَجْلَب[4]، وفُهم من قوله: «سَبَقَا» أنهما لا تطرد زيادتهما في[5] غير أول، وفُهم من قوله «تُحُقِّقَا»: أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما[6] إلا بدليل نحو: أَيْدَع[7]؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه «فَيْعَل» أو الياء[8] فيكون وزنه[9] «أَفْعَل» نحو:[10] صَيْرَف، ولكن[11] الهمزة فيه زائدة؛ لأنَّ باب «أَفْعَل» أكبر[12] من باب «فَيْعَل»، إلا أنَّ الهمزة إذا وقعت

---

(1) في ز «أنهما».
(2) في ظ، ت «عليها» تحريف.
(3) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «زيادتها» تحريف.
(4) في هـ ، ز، ت «ومخلب».
(5) «في» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
(6) في الأصل، ش، هـ ، ك، ت «بزيادتها».
(7) في ت «أيداع»
الأَيْدَع: صبغ أحمر وقيل هو الزعفران.
(8) في ز «والياء».
(9) «وزنه» ساقط من ز، ك.
(10) «نحو صيرف» ساقط من ش.
(11) في ش، ز، ك «لأن» وفي هـ ، ظ، ت «لكن».
(12) في هـ ، ز، ظ، ت «أكثر».

آخراً قبلها[1] ألف زائدة حكم بزيادتها، وسيأتي. «وهَمْزٌ وَمِيمٌ» مبتدأ، وخبرها «كَذَا»، وسَبَقَا في موضع النعت «لِهَمْزٍ وَمِيمٍ»، «وثَلاَثَةً» مفعول سَبَقَا[2]، «وتأصيلها» مبتدأ، «وتُحُقِّقَا» في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ * أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

(ش) يعني أنَّ الهمزة أيضاً تَطَّرد زيادتها إذا وقعت آخِراً بعد ألف / ٢٨٨ ب
وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حَمْرَاء وَعَلْيَاء وأَرْبَعَاء وعَاشُورَاء، وفُهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تَطَّرد زيادتها وسطاً ولا آخِراً بعد غير الألف، وفُهم منه أنه إن[3] تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كِسَاء[4] وَرِدَاء.

و«هَمْزٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ» و«آخِرٌ» نعت لهمز، وبَعْدَ أَلِفْ[5] نعت بعد نعت[6]، «ولَفْظُهَا» مبتدأ، وخبره «رَدِفْ»، و«أَكْثَرَ» مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضاً. ثم قال:

(ص) وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي * نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

(ش) يعني أنَّ النون يحكم بزيادتها في موضعين: إحداهما أن تكون آخِراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عُنِي بقوله: «كَالْهَمْزِ» وذلك نحو: سَكْرَان وعُثْمَان وزَعْفَرَان.

وفُهم منه أنها[7] لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حُكم بأصالتها نحو:

---

(١) في هـ «بعد».
(٢) في ظ «بسبقا».
(٣) في ز، ك «إذا».
(٤) في ش «كساء وجباء ورداء» زادت مثال.
(٥) في الأصل، ش، ك «الألف» وما أثبتُّه أدقُّ كما في بقية النسخ والألفية.
(٦) في هـ «نعت أيضا».
(٧) في ظ «أنه».

بَيَان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان، وبعدها حرفان نحو: عَقَنْقَل وبَحَنْفَل وغَضَنْفَر وهو الأسد. «وَالنُّونُ» مبتدأ، وخبره «كالْهَمْزِ»، والظاهر أنَّ «فِى الآخِرِ» متعلق بأعنى محذوفاً، و«أَصَالَةً»[1] مفعول ثان «بِكُفِى»، وفي «كُفِى» ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكُفِى، «وفِى نَحْوِ» متعلق بكُفِى[2]. ثم قال:

(ص) وَالتَّاءُ فِى التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ * وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

(ش) يعني أنَّ التاء تطَّرد زيادتها في التأنيث نحو: قَائِمَة وقَامَتْ، ٢٨٩/أ
وفى / المضارعة[3] نحو: تَقُوم، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة[4] نحو: تَكَسَّرَ وتَذَكَّرَ، وفُهم من تمثيله بالاستفعال أنَّ السين تزاد مع التاء، ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغى له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو: [تَقُومُ وَأَقُومُ][5] وَيَقُومُ إذ لا فرق.

و «التَّاءُ» مبتدأ، والخبر محذوف أي: والتَّاءُ مطردة الزيادة، أو فاعل بفعل مضمر تقديره: وتزاد التاء، و«فِى التَّأْنِيثِ» متعلق بالخبر إن قدرت «التَّاءُ» مبتدأ أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

(ص) وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ * ...

(ش) يعني أنَّ «الهاء» تزاد في الوقف وهي هاء السكت، وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها، والتحقيق أنَّ هاء السكت ليست كحروف

---

(1) في ز «وأصله» تحريف.
(2) ما بعد «بكفى» إلى هنا ساقط من ك.
(3) فى ظ «المضارع».
(4) في ز «وفى المطاوعة».
(5) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

الزيادة؛ لأنَّ حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء[1] بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لا حروف التهجى.

و«الهَاءُ» إما مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل[2] محذوف الفعل كما تقدم في قوله: «والتَّاءُ» و«وَقْفاً» مصدر في موضع الحال من «الهاء» أي: موقوفاً[3] عليها أو مفعول له أي تزاد في الوقف[4] ثم مَثَّلَ بقوله: «كَلِمَهْ» وهو على حذف القول أي: كقوله[5]: لِمَهْ، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني «كَلِمَهْ» ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو «ما» الإستفهامية[6] وقد[7] لَغَّزْتُ هذا[8] اللفظ في رجز / وهو[9]: ٢٨٩ ب

يَـا قَـارِئًـا أَلْـفِـيَّـةَ ابْـنِ مَـالِـكِ
وَسَـالِـكـاً فِـى أَحْـسَـنِ الْمَسَـالِـكِ
فِـى أَىِّ بَـيْـتٍ جَـاءَ مِـنْ كَـلاَمِـهِ
لَـفْـظٌ بَـدِيـعُ الـشَّـكْـلِ فِـى انْـتِـظَـامِـهِ
حُـرُوفُـهُ أَرْبَـعَـةٌ تَـضُـمّ
وَإِنْ تَـشَـأْ فَـقُـلْ ثَـلاَثٌ[10] وَاسِـمْ
وَهْـوَ إِذَا نَـظَـرْتَ فِـيـهِ أَجْـمَـعُ[11]

[1] في ظ «يجيء».
[2] في الأصل «أو فافعل». تحريف.
[3] في ت «موقوفات» تحريف.
[4] في ش، هـ ، ز، ك، ت «للوقف».
[5] في ش، هـ ، ز، ك «كقولك».
[6] الكاف في قوله: «كَلِمَهْ» للتمثيل وليس للتشبيه وهي إسمية، فيكون لفظ «كَلِمَهْ» مشتمل على اسمين وحرفين وليس كما ذكر الشارح.
[7] في ظ «ولقد».
[8] في هـ ، ز «بهذا» تحريف.
[9] في ت «وهو هذا».
[10] يريد ثلاثة أحرف واسم.
[11] في هـ ، ز «أجتمع» تحريف.

مُــرَكَّــبٌ مِــنْ كَــلِــمَــاتٍ أَرْبَــعُ
وَصَــارَ بِــالــتَّــرْكِــيــبِ بَــعْــدُ كَــلِــمَــهْ
وَقَــدْ ذَكَــرْتُ لَــفْــظَــهُ لِــتَــفْــهَــمَــهْ

ثم قال:

(ص) ... * وَاللَّامُ فِى ٱلإِشَارَةِ ٱلْمُشْتَهَرَهْ

(ش) يعني أنَّ اللام تطرد زيادتها مع[1] إسم الإشارة نحو: ذَلِكَ وتِلْكَ وأُولاَلِكَ[2] وهُنَالِكَ. «واللَّامُ» معطوف على «الهاء» فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

(ص) وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ * إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

(ش) يعني أنَّ كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطِّرَاد الزيادة تمتنع[3] زيادته[4]، إلا إذا قام على زيادته دليل من إشتقاق أو غيره، فيحكم على نون حَنْظَل بالزيادة، وإن لم تكن في موضع اطِّرَاد زيادة النون كقولهم: حَظِلَتْ الإِبِل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحَنْظَل، وهو نوع من الشوك، بسقوط[5] النون، وفي حَظِلَتْ دليل زيادتها[6] في حَنْظَل، وأمثال ذلك كثيرة. «وزِيادَةً» مفعول بامْنَعْ[7]، «وبِلاَ قَيْدٍ» متعلق بزيادة، و«ثَبَتْ» في موضع الصفة لقيد، «وإِنْ» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنْ[8] بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله

---

(1) في ز «من» تحريف.
(2) في ز «وأولئك»، وفي ظ «وأولائك» وفي ت «واولاك» وما أثبت أضبط، لأن أولاء الممدودة لا تلحقها اللام.
(3) في ش، ك «تمنع»
(4) «زيادته» ساقطة من ز.
(5) في هـ، ظ «فسقوط» تحريف.
(6) في ش، ز، ك «على زيادتها» وعبارتها أكمل.
(7) في ز «بامتنع» تحريف.
(8) في ز «تعين» تحريف.

تَتَبَيّن، فحَذَف[1] إحدى [2] التاءين، «وحُجَّةٌ» على هذا فاعل «بتَبَيَّن»، وبضم التاء على أنه مضارع[3] مبنى للمفعول، مضارع بَيَّن[4]، «وحُجَّةٌ» على ٢٩٠/أ هذا نائب عن الفاعل. ٢٩٠/أ

****

[1] في ش «فحذفت».
[2] في ز، ك «أحد».
[3] « على أنه مضارع» ساقط من ش.
[4] في ك «يبين».
والأولى والأصح «تبين» كما في الالفية.

(فصل في زيادة همزة[1] الوصل)

(ش) هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف؛ لأنه من باب زيادة الهمزة[2]، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة[3] الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

(ص) لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ * إِلاَّ إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا[4]

(ش) يعني أنَّ همزة الوصل هي الهمزة[5] السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً، وإنما سميت همزة الوصل[6] اتساعاً، لأنها تسقط في الوصل وقيل لأنَّ الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفُهم من قوله: «هَمْزٌ»[7] أنَّ همزة الوصل أتى[8] بها همزة خلافاً[9] لمن قال هي في الأصل ألف.

وفُهم من قوله: «سَابِقٌ» أنها لا تكون إلا أولاً، وفُهم من قوله: «لاَ يَثْبُتُ

(1) في هـ «همز».
(2) في ز، ك «همزة الوصل».
(3) في هـ ، ز، ت «بهمزة».
(4) في ز «كاستثبت» تحريف.
(5) في ت «همزة» تحريف.
(6) في هـ ، ز، ظ، ت «وصل».
(7) في ظ «همزة».
(8) في ز «أوتي».
(9) اختُلف في همزة الوصل هل هي همزة أو ألف؟، فبعضهم يسميها همزة لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، وذهب البعض إلى أنها في الأصل ألف مراعاة لأصلها من السكون الذى هو مَدُّ الصوت، وإلى ثبوتها في نحو الرجل في الاستفهام. والأحسن والأفضل أن تُسمى بما هي عليه في النطق. أي تحتمل الاثنين.

إلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ»، أنَّ سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة، «وهَمْزٌ» مبتدأ، «وسَابِقٌ» نعت له، وخبره في المجرور قبله «ولاَ يَثْبُتُ» جملة في موضع[1] النعت أيضاً لهمز، «وإلاَّ» إيجاب[2] للنفي والعامل في «إِذَا» «يَثْبُتُ»، ويجوز ضبط «اسْتَثْبِتُوا» بضم التاء الأولى[3] مبنياً للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وفتحها فتكون فعل أمر، والواو ضمير الفاعل، وبهذ الأخير جزم الشارح[4]، قال /: أمر للجماعة ٢٩٠ ب بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْو انْجَلَى

(ش) يعني أنَّ كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي[5] همزة وصل وشمل الخماسى نحو: انْطَلَقَ[6]، والسداسى نحو: اسْتَكْبَرَ وهو منتهاه، و«وَهْوَ»[7] مبتدأ عائد على الهمز[8]، «ولِفِعْلٍ»[9] خبره، و«مَاضٍ» نعت لفعل، «واحْتَوَى» في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثانى والثالث فقال:

(ص) وَالأَمْرِ والْمَصْدَرِ مِنْهُ ... ...

(ش) يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة

---

(١) في ت «مواضع» تحريف.
(٢) في ز «والإيجاب» تحريف.
(٣) «الأولى» ساقطة من ش.
(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٨٣٣
(٥) في ت «فى» تحريف.
(٦) «انطلق» ساقطة من ز.
(٧) في هـ ، ز، ظ، ت «وهو» سقطت الواو.
(٨) في ز «الهمزة» تحريف.
(٩) في ت «وافعل» تحريف.

أحرف همزة وصل نحو: انْطَلِق انْطِلاَقاً، واسْتَخْرِج اسْتِخْرَاجاً، والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا وللأمر وللمصدر[1] منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) ... وَكَذَا * أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وانْفُذَا

(ش) يعني أنَّ كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان[2] مضارعه على «يَفْعَل» نحو: اخْشَ[3]، أو على «يَفْعِل» نحو: امْضِ أو على «يَفْعُل» نحو: انْفُذْ، وهذه فائدة التمثيل، وفُهم من المُثُل[4] أيضاً أنَّ ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يَخْشَى ويَرْمِي ويَنْفَذُ، فلو كان متحركاً[5] لم يؤت بهمزة الوصل نحو: يَقُول «ويَعِدْ» و«يَعِدّ» فتقول في الأمر[6] منهما / قُلْ وعِدْ وعِدّ. ثم أشار إلى الخامس فقال: ٢٩١ أ

(ص) وَفِي اسْمِ اسْتٍ[7] ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ * وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

وَأَيْمُنٍ ... * ....

(ش) فذكر سبعة أسماء، وفُهم من قوله: «وَتَأْنِيثٍ تَبِع» أنَّ مجموعها عشرة أسماء، لأنَّ مؤنث امرىء: امرأة، ومؤنث ابْن: ابنة، ومؤنث[8] اثنين[9] اثنتان،

---

(1) في ظ «والمصدر».
(2) في ظ «أكان».
(3) في ز «أخشى» تحريف.
(4) في ز «التمثيل».
(5) في هـ ، ز «محركا».
(6) «الأمر» ساقطة من ز.
(7) في ز «ست» تحريف.
(8) «ومؤنث» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) في الأصل «واثنين».

و«اسْمٍ» أصله[1] عند «البصريين» «سِمْوٌ»[2] فحُذفت الواو[3] وسكن أول الاسم لتجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف، وأما «است» فأصله «سَتَه» بالهاء فحُذفت وعوض منها الهمزة، وأصل ابْن: بَنَو ففعل به ما فعل باسم[4]، و«ابْنم» هو «ابن» زيد عليه الميم و«اثْنَيْن» أصله «ثنى»، و«امْرِىءٍ»[5] لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف، لأنَّ الهمزة بصدر التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما «أَيْمُنُ» فهو المستعمل في الْقَسَم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل، هذا[6] مذهب «البصريين» و[7]، وقوله: «وَتَأْنِيثٍ تبع راجع إلى ابن مؤنثه: «ابْنَة»، و«امْرِىءٍ»: مؤنثة «امْرَأَة»، و«اثْنَيْن» مؤنثه «اثْنَتَان».

وفُهم من قوله: «سمع» أنَّ دخول الهمزة[8] في هذه الأسماء غير مقيس[9] بخلاف ما تقدم «وفِي اسْم» إلى آخر المجرورات وهو أيمن متعلق بسمع، وفي «سُمِعَ» ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم[10].

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أما اسم فأصله».
ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مشتق من الوَسْم ـ وهو العلامة ـ وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوّ ـ وهو العلو ـ وفي ذلك خلاف مشهور. ولكل فريق حجته (انظر الإنصاف ١:٦)
(2) في ك «سِمْوٌ كقِنْو» وهذه أوضح.
(3) في ظ «اللام».
(4) في ظ «بالاسم».
(5) في ش «وأصل امرىء امرء».
وفي ظ «وامرؤ»، وفي ت «وامرء».
(6) في هـ «هذا هو».
(7) همزة الوصل تُفتح في أيمن المستعمل في القَسَم هذا مذهب البصرين ـ كما ذكر الشارح ـ.
وذهب الكوفيون إلى أنَّ الهمزة في أيمن همزة قطع وهو جمع يمين.
ووافقهم الفراء وزاد على ذلك أنها تُحذف لكثرة الاستعمال. والصحيح مذهب البصريين، وذلك لأنه لو كان جمع يمين لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يوجد جمع على أفعل. ولو كان جمعاً أيضاً لم تُحذف همزته وقد حُذفت نحو قولهم: ليمن الله.
(8) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل» وعبارتها أوضح.
(9) ذكر الأشموني في قوله «سمع» حديثاً مطولاً فانظره ٤:٢٧٤.
(10) في ظ «المتقدم ذكرها» وعبارتها أكمل.

ثم أشار إلى السادس فقال:

(ص) ... هَمْز ألْ كَذَا ... * ...

(ش) أي والهمزة في «ألْ» همزة وصل كما كانت / فيما ذكر وهذا[1] ٢٩١ ب
الذى ذكر[2] في «ألْ» هو مذهب «سيبويه»، ومذهب «الخليل» أنها أصلية[3] حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال[4]. ثم بين حكم همزة «ألْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال:

(ص) ... وَيُبْدَلُ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أوْ يُسَهَّلُ

(ش) يعني أنَّ همزة «ألْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني[5] في[6] همزة «ألْ» وجهان: إبدالها ألِفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين[7] الألف والهمزة، وقد قُرِىء بهما:

(آلذَّكَرَيْنِ [8])

وفُهِم منه أنَّ غير همزة «ألْ» من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ[9])

---

(1) في ت «وهكذا» تحريف.
(2) في ت «ذكره».
(3) في ك «الأصل».
(4) سبق التعليق على ذلك في باب المعرف بالأداة.
(5) في ظ «يعني» تحريف.
(6) «في» ساقطة من ت.
(7) في هـ «ما بين».
(8) سورة الأنعام. آية:١٤٣.
وذلك في قوله تعالى: (قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ)
انظر الإتحاف ٢١٩:١.
(9) سورة الصافات. آية: ١٥٣
لم يكمل الآية في ش «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ» اكتفى بموضع الشاهد.

وإنما لم تُحذف همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة[1] الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة و«هَمْزُ أَلْ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«مَدًّا» مفعول ثان «بيُبْدَلُ»، وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في «يُبْدَل» عائد على همز «أَلْ»، و«يُسَهَّلُ» معطوف على «يُبْدَلُ»، و «أَوْ» للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر[2]، لأنَّ الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أَبْدِلْهَا أَوْ سَهِّلْهَا[3].



(1) في الأصل «همز».
(2) في هـ ، ز «أمر».
(3) في ش، ز «وسهلها».

(الإبدال)

(ش) هذا هو النوع الثانى من التَّصْرِيف، ثم إنَّ حروف الإبدال / تصل ٩٢/أ إلى اثنين وعشرين حرفاً. وقد ذكرها في التهسيل[١] واقتصر هنا على المشتهر[٢] منها فقال:

(ص) أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا * ....

(ش) فذكر تسعة[٣] أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام «الهَاء»، و«الدَّال» و«الهَمْزَة»، و«التَّاء»، «والميم»، و«الوَاو»، و«الطَّاء» و«اليَا»، و«الأَلِف»، و«أَحرُفُ الإِبْدَالُ» مبتدأ، وخبره «هَدَأْتَ مُوطِياً»، و«مُوطِياً» حال[٤]، والتقدير: أحرف الإبدال هذه الحروف[٥] التي يجمعها قولك: هَدَأْتَ موطيا «ومُوطِياً» حال من التاء في «هَدَأْتَ»، ومعنى هدأت: سَكَنْتَ، «والياء» في موطيا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئاً ويحتمل أن يكون «مُوطِياً» مفعولاً[٦] لهدأت؛ لأنه يستعمل متعدياً يُقال: هَدَّأْتُ الصَّبِيَّ: إِذَا ضَرَبْتَ عليه لينام، والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع

---

[١] قال ابن مالك: يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام.
قولك:
لِجَدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ.
التسهيل ٣٠٠

[٢] في ز، ظ «المشهور».

[٣] فى ت «سبعة» تحريف.

[٤] «وموطيا حال» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وهي هنا مكررة في الأصل لأنه أعربها مرة أخرى في السطر التالى وقد وردت في جميع النسخ.

[٥] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

[٦] في هـ ، ز «مفعول».

الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

(ص) آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ * فَأَبْدِلِ[1] الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخِراً بعد أَلِف زائدة نحو: كِسَاء ورِدَاء، أصلهما[2] كِسَاوْ ورِدَايْ، لأنهما من الكُسْوَة والردْيَة، وفُهم من قوله: «آخِراً» أنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو: تَبَايُن وتَعَاوُن، وفُهم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبدل[3]، لأن[4] نحو / واو وزاى، وفُهم منه أيضاً أنَّ حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عَبَاءَة، وفُهم منه أيضاً أنَّ الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَايَة[5]. و«الهَمْزَة» مفعول بأبدل، «ومِنْ وَاوٍ» متعلق بأبدل، و«آخِراً» منصوب على الظرف[6]، و«إِثْرَ» ظرف أيضاً، وكلا الظرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير: من واو وياء واقعتين آخِراً إِثْرَ ألف[7]. ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: ٢٩٢ / ب

(ص) ... وَفِي * فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي

(ش) «ذَا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت[8] في فعله[9] نحو: قَائِل وبَائِع أصلهما: قَاوِلٌ

---

(١) في هـ «فإبدال» تحريف.
(٢) في ز «أصلها» تحريف.
(٣) في هـ «لم يبدلا».
(٤) «لأن» زائدة في الأصل وبقية النسخ فالسياق لا يطلبها.
(٥) دِرْحَايَة: يُقال رجل درحاية كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة.
(٦) فى ش «الظرفية» وهذه أحسن.
(٧) فى ش «ألف زائد».
(٨) فى ظ «اعتلت».
(٩) فى الأصل «فعل».

وبَايِعٌ، وفُهِم من قوله: «ما أُعِلَّ عَيْناً» أنَّ إسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه تصحح نحو: عَاوِرٌ من عَوِرَ[1]، وصَائِدٌ من صَيِدَ، [ثم][2] أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ * هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلاَئِدِ

(ش) يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلت في الجمع الذي على مثل «فَعَائِل» همزة، وشمل المد «الأَلِف» نحو: قِلاَدَة وقَلاَئِد، و«الياء» نحو: صَحِيفة وصَحَائِف، و«الواو» نحو: عَجُوز وعَجَائِز، وفهم منه[3] أنَّ الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو[4]: قَسْوَرَة[5] وقَسَاوِر، وفُهِم منه أيضاً أنَّه إن[6] كان مَدًّا غير زائد لم يُقلب نحو: مَثُوبَة ومَثَاوِب، ومَعِيشَة ومَعَايِش؛ لأنَّ «الواو» في مَثُوبة، و«الياء» فى معيشة عين الكلمة.

و«المَدُّ» مبتدأ، وخبره «يُرَى»، «وهَمْزاً» مفعول ثان ليرى، أو[7] حال إذا
٢٩٣/أ قدرنا يُرَى بمعنى يُبْصر، و«فِي مِثْلِ[8]» متعلق بيرى، «وفِي الوَاحِد» متعلق بِزِيدَ، و«زِيدَ ثَالثاً» حالان من الضمير في زِيد[9]، ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا * مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

---

(١) فى ز «عاود من حود».
(٢) «ثم» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٣) في هـ ، ز «منه أيضا».
(٤) «نحو» ساقطة من ت.
(٥) قَسْوَرَة: هو الأسد، ويُقال قسور بدون تاء.
(٦) فى ز، ظ «إذا».
(٧) فى ت «وحال».
(٨) فى الأصل «فى».
(٩) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت زيادة «وزيد وثالثا حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من الضمير في زيد».
وفى ك «وزيد وثالثاً حالان من الضمير المستتر في زيد»

(ش) يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وُجب إبدال ثانيهما همزة، وفُهم من إطلاقه في قوله: «لَيِّنَيْنِ» أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله: «لَيِّنَيْنِ» أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين. نحو: أَوَائِل أصله أواول[1]

الثانية: أن يكون ياءين. نحو: نَيِّفْ ونَيَائِف[2]

الثالثة: أن تكون الأولى واواً[3] والثانية ياءً. نحو: صَائِر وصَوَائِر[4].

الرابعة: أن تكون الأولى ياء والثانية واواً[5] نحو: جَيِّد وجَيَائِد أصله: جَيَاوِد؛ لأنه من جَادَ يَجُود، ومثّل بما حرف العلة فيه ياءان وهو «نَيِّفْ» وزنه «فَيْعَل»، والياء[6] الأولى زائدة وعينه ياء، لأنه من نَافَ يَنِيف إذا زاد، فاجتمعت[7] ياآن أُدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على «مَفَاعِل» فَصَلَتْ ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قُلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة، وفُهم

= والإعراب الأولى والأحسن هو أن «زِيدَ» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع الحال من الضمير المستتر في يرى، وثالثاً حال من الضمير المستتر في زيد أو يرى.

(١) في ش «نحو أول وأوائل أصله أواول».

(٢) قال الأشمونى ٤:٢٨٩ «واعلم أنَّ ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أنَّ الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا فى الواو مع الياء، فيقول: نيايف وصوايد على الأصل وشبهته أنَّ الإبدال في الواوين لثقلها، واحتج بقول العرب فى جمع ضَيْوَن وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع».

(٣) في ت «واو» تحريف.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ك «صائد وصوائد» وهذا أوضح.

(٥) فى ظ «واو» تحريف.

(٦) فى هـ ، ز، ظ، ت «فالياء».

(٧) فى ت «فاجتمع بعد الألف».

من قوله: «مَدَّ مَفَاعِلِ» أنها لا تُقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب. نحو: طَوَاوِيس، «وثَانِي لَيِّنَيْنِ /» مبتدأ، ٢٩٣ ب
وخبره «كَذَاكَ»، وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، «واكْتَنَفَا» في موضع النعت لللينين، «ومَدًّ» مفعول باكتنفا، ومعنى: «اكْتَنَفَا»: أَحَاطَ، «وتَنِيفًا»(١) مفعول «بجَمْع»، لأنه مصدر جمع، ثم إنَّ إبدال ثانى اللينين همزة إنما هو فيما(٢) لم يكن فيه ثانى اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ(٣) * لاَمًا وَفِى مِثْلِ هَرَاوَةٍ جُعِلْ
وَاواً ... * ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما(٤) هي فيه معل اللام فيجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد غير واو سالمة و«واواً» إن كانت في المفرد واواً سالمة، فالألف(٥) واللام في الهمز(٦) للعهد المتقدم.

وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًّا زائداً في المفرد ولامه ياء [وما استحق الهمز لكونه مدًّا زائداً في المفرد ولام الكلمة واواً](٧) وما استحق الهمز

(١) فى هـ ، ت «ونيف» تحريف.
(٢) فى ظ «فيما إذا».
(٣) «أدخل المكودى صورة رابعة فى قول المصنف «فيما أعل لاما» وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة، وهذا مبنى على قول مَن يقول إنَّ الهمزة حرف علة، وإليه ذهب الفارسي. وقيل شبيهه بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة، والصحيح ما للجمهور. وعليه فيكون المصنف غَلَّب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام».
حاشية ابن حمدون ٢:١٨٢.
(٤) فى ز «لما».
(٥) فى ت «والألف».
(٦) فى ز «الهمزة» تحريف.
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك، ت.

لكونه اكتنفه[1] لَيِّنَان[2] وما أصله همزة: مثال[3] الأول: هَدِيَّة وهَدَايَا أصله هَدَائِيُ[4] فاستُثقلت الكسرة في الهمزة فأُبدلت[5] فتحة فصار هَدَائَيُ فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدَاءَا فاستُثقل اجتماع الأمثال فأُبدلت الهمزة[6] ياء فصار هَدَايَا، وبيان إجتماع الأمثال أنَّ الهمزة من مخرج الألف وكُرِهَ[7] ذلك لتوالى ثلاثة ألفات[8].

ومثال الثانى: مَطِيَّة ومَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو؛ لأنها من مَطَا يَمْطُو ففعل [به][9] ما فُعِل بهَدَايَا.

ومثال الثالث: زَاوِيَة وزَوَايَا ففُعِل أيضاً به ما فُعِل بهَدَايَا ومَطَايَا.

ومثال / الرابع: خَطِيئَة وخَطَايَا، أصله خَطَائِيءُ بِهَمْزَتَيْنِ[10] فأُبدلت الهمزة ٢٩٤/أ
الأخيرة ياء[11] على مثال قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائِيُ، ثم قُلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار خطَائِيُ فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هَرَاوَى جمع هِرَاوَة فأصله هَرَائِوُ فالهمزة

---

(1) فى ظ «اكتنف» تحريف.
(2) فى هـ ، ت «لبيان».
وفى ك «لينين» تحريف.
(3) في هـ ، ز «فمثال».
(4) فى ز «هديوى» تحريف.
(5) فى ظ «فقلبت».
(6) «الهمزة» ساقطة من ت.
(7) في هـ ، ز، ظ «فكان» تحريف.
(8) ما بعد «هدايا» إلى هنا ساقط من ش، ت.
(9) «به» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت. فى ك «فيه».
(10) «بهمزتين» ساقط من هـ .
(11) في ظ «ألفا» تحريف وما أثبتّ أصح، لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء.

التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هَرَاوَة، والواو الأخيرة هي واو هراوة فقُلبت الكسرة فتحة ثم إنقلبت الواو[1] الأخيرة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ثم أُبدل[2] من الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد فالواو في هَرَاوَى ليست الواو في الهراوة[3]، بل الواو في هَراوَى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهى الأخيرة التي انقلبت ألفا.

«والْهَمْزَ»[4] مفعول بِرُدَّ وهو مَطْلُوبٌ «لافتح» فهو من باب التنازع، و«يَا» مفعول ثان برد، «وفِيمَا» متعلق برد، «ولاَماً» تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فِيمَا أُعِلَّ لاَمُهُ «وفِى مِثْلِ» متعلق بِجُعِلَ، وفى «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد على الهمز[5]، ووَاواً مفعول ثان بجُعِل. ثم قال:

(ص) ... وَهَمْزاً[6] أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّ * فِى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِيَ الأَشُدّ

(ش) يعني[7] رُدّ أول الواوين المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً ما لم تكن الثانية / بدلاً ٢٩٤ ب من ألف فاعل. كَوُوفِيَ[8] الأَشُدُّ فإنَّ أصله وَافَى، وإنما استثنَى ذلك لأنَّ فِعْلَ الفاعل أصلٌ لفعلِ المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل وَاوان، فاجتماعهما في «وُوفِيَ» غير معتد به، فلم يَبْقَ للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها[9] همزة، فمثال ما يجب إبداله «أَوَاصلُ»

(1) «الواو» ساقطة من ت.
(2) في هـ «أبدلت» تحريف.
(3) فى هـ ، ز، ظ، ت «هراوة».
(4) فى ظ «والهمزة» تحريف.
(5) فى ز، ظ «الهمزة» تحريف.
(6) فى هـ «وهمزة» تحريف.
(7) فى هـ ، ز، ت «يعنى يجب».
(8) في الأصل، ش، ك «لووفى».
(9) فى الأصل، هـ ، ز، ت «بدلها» تحريف.

في جمع: وَاصِلَة، أصله[1]: وَوَاصِلُ، فالواو الأولى هي التي في المُفْرَدِ، والواو الثاني انقلبت عن ألف فَاعِلَة كما انقلبت في نحو[2]: ضَوَارِب فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَت الأولى[3] همزة فقالوا: أَوَاصِل.

«وهَمْزاً» مفعول ثان برُدَّ، «وأَوَّلَ» مفعول أول[4] «وفِي بَدْءٍ» متعلق برُدَّ، «وبَدْءٍ» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غَيْر»، و«غَيْر» مضاف إلى «شِبه»، و«شِبْهِ» مضاف إلى «وَوُفِيَ ٱلأَشُدّ»، «والأَشُدّ» عند «سيبويه» جمع شِدَّةٍ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما[5]: الأَشُدّ ثَلاثٌ[6] وثلاثون سنة: ثم انتقل إلى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة[7] ومتحركتان[8]، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ * كِلْمَةٍ اَنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة [واحدة][9] أولاهما[10] متحركة والأخرى ساكنة، وُجب إبدال الثانية مَدًّا مُجَانِساً لحركة ما قبله، فإن كانت فتحة أُبْدِلَتْ ألفاً نحو: آثَرَ وآمَنَ[11]، وأصله[12] أَأْثَر

---

(1) فى ز «وأصله».
(2) «نحو» ساقطة من ش.
(3) فى ظ «الواو الأولى» وعبارتها أكمل.
(4) فى ش «مفعول أول برد» وعبارتها أكمل.
(5) «رضى الله عنهما» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفى الأصل «رضى الله عنه».
(6) فى ز «ثلاثة» تحريف.
(7) فى ظ «متحرك».
(8) فى ت «متحركان» تحريف.
(9) «واحدة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(10) فى الأصل، ش، ز، ك «أولها».
(11) فى ز «وائتمن».
(12) فى هـ ، ظ، ت «أصله». وفى ز، ك «أصلهما» وهذه أحسن وأدق.

١٩٥/أ وأَأْمَن(١) بهمزتين وإن كانت كسرة أُبدلت ياء / نحو إِيلاَف، وإن كانت ضمة أُبدلت وَاواً نحو: أُوتُمِن وأُوتِيَ، وفُهم منه أنَّ الهمزة الساكنة إن لم يكن قلبها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفُهم منه أيضاً أنَّهما لو لم(٢) يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها(٣) نحو: اَقْرَأْ(٤) آيَة، والمُراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يُقال عند النحويين في نحو:

﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾(٥)

إنهما من كلمة واحدة، لأنَّ الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وأما القُرَّاء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة، وكذلك أيضاً نحو: أَأْتَمِنْ(٦) فإنَّ الأولى همزة الاستفهام(٧)، والثانية فاء الفعل «ومَدًّا»(٨) مفعول ثان بابْدِل(٩)، «ومِنْ كِلْمَة» متعلق «بابْدِلْ»، و«إِنْ يَسْكُنْ»

(١) في ز «وأأتمن» تحريف.
(٢) في ظ «إن لم».
(٣) في ز «إبدالهما».
(٤) في ش، ك «يا قراءائت».
وفي هـ، ز «يا قراءان»، وفي ظ «أأقرأ».
وما ورد في ش، ك أضبط وأصح فقد ذكر ابن حمدون في حاشيته ١٨٣:٢
«وقوله يا قراء ائتوا أصل ائتوا قبل اتصال يا قراء به ائتوا بهمزتين الثانية ساكنة تُقلب ياء لقوله: وَمَدًّا ابْدَال ثاني الهمزتين من كلمة أن يسكن. فلما اتصل به يا قراء حُذفت الهمزة الأولى من ائتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة ائتوا فاء الكلمة فلا تُقلب الثانية لكونهما في كلمتين».
(٥) سورة البقرة. آية: ٦
في قوله تعالى: ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾
(٦) في ش «أ أتمن زيد».
وفي هـ، ز «أيتمن».
(٧) في هـ، ز، ت «استفهام».
(٨) في ز «ومد» تحريف.
(٩) في ش، ظ، ك زيادة «بأبدل، وثاني الهمزين مفعول أول بابدل» وعبارتها أكمل.
وفي هـ، ز، ت «بأبدل وثاني الهمزين مفعول».

شرط حُذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع؛ لأنَّ الأولى إما مفتوحة وإما مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة(١) وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

(ص) إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ * وَاواً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(ش) يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان: إحداهما: تنقلب فيها واواً. وذلك بعد ضمة [نحو](٢): أُوَيدم في تصغير آدم أصله أُأَيْدِم، أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم، والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة [نحو](٣): إِيَمٌّ إذا بَنَيْتَ مِنْ أَمَّ نحو: إِصبَع بكسر الهمزة وفتح الثالث والأصل(٤) إِأْمَمٌ(٥) فتُنقل / حركة الميم ٢٩٥ ب
الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فتصير إِأَمٌّ(٦) فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية ياء فتقول: إِيَمٌّ. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ص) ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا ... * ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وُجب إبدالها ياءً مطلقا: أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والحاصل ثلاث صور:

---

(١) في ز «يخرج تسعة».
(٢) «نحو» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٣) «نحو» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
وفي ظ «وذلك نحو».
(٤) في ش، ك «فتقول فيه».
وفي هـ ، ز، ظ، ت «فتقول».
(٥) في هـ «إِمِ».
(٦) في ش «إأما».

الأولى: مكسورة بعد فتحة. نحو: أَيِمَّة في جمع إمام أصله[1] أَأْمِمَة فنُقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت في الميم فصار أَإِمَّة فأُبدلت من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة. نحو: إِيَمٌّ في بناء مثل إِصْبَع من إِمَّ[2] بكسر الهمزة والياء[3] فتقول: إِئْمَمٌ فتفعل به كما فعلت بالذى[4] قبله من نقل[5] وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة. نحو: أُيِنٌّ مُضَارِعُ أَأْنَنْتُهُ[6] أي جعلته يَئِنّ. فَفُعِل به كما فُعل بما[7] تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:

(ص) ... وَمَا يُضَمّ * وَاواً أَصِرْ ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قُلبت[8] واواً مطلقا. فشمل أيضاً ثلاثة أنواع:

الأول[9]: مضمومة بعد مفتوحة. نحو: أَوُبٌّ[10] جمع أَبٌّ وهو النبات أصله أَأْبُبٌ على وزن أَفْعُل فنُقلت ضمة الباء إلى الهمزة

---

(1) فى ظ «أصلها».
(2) فى ز «إيم».
(3) فى الأصل «والباء» تصحيف.
(4) فى ز «بما».
(5) فى ت «نقل حركة».
(6) فى هـ «أإنه».
«وأصل أُيِنٌّ أُؤْيِنّ فنقلت حركة النون إلى الهمزة الساكنة وأدغمت، ثم خففت بإبدال الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها - وهي الكسرة - فسار «أُيِنٌّ»
(7) في هـ، ز، ك، ت «فيما».
(8) في ت «فقلبت» تحريف.
(9) «الأول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.
(10) في ت «أأب».

وأدغمت الباء في الباء، ثم قُلبت الهمزة المضمومة واواً.

الثاني: مضمومة بعد مضمومة[1] نحو: أُوُمٌّ[2] إذا بنيت من أَمّ مثال[3] أُبْلُمْ.

الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو: إِوُمّ[4] إذا بنيت من أَمّ مثل إِصْبَعُ / ٢٩٦ أ بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما[5] قبله من النقل والإدغام والقلب.

والحاصل أنَّ الهمزة الثانية من المتحركتين تُقلب واواً في خمسة مواضع: إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة، وتُقْلَبُ ياءً في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا ... * ...

(ش) يعني أنَّ ثاني الهمزين إذا كان متطرفاً قُلبت ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع: الأول[6]: أن تكون بعد فتحة أو[7] بعد ضمة أو[8] بعد كسرة أو بَعْدَ سُكُون. فمثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَعْفَرْ قلت: قَرْأَأٌ وأصله قَرْأَيٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، ومثال الثاني: أن

---

[1] «بعد مضمومة» ساقط من ت.
[2] في ز «اوم».
[3] في ت «مثل».
[4] في ت «أزم».
[5] في ز «في الذي».
[6] «الاول» تكملة من ظ.
[7] في هـ ، ز «وبعد».
[8] في هـ ، ز «قرأ»، وفي ظ «قرءا». وفي ت «قرأى».

تبني من قَرَأَ مثل بُرْثُن[1] فتقول: قُرْئِياً[2] منقوصا، والأصل قُرْؤُؤٌ[3] كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياءً لإنكسار ما قبلها[4] فاستُثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقى منقوصاً، ومثال[5] الثالث: أن تَبْنِيَ من قَرَأَ نحو: زِبْرِجٍ[6] فتقول: قِرْءٍ[7] بعد أن تفعل به ما فعلتَ بالذي قبله. وهذا النوع والذي قبله يُقَدَّرُ فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرءٍ[8] ومررتُ بقرءٍ[9] ورأيتُ قِرْئِياً، ومثال الرابع: أن تَبْنِيَ من قَرَأَ نحو: قِمَطْر فتقول: قِرَأْيٌ / وهذ النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة، ثم قال: ٢٩٦ ب

(ص) ... وَأَؤُمّ * وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

(ش) يعني أنَّ ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل[10] المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول: أَأُمّ بمعنى أَقْصِد، وأَوُمّ، وفُهِم منه أنَّ ذلك أيضاً جائز في نحو: أَإِنّ مضارع أَنَّ إذ لا فرق، وسبب ذلك أنَّ الهمزة فيهم كأنها[11] قائمة بنفسها، وقوله: «إِنْ يُفْتَحْ» شرط، وفاعل يُفْتَح ضمير مستتر عائد على الهمز، «وإِثْرَ» ظرف متعلق

---

(1) البُرْثُن: مخالب الضبع.

(2) في الأصل وبقية النسخ «قُرْءٍ».
وما أثبتّ أصح وأضبط.

(3) في الأصل، هـ ، ز، ظ «قرءو»، وفي ت «قرءء».

(4) ما بعد قرئو إلى هنا ساقط من ش، ت.

(5) في الأصل «مثال».

(6) زبرج: السحاب الرقيق، والذهب الذي فيه حمرة.

(7) في الأصل، ش، ك «قرئي» وما أثبتُ أصح حيث استثقلت الضمة على الياء فحُذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك.

(8) في الأصل «قروءٍ».

(9) في الأصل «بقروء».

(10) «الفعل» ساقطة من ظ.

(11) في ز «مما لأنها» تحريف.

بيُفْتَح، «وقُلِبْ» جواب الشرط «ووَاواً»[1] مفعول ثان لقُلِب، وفاعل «قُلِبْ»[2] ضمير عائد على الهمز أيضاً «ويَاءً» حال من فاعل «يَنْقَلِب» وهو الضمير، و«إِثْرَ كَسْرٍ» ظرفٌ متعلق بينقلب، «وذُو الْكَسْرِ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره، و«مُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و«مَا» مفعول أول «بأَصِرْ»[3] من وهي موصولة وصِلَتُها «يُضَمّ»، و«واواً» مفعول ثان «بأَصِرْ»، و«مَا» ظرفية مصدرية و«لَفْظاً» خبر يكن، «وأَتَمّ» فِعْلٌ ماض وهو في موضع النعت لـ «لَفْظاً»[4]، و«فَذَاكَ»[5] مبتدأ، وخبره «بَجا»، «ويَاءً» حال من فاعل «بجا» وهو ضمير[6] عائد على الهمز، و«أَؤُمّ» مبتدأ، و«نَحْوُهُ» معطوف عليه، «وأُمّ»[7] فعل أمر من أَمَّ، «ووَجْهَيْنِ» مفعول بأَمّ، «وفِي ثَانِيهِ» متعلق بأُمّ، والجملة من أم ومعمولها خبر أَؤُمْ، ويجوز أن يكون أَؤُمّ نحوه / ٢٩٧ أ
بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن.

ثم[8] قال:

(ص) وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ * أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ ...

(ش) يعني أنَّ الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما: أَنْ يَعْرِضَ كَسْرُ ما قَبلها كمَصَابِيح في جمع مِصْبَاح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها، إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة[9].

---

(1) في ظ «ووا».
(2) في هـ ، ز، ظ، ت «ينقلب» تحريف.
(3) «بأصر» ساقط من ز.
(4) في هـ ، ز، ظ، ت «للفظ» وما أثبت أدق كما في الأصل، وش، ك والألفية.
(5) في هـ ، ز، ظ، ت «فَذَاك».
(6) «ضمير» ساقطة من ش.
(7) في ز «وأوم» تحريف.
(8) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) في ز «الفتح».

والثاني: أَنْ يقع قبلها ياء التصغير. نحو: غُزَيِّل في تصغير غَزَال بإبدال الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير[1] لا تكون إلا ساكنة فلم يكن النطقُ بالألف بعدها فرُدَّتْ إلى الياء كما رُدَّتْ إليه بعد الكسرة.

و«أَلِفاً» مفعول أول باقْلِبْ، «ويَاءً» مفعول ثان، و«كَسْراً»[2] مفعولٌ بتلاَ، وتَلاَ ومعمولُه في موضع النعت لأَلِفاً[3]، و«أَوْ»[4] ياءَ تَصْغِيرِ» معطوف على كَسْراً[5]، والتقدير: اقلب أَلِفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال:

(ص) ... * ..... بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ * زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ...

(ش) يعني أنَّه يفعل بالواو الواقعة آخراً ما فُعِل بالألف من إبدالها ياء لكسر[6] ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير. فالأول نحو: رَضِيَ وقَوِيَ أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ لأنهما من الرِّضْوَان والقُوَّة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت مُتَطَرِّفَةً متعرضة[7] لِسُكُونِ الْوَقْفِ عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إِبْدَالِهَا ياءً تَوَصُّلاً لِلْخِفَّة، وفُهم من قوله: «فِي[8] آخِرٍ» أنها / لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عَوِضٌ وحِوَلٌ، ولما ٢٩٧/ب

[1] «فيها لأن ياء التصغير» ساقط من ت.
[2] في ز «وكسر».
[3] في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «للألف» وما أثبتُّ أدق كما في الألفية.
وفي ظ «لكسر» تحريف.
[4] في هـ «وياء»، وفي ز، ظ، ت «أوياء».
[5] في هـ ، ت «كسر».
وفي ظ «ألف».
[6] في ت «لكسرة» تحريف.
[7] في ش «وكانت الواو لتطرفها معرضة».
وفي هـ ، ز، ظ، ت «وكانت بتطرفها معرضة».
[8] «في» ساقطة من ظ.

كانت: «تاء التأنيث وزيادتا[1] فَعلانَ» زائدين[2] على بنية[3] الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ». فمثال ما لَحِقَتْهُ تاء التأنيث فأُعِلّ شَجِيَةٌ أصله: شَجِوَةٌ، لأنه من الشَّجْوِ[4] فقُلِبت وَاوُهُ ياءً لكونها متطرفةً ولم يُعْتَدّ بالتاء، ومثال ما لَحِقَتْهُ زيادتا فعلان أن يُبْنَى من الغَزْوِ، مثلَ[5] قَرِبَان[6] فتقول: غَزِيَان، فأُعِلّ أيضاً لعدم الإعتداد بالألف والنون، «وذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول «بافْعَلاَ»، و«بِوَاوٍ» [وفِي آخِرٍ][7] مُتَعَلِّقَانِ بافْعَلاَ، و «أَوْ قَبْلَ»[8] معطوف على «فِي آخِرٍ»، و«زِيَادَتَيْ[9] فَعْلاَنَ» معطوف على «تَا التَّأْنِيثِ». ثم قال:

(ص) ... * .... ذَا أَيْضاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ المعتلِّ عَيْنًا والفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيحٌ غالبًا نَحْوُ الحِوَلْ

(ش) يعني أنَّ ما كان من مصدر الفعل المعتل العين[10] بَعْدَهَا أَلِفٌ وُجب إعلاله، وما كان منه «فِعَل» بغير ألف فالغالب في عينه

(1) فى ت «وزيادتى» تحريف.
(2) فى ظ، ت «زائدتين».
(3) «بنية» ساقطة من ز.
(4) فى ش «من باب الشجو».
(5) فى الأصل، ش، ك «ومثل» وفى ز «ومثله».
(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «ظَرِبَان» وهو بمعنى غَزِيَان من الغَزْو.
(7) «وفى آخر» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(8) فى هـ ، ظ، ت «أو قبل».
وفى ز «وقبل».
(9) فى هـ ، ظ «وزيادتا».
(10) «العين» ساقطة من ك.

التصحيح. وشمل المعتل الثُلاثِيُّ نحو: قَامَ قِيَاماً، والمزيد نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا[١]. واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو: لاَوَذَ لِوَاذًا، فإنه لا يُعَل لكونه فعله غيرَ معتل[٢]، وفُهم اشتِراطُ الأَلِفِ بعد العين من قوله: «والفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً»، لأنَّ سبب التصحيح عدمُ الأَلِفِ، فالغالبُ فى نحو: «فِعَل» التصحيح حَالَ[٣] حِوَلاً، وعَادَ المريضَ عَوْداً.

و«ذَا إشارة» / للإعلال المذكور وهو مفعول «برَأَوْا» «وفِى مَصْدرِ» في ٩٨ أ موضع المفعول الثانى «لَرَأَوْا»، وأطلق المعتل على المُعَل فإنَّ المعتل أعم من المعل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المعل، «وعَيْناً» تمييز، و«الفِعَلْ» مبتدأ، «ومِنْهُ» في موضع الحال من الفِعَل، و«صَحِيحٌ» خبر الفِعَل، «وغَالِباً» حال من الضمير في صَحِيحٌ. ثم hعلم أنَّ جميع[٤] ما سكَنَتْ عَيْنُه من الثلاثى نحو: ثَوْب، أو اعتلت نحو: دَارٌ، على ثلاثة أقسام: فِعَالٌ وفِعَلَةٌ وفِعَلٌ، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنّ

(ش) يعني أنَّ جمع المفرد المُعَلّ[٥] من جمع الثلاثى المعتل العين [٦] أو

---

[١] قال ابن حمدون فى حاشيته ١٨٦:٢ معلقا على قول المكودى:
«يعني أن ما كان من مصدر ... الحق في العبارة أن يقول: يعني أنه يجب قلب الواو ياء أيضاً في مصدر الفعل الذى أعلت عينه تشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً. ويبقى على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين. في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودى بقياما وانقيادا أصلها قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

[٢] فى هـ ، ز، ت «معل».

[٣] فى هـ ، ز، نحو «حال».

[٤] فى هـ ، ز «جمع» تحريف.

[٥] فى ظ «المعتل» تحريف.

[٦] فى ز «المعل» تحريف.

الساكنها[1] يحكم له في الإعلال[2] بالإعلال المذكور، وهو قلب الواو ياء نحو: دَار ودِيَار وثَوْب وثِيَاب، فالإشارة بِذَا للإعلال السابق في مصدر الفعل المُعَلّ وفُهم من قوله: «جَمْعُ» أن ما كان على فِعَال من المفرد لا يعل نحو: صِوَار وصِوَان، وفُهم من قوله: «أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ» أن عين[3] المفرد إذا لم يعل ولا يسكن لم يعل الجمع نحو: طَوِيل وطِوَال، ويجوز رفع «جَمْعُ» على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: «فَاحْكُم»، ويجوز نصْبُهُ بِفْعلٍ مضمر يفسره «احْكُمْ»، «وجَمْعٌ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وأُعِلَّ أَوْ سَكَنْ» فى موضع النعت «لِعَيْنٍ»، ومعنى «عَنَّ»: ظَهَرَ وَعَرَضَ. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(ص) وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ / * وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ ٢٩٨/ب

(ش) يعني أنَّ جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن «فِعَلَةٍ» وُجب تصحيحه لعدم الألف، ولحَاق التاء إِذْ بها بَعد عن الطرف، وذلك نحو: عُوْدٍ وعِوَدَة، وزَوْج وزِوجَة، وإذا كان على وزن «فِعَل» جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو: حِيلَة وحِيلَ، وقِيمَة وقِيَمَ، لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حَاجَة وحِوَج. ومن هذا البيت فُهم[4] أنَّ الجمع الذي يجب إعلامه في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نطق في هذا البيت «بفِعَل وفِعَلة» بغير ألف فعلم أنَّ ما سواهما وهو الأول بالألف[5].

---

[1] فى ز، ك «والساكنها».
[2] فى هـ ، ز، ت «الجمع».
[3] فى الأصل، ش، ك «غير» وما أثبتّ من بقية النسخ أصح.
[4] فى ت «يفهم».
[5] فى ظ «بالأول» تحريف.

و«فِعَلَةٌ» مفعول «بصَحَّحُوا»، والواو في صَحَّحُوا[1] عائد على العرب، و«وَجْهَانِ» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، و«الإِعْلاَلُ أَوْلَى» جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

(ص) وَالْوَاوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ * كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ ...

(ش) يعني أنَّ الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعةً فصاعداً وقبلها فتحة وُجب قلبها ياء، وشمل قوله: «لاَماً» ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل، أَوْ بَعْدَ[2] تاء التأنيث نحو: المُعطاة[3]، ومثل ذلك بقوله: كالمُعْطَيَان يَرْضَيَان، «فالمُعْطَيَان» أصله المعطوان، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا أخذ، لكن لما صارت[4] رابعة[5] قلبت ياء بِالْحَمْلِ على اسم الفاعل وهو المُعْطِى، لأنَّ فى اسم الفاعل موجب / القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في إسم المفعول فحمل عليه[6]، ويَرْضَيَان أصله[7] يرضَوَان لأنه من الرِّضْوَان، لكن قُلِبَت الواو فيه تاء بالحمل على فِعْلِ الْمَفْعُول[8]، وهو رُضِىَ لوجود موجب القلب فيه، وفُهِم من التمثيل أنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال، «والوَاوُ» مبتدأ، وخبره انْقَلَبْ، و«لاَماً» حال من الضمير المستتر في انقلب، «ويَا» حال أيضاً من ذلك الضمير، «وبَعْدَ»[9] متعلق «بانْقَلَبْ» ثم قال: ٢٩٩ أ

(ص) ... * ... وَوَجَبْ

---

(1) فى هـ «وصححوا» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل. والألفية وبقية النسخ.

(2) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أو بعدها».

(3) المعطاة أصلها المعطوة. أُبدلت الواو ياء فصار المعطية ثم ثُقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فصار المعطاة.

(4) فى ظ «كانت».

(5) فى ت «الرابعة».

(6) «فحمل عليه» ساقط من هـ .

(7) «أصله» ساقطة من ت.

(8) فى ش، ت «الفاعل».

(9) فى الأصل «بعد».

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ[1] ...

(ش) يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تَحْرِيكُهَا حُرِّكَتْ نحو: ضُوَيْرِب في ضَارِب، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سُكِنَتْ[2] نحو: ضُوْرِب في ضَارِب. ثم قال:

(ص) ... * وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

(ش) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في مُوقِنٍ اسم فاعل من أَيْقَنَ، أصله: «مُيْقِنٌ»[3] فأُبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفُهم من هذا المثال كون الياء المبدلة الساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زُيَيْد وهُيَام، وفُهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو: حُيَّضٌ، وفُهم منه أيضاً كون الياء في المفرد.

فلو كان[4] ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جَمْعاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

(ش) / يعني أنَّه إذا وقعت[5] الياء الساكنة بعد ضمة[6] في الجمع ٢٩٩/ب
نحو: هِيمٌ في جمع أَهْيَم قلبت الضمةُ التي قبل الياء كسرة لتصح الياء، فـ «هِيمٌ» أصله هُيْم[7] نحو: أَحْمَر وحُمْر. وإنما لم تُقلب[1] الياء واواً

---

(1) في ت «قد ألف» تحريف.

(2) «سكنت» ساقطة من ش.

(3) في ت «من موقن» تحريف.

(4) في هـ «كانت».

(5) في ت «وقفت» تحريف.

(6) «بعد ضمة» ساقط من ش.

(7) ومثل هيم بِيْض جمع أبيض أو بيضاء. إذا بنيت من البياض فتقول: بِيض، وفي هذا خلاف. فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما بِيض، وعلى مذهبه بُوض».

لأجل الضمة كما قُلبت في المفرد نحو: مُوقِنٌ، لأن الجمع أَثْقَلُ من المفرد فكان أحَقَّ بمَزِيد التخفيف.

و«إِبْدَالُ» فاعل «بوَجب» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبَعْدَ» متعلق بإبدال، وكذلك «مِنْ أَلِفْ»[2]، «ويَا» مبتدأ مضاف إلى «كَمُوقِن»، وخبره «اعْتَرِفْ»، ويجوز أن يكون مفعولاً بمُضْمَر[3] يُفَسِّرُه اعتَرِفْ، «وذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور، و«المَضْمُومُ» مرفوع بيُكْسَر.

«وفِى جَمْعٍ» متعلق «بيُكْسَر». ثم قال:

(ص) وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى * أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(ش) يعني أنَّ الياء المتحركة تبدل[4] بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع: أحدها[5]: أن تكون لام فَعُل كقَضُوَ[6] أصله: قَضُيَ، لأنه من قَضَى يَقْضِي، ونَهُوَ، لأنه من النُّهْيَة وهو العقل.

الثاني: أن تكون لاَم اسم[7] مَبْنِى على التأنيث بالتاء نحو: مَرْمُوَة، مثل[8]: مَقْدُرَة[9] من رَمَى وهو المنبه عليه بقوله:

= شرح الأشموني ٤:٣٧٠.
انظر شرح المرادى ٦:٤٢.
(١) فى هـ «تنقلب» تحريف.
(٢) فى ز من «الألف».
(٣) فى هـ ، ز، ت «بفعل مضمر».
(٤) «تبدل» ساقطة من ت.
(٥) فى ز «إحداهما» تحريف.
(٦) فى ش، هـ ، ز، ت «نحو قضو».
(٧) فى ت «الاسم» تحريف.
(٨) فى هـ ، ز، ت «مثال».
(٩) «مثل مقدره» ساقط من ظ.

(ص) كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَةْ * ...

(ش) ففُهِم من المثال لزوم التاء؛ لأن مَقْدُرَة لا يتجرد من التاء[١] فلو كانت التاء عارضة أُبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد[٢] نحو: تَوَانِى[٣] مصدر تَوَانِيَا[٤] أصله: تَوَانُيٌ[٥] على وزن تَفَاعُل لأنه نظير تَدَارُك، فأُبدلت الضمة فيه كسرةً / ولم يُبْدِلُوا الياءَ واواً؛ لأنه ٣٠٠/أ
ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَةِ ما آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّة، فلو لَحِقَتْه[٦] «التَّاءُ» بقى على إعلاله لعروض «التَّا» نحو تَدَانِيَة[٧].

الثالث: أن تَبْنِى من الرَّمْي نحو: «سَبُعَان» اسم مكان، فتقول: رَمُوَان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له محكم المُتَطَرِّف[٨] لأنَّهُ أَلْزَمُ للكلمة[٩] من تاء التأنيث وهو المُنَبَّه عليه بقوله:

(ص) ... * كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

(ش) أي نُقِل[١٠] بِالْقَلْبِ إِذَا صَيَّرهُ البانى من الرَّمْي مثل سَبُعَان. «ورُدَّ» فِعْل أَمْرٍ، «وَالْيَا»[١١] مفعولٌ أوّل[١٢] بِرُدَّ، «ووَاواً» مفعول ثان

---

(١) فى ش «لأن مفرده لا يجرد من التاء» تحريف.
(٢) فى ظ «المجرد».
(٣) فى ت «ثوان».
(٤) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «توانى»، وفى ت «ثوانا» وما أثبتّ أصح لأنّ المصدر «تَوَانِياً» وليس توانى.
(٥) فى ت «ثوانى».
(٦) فى ظ «لحقت» تحريف.
(٧) فى هـ ، ز، ت «ثوانيه».
(٨) فى ت «المتطرفة».
(٩) فى ت «الكلمة» تحريف.
(١٠) فى ش، ز، ك «أي كذا يفعل».
وفى هـ ، ظ، ت «أي كذلك يعل».
(١١) فى ت «والتاء» تصحيف.
(١٢) «وأول» ساقطة من ش.

«وَإِثْرَ ظَرْفٍ» متعلق بردَّ، ويجوز أن يكون «رُدَّ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وَالْيَا» مرفوع به، «ومَتَى أُلْفِيَ» شرط، «ولاَمَ فِعْلٍ» مفعول ثان «بأُلْفِيَ»، وفي «أُلْفِيَ» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء، «وآوْ[1] مِنْ قَبْلِ» معطوف على «لاَمِ فِعْلٍ»، وتاء مضاف إلى «بَانٍ»، والبانى هُوَ الذي يضع[2] هذا البناء، وإنما أُضِيفَتْ إليه تاء[3] للمُلاَبَسَة بين الكلمة التي فيها التاء والبَانِي، «ومِنْ رَمَى» متعلق ببَانٍ، وكذلك كَمَقْدُرَة[4] «وكَذَا» متعلق «بصَيَّرة»، «والهاء» في «صَيَّرَه»[5] عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رَمَى، وفى «صَيَّرَة» ضمير مستتر عائد على «بَانٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش) يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن «فُعْلَى» جاز أن / تُبدل الضمة كسرةً وتُصَحَّح[6] الياء، وأن تبقى الضمةُ ٣٠٠ ب وتُبْدَلَ الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأَكْيَس[7] والأَضْيَق كُوسَى وكِيسَى وضُوقَى وضِيقَى، وفُهم من قوله: «وَصْفاً» أنها إذا كانت

(1) فى هـ ، ظ «ومن» وفى ز، ت «أو من».
(2) فى الأصل «بسيغ»، وفى هـ ، ز «بصيغ» تحريف.
وفى ت «يصنع» وما أثبتُّ من ش، ظ، ك أصح وأولى.
(3) «التاء» ساقطة من هـ .
(4) فى ت «المقدرة».
(5) فى الأصل «ضميره» تحريف.
(6) فى ت «وتصح».
(7) «الكَيْس: الخِفَّة والتَّوَقُّد، الأنثى كَيِّسة وكَيْسَة، والكُوسَى والكِيسَى: جماعة الكَيِّسة، قال ابن سيده: وعندى أنها تأنيث الأَكْيَس. وعلى مثالها ضِيقَى، وضُوقَى جمع ضَيِّقَة.
(اللسان: «كيس»)

«عيناً لفُعْلَى» اسماً لم يَجُزْ فيهاَ[1] الوَجْهَان بل يَلْزَمُ قَلْبُ الياء واواً[2] على الأصل نحو: طوبى بِمَعْنَى طَيِّبْ[3].

«وإِنْ تَكُنْ» شرط[4] و«عَيْناً» خبر تَكُن، «ولفُعْلَى» متعلق بتَكُنْ، و«وَصْفاً» حال من «فُعْلَى»، و«ذَاكَ» مبتدأ، خَبَرُهُ «يُلْفَى»، و«بِالْوَجْهَيْنِ» في موضع المفعول الثاني «ليُلْفَى»، و«عَنْهُمْ» متعلق بيُلْفَى.



(1) في ش، ظ «فيه».

(2) في ش «قلب الواو ياءً».

(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «طيبة».

قال المرادى في شرحه ٦:٤٢ «كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز في فُعْلَى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فُعْلَى اسما واواً كطُوبَى والكوسى وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن بكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حيكى. يُقال حاك في مشيته يحيك حيكاناً . إذا حرك منكبيه .

والآخر: أنهم ذكروا أنثى الأفعل في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات وأجاز فيها الوجهان ونص على أنهما مسموعان من العرب. وقال الشلوبين : لم يجئ من هذا مقلوباً إلا فعلى أنثى أفعل ولم يجئ إسماً ولا صفة، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيب.

(4) في ت «شرطا».

(فصل)

(ص) مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الوَاوُ بَدَلْ * يَاءٍ كَتَقْوَى[1] غَالِباً جَاذَا[2] البَدَلْ

(ش) يعني أنَّ الياء تبدلُ غَالباً وَاواً إذا كانت لاماً لفَعْلَى اسْماً بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَرْوَى[3] وفَتْوَى وتَقْوَى، والأصل[4] فيها شَرْياً وفَتْياً وتَقْياً، وإنما قُلبت وإن لم[5] يكن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ لَفْظِيٌّ فرقا بين الاسم والصفه، وفُهم من قوله: «اسْماً» أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو: خَزْيَا وصَدْيَا، وأشار بقوله: «غَالِباً» إلى ما جاء في[6] ذلك غير مبدل نحو: «رَيَّا» للرائحة[7]، وطَغْيَا لولد البقرة الوحشية، «والوَاوُ» فاعل «بأَتَى»[8]، «وبَدَلْ» حال وهو مضاف إلى ياء، و«ذَا» فاعل بجا، «والبَدَل» نعت لذا و«غالباً» حال[9] ثم قال:

(ص) بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ «فُعْلَى» وَصْفاً * وكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لا يَخْفَى

(ش) يعني أنَّ لام «فُعْلَى» وصفا بضم الفاء إذا كانت واواً أُبدلت ياء

---

(1) في الأصل «كقوى» تحريف.
(2) في ز «جاه» تحريف.
(3) في ز «شذوى».
شَرْوَى: أي مثل، يُقال شرواه أي مثله.
(4) في هـ «لأن الأصل» وهذه أدق.
وفي ظ، ت «الأصل».
(5) في ز «إن ولم».
(6) في هـ ، ز، ظ، ت «من»، وهي أدق.
(7) في ز «للرائحة الخبيثة».
وفي ت «للرائحة الحسنة» وهي أصح فالرَّيَّا هي الريح الطيبة.
(8) في ت «بأتى ومن متعلق بأتى» وعبارتها أكمل.
(9) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «حال من ذا» وعبارتها أكمل.

نحو: دُنْيَا وعُلْيَا أصلُهُمَا دُنْوَى / وعُلْوَى؛ لأنهما من الدّنُوّ والعُلُوّ. وإنما ٣٠١ أ
أُبدلت هنا أيضاً فرقا بين الاسم والوصف، وفُهم من قوله: «وَصْفاً» أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو: حُزْوَى اسم موضع، وأشار بقوله: «وكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً»[1] إلى لغة «الحجازيين» فى قُصْوَى، والقياس فيه قُصْيَا؛ لأنه من باب دُنْيَا وعُلْيَا، وبنو تميم يقولون قُصْيَا على القياس، و«لاَمُ فُعْلَى» فاعل بجَاءَ، و«وَصْفاً» حال من «لاَمُ فُعْلَى»، «وكَوْنُ قُصْوَى» مبتدأ، «ونَادِراً» خبرُ لِكَوْنُ[2]، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يَخْفَى[3].



(1) فى الأصل، ش، ك «نادر» وما أثبتّ أدق كما فى هـ ، ز، ط، ت والألفية.
(2) فى الأصل، ش، ك «الكون».
وفي ز «خبره لكون».
(3) الأولى أن يقول: الجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(فصل)

(ص) إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا * وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءَ الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا * وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واوٌ وياء وسكن أولُهُما وُجب إبدال الواو ياء وإدغامها فى الياء، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين. أي فى كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو: أخو[1] يَزِيد، وبَنِى وَافِد، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «واتَّصَلاَ».

الثاني: أنْ لا يكون إجتماعهما عارضا. وشمل صورتين:

إحداهما: عُرُوض السكون نحو: قَوْىَ بسكون الواو، وتخفيف قَوِىَ. والأخرى: عُرُوض الحروف[2] نحو: الرُّويَة بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المُنَبَّهُ عليهما[3] بقوله: «ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا»[4]، وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط / صورتين: إحداهما: تَقَدُّمُ الياء على الواو نحو: سَيِّد ٣٠١/ب
أصله: سَيْود[5]؛ لأنه من السُّؤْدَد[6]. والأخرى[7] تقدم الواو على الياء نحو:

(١) فى ت «أخوا».
(٢) فى ز، ظ، ت «الحرف».
(٣) فى ش، ز، ك «عليه» تحريف.
(٤) فى ز «عديا» تحريف.
(٥) فى ز «سيويد».
(٦) في ش «لأنه فيعل من السؤدد».
(٧) فى ز «والآخر» تحريف.

مَرْمَيٌّ أصله: مَرْمَوِي؛ لأنه اسم مفعول من رَمَى وقد يُخالَفُ القياس[1] على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: «وشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا[2] قَدْ رُسِمَا» فشمل ثلاث صورٍ: إحداهما: ما شذ في الإبدال لكونه لم يستوفِ الشروط، كقراءة من قرأ[3]: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ ﴾[4] بتشديد الياء.

الثانية[5]: ما شذ فيه التصحيح مع اسْتِيفَاءِ الشروط. كقولهم لِلسِّنَّوْرِ: ضَيْوَن.

الثالثة: ما شذ فيه إبدال الياء واواً نحو: عَوَى الكلب عَوَّةً. فهذه الصُّوَر[6] كلها داخلة في قوله: «وشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»

و«إِنْ يَسْكُنْ» شرط، و«مِنْ وَاوٍ» متعلق «بالسَّابِق»، «واتَّصَلاَ» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عَرِيَا» وألفه للتثنية، «ومِنْ عُرُوض» متعلق بِعَرِيَا، «والعُرُوض» مصدر: عَرَضَ، «والفَاء»[7] جواب الشرط، «والوَاوَ» مفعول أول «باقْلِبَنَّ»، و«يَاءَ»[8] مفعول ثان، و«مُدْغِماً» حال من الضمير المستتر في

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «هذا القياس».
(2) «ما» ساقطة من ت.
(3) في ز «قرأ بتشديد الياء».
(4) سورة يوسف. آية: ٤٣.
في هـ ، ظ «إن كنتم للريا» اكتفى بموضع الشاهد.
وفي ز، ت «إن كنتم للرويا» اكتفى بموضع الشاهد.
قرأ بذلك أبو جعفر.
قال الأزهري: «كقراءة بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرون» بالإبدال، والإدغام مع أنَّ الواو عارضة الذات؛ لأنها مخففة من الهمزة. سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك» شرح التصريح ٢:٣٨١.
وانظر البحر ٥:٣١٢
(5) في ت «والثانية».
(6) في ت «الصورة» تحريف.
(7) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
« فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا »
(8) في الأصل، ش، ك «وما» تحريف.

«اقْلِبَنَّ»، و«مُعْطىً» فاعل بشَذَّ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول[1]، «وغَيْرَ» مفعول ثان، و«مَا» موصولة وصلتها «قَدْ رُسِمَا» ثم قال:

(ص) مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ[2] بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ * أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

(ش) يعنى أنه يجب[3] إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما[4] ألفاً وذلك / ٣٠٢/أ بشروط، ذكر[5] منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصلياً، وهو المنبه عليه بقوله: «أُصِلْ» واحترز من[6] نحو: تَوَمٌ وجَيَلٌ أصلهما: تَوْأَمٌ وجَيْأَلٌ[7] فنُقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يُقْلَبَا؛ لأنَّ الحركة[8] عارضةٌ فهى غير أصلية.

والثانى: أن تكون الواو والياء[9] متصلتين بالفتحة. وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ»[10]، وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون الفاصل ظاهراً نحو: وَاوٌ وزَايٌ، والأخرى: أن يكون مُقَدَّرًا، وذلك إذا بَنَيْتَ مثل عُلَبِط من الرَّمْى والغَزْو، فتقول[11]: رُمَىٍ وغُزَوٍ منقوصاً والأصل[12] رَمَيِىٌ وغُزَوِوٌ فاعتلت الياء والواو الأخيرتان. بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تُقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛

(1) «الأول» ساقطة من ش.
(2) فى الأصل «من ياء أو واوٍ» وهذا جائز لأنها وردت بالوجهين.
(3) فى ظ «قد يجب».
(4) فى الأصل، ش، ظ، ك «ما قبلها» تحريف.
(5) «ذكر» ساقطة من ت.
(6) فى ظ «به من» وعبارتها أكمل.
(7) فى هـ ، ز «وجَيْئَل» وفى ت «وجياءل».
(8) فى ت «الفتحة».
(9) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
(10) فى ش زيادة «بعد فتح متصل واحترز به مما إذا كان بينهما فاصل والزيادة هنا تفيد».
(11) «فتقول» ساقطة من ت.
(12) فى ش «وأصله».

لأنَّ الأصل [رُمَايِى وغُزَاوِى كعُلَبِط أصله:][1] عُلاَبِطُ[2] فحُذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب، و«أَلِفاً» مفعول «بأَبْدِل»، «ومِنْ وَاوٍ» متعلق «بأَبْدِل» «وبتَحْرِيكٍ» في موضع الصفة لِوَاوٍ وياءٍ[3]، و«أُصِلْ» في موضع الصفة لتحريكٍ، «وبَعْدَ» متعلق بأَبْدِل، ثم إعلم أنَّ هذين الشرطين يَطَّرِدان في كل ياء وواو[4] متحركتين[5] مفتوح ما قبلهما سواء كانا[6] لام الكلمة أو غيرها، وثَمَّ شَرْطٌ آخرَ تَخْتَلِفُ فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

(ص) إِنْ حُرِّكَ التَّالِى[7] وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ * إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ ...

(ش) يعنى أنَّ إعلال الياء والواو / بالإعلال المذكور إذا كانَا غيرَ ٣٠٢/ب
لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما[8] نحو: قَامَ وبَاعَ وانْقَادَ[9] واخْتَارَ، فإن سُكِّن تاليهما منع إعلال غير[10] اللام مطلقاً، وشمل العين نحو: بَيَان وطَوِيل وغَيُور، وغيرَها[11] نحو: خَوَرْنَق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَهْىَ لاَ يُكَفّ
إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ * أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

(ش) يعنى أنَّ لام الكلمة إذا كان واواً أو ياءً متحركتين بعد فتحة

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.
(2) فى ز «علابط غلابط».
(3) فى هـ ، ز، ت «لواو وياء».
(4) ما بعد «أو ياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
(5) فى هـ ، ز «متحركين» وهذا جائز.
(6) فى ز «كان» تحريف.
(7) فى الأصل «الثانى» تحريف.
(8) فى ك «ثانيهما» تصحيف.
(9) «وانقاد» ساقط من ش.
(10) «غير» ساقطة من ت.
(11) فى الأصل «وغيرهما» تحريف.

وبعدهما ساكن. فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياءً مشددة، أو غيرُهُما[1]، لم يكُفَّ الإعلال نحو: رَمَوْا وغَزَوْا ويَخْشَون ويَرْضَوْن أصلها[2] رَمَيُوا، وغَزَوُوا، ويَخْشَيُون، ويَرْضَيُون[3]، فقُلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لإلتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفاً أو ياءً مُشَدَّدَةً كفًّا الإعلال نحو: رَمَيَا، وغَزَوَا، ومَغْنَوِيٌّ[4]، وعَلَوِيٌّ، وإنما لم يَكُفَّ الساكنُ إعلالَ اللام؛ لقربها من الطرف، وإنما كَفَّت الألِفُ والياء المُشَدَّدَةُ إعلالَها؛ لأنهم لو أَعَلُّوا: رَمَيَا وغَزَوَا لصار رَمَا وغَزَا فيلتبس بفِعْلِ الواحد، وأما نحو: عَلَوِيٌّ فلم تُبْدَلْ لامُهُ ألفاً؛ لأنها[5] في موضع تبدل فيه الألف واواً. «وإنْ حُرِّكَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وإنْ سُكِّنَ» شرط جوابه[6] «كَفَّ» وهي مبتدأ، وخبره «لاَ يُكَفْ إعْلاَلُها»، و«بِسَاكِنٍ» متعلق[7] «بيُكَف»، و«غَيْرِ» نعت «لِسَاكِنٍ»، و«أَوْ يَاءٍ» / معطوف على ألف[8]، «والتَّشْدِيدُ» مبتدأ ٣٠٣ أ خبره «قَدْ أُلِف»، والجملة نعت لياء، ثم إنه قد تَعْرِض[9] للواو والياء المذكورتين أَسْبَابٌ تَمْنَعُهُمَا[10] من الإعلال. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ * ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ[11] وَأَحْوَلاَ

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «فإن كان غيرهما» وعبارتها أكمل.
(2) في ت «أصلهما» تحريف.
(3) في هـ «ويرضون» تحريف.
(4) في هـ ، ز «وفتوى».
وفي ظ، ت «ومفتوى».
(5) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لأنه» وهذا جائز.
(6) في ز «جواب» تحريف.
(7) في ز، ك «متعلقان» تحريف.
(8) في ظ «الألف» تحريف.
(9) في ظ، ت «يعرض».
(10) في هـ ، ت «تمنعها» تحريف.
(11) أغْيَد: أي الناعم.

(ش) يعنى أنَّ ما كان من الأفعال على وزن «فَعِل» وكان مصدره «فَعَلٍ» مما جاء اسم فاعله على «أَفْعَل» يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غَيِد غَيَدًا وحَوِلَ حَوَلاً، وسبب تصحيحهما[1] أنَّ حَوِلَ[2] وشِبْهَه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على «افْعَلَّ» نحو: احْوَلَّ[3] احوِلالاً واعْوَرَّ اعْوِرَاراً، فصحح عين فعلِهِ ومصدره؛ لأنهما في معنى ما لا يُعَلّ لعدم الشروط. «وعَيْنُ»[4] فاعل «بصَحّ»، و«ذَا أفعَلٍ» حال من «فَعَلٍ»[5]. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ * وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

(ش) يعنى أنَّ وزن «افْتَعَل» من الواوى[6] العين إذا أظهر[7] معنى تفاعُل مما يدل على الإشتراك صُحِّح نحو: اجْتَوَرُوا بمعنى تَجَاوَرُوا، وإنما صَحَّ مع

---

(1) فى الأصل، ظ «تصحيحها» تحريف.
وفى ز «تصحيحه».
(2) فى ز «حولا» وفى ظ «فَعِل».
(3) فى ظ «حولاً» تحريف.
(4) فى ت «وغير» تحريف.
(5) يقتضى على إعراب الشارح لـ «ذا أفعل» أمران:
الأول: يقتضى أن «ذا أفعل» إنما يرجع لفَعِل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح؛ لأنه راجع لهما - أي لفَعَل وفَعِلا -.
الثاني: أنه يقتضى أنَّ الوصف الذى هو أفعل مشتق من الفعل - مع أن الراجح أنه مشتق من المصدر - فلو قال أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الإعتراض الثانى.
والحق فى إعراب النظم أنَّ «ذا» حال منهما. والأصل أن يقول «ذوى» لكنه أفرد لكونهما كالشيء الواحد، لأنَّ أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه مثل قوله تعالى - خطاباً لموسى وهارون - فى سورة الشعراء آية: ١٦
﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشيء الواحد.
(حاشية ابن حمدون ٢:١٩٣، ١٩٤).
(6) فى هـ «الواو» تحريف.
(7) فى ظ «ظهر».

توفر[1] شروط الإعلال؛ لأنه حُمِل على «تَفَاعُل» الذى بمعناه وليس فى[2] تَفَاعُل شروط الإعلال.

وفُهم منه أنَّ وزن «افْتَعَل» إذا لم يَبِن معنى «تَفَاعُل» أُعِلَّ على[3] مقتضى القياس نحو: اعْتَادَ وارْتَابَ أصلهما: اعْتَوَدَ وارْتِيبَ، وفُهم من قوله أيضاً: «والْعَيْنُ وَاوٌ» أن ما عينه ياء تُعَل / وإن أَبَانَ معنى تَفَاعُل نحو: اسْتَافُوا أي: ٣٠٣ ب
تضاربوا بالسيوف؛ وإنما أُعِلَّت[4] فى ذلك الياء دون الواو[5] لثقل الواو في المخرج[6] بخلاف[7] الياء. و«إنْ يَبِنْ» شرط، «وتَفَاعُلٌ» فاعل بيَبِنْ أي: يَظْهَر، «وسَلِمَتْ» جواب الشرط، و«العَيْنُ واوٌ» مبتدأ وخبره[8] فى موضع الحال: «ولَمْ تُعَلّ»[9] تتْمِيمٌ؛ لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ[10] ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ[11] * صُحِّحَ أَوَّلٌ ...

(ش) يعنى إذا اجتمع في كلمة حرفًا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بدَّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثانى لتطرفه. وذلك نحو: الهَوَى والحَوَى[12] والحَيَا،

(1) فى الأصل، ش، ك «توفير».
(2) فى ت «فيه».
(3) فى الأصل «فى» تحريف.
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «اعتلت».
(5) فى ت «الواو دون الياء» تحريف.
(6) فى ش «فى المخرج من الألف».
الياء أقرب إلى الألف فى الخفة من الواو، لذلك كانت أحق بالإعلال من الواو.
(7) فى ز «دون».
(8) فى هـ ، ز، ظ، ت «وخبر».
(9) فى الأصل «يعل».
(10) فى الأصل، ز «بحرفين» تحريف.
(11) فى ز «يستحق» تحريف.
(12) فى هـ ، ز، ت «الهوى والجوى».
وفى ظ «الهدى والجوى».

أصلها[1] هَوَيٌ وحَوَيٌ[2] وحَيِيٌ، فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما[3] إعلال الثانى، وقد يُعل الأول ويصح الثانى وعلى ذلك نبّه بقوله:

(ص) ... * ... وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

(ش) وذلك قولهم[4]: رَايَة وطَايَة وغَايَة، وفُهم قلة ذلك من قوله: «قَدْ يَحِقّ». «وإِنْ» شرط، «وذَا الإِعْلاَلُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، «ولِحَرْفَيْنِ» متعلق باستُحِق، و«صُحِّحَ» جواب الشرط، «وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ» جملة مستأنفة[5]. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك / الزيادة ٣٠٤/أ يَبْعُدُ شَبَهُهُ بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فَصُحِّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصةُ بالأسماء الألف والنون نحو: جَوَلاَن وألف التأنيث نحو: حَيَدَى وصَوَرَى. «وعَيْنُ» مبتدأ، و«ما» موصولة وصِلَتُهَا[6] «يَخُصُّ»، و«وَاجِبٌ» خبر مقدم، و«أَنْ يَسْلَمَا» مبتدأ، والجملة خبر «عَيْنُ»، ويجوز أن يكون «وَاجِبٌ» خَبَراً عن «عَيْنُ»، و«أَنْ يَسْلَمَا» مرفوع «بواجب»، والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته.

ثم قال:

---

(1) فى ت «أصلهما» تحريف.
(2) فى هـ ، ز، ظ، ت «وجوى».
(3) فى ز «ومنهما» تحريف.
(4) فى هـ ، ز «كقولهم».
وفى ت «نحو».
(5) فى ش «جملة اسمية مستأنفة».
(6) فى ش زيادة «وصلتها قد زيد وآخر منصوب على الظرف والعامل فيه زيد، وما مرفوع به وصلتها يخص» والإعراب هنا أكمل وأوضح.

(ص) وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

(ش) يعنى أنَّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء[1] وُجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لإختلاف مخرجيهما مع منافرة[2] بَيْنَ [3] النون وغُنَّتِهَا لشدة الباء، وذلك فيما[4] كان من كلمتين ومن[5] كلمة، ولذلك مَثَّل بالنوعين فالمنفَصِلُ نحو: «مَنْ بَتَّ»، والمتصل نحو: «انْبِذَا». و«النُّونَ» مفعول أول «باقْلِبْ»، «ومِيماً» مفعول ثانٍ، «وقَبْلَ» متعلق باقلب، «وإِذَا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

******

(1) فى هـ «الياء» تصحيف.
(2) فى ت «تنافر».
(3) فى ظ، ت «لين» تحريف.
(4) فى ت «فيما إذا» وعبارتها أكمل.
(5) فى ش «أو من».

(فصل)

(ص) لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ * ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

(ش) يعنى أنَّ عين الفعل إذا كانت واواً أو ياءً وكان ما قَبْلَهَا سَاكِناً[1] صحيحاً وُجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لإستثقال[2] الحركة في حرف[3] العلة، وذلك نحو: يَقُومُ أصله: يَقْوُمُ بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن[4]، ويَبِينُ أصله: يَبْيِنُ فنُقلت[5] حركة الياء إلى الساكن قبلها وبَقِيَتْ الياء ساكنة، ثم إنْ خالفت العين الحركة المنقولة أُبدلت من مُجَانِسها نحو: أَبَانَ وأَعَانَ أصلهما: أَبْيَنَ وأَعْوَنَ فدخل النقلُ والقلبُ فصارا[6] أَبَانَ وأَعَانَ، وفُهِم من قوله /: «صَحَّ» أنَّ الساكن إذا كان معتلاً لا يُنقل نحو: ٣٠٤/ب بَايَعَ وقَوَّقَ[7] وبَيَّنَ. ثم إنَّ هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول فى قوله: «صَحَّ»، وأشار إلى باقيها بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ * كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

(ش) شَمِلَ فِعْلَ تَعَجُّب «ما أَفْعَلَه» نحو: ما أَقْوَمَه وما أَلْيَنَه، و«أَفْعِل بِه» نحو: أَقْوِمْ بِهِ وأَلْيِنْ بِهِ، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل من كذا[8]؛

(1) فى ت «ساكن» تحريف.
(2) فى ش، ك، ت «لاستقلال» تحريف.
(3) «حرف» ساقطة من ت.
(4) فى ش زيادة «إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة». وعبارتها أكمل.
(5) فى ز «فقلبت» تصحيف.
(6) فى هـ ، ز «فصار» تحريف.
(7) فى هـ ، ز، ظ، ت «وعَوَّقَ» وهذا جائز.
(8) «كذا» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

لأنهما من واد واحد؛ وأما نحو أَبْيَضَّ فلو نقلت منه الحركة للساكن لَذَهَبَتْ هَمْزَةُ الوصْلِ، فيُقال: بَاضَ فَيَلْتَبِسُ بفَاعَلَ من[1] المضاعف نحو: بَاضَ، وأما نحو أَهْوَى مما أعلت[2] لامه فلو نُقِلَتْ فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال «والتَّحْرِيكَ» مفعول «بانْقُل»، و«لِسَاكِنٍ» متعلق «بانْقُل»، و«صَحَّ» في موضع النعت «لِسَاكِنٍ»، و«مِنْ ذِي» متعلق بانقل «وآتٍ» نعت «لِلِذِي لِين»[3]، و«عَيْنَ فِعْلٍ» حال من الضمير المستتر[4] في آتٍ، و«ما» ظرفية مصدرية، أي: مدة عَدمِ كونه فعل[5] تَعَجُّب ولا كذا. ثم قال:

(ص) ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ * ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

(ش) يعنى أنَّ الفعل يشاركه فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم اشبه المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنِه لا في زيادته فشمل صورتين:

الأولى: أن تبنى من البيع مثل: تِحْلِيء[6] فتقول: تِبِيعٌ وأصله: تِبْيِعٌ[7] بسكون الباء فأُعِل[8]؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن.

---

(1) «من» ساقطة من ش.
وفى ت «باسم فاعل» ومن المضاعف ساقط.
(2) فى ز «اعتلت».
(3) «لين» ساقطة من هـ ، ظ، ت.
(4) «المستتر» ساقطة من ت.
(5) فى هـ ، ز «غير».
وفي ن «عين» تحريف.
(6) تِحْلِيء: بكسر التاء وبهمزة بعد اللام من البيع، وهو ما أفسده السكين من الجلد.
(7) «وأصله تبيع» ساقط من ظ.
(8) «فأعل» ساقطة من ك.
وفى ت «فأعل لامه».

والثانية: نحو: مَقَام أصله: مَقْوَم فأشبه المضارع في الوزن نحو: تَشْرَبُ وخالفه في الزيادة؛ لأنَّ الميم لا تُزاد في أول المضارع وهذا هو[1] معنى قوله: «وَفِيهِ وَسْمٌ» أي: فيه علامة يمْتَازُ بها عن الفعل؛ وفُهم منه أنَّ الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يُعَل نحو: أَبْيَضٌ وأَسْوَدٌ؛ لأنه لو أُعل لالتبس[2] بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه، وفُهم أيضاً منه أنه لم يشابه[3] المضارع لا فى / الوزن ولا فى الزيادة لم يُعَل كمِكْيَال. ٣٠٥ أ

و«مِثْلُ فِعْل» مبتدأ، وخبره «اسْمُ»، ويجوز أن يكون «اسْمُ» مبتدأ وخبره «مِثْلُ فِعْل»، وهو أظهر، «وفِي ذَا الْإِعْلَالِ» متعلق بمُثْل، «وضَاهَى مُضَارِعاً» جملة فعلية في موضع النعت لاسم، «وفِيهِ وَسْمٌ» نعت بعد نعت، وقد فُهم من هذا القانون أنَّ نحو: مِفْعَل نحو: مِخْيَط يعل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة؛ لأنه مثل تِعْلم بكسر التاء في لغة «كنانة» وأَخرَجه[4] بقوله:

(ص) ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ * ...

(ش) يعنى أنَّ ما صُحِّحَ «مِفْعَلٌ» وإن كان ظَاهِرُهُ يقتضى الاعلال؛ لأنه حُمِل على «مِفْعَال» بالألف، «ومِفْعَالٌ» لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا فى الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّحَ[5]؛ لأنه مقصور منه[6] فهو هو، ثم قال:

---

(1) «هو» ساقطة من ت.

(2) فى ز «لالتبس» تحريف.

(3) فى ز «يشبه».

(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «فأخرجه».

(5) فى ك «يصح».

(6) قال سيبويه: «وسألته عن «مِفْعل» لأي شيء أُتِمّ ولم يجر مجرى أَفْعَل؟ فقال: لأنَّ مِفْعَلا إنما هو من «مِفْعَال» ألا ترى أنهما فى الصفة سواء تقول: مِطْعَنٌ ومِفْسَادٌ، فتزيد في المِفْسَاد من المعنى ما أردت فى المِطْعَن. وقد يَعْتَوران الشيء الواحد نحو مِفْتَح ومِفْتَاح، ومِنْسَج ومِنْسَاج، ومِقْوَل ومِقْوَال. فإنما أُتِمَّت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مِفْعَال أبداً»
الكتاب ٤: ٣٥٥، ٣٥٦.

(ص) ... * وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا[1] الإِعْلاَلِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ * ...

(ش) يعنى إذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدراً على «إِفْعَال» أو[2] «اسْتِفْعَال» حُمِلَ على فِعْلِه فنقلت حركة عينه إلى فَائِهِ ثم تُقْلَبُ[3] أَلِفاً لمجانَسَةِ الفتحة فيجْتَمِع ألفان الأولى[4] المُنْقَلِبَة[5] عَنْ العين، والثانية الألف[6] التي كانت بعد العين، فتُحذف الثانية وتلزم حينئذٍ التاء عوضاً[7] من[8] الألف المحذوفة وذلك نحو: إِجَازَة واسْتِقَامَة أصلهما: إِجْوَازاً واسْتِقْوَاماً، ونظير إِجْوَازاً من الصحيح إِكْرَام واسْتِقْوَام واسْتِدْرَاك فنُقلت حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفُعِلَ فيها ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأنَّ المحذوف[9] هى الألف الزائدة[10] بقوله: «وأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزِلْ»، وهو مذهب «سيبويه»[11]، ثم إنَّ هذه التاء التى هى عوض قد تحذف. وإليه أشار بقوله:

---

(1) فى هـ «كذا» تحريف.
(2) فى ز «واستفعال».
(3) فى هـ «نقلت» تصحيف.
(4) فى ت «للأولى» تحريف.
(5) فى ز «منقلبة».
(6) «الألف» ساقطة من ت.
(7) فى ظ «عوض».
(8) فى هـ ، ز «عن».
قال الأشمونى: «اختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناظم، ولذلك قال وألف الإفعال واستفعال أزل، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر». شرحه ٤: ٣٢٣.
(9) فى ش «المحذوفة».
(10) فى ز «الزيادة».
(11) ذهب سيبويه: «إلى أنَّ الإقامة والإستقامة إنما اعْتَلَّتَا كما اعتلّت أفعالهما، لأنَّ لزوم الاسْتِفْعَال والإِفْعَال لاستفعل وأَفْعَل، كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التى لا زيادة فيها مصادرها لتمّتْ». (الكتاب ٤: ٣٥٤، ٣٥٥)

(ص) ...   *   وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ نَادِراً(١) عَرَضْ

(ش) يعنى أنَّ هذه التاء التى تلحق / عوضاً قد تحذف، ويقتصر فى حذفها على السماع كقولهم: أَرَى إِرَاء(٢)، واسْتَقَاهُ اسْتِقَاهاً. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ﴾(٣) ٣٠٥/ب

و«أَلِفَ الإِفْعَالِ» مفعول بأَزِلْ، «ولِذَا»(٤) متعلق «بأَزِلْ»، و«الإِعْلاَلِ» نعت «لِذَا»، «والتَّا» مفعول «بالْزِم»(٥)، و«عِوَض» حال من «التَّا»، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«حَذْفُهَا» مبتدأ خبره(٦) «عَرَضْ»، و«بِالنَّقْل» متعلق بِعَرَض، «ونَادِراً»(٧) حال من الضمير المستتر فى عَرَضْ وفى بعض النسخ: «رُبَّمَا عَرَضْ». ثم قال:

(ص) وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ   *   نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ(٨)

(ش) يعنى أنه إذا بُنِيَ مثالُ «مَفْعُول» من فعل ثُلاثى معتل العين فُعِل بِهِ ما فُعِلَ «بِإِفْعَالٍ» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وحذف واو مَفْعُول، ويَعْنِى بقوله: «فَمَفْعُولٌ» ما كان مُعْتَل العين، وشَمِلَ ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً، ولِذَلِكَ(٩) اتى بمثالَيْن فقال:

(١) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهي صحيحة.
وقد ذكر عند إعرابه البيت أنَّ فى بعض النسخ «وربما» فانظره.
(٢) فى ز «إذا» تحريف.
(٣) سورة الأنبياء. آية: ٧٣.
(٤) فى ت «وكذا» تحريف.
(٥) فى هـ «بأزل» تحريف.
(٦) فى هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».
(٧) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة.
(٨) فى الأصل، ز، ظ، ت
وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ   حذْفٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ
وما أثبتُّ من ش، هـ ، ك والألفية أصوب.
(٩) فى ت «مثل».

(ص) نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ... * ...

(ش) فأصل مَبِيع: مَبْيُوع، فنُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء[1] وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة، فأُبدلت ضمة كسرة لتصح الياء ثم حُذفت واو مَبْيُوع فقالوا مَبِيعٌ، وأما مَصُونٌ فأصله: مَصْوُون فنُقلت حركةُ الواوِ إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحُذفت الواو التى بعدها، وهى[2] واو مَفْعُول، وقد يصح[3] كل واحدٍ من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى الْوَاوِ وَفِى ذِى الْيَا اشْتَهَرْ

(ش) يعنى أنَّ ما عينه واوٌ مِن مفعول قد يُصَحَّحُ أَىْ يُنْطَقُ به على الأصل وذلك قليل كقولهم: ثَوْبٌ مَصْوُونٌ، وما عينه ياء وهو مشهورٌ[4]، وقيل إنَّ تَصْحِيحَه لُغَةُ[5] «بنى تميم»، ومنه قولهم: مَبْيُوعٌ ومَخْيُوطٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢١٧ - حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ * يَوْمُ / الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ[6] ٣٠٦ / أ

و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «لِإِفْعَالٍ»، و«مِنْ نَقْلٍ»[7] متعلق بما فى

---

(١) فى الأصل، ز، ش، ك «الياء» تصحيف.

(٢) فى الأصل «وهو».

(٣) فى ظ، ت «يصحح».

(٤) فى ش «مشهور التصحيح». وعبارتها أوضح.

(٥) فى ت «فى لغة».

(٦) الشاهد لعلقمة بن عبده الفحل. انظر ديوانه: ٥٩
والمقتضب ١:١٠١ والخصائص ١:٢٦١ والمفصل ١١٠ وشرح المفصل ١٠/٧٨ وشرح الأشمونى ٤:٣٢٥، والخزانة ٤:٥٢٠ ومعجم شواهد النحو ١٥٣
ورد عجز البيت فى الأصل، ش، هـ، ك، ت
(يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم)
وفى ظ (يوم تزاد عليه الدجن مغيوم)
مغيوم جاء على أصله دون إعلال، والقياس فيه مغيم من الغَيْم، وهو السحاب.

(٧) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «النقل» تحريف.

المجرور من معنى الاستقرار، و«مَفْعُول» مبتدأ، خبره[1] «قَمِن»، «وبِهِ» متعلق «بقَمِن»، والجملة في موضع خبر «مَا»، و«تَصْحِيحُ» فاعل بنَدَرَ، وهو مضاف «لِلذِى» على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذى الوَاو. ثم قال:

(ص) وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا * وَأَعْلِلِ اْنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

(ش) يعنى أنه إذا بنى مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثى واوِيّ اللام جاز فيه التصحيح، باعتبار تَحَصُّن[2] الواو بالإدغام[3] والإعلال لقربهال من الطرف وذلك نحو عَدَا يَعْدُو[4] فهو مَعْدُوّ ومَعْدِىّ[5]، وفُهِم من قوله: «إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا» أنَّ التصحيح أجود؛ لأن معنى تتحرى: تقصد، فالمعنى وأعلل إن لم تقصد الأجود[6]، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل، وفُهِم منه أن ما كان يائِيّ اللام[7] لا يجوز[8] فيه الوجهان بل يلزم[9] الإعلال نحو: مَرْمِىٌّ أصله: مَرْمُوىٌ، وقد تقدم وجوب إعلاله[10]، وفُهِم أيضاً منه أنَّ ما كان وَاوِىّ اللام على «فَعِلَ»، لا يجوز فيه الوجهان[11] بل يلزم إعلاله. نحو: مَرْضِىّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ * ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ

---

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».
(2) فى ز «تحصين» تحريف.
(3) فى ت «اعتبار بتحصن الواو من الإدغام».
(4) فى ظ، ت «غدا يغدو».
(5) فى ت «مغدو ومغدى».
(6) فى ت «الأجودا».
(7) فى الأصل، ظ، ك، ت «العين» وما أثبتُّ من ش، هـ ، ز هو الصواب.
(8) فى ك «يجوز».
(9) فى ش «يلزم فيه».
(10) فى هـ ، ز زيادة «وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق. البيت «خطأ من الناسخ، لأنَّ هذا البيت يشير إلى إبدال الواو ياء عند إجتماعهما في كلمة واحدة وسكن أولهما وقد سبق ذكره».
(11) فى ش «لا يجوز فى المفعول منه الوجهان».

(ش) يعنى إذا كان مثال[1] الفُعُول[2] مما لاَمُهُ واو جاز فى لامه وجهان الإعلال والتصحيح، وذلك فى الجمع نحو: عَصًا وعَصُو وعُصِيّ[3]، وفى المفرد نحو: عَتَا[4] عِتِيًّا وعُتُوًّا[5] إلا أنَّ إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم[6]، وفى تقديمه[7] الجمع إشعار ما بذلك. «والفُعُولُ»[8] فاعل «بجَا»، و«ذَا وَجْهَيْن» حال من الفعول / و«مِنْ ذِى» متعلق «بجَا»، و«لاَمَ جَمْعٍ» حال من الواو، «واوْ»[9] فَرْدٍ» معطوف على جمع، و«يَعِنّ» في موضع النعت لفرد. ٣٠٦ ب

ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِى نُوَّمِ * وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى

(ش) يعنى أنَّه يجوز فيما كان على وزن[10] فُعَّل جمعاً[11] عينه[12] واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نَائِمْ ونُوَّم وصَائِم وصُوَّم[13]،

---

(1) «مثال» ساقطة من هـ ، ز.

(2) فى ظ «المفعول» تحريف.

(3) فى ز «عَصِيَ وعصى وعصى» تحريف.

(4) «عتا» ساقطة من ش.

«عتا» يُقال: عتا الشيخ أي كبر.

(5) «وعتوا» ساقط من هـ ، ز.

في ظ، ت «عتا وعتوا وعتيا» تقديم وتأخير.

(6) صرح بذلك فى شرح الكافية ٤:٢١٤٥ حيث قال:

وَرَجِّحَ الإِعْلاَلَ فِى الجَمْعِ وَفِى مُفْرَدِ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا اقْتُفِى

(7) «تقديمه» ساقطة من ظ.

(8) فى ظ «والمفعول» تحريف.

(9) فى ز «وفرد»، وفى ت «أو فرد».

(10) «وزن» ساقطة من هـ .

(11) «جمعا» ساقطة من ز، ظ، ك.

(12) فى ش، هـ ، ز «مما عينه».

(13) فى ش «نائم ونوم وقام وقوم وصائم وصوم» زيادة مثال.

والإعلال نحو: صُيَّم ونُيَّم[1]، لقرب عينه من الطرف، وأما «فُعَّال»[2] بالألف[3] فالوجه فيه التصحيح؛ لبعده من الطرف نحو: صُوَّام ونُوَّام، وقد شذ في نُوَّام: نُيَّام، فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:

٢١٨ـ أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنْتُ مُنْذِرٍ * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا[4]

وإعراب البيت واضح. ثم قال[5].



(١) فى ظ «وقُيَّم» .
(٢) في هـ «إفعال» تحريف.
(٣) في الاصل «بألف» تحريف.
(٤) الشاهد لابي الغمر الكلابي.
انظر: اللسان «نوم»، وشرح ابن عقيل ٢:٢٦٠ .
وشرح التصريح ٢: ٣٨٣، وشرح الاشموني ٤:٣٢٨ .
ومعجم شواهد النحو ١٥٤ .
وفي رواية :
أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا
(٥) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ك، ت وهي زائدة لا لزوم لها.

(فصل)

(ص) ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ * ...

٣٠٦/ب (ش) يعني أنَّ الإفتعال وما تصرّف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل / تاء وأدغم في تاء الإفتعال وشمل قوله: «ذُو اللِّين» الواو نحو: اتَّعَدَ أصله: اوْتَعَد، والياء نحو: اتَّسَرَ أَصْلُه: ايْتَسَرَ، لأنه من اليُسْر، ولا مَدْخلَ لِلأَلِف هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أَبْدَلُوا منها تاء، لأنهم لو أقروها لتَلاَعَبَتْ بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قُلبت واواً أو بعد[1] فتحة قُلِبَتْ أَلِفاً، أو بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ ياء فأبدلوا منها حرفاً جلداً وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء[2] الإفتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه[3] بقوله:

(ص) ... * وشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ[4]

(ش) يعني أنه قد سُمِع إبدالُ التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله: «بِائْتَكَلاَ»[5] أنه مما سمع فيه الإبدال شُذُوذاً والمسموع من ذلك إنما هو «اتَّزَرَ» أي: لبس الإزار، فينبغي أن يكون المثال راجعاً لذى الهمزة لا للبدل[6]، وفي كلام بعضهم ما يدلُّ على أنه

(١) «بعد» ساقطة من ظ.
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «تاء» وعبارتها أدق وأصح.
(٣) في ظ «إليها».
(٤) في ز «اتكلا» تحريف وما أثبتّ هو الصواب كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(٥) في ز «باتكلا».
(٦) في هـ «المبدل».

مَشمُوع. فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تَاءً من ذى الهَمْزِ، «وذُو اللِّينِ» مبتدأ، وخبره «أُبْدِلاَ»[(1)]، و«فَا» حال من «ذُو[(2)] اللِّينِ»، «وتَا» مفعول ثانٍ لأبدل، والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذُو اللِّين، «وفِى إفْتِعَالٍ» متعلق بأبدل، وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل[(3)]. ثم قال:

(ص) طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبَقِ * ....

(ش) يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال[(4)] وفروعه طاء بعد أحد[(5)] حروف[(6)] الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اصْطَبَرَ[(7)] واضْطَرَمَ واطَّعَنَ[(8)]، واظْطَهَرَ[(9)] أصلها: اصْتَبَرَ واضْتَرَمَ واطْتَعَنَ[(10)]
٣٠٧ أ واظْتَهَرَ[(11)]، فاستقل إجتماع التاء مع الحرف المطبق / لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف؛ لأنَّ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(ص) ... * فِى ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِى

(ش) يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاى

---

(1) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «أبدل».
وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.
(2) فى هـ ، ز، ظ، ت «ذى» تحريف.
(3) فى ت «إبدال».
(4) فى ظ «الافعال» تحريف.
(5) «أحد» ساقطة من ش.
(6) فى ز «أحرف».
(7) فى ز «اضطراب» خطأ من الناسخ.
(8) فى ز «واضطعن».
(9) فى ت «اظهر» تحريف.
(10) فى ز، ت «واضتعن».
(11) فى ت «واظهر» تحريف.

والذال، وقد استوفى مثلها «فَادَّان»[1] أصله: «اذتَان»: إذا أخذ الدَّيْن فأبدل من التاء دالاً وأدغمت فيها[2] الدال الأولى، و«ازْدَدْ» فعل أمر من زَادَ، أصله: «ازْتَدْ» فأبدل من التاء دالاً، و«ادَّكِرْ» فعل أمر من ادَّكَرَ وأصله «اذْتَكِرْ» فأبدلت التاء دَالاً ثم قلبت الذال دالاً وأدغمت الدَّالُ في الدَّال، «وتَا افْتِعَالٍ» مبتدأ، وخبره «رُدَّ» وهو ماض مبنى للمفعول، وفى «رُدَّ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتِعَالٍ»[3] و«طَا» مفعول ثان برُدَّ، ويجوز أن يكون «رُدَّ» فعل أمر، و«تَا افْتِعَالٍ» مفعول أول «برُدَّ»، و«إِثْرَ» متعلق برد على الوجهين، وفى «بَقِيَ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتِعَال»، و«دَالاً» حال من ذلك الضمير، وعبر ببقى عن البدل[4] وفيه بُعْد.

ثم قال:[5]



---

(1) فى ز «فى اذَّان».

(2) فى ظ «فيه».

(3) فى الأصل، ش، ك «تاالافتعال».

وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز، ظ، ت والألفية.

(4) «عن البدل» ساقط من ك.

(5) زائده في الاصل وبقية النسخ ولا لزوم لها.

(فصل)

(ص) فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ * احْذِفْ وَفِى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

(ش) يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً فى ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر. نحو[1]: «عِدْ» وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى: المضارع إذا كانت «على يَفْعِل» بفتح الياء[2] وكسر العين نحو: يَعِدُ، لوقوع الواو ساكنة بين الياء[3] وكسرة لازمة، وحمل عليه أَعِدُ ونَعِدُ[4] وتَعِدُ، وفُهم من قوله: «مِنْ[5] كَوَعَدْ» أنَّ الواو تُحذف في الأمر والمضارع[6] إذا كان بعدها فتحة نائبة[7] عن الكسرة[8] نحو: وَهَبَ يَهَبُ، فإنَّ قياسه: «يَهِبُ» بكسر الهاء، لكن فُتحت لكونها من حروف الحلق، وفُهم أيضاً منه أنَّ حذف الواو المذكور مشروط بأن يكون حرف / المضارعة مفتوحاً، فلو كان مضموماً لم ٣٠٧/ب

(١) فى ظ «وهو».
(٢) فى ظ «الفاء».
(٣) وفى هـ ، ز، ظ، ت «فتحة» تحريف.
(٤) «ونعد» ساقطة من ظ.
(٥) «من» ساقطة من ظ، وفى ت «ومن».
(٦) فى ظ «من فعل المضارع»، وفى ت «من المضارع».
(٧) فى الأصل، ت «ثانية» تصحيف.
(٨) فى ت «كسرة» تحريف.

يحذف نحو: يُوعَدُ مبنياً للمفعول، وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو: يَوْجَلُ ويَوْضَؤُ، وفُهم أيضاً منه أن يكون ذلك في فِعْلٍ فلو بنيت من الوَعْدِ مثل يَقْطِين قلت[1]: يَوْعِيد[2].

الثالث: المصدر من نحو: «وَعْد» وهو أيضاً محمول على الفعل فى الحذف[3]، وفُهم من قوله: «كَعِدَة»، أن يكون المحذوف[4] منه[5] مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو: وِجْهَة، وفُهم منه أيضاً أنَّ المصدر إذا أريد به[6] الهيئة لم يحذف نحو: الوِعْدَة والوِقْعَة. «وفَا أَمْرٍ» مفعول باحذف، و«مُضَارِعٍ» معطوف على أمر. ثم قال:

(ص) وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِى * مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ

(ش) يعنى أنه أطرد حذف الهمزة من «أَفْعَلَ» في «الفعل» المضارع وفى اسم الفاعل، واسم المفعول[7]، وهو المُعبر عنهما[8]: «ببِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ» فإنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما، فهُمَا بِنْيَتَا[9] مُتَّصِف، وكان الأصل

---

(1) فى ت «لقلت».

(2) فى ش «يوعيد لم يحذف».
يريد أنَّ الإعلال يكون فى فِعْلٍ وليس في اسم فالتصحيح أولى بالأسماء من الإعلال كما مثل الشارح بـ «يقطين».

(3) فى ت زيادة «فى الحذف كعدة والتا فيه عوض من الواو المحذوفة». والزيادة هنا تُفيد.

(4) فى هـ «للمحذوف» تحريف.

(5) «منه» ساقط من هـ ، ز، ت.

(6) فى ظ «منه» تحريف.

(7) «واسم المفعول» ساقط من ك.

(8) فى هـ «عنه» تحريف.

(9) فى ز «بنيتى» تحريف.

أن لا تُحْذَف الهمزة في ذلك كما لا تُحْذَفُ [في][1] سائر الزوائد من الفعل نحو: تَدَحْرَجَ وتَخاصَمَ[2]، لكن استثقل إجتماع همزتين في فعل المتكلم فى نحو: أَأَكْرَمَ فحُذفت الهمزة وحمل على أَكْرَمَ نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ واسم الفاعل واسم المفعول[3]، كما حمل على «يَعِدُ» سائر أفعال المضارع والمراد «بأَفْعَلَ» الفعل الماضى. «وحَذْفُ» مبتدأ، وخبره «اسْتَمَرّ» ثم قال:

(ص) ظِلْتُ وظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ * وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ

(ش) يعنى أنَّ «ظَلِلْتُ» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى[4] اللامين مع كسر الظاء وفتحها، فتقول: ظِلْتُ وظَلْتُ. وظاهر النظم أنَّ هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ، زاد «سيبويه» مَسِسْتُ وفى القياس / ٣٠٨ / أ
عليهما خلاف[5] وقوله: «وقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلاَ» يعنى أنَّه استعمل هذا التخفيف[6] فى فعل الأمر [قِر][7] فقيل فيه: قِرْنَ بكسر القاف

---

(1) «في» زائدة فى الأصل، وش، ك. والسياق لا يقتضيها.

(2) فى هـ ، ز «وتخاصم».

(3) نحو: مُكْرِمٌ، ومُكْرَمٌ.
والأصل يُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم إلا أنه لمَّا كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أَفْعَل» معها لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة. وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة فمن الضرورة قوله : فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَما. والكلمة مستنْدَرَة قولهم: «أَرْضٌ مُؤَرْنِبَة»
(شرح الأشمونى ٤:٣٤٣)

(4) فى الأصل «أحد».

(5) قال سيبويه: «قولهم ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خِفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل فى هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ، ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ.
وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَسْتُ فشبّهوها بلَسْتُ، فأجروها فى فَعِلْتُ مجراها فى فَعِلَ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا».
الكتاب ٤:٤٢٢.

(6) فى ز «التحقيق» تصحيف.

(7) «قِر» تكملة من ش.

وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله ـ عز وجـل[1]: ـ

﴿ وَقِرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾[2]

وقوله: «وقَرْنَ نُقِلاَ» أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة «قِرْنَ» بالكسر أنَّ أصله من قَرَّ بالمكان يَقِر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، فلما لحقتْ الفعل نون الضمير خُفِفَ، فحذفت[3] عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يَقِرْنَ في المضارع وقِرْنَ في الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه قد قَرِرْتُ بالمكان أَقَرّ[4]، بكسر العين فى الماضى وفتحها في المضارع ففَعَلَ به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقلو فهُما لغتان فصيحتَان. وظِلْتُ مبتدأ، وخبره «اسْتُعْمِلاَ» والألف فيه للتثنية، و«فِى ظَلِلْتُ» متعلق باسْتُعْمِلاَ، و«قِرْنَ» مبتدأ، وخبره «فِى اقْرِرْنَ»، والتقدير وقِرْن مقول فى اقررن، و«قَرْنَ نُقِلا» مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون «وقَرْن». الأخير[5] مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك[6] قِرْن، يعنى أنه استُعْمِل ويكون «نُقِلاَ» جملة فى موضع الحال من «قَرْنَ» المفتوح الفاء أى نُقِلَ سماعاً فلا يُقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:[7]

---

(1) فى ظ «قوله تعالى».

(2) سورة الأحزاب. آية: ٣٣

قرأ ابن كثير والكسائى وأبو عمرو وابن عامر وحمزة «وقِرْنَ» بالكسر، وقرأ نافع وعاصم (وقَرْنَ) بالفتح. انظر السبعة فى القراءات ٥٢٢، والبحر ٧: ٢٣٠. والنشر ٢: ٣٤٨.

(3) فى ش، ك «خففه بحذف».

وفى هـ ، ز، ظ، ت «خفف بحذف».

(4) فى ز «أقرر».

(5) فى هـ ، ز، ظ، ت «الآخر».

(6) فى ش، ك «أي وكذلك قرن».

(7) «ثم قال» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت ولا لزوم لها؛ لأنه انتقل إلى باب الإدغام.

(الإدغام)

(ش) يُقال الإدْغام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والادّغَام بتشديدها مصدر ادَّغَم، قيل والادّغام بتشديد الدال عبارة البصريين. وبالإسكان عبارة الكوفيين، وهو[1] في اللغة الإدخال، وفى الاصطلاح إدخال حرف فى حرف وهو بَابٌ مُتَّسِعٌ، واقتصر منه[2] هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة واحدة[3]. واعلم أنَّ ما اجتمع / فيه مثلان فى كلمة على ثلاثة ٣٠٨/ب
أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ ادْغِم ...

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وُجب إدغام الأول فى الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأنَّ المُتحركَ[4] لا يمكن إدغامُهُ إلاَّ بعد تسكينه، وشمل نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك. نحو: رَدَّ وظَنَّ أصلهما رَدَدَ وظَنِنَ فسُكِنَ المثلُ الأولُ وأُدغم فى الثانى. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يَرُدُّ ويَظُنُّ ومَرَدُّ[5] أصلها[6]: يَرْدُدُ ويَظْنُنُ ومَرْدَدٌ فنُقلت حَرَكَةُ

---

(١) فى ظ «وهى».
(٢) فى ظ «فيه».
(٣) «واحدة» ساقطة من ش، هـ ، ز، ك.
(٤) فى هـ ، ز، ت «المحرك» تحريف.
(٥) فى ز «وبرد».
(٦) فى ت «أصلهما» تحريف.

المثل الأول إلى الساكن قبله وبَقِيَ ساكناً فأُدغم فى المثل الثانى، وفُهِم منه أن أول المثلين إذا كان فى صدر الكلمة نحو دَدَنٌ، لا يُدْغَمُ إذ لا يصح الابتداء بالساكن، «وأَوَّلُ» مفعول «بادْغِم»، «ومُحَرَّكَيْنِ» نعت لمثلين، «وفِى كِلْمَةٍ» فى موضع الصفة أيضاً «لِمثْلَيْنِ». ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر[1]، ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * ... لاَ كَمِثْلِ صُفَفٍ

وَذُلُلٍ وكِلَلٍ وَلَبَبِ * وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِى

وَلاَ كَهَيْلَلٍ ... * ....

(ش) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان فى كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:

الأول: «صُفَفْ» وهو جمع صُفَّة، والصُّفَّة: صُفَّة السرج[2] وصُفَّةُ البُنْيان، والصُّفَّةُ أيضاً الكَلِمَة.

الثانى: «ذُلُل» وهو جمع ذَلُولٌ بالذال المعجمة وهو[3] ضد الصَّعْبَة. يُقال: دَابَّةٌ ذَلُول: بيّنَةُ الذِّلّ بكسر الذال من ذَوَاتٍ[4] ذُلَل.

الثالث: «كِلَل» جمع كِلَّة والكِلَّة نوع من الثياب[5] معروف.

الرابع: «لَبَب» اسْمٌ مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب[6]، واللَّبَبُ أيضاً ما اسْتُرِقَ من الرَّمْل /. ٣٠٩ أ

[1] ويحتمل أيضاً إعراباً آخر وهو أن يكون حالا من مثلين لوصفهما بمحركين. وهو عندى أظهر مما ذكره المكودى.

[2] فى ز «السراج».

[3] فى هـ ، ز، ظ، ت «وهى».

[4] فى هـ ، ز «دواب».

[5] فى الأصل «الثبات» تصحيف.
الكِلَّة: كما قال الشارح نوع من الثياب رقيق يُستخدم للحماية من البعوض ويُسمى «الناموسية».

[6] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة.
=

الخامس: «جُسَّسٍ» وهو جمع جَاسٍ اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لَمَسَهُ،

أو[1] مِنْ[2] جَسَّ الخبر إذا فَحَصَ عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثانى المثلين عارضة نحو: اخْصُصَ ابِى.

أصله: اخْصُصْ بالسكون[3] ثم نقلت حركة الهمزة من أب.

السابع: ما كان فيه ثانى المثلين زائداً للإلحاق[4] نحو: «هَيْلَلَ» إذا أكثر

من قوله[5]: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه. وهو ملحق بدَحْرَجَ.

وإنما امتنع الإدغام فى هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول فلكونها[6] مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل فى الأفعال فأظهرت لبعدها[7]، وأما الرابع وهو «لَبَب» فلخفة[8] الفتحة، وفى إظهاره تنبيه[9] على ضعف الإدغام فى الأسماء؛ لأنَّ نظيره من الأفعال واجب الإدغام

= «والجمع الألباب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستئخار» الزيادة هنا تُفيد، لأنَّ فيها زيادة لمعنى اللَّبَب.

(1) فى ز «ومن».
(2) «من» ساقطة من هـ .
(3) فى ك «بالتسكين».
(4) فى الأصل «لالحاق» تحريف.
(5) «قوله» ساقطة من ظ.
وفى هـ ، ز، ت «قول».
(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فلأنها».
(7) فى ش «لبعده عنها».
وفى هـ ، ز، ظ، ك، ت «لبعدها عنها» عبارتها أكمل.
(8) فى هـ ، ظ «فلحقه» تصحيف.
وفى ز «فلحقته» تصحيف.
(9) فى الأصل «بينة».
فى ش، ك «منبه» وفى هـ ، ز «مَنْبَهَة».
وفى ت «تنبهه» وما أثبتُّ من ظ أدق.

نحو[١]: رَدٌّ[٢]، وأما الخامس وهو جُسَسٌ فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو بأُدغم المتحرك[٣] التقى[٤] ساكنان. وأما السادس وهو «اخْصُصَ أَبِى»[٥] فلأن الحركة الثانية عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة، وأما السابع وهو «هَيْلَلَ» فلأنَّ ثانى المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به فى الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه[٦] الادْغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَشَذَّ فِى أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

(ش) يعنى أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: أَلِلَ السِّقَاءُ[٧]: إذا تغيرت رائحته، وفُهم من قوله: «وَنَحْوِهِ»، أنه سمع التفكيك في غير أَلِلْ، وهى[٨] ثمانية ألفاظ آخر وهى: دَبَبَ[٩] الإنسان / ٣٠٩ ب
إذا نبت الشعر في جبينه، وصَكِكَ الفرس إذا اصطك عرقوباه، وضَبِبَتْ الأرض إذا كثر[١٠] ضبابها، وقَطِطَ الشعر إذا اشتدت جعودته،

---

(١) فى هـ ، ز «وهو».
(٢) فى الأصل، ك «رَدُّد». وفى ت «ود».
(٣) فى هـ ، ز، ت «المحرك الأول».
وفى ظ «المتحرك الأول».
(٤) فى هـ «لإلتقا»
(٥) فى الأصل «بى» تحريف.
(٦) فى الأصل «به فيه» تحريف.
(٧) فى ظ «ألل يقال ألل السقاء» وعبارتها أكمل.
(٨) فى ش «وذلك فى».
وفى هـ ، ز، ت «وذلك».
(٩) الدَّبَب: الزغب في الوجه يُقال رَجُلٌ أَدَبُّ، وامرأة دَبَّاءُ كثيرة الشعر في جبينها.
قال النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث لنسائه:
« لَيْتَ شِعْرِى أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ الأَدْبَبِ»
أراد الأَدَبَّ فأظهر التضعيف، وهو الكثير وَبَرِ الوجه.
(انظر اللسان «دبب»)
(١٠) فى الأصل، ش، ك «أكثر».

ولَحِجَت[1] العين إذا التصقت، ومَشِشَت الدابة إذا ظهر في وظيفها[2] نتوء، وَعَزِزَتْ الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحح الرجل إذا كثر في صوته بَحّة، فهذه الألفاظ كلها شاذة، تُحفظ ولا يُقاس عليها، ولا في قوله: «لا كمثل»، عاطفة[3] والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أدغم أول مثلين متحركين[4] في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون[5] «لاَ» ناهية، «وكَمِثْلِ» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تُدغم كمثل صُفَفْ والكاف في قوله: «كمِثْل» زائدة كزيادتها في قوله ـ عز وجل[6] ـ :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[7]

وما بعد «صُفَف» معطوف عليه، «وفَكٌّ» فاعل بشَذَّ، «وبنَقْلٍ» متعلق بفك.

ثم إنتقل إلى القسم الثالث[8] وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

(ص) وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ * كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

---

[1] في الأصل «ولجحجت» تحريف.
وفي ش، هـ ، ز، ك «ولجحت» تحريف.
وما أثبتُ من ظ، ت أصح وأولى.
ويُقال أيضاً «ولَحِحَتْ» بمعنى التصقت أيضاً.
[2] في ت «وطيفها» تحريف.
[3] في الأصل «لا كمثل عاطف» تحريف.
وفي ز، ك «لا كمثل صفق عاطفة».
[4] في هـ ، ز، ت «محركين».
[5] في الأصل «يكون» التذكير والتأنيث جائز.
[6] في ز «قوله تعالى».
[7] سورة الشورى . آية: ١١.
[8] في الأصل، ظ، ك «الثاني».
وما أثبت من ش، هـ ، ز، ت أصح وأولى، فهذا هو القسم الثالث».

(ش) فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو: حَيَّ وَعَيَّ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان[1] بحركة لازمة فى كلمة، ومَن فك نظر إلى أنَّ الحركة الثانية كالعارضة لوجودها[2] فى الماضى دون المضارع؛ لأن مضارعه يُحْيِيَ.

قيل والتفكيك في ذلك أجود، وفى تقديمه له فى النظم إشعار بذلك.

الثانى: نحو: تَتَجَلَّى وقياسه الفك لتصَدُّر المثلين، ومنهم مَن يدغم فيُسَكن أوله ويُدخل همزة الوصل فيقول: اتجلى قيل وفيه نظر؛ لأنَّ همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع[3].

الثالث: نحو: اسْتَتَرَ وهو / كل فعل على وزن «افْتَعَلَ» اجتمع فيه تاآن فهذا أيضاً قياسه التفكيك[4] ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير[5] سَتَّر. ٣١٠ أ

و«حَيِيَ» مفعول «بادَّغِم»، وهو مطلوب أيضاً «لافكُكْ» فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، «ونَحْوُ» مبتدأ وخبره[6] كذاك.

---

(1) «متحركان» ساقطة من ك.

(2) فى ت «كوجودها».

(3) هذا كلام ابن مالك فى شرح الكافية. وقد وافق الأشمونى المكودى فيما ذهب إليه حيث قال: وفيه نظر، لأنَّ تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع.
انظر شرح الكافية ٤:٢١٨٥، وشرح الأشمونى ٤:٣٥٠.

(4) فى ز «التقليل» تحريف.

(5) فى ش «همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول» وعبارتهما أكمل.
وفى هـ ، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل فتقول».

(6) فى ظ «خبره».

ثم قال:

(ص) وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ * فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

(ش) هذا من باب تَتَجلَّى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تاآن، أولاهما[1] للمضارعة والثانية تاء[2] تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ نحو: تَذَكَّرَ فى تَتَذَكَّر، وتَيَسَّرَ فى تَتَيَسَّر[3]. وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجْتِلاَب[4] همزة الوصل، وذكر هنا أنَّه يجوز فيه[5] حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة، وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية[6]؛ لأنَّ الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع فى أوله من المضارع تاآن أنه يجوز فيه عنده[7] ثلاثة أوجه: إثباتهما، وإدغام[8] الأولى فى الثانية مع إجتلاب همزة الوصل، وحذف إحداهُما. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «ابْتُدِى»، و«بِتَاءَيْنِ» متعلق به، وخبره «قَدْ يُقْتَصَر»، و«فِيهِ» فى موضع المفعول

---

(1) فى ز «أولها» تحريف.

(2) «تاء» ساقطة من ت.

(3) فى ش «وتياسر فى تتياسر» المثال هنا على وزن تفاعل.

(4) فى ت «واجلاب» تحريف.

(5) «فيه» ساقط من ت.

ما بعد «يجوز فيه» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(6) قال الأشمونى فى تنبيهاته:

«مذهب سيبويه والبصريين أنَّ المحذوف هو التاء الثانية، لأنَّ الاستثقال بها حصل، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية.

وقال فى التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعنى أنَّ مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين» شرح الأشمونى ٤:٣٥١.

وانظر الكتاب ٤:٤٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤:٢١٨٧

وقد ورد حذف التاء الثانية فى القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى فى قراءة بعضهم ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ القدر آية: ٤ ﴿نَاراً تَلَظَّى﴾ الليل. آية: ١٤.

«تَلَظَّى» بتشديد التاء أصلها تتلظى فأدغمت إحدى التاءين في الأخرى، قرأ بذلك ابن كثير، وقرأ الباقون «تلظى» بتاء واحدة خُففت بحذف إحدى التاءين.

(7) «عنده» ساقط من ت.

(8) فى ز «أو إدغام».

الذى لم يسم فاعله بيُقْتَصَر[1]، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل «عَلَى تَا»، والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى.

ثم قال:

(ص) وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

(ش) يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وُجب تفكيكُهُ إذ لا يتصور الإدغام فى / ساكن، وذلك أن ٣١٠ ب يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو: رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدْتَ ورَدَدْتِ[2] ورَدَدْنَ وقد مثَّل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ...   *   ....

(ش) أصله قبل اتصال الضمير به حَلَّ بالإدغام فلما سُكِّنَت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وُجب الفك، «وفُكَّ» فعل أمر ومفعوله محذوف أي فُكَّ المدغم فيه أو فُكَّ الإدغام، ويُحتمل أن يكون «فُكَّ» ماضياً[3] مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم[4]، و«مُدْغَمٌ» مبتدأ، و«فِيهِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمُدْغَم[5].

و«سَكَنْ» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حَيْثُ»، واللام فى «لِكَوْنِهِ» متعلق بفك، و«اقْتَرَن» فى موضع خبر الكون، «وبِمُضْمَر» متعلق باقترن.

ثم قال:

---

(1) فى هـ «يقتصر».
(2) «ورددتِ» ساقطة من ك.
(3) فى ك «فك فعلاً ماضياً» وعبارتها أكمل.
(4) فى ش «كما تقدم فى الوجه الذي قبله».
(5) فى ت «المدغم».

(ص) ... وَفِى * جزمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ تخْيِيرٌ قُفِى

(ش) يعنى أنَّ المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو: لم يَرُدْ، أو فى[1] شبه الجزم وهو الوقف[2] نحو: رَدّ جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام والتفكيك نحو: لَمْ يَرْدُدْ، وَارْدُدْ، وإنما جعل فِعْل الأمر شبيهاً بالمجزوم؛ لأن[3] حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلابُ همزة الوصل؛ لأنَّ تفكيكه يُوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل «الحجاز» والإدغام لغة «تميم»[4]، وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)[5] (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرِ)[6]

وهو فى القرآن كثير، ومما[7] جاء فيه مدغماً قوله - تعالى: -

(وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ)[8] فى الحشر. عند جميع القراء. و(مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)[9].

٣١١/أ فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو / «والكوفيين»، وإنما خُير الناظم فى الوجهين؛ لأنَّ المتكلم به يجوز له[10] أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربى

(١) فى هـ ، ز، ك «وفى» تحريف.
(٢) فى هـ «وهو الأمر».
(٣) فى ظ «لأنه» تحريف.
(٤) فى هـ ، ز، ت «بنى تميم».
(٥) سورة البقرة. آية: ٢١٧.
فى ز «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ» اكتفى بموضع الشاهد.
(٦) سورة المدثر. آية: ٦
(٧) فى ت «مما».
(٨) سورة الحشر. آية: ٤
(٩) سورة المائدة. آية: ٥٤.
اختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى (يرتد) بدال واحدة نصباً بإدغام الدال الأولى في الثانية - وقرأ نافع وابن عامر «يرتدد» بدالين وجزم الثانية. انظر السبعة فى القراءات ٢٤٥، والبحر ٣:٥١١، والنشر ٢:٢٥٥.
(١٠) «له» ساقط من ظ.

الذى لغته التفكيك غير[1] مخيَّر؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به[2] إلا مدغماً. و«تَخْيِير» مبتدأ، وخبره فِى جَزم، و«قُفِى» فى موضع النعت لتخْيِير، ومعنى قُفِى: تُبِع. ثم إنَّ ما ذكره فى[3] الأمر من جواز الفك[4] والإدغام يُوهِمُ أنَّ ذلك أيضاً[5] جائز فى أفعل فى التعجب؛ لأنه على صيغة الأمر، وفى هَلُمَّ؛ لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله:

(ص) وَفَكُّ أَفْعِلْ فِى التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ * وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً فِى هَلُمّ

(ش) يعنى أنَّ «أَفْعِل» فى التعجب[6] يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر فى جواز الوجهين كما أنَّ هَلُمَّ أيضاً يلزم[7] إدغامه وأصله هَلْمُمْ فنُقِلَتْ الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم، ومعناها: أَقْبِلْ [وهى][8] عند «الحجازيين»[9] اسم فِعْل فَيُخَاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا إعتباراً للغة[10] بنى «تميم» فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّان وفى الجمع هَلُمُّوا. ولما أتى على ما أراد جمعَهُ من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله[11]:

---

(1) «غير» ساقطة من ت.
(2) ما بعد «لا ينطق به» إلى هنا ساقط من ت.
(3) فى ظ «من» تحريف.
(4) فى ظ «التفكيك».
(5) «أيضاً» ساقطة من ظ.
(6) فى ت «المتعجب» تحريف.
(7) فى ش، هـ ، ظ، ت «يلتزم».
(8) «هي» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) فى ت «النحويين» تحريف.
(10) فى ش، ت «بلغة».
(11) فى هـ ، ز، ظ، ت «من قوله».

(ص) ... * مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

أخبر بذلك فقال:

(ص) وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ * نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ ما عُنِى به من جمع مهمات النحو قد كَمَل، وعلى مُعظَم مقاصده وأغراضه اشتمل، فتم[1] مُوفِياً لما قصد[2] من إيراده، وجاء على وفق قصده ومراده. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «عُنِيتُ» ويلزم بناؤه للمفعول، «وَبِجَمْعِهِ» / متعلق بعُنِيتُ، و«قَدْ كَمَلْ» فى موضع خبر ما ٣١١/ب
و«نَظْماً» حال من الهاء فى بِجَمْعِهِ[3]، و«اشْتَمَلْ» نعتٌ لنظماً[4]، «وعَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ» متعلق «باشْتَمَل»، ووصف[5] قوله «نَظْماً» بصفة أخرى فقال:

(ص) أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ * كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

(ش) يعنى أنَّ هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي مُعظمها وجُلها. والخلاصة: الصافى غَيْر المشوب بما يكدره، وأصله فى السَّمْنِ يَخْلُصُ مما يُغَيِّرُهُ. يقول إنَّ هذا النظم أحصى لُبَّ[6] الكافية وقوله: «كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ»، أي: كما أَخَذَ من مسائل العربية الغِنَى غيرَ المشوب[7] بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم: اقْتَضَيْتُ الدَّيْنَ إذا أخذته مُسْتَوْفًى.

---

(1) فى ش «فتم بها» وعبارتها أكمل.
(2) فى ت «لما قصده».
(3) فى ظ، ت «به» وما أثبت أولى. إذ ليس في البيت هاء مجرورة بالباء. ويحتمل وجهين آخرين أحدهما:
أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل. وتقدير: كلامه قد كمل نظمه، والثانى: أن يكون حالاً من ضمير كمل، أي كمل حال كونه نظماً.
(تمرين الطلاب ١٥٣)
(4) فى هـ ، ظ، ت «لنظم» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الأصل والألفية، وش، ز، ك.
(5) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ثم وصف».
(6) فى ظ «لك».
(7) فى هـ ، ز، ت «مشوب».

«فأَحْصَى» فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على «نَظْماً»[1]، و«الخُلاَصَة» مفعول بأَحْصَى، والجملة من «أَحْصَى» في موضع الصفة «لنَظْماً»[2]، و«غِنًى» مفعول باقْتَضَى، و«بِلاَ» متعلق باقتضى، وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أَحْظَى[3] فأنكرت ذلك عليه وقلت[4] وما معناهُ وما إِعْرَابُهُ؟ فقال معناه: إنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية؛ لأنَّ هذا الرَّجَز اسمه الخُلاَصَة. «فالخُلاَصة» على هذا مبتدأ، و«أَحظَى» خبره فقلت له «أَلْ» في الخلاصة لماذا هي[5]؟ فقال: للعهد. فقلتُ له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذُكر فيه الخُلاصَة؟ فقال لي: اجعلها للغلبة. فقلتُ له[6]: ما فيه «أل» للغلبة ملحق بالعَلم[7] ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سُميت[8] خلاصة بعد نظمها؛ لكونه[9] ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلتُ له: ما موضع الجملة؟ فلم يَأْتِ بمُقْنِع، فقلتُ له: لعلها استئنافية[10]. فقال: لا يليقُ

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «نظم» تحريف.
(2) في هـ ، ز، ظ، ت «لنظم» تحريف.
(3) في هـ ، ز «أحظى بالظاء» وعبارتها أكمل.
يريد أن قوله «أحصى» وردت بدلاً منها «أحظى» في بعض النسخ.
(4) في هـ ، ز، ت «وقلت له».
(5) «هي» ساقطة من ظ.
(6) «له» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
(7) ذهب الخضرى إلى أنَّ «أل» في الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زيدها، إلا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام.
وذهب الصبان إلى أنَّ «أل» في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كأن في الكلام مبالغة، لأنَّ المقام مقام مدح، وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية. وذهب ابن حمدون إلى أنَّ «أل» في الخلاصة للعهد الحضورى أي الخلاصة الحاضرة. أي أنَّ الناظم سماها الآن بالخلاصة.
انظر حاشية الخضرى ٢١٤:٢، وحاشية الصبان ٣٥٦:٤، وحاشية ابن حمدون ٢٠٩:٢.
(8) «خلاصة وإنما سميت» ساقط من ك.
(9) في ظ «لكونها» تحريف.
(10) في هـ ، ت «استئناف»
وفي ز «للاستئناف».

أن يُنْسَبَ ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط /، ثم رجع إلى أنه ٣١٢/أ
«أحصى» وإنْ كَتَبَه بالظاء سهو منه[١]. ثم قال:

(ص) فَأَحْمدُ اللّهَ مُصَلِّياً عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ الغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ * وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

(ش) لما أكمل[٢] مراده، ختم كتابه بالصلاة[٣] على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه[٤]، «ومُصَلِّياً» حال من الضمير في «أَحْمَدُ»، و«خَيْرِ نَبِيّ» بدل من «مُحَمَّدٍ»، و«أُرْسِلاَ» في موضع نعت له[٥]، و«الغُرّ» جمع أَغَرّ وهو نعت «لآلِهِ»، و«الْبَرَرَهْ»: جمع بَارّ، «والمُنْتَخَبِينَ» المختارين، والخِيَرَة: المختارين أيضاً، وقد صَرَّحَ «الزَّبيديُّ»[٦] بأنه مصدر، وجعله «الجوهري»، صاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره اللّه [تعالى][٧] فعلى ما قاله «الزبيدي» يكون نعتاً للمنتخبين؛ لأن المصدر يُوصف به المفرد والمثنى والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: «مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٨] - خِيرَةُ اللّهِ

(١) في ش زيادة «سهو منه وقد وجد في بعض النسخ على هذه النسخة التي بخط الشيخ أحظى» والزيادة هنا تفيد.
(٢) في ز، ك «كمل».
(٣) في ز «بالحمد والصلاة».
(٤) في ش «... وأصحابه ونعم ما يختم به ذلك»
وفي هـ ، ز، ظ، ت «محمد وعلى آله وأصحابه».
(٥) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «النبي».
(٦) قال الزبيدي: «والاسم من قولك: اخْتَارَهُ اللّهُ تَعَالَى، الخِيَرَةُ بالكسر والخِيَرَةَ والأخيرة أعرف».
وقال الليث: الخِيَرَة: خفيفة مصدر اختار خِيَرَةً، مثل ارتاب رِيبَةً.
قال ابو منصور: وقرأ القراء (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ) الأحزاب:٣٦ بفتح الياء. ومثله قول الفراء. يُقال: الخِيَرَة والخِيَرَة.
تاج العروس ١١:٢٤٢، وانظر الصحاح ٢:٦٥٢، واللسان «خير».
(٧) «تعالى» تكملة، من هـ ز، ظ، ك.
(٨) في ظ «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

مِنْ خَلْقِهِ»(1) وخِيرَةُ اللَّهِ أيضاً بالتسكين. قال المؤلف: كان الله له ولطف [به](2) قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به فى أول الكتاب فجاء شرحاً(3) مُكْمِل المقاصد، مُسَهِّل المعانى والفوائد، ينتفع به البادى ويَسْتَحْسِنُهُ الشادى، موافقاً لما رَوَيْتُه مُوفِياً لِمَا(4) أردت من إختصاره وَقَصَدْتُهُ(5)، فالحمد لله على ما منح(6) من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل وهو(7) حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلاَّ باللَّه العلىّ العظيم(8).

---

(1) فى تاج العروس ١١:٢٤٢ «مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمْ خِيَرَتُه من خَلْقِهِ» وخِيَرَتُه، وهو أصلاً حديث شريف.

(2) «به» تكملة من ش، هـ ، ت.
وفى ش، ت «قال المؤلف خار الله له ولطف به»
وفى هـ «قال المؤلف لطف الله به».
وفى ز «قال المؤلف رحمه الله تعالى».
وفى ظ «قال المؤلف رحمه الله ولطف به».

(3) فى ت «شرح».

(4) فى هـ «بما».

(5) فى ت «وقصده».

(6) فى ظ «ما فتح».

(7) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «فهو».

(8) «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلىّ العظيم».
ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ش «ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلىّ العظيم، كمل السفر المبارك على يد كاتبه لنفسه ثم لمَن شاء الله بعده العبد الفقير إلى رحمة ربه الغنى به، عز من سواه المتكسر خاطره القلة العملى... القاسم ابن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد النجديوى نسباً ومنشأ، المالكى مذهبا، الأشعرى اعتقاد، خار الله له فى المقام والرحيل، ووفقه لصالح القول والعمل، ورزقه العلم والعمل وختم له ولوالديه ولجميع الأشياخ والإخوان والأحبة وكافة المسلمين بالممات على الإسلام.
يا رب العالمين فى يوم الأربعاء أواخر جمادى أول من عام ... بعد ألف بعد هجرته ـ صلى الله عليه وسلم» ـ
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين. اللهم يا عظيم المنة أوجب لكاتبه المنة ولجميع أهل السنة.
وفى هـ (ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ منه في يوم الإثنين ثالث جمادى الأخير من

الفَهارِسْ

أولا ـ فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانياً ـ الفهارس الفنية

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانيًا: الفهارس الفنية:

فهرس الآيات القرآنية،

فهرس الأحاديث الشريفة،

فهرس الأمثال،

فهرس الأشعار،

فهرس الأرجاز،

فهرس أنصاف الأبيات،

فهرس الأعلام،

فهرس الأماكن والبلدان،

فهرس القبائلُ والأمم والطوائف،

١ـ فهرس الآيات القرآنية

آل عمران

النساء

المائدة

إبراهيم

الحجر

النحل

الإسراء

الكهف

مريم

طه

الأنبياء

الحج

المؤمنون

النور

المرسلات

النبأ

الانشقاق

البروج

الطارق

الأعلى

الفجر

الشمس

الليل

الضحى

٢ـ فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأمثال

٤ـ فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	قائله	موضعه
فَلاَ واللّهِ	دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي ونسب لغيره	٥٥٥
إِنَّما المَيْتُ	الرَّجاءِ	الخفيف	عدى بن رعلاء الغساني	٣٦٠
فَمُوشِكَةٌ أرْضُنَا	يَبَابَا	المتقارب	أبو سهم الهذلي ونسب لغيره	٢١٩
هِذَا وَجَدُّكُمْ	أَبُ	الكامل	رجل من بني مذحج	٢٤٧
كَذَاكَ أُدِّبْتُ	الأَدَبُ	البسيط	بعض الفزاريين	٢٥٤
وَقَالَتْ لَنَا	أَطْيَبُ	الطويل	الفرزدق	٥٣٤
بِأَيِّ كِتَابٍ	وَتَحْسَبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٢٥٩
لَكِنَّهُ شَاقَهُ	رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٥٥١
عَسَى الْكَرْبُ	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٢١٥
فَعِشْ مُعْدِما	هَارِبُه	الطويل	أبو النشناش النهشلي	٢٥٦
صَرِيعُ غَوانٍ	الذَّوائبِ	الطويل	القطامى	٤٣٧
عَلَى حِينَ	الثَّعَالِبِ	الطويل	الأعشى ونسب لغيره	٢٠،٣٢١
نَجَوْتُ وَقَدْ	طَالِبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٤٥٠
يُبْكِيكَ نَاءٍ	لِلْعَجَبِ	البسيط	-	٦١٣
لَمْ تَتَلَفَّعْ	الْعُلَبِ	المنسرح	جرير	٦٧٦
فَكُنْ لِي	قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	٢٠٩
فَأَمَّا الْقِتالُ	المَوَاكِبِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومى	٧٢٨
ولكِنَّهُمْ بَانُوا	البَغْتُ	الطويل	يزيد بن ضبه	٣٦٥
أَلاَ رَجُلاً	تَبِيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس المرادى	٧٣٠
خَبِيرٌ بَنُو	مَرَّتِ	الطويل	رجل من طيىء	١٧٢

٥ـ شواهد الرجز

الشاهد	قائله	موضعه
لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ	.	٣٢٨
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ	.	٣٢٨
خَلاَ الذنَابَاتِ شمالاً كَثَبَا	العجاج	٣٩٨
وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا	.	٣٩٨
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ	رؤبة	٢٨١
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ	،،	٢٨١
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا	.	٧٨٥
يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا	أبو النجم العجلي	٦٩٦
إِلى سُليمانَ فَتَسْتَرِيحَا	،،	٦٩٦
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤبة	٢١٥
قَدْنِى مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى	حميد بن مالك الأرقط	١٢٨
فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذانِ فَرَّا	.	٥٩٦
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا	.	٥٩٦
جَارِي لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي	العجاج	٦٢٤
يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ	العجاج	٣٢٩
مَخَافَةً وَزَعَلَ المحبور	،،	٣٢٩
والْهَوْلَ مِنْ تَهَوّلِ الهبُورِ	،،	٣٢٩
وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيسُ	جران العود	٣٤٦
إِلاَّ اليَعافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ	،،	٣٤٦
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيد الطَّيْسِ	رؤبه	١٢٤
إِذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى	،،	١٢٤
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ واخْتَلَطْ	العجاج	٥٤٠
جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ	،،	٥٤٠

٦ـ أنصاف الأبيات وأجزائها مرتبة حسب بداياتها

الشاهد	قائله	موضعه
... أَتاكَ أَتاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ	-	٣٠٩
... أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَمِنْ ...	-	٥٥٣
... رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلِ	عدى بن رعلاء	٤١٢
... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	النابغة الذبياني	٦٨٤
... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ	-	٤٣٠
... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	-	٥٧٧
... كَنَاحِتٍ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ	-	٤٩٩
... لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ ...	-	٤٣٨
لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ...	-	٧٠٣
... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي	عمرو بن الاطنابة	٧٠١
مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ...	-	٥٩٥
مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِهَا ...	-	٢٠٣
وقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُها أَنْ تَقَطَّعَا	أبو زيد الأسلمي	٢١٧

٧ـ فهرس الاعلام

العلم الصفحة

٨- فهرس القبائل والأمم والطوائف

الصفحة

٩- فهرس البلدان والمواضع

المصادر والمراجع

أولاً ــ الرسائل العلمية.

ثانياً ــ الكتب

ثالثاً ــ الدوريات

المصادر والمراجع

أولا: الرسائل العلمية:

- شرح ابن داود على ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)

اعداد: مهران عبد الله عبد العال

كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (رسالة ماجستير)

دراسة تحليلية ونقدية

اعداد: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٧٧م.

- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية (رسالة دكتوراه)

اعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.

جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٨٠م.

- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطى «رسالة دكتوراه».

اعداد: أحمد عبد اللطيف محمود الليثى

جامعة القاهرة. كلية دار العلوم ١٩٨٢م.

ثانيا: الكتب

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطى.

- الأدب المغربى

تأليف: محمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفى

مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبناني للطباعة والنشر

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبى حيان الأندلسى الغرناطى

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس

مطبعة النسر الذهبى، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- ازالة الالتباس عن قبائل سكان مدينة فاس

جمع وترتيب: عبد القادر بن سودة

الخزانة الحسينية (طبعة حجرية) الرباط رقم (١٠٦٥٢)

- الأزهية فى علم الحروف

تأليف: على بن محمد الهروى

تحقيق عبد المعين الملوحى

منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى

تأليف: أحمد بن خالد الناصرى

تحقيق وتعليق: جعفر الناصرى، ومحمد الناصرى.
دار الكتاب. الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤م.
ـ الأشمونى وكتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تأليف: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م.
ـ الأصمعيات
تأليف: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعى
تحقيق: أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون.
دار المعارف، الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٤م.
ـ الأصول في النحو
تأليف: محمد بن سهل بن السراج البغدادى
تحقيق: عبد المحسن الفتلى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م.
ـ أعجب العجب فى شرح لامية العرب.
تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشرى
دار الوراقة. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ
ـ اعراب القرآن المنسوب للزجاج
تحقيق: ابراهيم الابيارى
دار الكتاب المصرى القاهرة، ودار الكتاب اللبنانى بيروت.

الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- الأعلام

تأليف خير الدين الزركلي

دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩م.

- أعلام المغرب والأندلس (مثير الجمان في شعر من ظمنى واياه الزمان)

تأليف: الأمير اسماعيل بن يوسف بن الأحمر

تحقيق: محمد رضوان الداية - مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦م.

- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة

تأليف: عبد الرحمن بن محمد الانبارى

تقديم وتحقيق: سعيد الأفغانى

مطبعة الجامعة السورية. دمشق ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو.

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

- أمالى الزجاجى

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

مطبعة المدنى. القاهرة ١٣٨٢هـ .

- أمالى ابن الشجرى
تأليف هبة الله بن على يحيى بن الحسين الشجرى
مكتبة المتنبى القاهرة ١٩٥٢م.
- أمالى القالى
تأليف: اسماعيل بن القاسم القالى.
دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٢٦م.
- أمثال العرب.
تأليف: المفضل بن محمد الضبى
قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس
دار الرائد العربى، بيروت.
- املاء ما من به الرحمن.
لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى
دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م.
- انباه الرواة على أنباه النحاة
تأليف: الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى.
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠م.
- الأنصاف في مسائل الخلاف
تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى

دار الجيل ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصارى
تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد
دار احياء التراث العربي، الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٦٦م.
- الايضاح في علل النحو
لأبى القاسم الزجاجى
تحقيق الدكتور مازن المبارك
دار النفائس. الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.
- البحر المحيط
لأبى حيان الأندلس الغرناطى
دار الفكر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية
تأليف أبى الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.
مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٢٩م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجى.
تأليف ابن أبى الربيع
تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الشبيتى
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

عيسى البابى الحلبى. مصر ١٩٦٤م، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٩ القاهرة.

- البهجة المرضية في شرح الألفية للأمام السيوطى بهامش ابن عقيل

طبعة عيسى البابى الحلبى. مصر

- بيوتات فاس الكبرى

شارك في تأليفه: اسماعيل بن الأحمر.

دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢م.

- تاج العروس. تأليف محمد مرتضى الحسينى الزبيدى

- تاريخ آداب اللغة العربية.

تأليف جرجى زيدان

مراجعة وتعليق الدكتور شوقى ضيف.

دار الهلال. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧م.

- تاريخ الأدب العربى

تأليف: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

دار المعارف. الطبعة الرابعة مصر ١٩٧٧م.

- تاريخ المغرب الاسلامى والأندلسى

تأليف: محمد عيسى الحريرى

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
لجمال الدين محمد بن مالك
تحقيق: محمد كامل بركات.
دار الكتاب العربى للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧م.
- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب
تأليف الشيخ خالد الأزهرى
المطبعة العثمانية المصرية. القاهرة ١٣٥٥هـ .
- تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى
- توضيح الديباج
تأليف: بدر الدين القرافى
تحقيق أحمد الشتيوى
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت.
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك)
للحسن بن قاسم المرادى
شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان
مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.
- الجامع الصغير في النحو
تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصارى.

تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل
مكتبة الخانجى. القاهرة ١٩٨٠م.
ـ الجامع لأحكام القرآن.
تأليف: محمد بن أحمد القرطبى
مطبعة دار الكتب. القاهرة ١٩٦٧م
مطبعة دار الكاتب العربى. الطبعة الثالثة. القاهرة.
ـ جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس
تأليف أحمد بن محمد المعروف بابن القاضى المكناسى
دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط ١٩٧٤.
ـ الجمل
تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى
مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. باريس ١٩٥٧م.
ـ الجمل في النحو
تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.
ـ جمهرة أشعار العرب.
تأليف أبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى
تحقيق على محمد البجاوى

دار النهضة الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال

تأليف أبى هلال العسكرى

تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد المجيد قطامش

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر. الطبعة الأولى.

القاهرة ١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى

للحسن بن قاسم المرادى

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل.

منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م. بيروت.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى.

تأليف: أحمد بن محمد بن حمدون.

مطبعة عيسى البابى الحلبى. مصر.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

للعلامة: محمد الخضرى

- حاشية السجاعى على ابن عقيل.

دار الطباعة البهية القاهرة ١٩٥٣م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح

للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى مع شرح الشواهد للعينى
عيسى البابى الحلبى. مصر.
- حاشية الملوى على شرح المكودى
تأليف أحمد عبد الفتاح بن يوسف المشهور بالملوى.
مطبعة عيسى البابى الحلبى القاهرة ١٣٥٥هـ .
- الحجة في علل القراءات السبع.
تأليف الحسن بن أحمد الفارسى
تحقيق على النجدى ناصف وآخرين.
- حسن المحاضرة
تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
مطبعة ادارة الوطن مصر ١٢٩٩هـ .
- أبو حيان النحوى
تأليف الدكتورة خديجة الحديثى.
مكتبة النهضة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦م.
- خزانة الأدب
تأليف عبد القادر بن عمر البغدادى
دار الثقافة. بيروت.
- الخصائص
صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى

تحقيق محمد على النجار
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
ـ درة الحجال في أسماء الرجال
تأليف أحمد بن القاضى
تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور
دار التراث. القاهرة ١٩٧٢م، والمكتبة العتيقة جامع الزيتون. تونس.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تأليف أحمد بن حجر العسقلانى
تحقيق محمد سيد جاد الحق.
دار الكتب الحديثة. الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٦م.
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع
تأليف أحمد عبد الأمين الشنقيطى
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨١م.
ـ دروس في المذاهب النحوية
تأليف الدكتور عبده الراجحى
دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٠م.
ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب
تأليف ابن فرحون العميرى

مطبعة المعاهد. القاهرة ١٩٣٢م.

وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي.

- ديوان الأعشى

شرح وتعليق الدكتور محمد حسين

مكتبة الأداب بالجماميز القاهرة.

- ديوان امرىء القيس

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المعارف. الطبعة الثانية مصر ١٩٥٨،١٩٦٤.

- ديوان أوس بن حجر.

تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم

دار صادر، دار بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان تأبط شرا

جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاكر

دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤م.

- ديوان جران العود

رواية أبى سعيد السكرى

دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٣١م.

- ديوان جرير

شرح محمد بن حبيب

تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه
دار المعارف. مصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بن معمر
تحقيق الدكتور حسين نصار
مكتبة نصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٦م.
- ديوان الحماسة لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى
مطبعة الجمالية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩١٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج
اعتنى بتصحيحه: وليم الورد.
منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان ذى الرمة
تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م.
- ديوان طرفة بن العبد
دار صادر، دار بيروت. بيروت ١٩٦١م.
- ديوان العباس بن مرداس
جميع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى
دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.
ـ ديوان العجاج. رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه.
تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلى.
مكتبة أطلس. دمشق ١٩٧١م.
ـ ديوان عدى بن زيد العبادى
تحقيق محمد جبار المعيبد
شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة. بغداد ١٩٦٥م.
ـ ديوان علقمة بن عبده الفحل
شرحه الأعلم الشنتمرى
مطبعة جول كربونول. الجزائر ١٩٢٥م.
ـ ديوان على بن أبى طالب.
جمع وترتيب عبد العزيز الكرم. دمشق.
ـ ديوان عنترة.
تحقيق محمد سعيد مولوى. المكتب الاسلامى.
ـ ديوان الفرزدق
المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٦م.
ـ ديوان القطامى
تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائى، والدكتور أحمد مطلوب. دار الثقافة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم
حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد.
مكتبة دار العروبة. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزه
جمع وشرح الدكتور احسان عباس
دار الثقافة. بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبعى
رواية الأثرم وأبى عبيدة
تحقيق وتعليق وشرح حسن كامل الصيرفى
معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.
- ديوان مسكين الدارمى
جمعه وحققه عبد الله الجبورى وخليل ابراهيم العطية.
مطبعة دار البصرى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧٠.
- ديوان ابن مقبل
تحقيق الدكتوره عزة حسن. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم.
دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان أبى النجم العجلى
صنفه وشرحه علاء الدين آغا.
النادى الأدبى. الرياض ١٩٨١م.

ـ ذخائر التراث العربي الاسلامى
تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن. الطبعة الأولى ١٩٨١م.
ـ ذكريات مشاهير رجال المغرب.
تأليف: عبد الله كنون رقم ٢٠.
دار الكتاب اللبنانى، مطبعة كريماديس. تطوان. المغرب.
ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى
تأليف أحمد بن عبد النور المالقى.
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
دار القلم. الطبعة الثانية. دمشق ١٩٨٥م.
ـ روح المعانى
تأليف شهاب الدين السيد محمود الألوسى
دار احياء التراث العربى. بيروت
ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات
تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى
تحقيق أسد الله اسماعيليان
مكتبة اسماعيليان. طهران رقم ١٣٩١هـ .
ـ السبعة فى القراءات لابن مجاهد.
تحقيق الدكتور شوقى ضيف.
دار المعارف. الطبعة الثانية. مصر ١٩٨٠م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس.
تأليف: محمد بن جعفر الكتاني.
الخزانة العامة. طبعة حجرية. الرباط رقم ٢٨١٧.
- السلوك لمعرفة دول الملوك
تأليف أحمد بن على المقريزى
صححه محمد مصطفى زيادة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.
- سمط اللآلىء.
تأليف أبى عبيد الله بن عبد العزيز البكرى.
صححه عبد العزيز الميمنى.
مطبعة لجنة التأليف والترجمة. القاهرة ١٩٣٦م.
- سنتان في المغرب
تأليف جابر الفؤادى
دار الجمهورية. بغداد ١٩٦٨م
- سنن الترمذى
تأليف محمد بن عيسى بن سوده الترمذى
تحقيق ابراهيم عطوه عوض
مصطفى البابى الحلبى. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م
دار الفكر الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٤م.

- سنن أبى داوود
صنفه وجمعه: الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث
مصطفى البابى الحلبى. الطبعة الأولى ١٩٥٢م.
- السيرة النوبية لأبى محمد عبد الملك بن هشام.
مطبعة الشعب. الجزء الرابع، القاهرة ١٣٨٣هـ .
- شاعرات العرب
جمع وتحقيق عبد البديع صقر.
منشورات المكتب الاسلامى. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.
تأليف محمد بن محمد مخلوف
دار الفكر. القاهرة.
- شذرات الذهب.
تأليف عبد الحى بن العماد الحنبلى
المكتب البخارى للطباعة والنشر. بيروت.
- شرح أبيات سيبويه
تأليف يوسف بن أبى سعيد السيرافى
حققه وقدم له الدكتور محمد على سلطانى
دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٧٩م.

- شرح الآجرومية
تأليف عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودى
مطبعة المعاهد. القاهرة.
- شرح أشعار الهذليين
صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر
مكتبة دار العروبة. القاهرة.
- شرح الأشمونى المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. القاهرة
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم
تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
دار الجيل، بيروت.
- شرح التسهيل لجمال الدين أبى عبد الله بن عبد الله بن مالك
تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والأستاذ الدكتور محمد بدوى المختون.
مؤسسة هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. مصر ١٩٩٠م.
- شرح التصريح
تأليف الشيخ خالد الأزهرى

عيس البابى الحلبى، مصر
- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك مصطفى الحلبى، الطبعة الثانية. مصر. ١٩٣٧م.
- شرح شذور الذهب.
تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. دار الأنصار.
الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة ١٩٨٠م
- شرح شواهد الألفية للعينى بهامش حاشية الصبان
عيس البابى الحلبى. مصر.
- شرح شواهد المغنى
صنفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.
- شرح شواهد المغنى
صنفه عبد القادر بن عمر البغدادى
تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. دمشق ١٩٨١م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد
المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الخامسة عشرة. مصر ١٩٦٧م

ـ شرح فتح اللطيف في علم التصريف للمكودى، تأليف محمد بن محمد ابن أبى بكر الصغير الدلائى
المكتبة العامة. طبعة حجرية. الرباط.
ـ شرح الكافية الشافية
تأليف جمال الدين بن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى
دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٢م
ـ شرح الكافية في النحو
تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى
دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة. بيروت ١٩٨٢م
ـ شرح اللمع
صنفه ابن برهان العكبرى
تحقيق الدكتور فائز فارس
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٤
. شرح المفصل
تأليف موفق الدين يعيش بن على بن يعيش
ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
ـ شرح مقصورة ابن دريد للأستاذ عبد الوصيف محمد
مطبعة الحلبى. القاهرة ١٩٣٩م.

- شرح مقصورة المكودى للأستاذ عبد الله كنون
المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦هـ .
- شروح الأعلام لألفية ابن مالك
جمع وتأليف وتحقيق الدكتور محمد صفوت مرسى
مطبعة حسان. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٨٧م
- شعر الأحوص الأنصارى
تحقيق عادل سليمان جمال
الهيئة المصرية العامة للتألف والنشر. القاهرة ١٩٧٠م
- شعر الأخطل
دار احياء التراث العربى. بيروت.
- شعر أبى زبيد الطائى
جمع وتحقيق الدكتور نورى حمودى القيسة
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م
- شعر زهير بن أبى سلمى، صنعة الأعلم الشنتمرى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه
المكتبة العربية. الطبعة الأولى. حلب ١٩٧٠م
- شعر عبد الله بن معاوية
جمعه عبد الحميد الراضى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٦م

- شعر الكميت بن زيد الأسدى

جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. مكتبة الأندلس. بغداد ١٩٦٩م

- شعر هدبة بن الخشرم

تحقيق الدكتور يحيى الجبورى

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٦م

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.

دار التراث العربى. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٧م

- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخارى

مطابع الشعب. ادارة الطباعة المنيرية. مصر.

- صحيح مسلم بشرح النووى لمسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابورى

المطبعة المصرية. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٠م.

. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع

تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى

مكتبة القدس. القاهرة ١٩٣٤م

- طبقات الشافعية

تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى

تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى

مكتبة الارشاد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- عيون الأخبار
تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م
- الفاخر
تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم
تحقيق عبد العليم الطحاوى. مراجعة محمد على النجار
عيسى البابى الحلبى. الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠م
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال
تأليف أبى عبيد البكرى
تحقيق الدكتور احسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين
دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٧١م.
- الفصول الخمسون
تأليف يحيى بن عبد المعطى
تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي. عيسى البابى الحلبى. القاهرة ١٩٧٦م.
- فهرس الأسكوريال
المجلد الأول. اسبانيا ١٨٨٤م
- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا. تأليف محمد حجى
منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥م

- فهرس شواهد سيبويه
صنعة أحمد راتب النفاخ
دار الارشاد، ودار الأمانة، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٠م
- فهرس الكتب الأزهرية
الجزء الرابع. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- فهرس الكتب المنشورة في مصر بين عامى ١٩٢٦ - ١٩٤٠
اعداد عايدة ابراهيم نصير
منشورات الجامعة الأميركية. القاهرة ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية
تأليف أسماء الحمصى
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م
- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط
تأليف ي . س. علوش، وعبد الله الرجراجى
مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ١٩٥٤ - ١٩٥٧
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس
تأليف: عبد الحفيظ منصور
دار الفتح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة فى الموصل
اعداد: سالم عبد الرزاق أحمد

مطبعة مؤسسة دار الكتب. جامعة الموصل ١٩٧٥م
- فهرس النحو
مركز البحث العلمي واحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
اعداد قسم الفهرسة بالمركز.
- فهرست الكتب النحوية المطبوعة
تأليف عبد الهادى الفضلى، طبعة ١٩٣٣م
- قطر الندى وَبَل الصدى
تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
دار الفكر العربى. القاهرة، دار الكتاب الحديث
الطبعة الثانية عشرة. الكويت.
- الكتاب لسيبويه
أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م
- كتاب الأضداد
تأليف محمد بن القاسم الأنبارى
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
دار المطبوعات والنشر. الكويت ١٩٦٠م
- الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف

تأليف محمد أسعد أطلس

منشورات مديرية الأوقاف العامة. مكتبة العانى. بغداد ١٩٥٣م

- كشف الظنون

تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة

منشورات مكتبة المثنى. بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات

تأليف أبى طالب القيسى

تحقيق الدكتور محى الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

مطابع كوستا تسوماى وشركاه. طبعة مصورة. القاهرة.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد (ضمن ألف سنة من الوفيات) تأليف أحمد بن القاضى

تحقيق: محمد الحجى. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر

الرباط، المغرب.

- لمع الأدلة

تأليف أبى البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى

تقديم وتحقيق سعيد الأفغانى. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

ـ لامية العرب للشنفرى
تحقيق وشرح: الدكتور محمد بديع شريف
دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٦٤م
ـ مجالس ثعلب
لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون
دار المعارف. الطبعة الثالثة. مصر ١٩٦٩م
ـ مجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميدانى
تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩م
ـ مجموع أشعار العرب
صححه ورتبه وليم بن الورد البروسى
مكتبة المثنى بغداد ١٩٠٣م
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات
تأليف: عثمان بن جنى
تحقيق: على النجدى ناصف وآخرون
المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. مصر ١٩٦٩م
ـ مختصر البديع لابن خالويه
نشر برجستراسر. مصر ١٩٣٤م
ـ مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة

بقلم على الخاقانى
مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٩٦١م
- المدارس النحوية
تأليف شوقى ضيف
دار المعارف. الطبعة الثالثة. القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو
تأليف الدكتور مهدى المخزومى
دار الرائد العربى. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٦م
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية
تأليف الدكتور على عبود الساهى
مطبعة جامعة بغداد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٨٤م
- المزهر فى علوم اللغة
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. شرحه محمد أحمد جاد المولى وآخرون.
عيسى البابى الحلبى. مصر.
- المسائل العسكرية
تأليف أبى على الفارسى. تحقيق محمد الشاطر أحمد
مطبعة المدنى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٨٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد

للامام بهاء الدين بن عقيل
تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات
مطبعة دار الفكر. دمشق ١٩٨٠م
ـ المستدرك على الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف
تأليف الدكتور عبد الله الجبورى
مطبعة المعارف. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥م
ـ المستقصى فى أمثال العرب لجار الله محمود بن عمر الزمخشرى
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى. حيدر أباد. الهند ١٩٦٢م.
ـ مسند الامام أحمد بن حنبل
المطبعة الميمنية. مصر ١٣١٣هـ
ـ معانى القرآن للأخفش الأوسط
تحقيق الدكتور فائز فارس
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر. الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١
ـ معانى القرآن للفراء
تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار
الهيئة العامة للكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٠م.
ـ معجم الأدباء
تأليف: ياقوت الحموى.

دار المأمون. مصر.

- معجم البلدان

تأليف: ياقوت الحموى

دار صادر، ودار بيروت. بيروت ١٩٥٥م

- معجم شواهد العربية

تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون

مكتبة الخانجى. القاهرة ١٩٧٢م

- معجم شواهد النحو الشعرية

وضعه الدكتور حنا جميل حداد

دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٤م

- معجم قبائل العرب

تأليف عمر رضا كحالة

المكتبة الهاشمية. دمشق ١٩٤٩م

- معجم القراءات القرآنية

تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر

مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٢م

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبدالله بن عبد العزيز البكرى

تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.

- معجم المؤلفين

تأليف عمر رضا كحالة

مكتبة المثنى، ودار احياء التراث العربى. بيروت

مطبعة الترقى. دمشق ١٩٥٨م

- معجم المطبوعات العربية والمعربة

جمعه يوسف الياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨م

- معجم المطبوعات المغربية

تأليف عبد الله كنون

مطابع سلا. المغرب ١٩٨٨م

- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث الشريف

- مغنى اللبيب

تأليف يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

عيسى البابى الحلبى. مصر

- المفصل فى علم العربية

لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى

دار الجيل. الطبعة الثانية. بيروت.

- المفضليات

تحقيق وشرح الاستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. الطبعة السابعة. مصر ١٩٨٣ م.

- مقاييس اللغة.
تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا
تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.
عيسى البابى الحلبى. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٦٦هـ .
- المقتصد فى شرح الايضاح
تأليف عبد القاهر الجرجانى.
تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان
دار الرشيد للنشر. العراق ١٩٨٢م
- المقتضب
صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة
المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٩م
- المقرب
تأليف على بن مؤمن بن عصفور
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى
مطبعة العانى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م
- منتهى الطلب من أشعار العرب
تأليف أبى غالب محمد بن المبارك بن ميمون
منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية. فرانكفورت ١٩٨٦م

ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء
صنعة أبي الحسن حازم القرطاجنى
تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨١م
ـ منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية
تأليف عبد الأمير محمد الورد. الطبعة الأولى
منشورات مؤسسة الأعلمى. بيروت. ودار التربية بغداد. ١٩٧٥م
ـ موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف
اعداد أبي هاجر السعيد بن بسيونى زغلول
دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٩م
ـ موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادى تيم
مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة الطبعة الأولى.
الدوحة ١٩٨٥م.
ـ الموطأ
للامام مالك بن أنس
صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى. عيسى البابى الحلبى. القاهرة ١٩٥١م

- النبوغ المغربى
تأليف عبد الله كنون
دار الكتاب اللبنانى. الطبعة الثانية بيروت ١٩٦١م
- النجوم الزاهرة
تأليف جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بَرْدِى
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر
- النشر فى القراءات
للحافظ أبى الخير محمد بن محمد ابن الجزرى
دار الكتب العلمية بيروت.
- نفح الطيب فى غصن الأندلس الرطيب
تأليف أحمد بن محمد القرى التلمسانى
تحقيق احسان عباس. دار صادر. بيروت ١٩٦٨م
- النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان، لأبى حيان الأندلسى الغرناطى
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه
لأبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمرى
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

منشورات معهد المخطوطات. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٧م
- النهاية فى غريب الحديث والأثر
تأليف مجد الدين أبى السعادات بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير
المطبعة العثمانية. مصر ١٣١١هـ .
- نيل الابتهاج بهامش الديباج المذهب
لأحمد بابا التنبكتى (انظر الديباج المذهب)
- هدية العارفين
تأليف اسماعيل باشا البغدادى
طبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥٥م (طبعة بالاوفست)
والمكتبة الاسلامية والجعفرى تبريزى بطهران
الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .
- ابن هشام الأنصارى
تأليف الدكتور على فوده نيل
عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود. الرياض.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع
للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم.
دار البحوث العلمية. الكويت. ١٩٧٥م.

- الواضح فى علم العربية
لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى
تحقيق الدكتور أمين على السيد
دار المعارف. مصر ١٩٧٥م.
- الوافى بالوفيات
تأليف: صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدى
دار النشر فرانزشتانير فسبادن. الطبعة الثانية ١٩٧٤م
- الوسيط فى الأمثال
لأبى الحسن على بن أحمد محمد الواحدى
تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن
مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت ١٩٧٥م
- وفيات الأعيان
لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان
تحقيق الدكتور احسان عباس
دار الثقافة بيروت
- وفيات الونشريسى «ضمن ألف سنة من الوفيات»
تأليف أحمد الونشريسى
مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. المغرب.

ثالثا: الدوريات:

- دائرة المعارف الاسلامية

نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندى وآخرون القاهرة. ١٩٣٣م

- مجلة اللقاء. العدد العاشر يناير ١٩٦٩م

مكتبة الأداب. جامعة محمد الخامس

الطبعة ٢٠. الرباط.

- نشرة أخبار التراث. المجلد الرابع. العدد ٣٩.

معهد المخطوطات العربية. الكويت سبتمبر، اكتوبر ١٩٨٨م.